المدرسة الوطنية العليا
للعلوم السياسية

الروابط المشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي 2012-2021

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:

عمر عبد العزيز سبتي

إشراف الأستاذ:

سيدأ حمد كبير

السنة الجامعية 2022- 2023

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى أمي العزيزة و أبي العزيز أطال الله في عمرهما

إلى جميع إخوتي و أقاربي

إلى جميع أصدقائي و الأحبة

وإلى جميع من ساعدني

لكم جميعا هذا العمل...

عمر عبد العزيز سبتي

كلمة الشكر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا ووفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع .

ونحن نقبل على التخرج نتذكر أعواما مضت قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين جهودا كبيرة تكللت ببلوغنا هذا المستوى.

فشكرا لكافة الأساتذة من قريب أو من بعيد و أخص بالذكرالأستاذ عامر ناصر والأستاذة نسيمة عقة وشكرا للمشرف الأستاذ سي أحمد كبير الذي ساعدنا كثيرا من خلال توجيهاته الصائبة.

كما نشكر كافة من ساعدنا في هذه الجامعة بالتوجيه أو النصح.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

أمام تطور الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي وتزايد التهديدات الأمنية في المنطقة المتمثلة في التنظيمات الإرهابية و عصابات الإجرام المنظمة وتسارع وتيرة التفاعلات بين مختلف المتغيرات الداخلية و المتغيرات الخارجية، ومع إشتداد اتجاه الأنظار نحو هذه المنطقة لما تشكله من ثروات إقتصادية ومكانة إستراتيجية، فكان لابد من وجود حلول لما تعانيه منطقة الساحل من فشل في بناء الدولة و تسييرها على كافة الأصعدة. كنتيجة لذلك، وجب على الفواعل العالمية والإقليمية تبني أجندة عالمية لمكافحة هذه التهديدات والوصول إلى الحلول.

على هذا الأساس، تبنت مختلف الفواعل مقارباتها الخاصة في القضاء على هذه التهديدات، بما في ذلك الجزائر التي كانت لها خبرة طويلة في مكافحة الإرهاب.

ولكن رغم هذه المقاربات المختلفة إلا أنها كانت مقترنة بمصالحها أكثر من كونها تسعى للوصول لحلول جذرية للمنطقة.

الأمر الذي ساهم في تطور الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي، وتحولها لساحة تنافس دولي ومرتعا للحركات الإرهابية.

لذلك، فإن إخراج الدول الساحل الإفريقي من الأزمة لا يتحقق إلا من خلال تظافر الجهود الجماعية لكل من النخب والحكومات والفاعلين في كل من دول الساحل خاصة وإفريقيا عامة، على المقاربات أن تحل الأزمة جذريا وليس مؤقتا كمحاولات سابقة أثبتت فشلها.

خلاصة القول يجب أن نشير ونؤكد أنه لابد من الوصول لحلول جذرية ومقاربات تحل الأزمة من العمق وذلك من خلال تحليل وفهم لما تعانيه دول الساحل الإفريقي.

ABSTRACT

In view of the development of the situation in the african sahel region, The increasing security threats represented by terrorist organizations and gangs of organized crime the accelerating pace of interactions between various internal and external variables, and with the intensification of attention to this region due to its economic wealth and strategic position, it was necessary to find solutions to the failure of the sahel region, its failure to build the state and manage it all levels. As result the global regional actors should adopt a global agenda to fight these threats and reach solutions.

On this basis, the various actors adopted their own approcches to eliminate these threats, including Algeria, which had long experience in combating terrorism.

Despite the different approaches, they were associated with their interests more than seeking radical solutions.

This contributed to the development of the crisis in the African Sahel region and its transformation into arena of international competition and a hotbed for terrorist movements.

Therefore, getting the African Sahel countries out of the crisis can only be achieved through the concerted efforts of both the elites, governments and actors in the sahel countries in particular and Africa in general, Approaches must solve the crisis radically not temporarily as previous attempts which proved their failure.

As a conclusion, we point out and affirm that radical solutions and approaches must be reached to solve the crisis from the depths, and this is based on an analysis and understanding of what the African Sahel region is suffering from.

فهرس الأشكال
و الجداول

فهرس الأشكال و الجداول	الصفحة
الجدول رقم (1): يوضح أوجه التشابه والإختلاف بين الإرهاب و الجريمة المنظمة.	82
الشكل رقم (2): خريطة توضح الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.	87
الشكل رقم (3): خريطة توضح الكثافة السكانية في منطقة الساحل الإفريقي.	89
الجدول رقم (4): يوضح أهم الاثنيات الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي.	94
الشكل رقم (5): خريطة توضح مسار نهر النيجر في غرب إفريقيا.	95
الشكل رقم (6): خريطة توضح تواجد الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي.	106
الشكل رقم (7): خريطة توضح أماكن تواجد أهم الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.	117
الشكل رقم (8): خريطة توضح مشروع الغاز القادم من نيجيريا إلى أوروبا.	144
الشكل رقم (9): خريطة توضح طريقة تهريب الكوكايين من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا.	145
الشكل رقم (10): جدول توضيحي حول ما قدمه الاتحاد الأوروبي لدول منطقة الساحل حتى 2014.	146
الشكل رقم (11): جدول يوضح مدى حجم قوات مجموعة دول الخمس في منطقة الساحل الإفريقي.	157
الشكل رقم (12): خريطة توضح موقع الجزائر و الدول المحيطة بها.	169
الشكل رقم (13): إحصائية توضح أكثر الدول من حيث إحتياطيات النفط في إفريقيا.	186
الشكل رقم (14): خريطة توضح أماكن التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.	193
الشكل رقم (15): خريطة توضح حجم الإستثمارات الصينية في مختلف القطاعات في القارة الإفريقية.	206
الجدول رقم (16): يوضح مؤشرات فشل الدولة.	226

فهرس المتحويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة الشكر	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس الأشكال والجداول	
فهرس المتحويات	
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للإرهاب و الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي	12
المبحث الأول: ماهية الإرهاب	14
المطلب الأول: مفهوم الإرهاب وجذوره التاريخة	14
المطلب الثاني: خصائص وأسباب الإرهاب	33
المطلب الثالث: أنواع وأنماط الإرهاب	47
المبحث الثاني: ماهية الجريمة المنظمة	54
المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة وجذورها التاريخية	54
المطلب الثاني: خصائص وأسباب الجريمة المنظمة	63
المطلب الثالث: صور الجريمة المنظمة	70
المبحث الثالث: العلاقة الجدلية بين الإرهاب و الجريمة المنظمة	80
المطلب الأول: أوجه التشابه بين الإرهاب و الجريمة المنظمة	80
المطلب الثاني: أوجه الإختلاف بين الإرهاب و الجريمة المنظمة	81
المطلب الثالث: نقاط الإلتقاء بين الإرهاب والجريمة المنظمة و خطر التحالف	83
المبحث الرابع: جيوسياسية منطقة الساحل الإفريقي	85
المطلب الأول: تعريف منطقة الساحل الإفريقي	85
المطلب الثاني: واقع منطقة الساحل الإفريقي	89
المطلب الثالث: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	117
الفصل الثاني: الأدوار و الآليات المتعددة في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	135
المبحث الأول: الأدوار و المواقف الأجنبية في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	137
المطلب الأول: دور هيئة الأمم المتحدة و المنظمات الدولية في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	137
المطلب الثاني: دور الإتحاد الأوروبي في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	142
المطلب الثالث: دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	147
المبحث الثاني: الأدوار و المواقف الإقليمية في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	150
المطلب الأول: دور الإتحاد الإفريقي في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	150
المطلب الثاني: دور منظمة دول غرب إفريقيا (الإيكواس) في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	152

المطلب الثالث: دور مجموعة دول الساحل الخمسة (G5) في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	156
المبحث الثالث: الأدوار و الآليات الوطنية في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	159
المطلب الأول: دور دولة مالي في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	159
المطلب الثاني: دور دولة النيجر في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	162
المطلب الثالث: دور دول الساحل الأخرى (تشاد- نيجيريا- موريتانيا) في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	163
المبحث الرابع: الدور الجزائري في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	167
المطلب الأول: أبعاد الإهتمام الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي	169
المطلب الثاني: المواقف الجزائرية في أزمة الساحل الإفريقي	174
المطلب الثالث: المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي	176
الفصل الثالث: المقاربات و السيناريوهات في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	181
المبحث الأول: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي	183
المطلب الأول: النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي	187
المطلب الثاني: النفوذ الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي	196
المطلب الثالث: النفوذ الصيني في منطقة الساحل الإفريقي	203
المطلب الرابع: النفوذ الروسي في منطقة الساحل الإفريقي	207
المبحث الثاني: الشركات الأمنية الخاصة في منطقة الساحل الإفريقي	211
المطلب الأول: دور شركة فاغنر في منطقة الساحل الإفريقي	216
المطلب الثاني: دور الفيلق الأجنبي الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي	220
المبحث الثالث: أهم المقاربات في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	222
المطلب الأول: مقاربة الدولة الفاشلة	222
المطلب الثاني: مقاربة الأمن الإنساني	227
المطلب الثالث: مقاربة القوة الناعمة	231
المطلب الرابع: مقاربة السلام عبر التكامل	235
المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	239
المطلب الأول:السناريو الإصلاحي (التفاؤلي) في حل أزمة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	240
المطلب الثاني: السيناريو الكارثي (التشاؤمي) في عدم حل أزمة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	242
المطلب الثالث: السيناريو الخطي (الوسطي) في إستمرارية التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	245
الخاتمة	248
الملاحق	251
قائمة المصادر و المراجع	271

مقدمة

يعيش عالم اليوم تغيرات على جميع المستويات السياسية والإقتصادية والاجتماعية، قد إنعكست على النظام الدولي والعلاقات الدولية ككل، منتجة عدة تحولات جيوستراتيجية زادت من أهمية محاور إستراتيجية على حساب أخرى، فجعلت من بعض المناطق في العالم بؤرجذب للجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية، وهنا برزت منطقة الساحل الإفريقي، التي لطالما عانت من الأزمات والمشاكل التي سببت شرخا في هذه المنطقة، الأمر الذي زاد من حدة تنامي التهديدات الأمنية وخصوصا بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001، وعلى رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة، بحيث أن هاتين الظاهريتين والعلاقة التي بينهما ساهمت في توتر وتعقد الوضع في المنطقة ما جعل هذه الأزمة تتسع فلم تعد تثير مخاوف الدول الإقليمية فقط بل أصبحت محل أنظار عالمية، ومحل تنافس دولي انجرعنه دخول أطراف خارجية ذات وزن وثقل كالولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي.

وتعد منطقة الساحل الإفريقي من أخطر المناطق في العالم وذلك لا يعود للتهديدات الأمنية فقط، بل يعود كون دول هذه المنطقة فشلت في تحقيق أغلب معايير بناء و تسيير الدولة، وذلك بداية من إنهيار دولاتي و نزاعات إثنية و تخلف وغياب أي مشاريع تنموية الذي إنعكس بالسلب على جميع مستوياتها السياسية و الإقتصادية والإجتماعية ناهيك عن الأزمة التي تعانيها المنطقة منذ 2012 فكانت كل هذه الظروف مساهمة في إنتشار التهديدات الأمنية وجعل المنطقة ساحة و مرتعا لإنتشار الإرهاب، الأمر الذي يدعوا لإيجاد وسائل وحلول جذرية لهذه الأزمة عبر مكافحة هذه الظواهر.

أهمية الموضوع

يكتسي هذا الموضوع أهمية في معالجة الظواهر الأمنية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة لا سيما منطقة الساحل الإفريقي و المتمثلة بشكل خاص في كل من ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث نسعى إلى دراسة طبيعة هذه الظواهر و تأصيل جذورها، ومن ثم إسقاطها على ما يعيشه الساحل من أزمات، وذلك بغية إيجاد سبل لحلها والوصول لأساليب من أجل مكافحتها للإستفادة منها في المستقبل.

ويمكننا أن نلخص أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- التعرف على التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي كالإرهاب والجريمة المنظمة، التي زادت بشكل كبير في السنوات الماضية والتعرف على الوضع الذي يعيشه الساحل الإفريقي .
- تسليط الضوء على أهم الأدوار الأجنبية و الإقليمية و الوطنية و نخص بالذكر الجزائر، والخطوات التي تم إتخاذها إلى حد الآن.
- محاولة إسقاط أهم المقاربات والنظريات التي تفسر وتعالج الوضع في منطقة الساحل الإفريقي ووضع سيناريوهات مستقبلية للتنبؤ بما سيؤول إليه الوضع.

أسباب إختيار الموضوع

هناك مجموعة من الدوافع الذاتية و الموضوعية التي ساهمت في إختيار هذا الموضوع منها ما يلي:

الأسباب الموضوعية:

- تنامي وظهور جماعات إرهابية جديدة وتشابك مصالحها مع الجريمة المنظمة الأمر الذي ساهم في تطور الأزمة في الآونة الأخيرة والذي دفعنا إلى فهم جذري لهذه الأزمة بغية الوصول لحل دائم لها.
- تسليط الضوء على أهم الأدوار التي قامت بها القوى الأجنبية و نذكر بالخصوص الدور الأمريكي و الدور الأوروبي، كون أن هذه المنطقة كانت تحت نفوذ الإستعمار الأجنبي و الذي كان له دور كبير في تنامي حدة هذه الأزمة، وهذا بغية الإستفادة من أهم الإستراتيجيات التي قامت بها الدول الأجنبية في حماية مصالحها السياسية و الاقتصادية.
- تحد منطقة الساحل الإفريقي الجنوب الجزائري، الأمر الذي دفعنا إلى التعرف على أهم الآليات والأساليب التي قامت بها الجزائر في مكافحة هذه الظواهر.

الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة منطقة الساحل الإفريقي و إلقاء نظرة على أهم التهديدات الأمنية التي تحيط بالمنطقة بغية معرفة مدى عمق هذه الأزمة.
- كون منطقة الساحل الإفريقي لها حدود مع الجزائر الأمر الذي زاد من إهتمامنا بالموضوع، فأي تطورات حاصلة في المنطقة سوف تؤثر بشكل مباشر على الجزائر
- محاولة وصول لحل جذري لأزمة الساحل الإفريقي و ليس حل مؤقت، و من ثم التنبؤ بأهم السيناريوهات المستقبلية.

حدود الدراسة

يعد هذا الضبط مهم جدا في هذه الدراسة من أجل التحكم في الموضوع وتأطيره زمانيا ومكانيا.

المجال الزماني

تمتد دراستنا من عام 2012 (بعد الأزمة التي حدثت في دولة مالي الذي زاد من حدة تنامي التهديدات الأمنية) وإلى غاية عام 2021، مع الإشارة لأحداث 11 سبتمبر 2001 والتي أفرزت الكثير من المتغيرات على الساحة الدولية.

المجال المكاني

تنحصر دراستنا في في منطقة الساحل الإفريقي، ورغم كثرة التعاريف لهذه المنطقة إلا أننا فضلنا حصرها في المنطقة الممتدة من موريتانيا إلى السودان.

الدراسات السابقة

كثرت الدراسات مؤخرا حول الأزمات التي تتناول الساحل الإفريقي، وذلك يعود لتطور الأزمة في السنوات السابقة و تغير ملامحها ، حيث أن تعقد الوضع جعل من الطبيعي أن تتعدد الدراسات حول هذا الموضوع، ولكن من بين جميع الدراسات المتعددة ركزنا على بعض الدراسات و التي نذكر منها:

- **بروال طيب الأمن و التنمية في منطقة الساحل الإفريقي مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة باتنة في كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018-2019، وطرحت إشكالية هذه الدراسة كالتالي:**

"إلى أي مدى يمكن تحقيق الأمن و التنمية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل الاستراتيجيات الدولية و الإقليمية ومرتكزات تحقيق الاستقرار؟"

تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على ضرورة الأمن والتنمية وكيف أنها هي الوسيلة الأمثل في حل الأزمات التي تعانيها منطقة الساحل الإفريقي كالحركات الإرهابية و الجريمة المنظمة وأيضا الهجرة غير الشرعية، أما بالنسبة للمنهج المستخدم في هذه الدراسة فه منهج البحث التاريخي المقارن.

وتوصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج نذكر منها مايلي:

- ✓ تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بيئة أمنية خصبة لانتشار التهديدات، حيث تعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري و الدول المجاورة، والإنكشاف الأمني في المنطقة يصعب تجاوزه رغم تعدد استراتيجيات الفاعلين فيه.
- ✓ منطقة الساحل الإفريقي هو مكان ومجال للتنافس الدولي بين مصالح الدول الأجنبية و المصالح الوطنية، ووجود إحتياطات ضخمة من الموارد ذات بعد إستراتيجي، جعل القوى الكبرى تستعمل كل المبررات لوضع موطئ قدم لها في المنطقة لاستغلال هذه الثروات.
- ✓ تتحدد الدوافع الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل من خلال تقاطع قضايا الطاقة مع قضايا الأمن، و في كثير من الأحيان تكون قضايا الطاقة من هي تحدد التوجهات الكبرى للسياسة الأمنية الأمريكية في العالم، هذه الثنائية (طاقة، أمن).
- ✓ سيناريو مستقبل الساحل الإفريقي في ظل الاستراتيجية الأوربية ينطلق من مقاربتين، المقاربة الأولى وهي مقاربة استمرار الأزمة في الساحل الافريقي وهذا من منطلق تزايد

الأزمات وتزايد التأثير السلبي للإستراتيجية الأمنية الأوروبية، أما المقاربة الثانية وهي مقاربة حل الأزمة وذلك من خلال سعيها في تكثيف الجهود لحل المشاكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، والتي ستقوم بتقليل من حدة الأزمة.

- ✓ إن المخاطر و التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي تشكل تحد كبير يواجه السياسة الداخلية و الخارجية للجزائر، وتبقى الجزائر معادلة مهمة في بناء السلام و تعزيز الاستقرار في الساحل الإفريقي، وأيضا نلاحظ عدم وجود تعاون بين دول منطقة الساحل إذ تبقى المساعي لتحقيق ذلك فلابد من تظافر جهود دول المنطقة مع الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى أن الحل للقضاء على مسببات اللاإستقرار تتطلب صيغة تكاملية بين التنمية الاقتصادية و التنمية السياسية التي تقوم على ركيزة الديمقراطية، كون أن غياب التنمية هو السبب الرئيسي في إنتشار التهديدات الأمنية وتدخل القوى الكبرى.

ونشترك مع الباحث في بعض النقاط كون دراستنا تركز على نفس المجال الجغرافي.

دحومان حسينة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة الجزائر3 بكلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2018-2019، وتمحورت إشكالية الدراسة حول:

" ماهي الآليات الفاعلة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية و الساحل الإفريقي"

تناولت هذه الدراسة المقاربات الأمنية المعاصرة ودورها في مكافحة كل من الإرهاب و الجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية و منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بعد الأزمة الليبية في 2011 ومن ثم الأزمة المالية في 2012، الأمر الذي إستوجب دراسة هذه الظواهر و إيجاد أساليب عصرية في مكافحتها، أما بالنسبة للمناهج المستخدمة في هذه الدراسة كانت كل من المنهج التاريخي و المنهج المقارن

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها التالي:

- ✓ضرورة تكثيف الدراسة المعمقة حول كل من الإرهاب و الجريمة المنظمة كون أن هنالك نقصا في هذه الدراسات في مختلف المجالات.
- ✓ضرورة تفعيل المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية والتي تتبنى طرح موضوعي جيوسياسي لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة.
- ✓هنالك عدة أسباب مؤدية للإرهاب و الجريمة المنظمة، منها ماهو أيديولوجي و نفسي و إقتصادي، وعلى هذا تبرز مقاربات الأمن الموسع بقوة، خاصة مقاربة الأمن الإنساني والتي تعتبر مهمة لعلاج الأسباب و استباق بروز التهديد.

✓ تبقى مكافحة الإرهاب و الجريمة تحديات عالمية تتوجب بناء استراتيجيات وجهود عدة أطراف عالمية بطريقة موضوعية

وخلصت الدراسة إلى أن ظاهرة الإرهاب و الجريمة المنظمة أصبحت أخطر مما كانت عليه وأصبحت تهدد الإستقرار أكثر من أي وقت مضى، الأمر الذي يستوجب محاربة هذه الظواهر وتطوير أساليب مكافحتها من شتى النواحي، كما أنه يجب إشراك أكبر للمنظمات الإقليمية.

- **بابا علي سعيدة وشعبان تنهينان التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي و إنعكاسه على أمن المتوسط 2001-2016 مذكرة تخرج لنيل شهاد ماستر جامعة مولود معمري كلية الحقوق و العلوم السياسية 2016/2015، وتمحورت إشكالية الدراسة حول:**

إذا كان التنافس الدولي هو الوصف الأقرب للتواجه الدولي في الساحل الإفريقي، فما هي الإستراتيجية التي تتبعها كل دولة لكسب رهان التحكم في منطقة الساحل الإفريقي؟

ركزت هذه الدراسة على التنافس الدولي بالأساس و أيضا على محاولة تحليل الإستراتيجيات العالمية المختلفة بالساحل الإفريقي كالولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وفرنسا في ظل الأزمة الأمنية الجديدة التي تشهدها مالي والتي خولت لها التدخل بذريعة محاربة الإرهاب، حيث أن الفشل التي تعانيه منطقة الساحل في شتى النواحي خول للدول التدخل وجعل المنطقة ساحة للتنافس الدولي، أما بنسبة للمناهج المستخدمة في هذه الدراسة، فقد تم إستخدام كل من المنهج المقارن و المنهج التاريخي.

وخلصت هذه الدراسة أن مستقبل منطقة الساحل الإفريقي مرهون من جهة بأوضاعها الداخلية وذلك بسبب عدم وجود خطة حقيقية للتنمية و من جهة أخرى بالدول المجاورة لها (دول المغرب العربي)، و المتواجدة فيها (الولايات المتحدة، فرنسا، الصين) فهي تلعب دورا مهما سواء في زيادة تأزم هذا الوضع الأمني أو في تحسينه إلى الأفضل.

وتشترك دراستنا مع الباحثة في كون دراستنا ركزت أيضا على التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي وكيف يؤثر هذا التنافس على مسار حل الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي.

- **زيدي جازية آليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي وهي مذكرة لنيل شهادة الماستر2012، وتمحورت إشكالية الدراسة حول الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي و آليات مواجهته.**

هدفت هذه الدراسة في تعريف الظاهرة الإرهابية وجذورها وأسبابها وكيف تؤثر هذه الجماعات في منطقة الساحل الإفريقي، كما تطرقت لأهم الأدوار الأجنبية و الإقليمية في

مواجهة الظاهرة الإرهابية، وكانت أهم المناهج المستخدمة في هذه الدراسة المنهج المقارن والمنهج التاريخي وأيضا منهج دراسة الحالة.

وأفرزت الدراسة النقاط التالية:

- ✓ بلورة آليات ناجحة تستهدف التنمية للمنطقة من أجل القضاء على الفقر، المجاعة، الأوبئة.
- ✓ ضمان الحد الأدنى لمقومات الأمن الإنساني عن طريق تنمية العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة.
- ✓ ضرورة الاعتماد على المقاربة الاقليمية ودعمها و ضمان السلم و الأمن في منطقة الساحل الإفريقي من أجل الحصول على دعم و تمويل المشاريع بين دول المنطقة.

وخلصت الدراسة إلى أن التدخل الأجنبي لمعالجة الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي قد زاد من تعقد الأزمة، وهذا ما يستدعي تظافر الجهود الإقليمية، وأيضا تفعيل مقاربة الأمن الإنساني وذلك لأجل القضاء على أسباب الإرهاب و إستئصاله .

ونشترك مع الباحثة في كون دراستنا تنتمي إلى دراسات تتعلق بمنطقة الساحل الإفريقي، غير أننا قمنا بالتركيز على الأزمة في المنطقة على عكس الباحثة التي ركزت على جزء من الأزمة المتمثل في الإرهاب.

الإشكالية

تنتشر ظاهرتا الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، المنطقة التي تتسم بالنزاعات الإثنية و عدم الإستقرار و الفشل الدولاتي في التسيير ما ساهم في إنتشار هذه الظواهر، حيث استغلتها بعض الأطراف المحلية والخارجية، ومما سبق يمكننا طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

"إلى أي مدى يؤثر كل من الإرهاب والجريمة المنظمة على الإستقرار منطقة الساحل الإفريقي ؟"

وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات نذكر منها ما يلي:

- ➢ ما هي العلاقة التي تربط كل من الإرهاب و الجريمة المنظمة ؟
- ➢ ما مدى الإنكشاف الأمني في منطقة الساحل الإفريقي و ما مدى خطورته على الدول المحيطة ؟
- ➢ إلى أي مدى ساهمت الأدوار التي قامت بها الدول الأجنبية والإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي؟

- إلى أي مدى كان الدور الجزائري مؤثرا في مكافحة أزمة الإرهاب و الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي ؟
- هل يمكن التصدي للخطر العابر للحدود في منطقة الساحل الإفريقي بالتنسيق الإقليمي فقط ؟ أم أن هنالك حاجة حقيقية للتدخل الخارجي في مواجهته ؟
- هل يمكن أن يتغير الوضع في منطقة الساحل الإفريقي بسلاسة إلى الأفضل أم أنه يجب أن يكون هنالك تغيير جذري لهذه الأزمة ؟

الفرضيات

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وأهم التساؤلات الفرعية التابعة لها، فيمكننا أن نصيغ مجموعة من الفرضيات التي تساهم في الإجابة على ما سبق، وهي كالتالي:

"كلما تدهورت الوضعية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، كلما ساهم ذلك في تزايد إنتشار ظاهرة الإرهاب و الجريمة المنظمة".

- هنالك علاقة تكامل تربط بين الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي وهذه العلاقة تزيد من إشتداد الأزمة.
- الوضع في الساحل الإفريقي يتسم بالإهتراء و عدم الإستقرار وخطورته تنعكس على جميع الدول في المنطقة.
- كان للأدوار الأجنبية والإقليمية مساهمة في تخفيف الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي إلى حد ما.
- الدور الجزائري مهم جدا في منطقة الساحل الإفريقي وذلك يعود لخبرتها في مواجهة التهديدات الأمنية
- كلما كانت هنالك معالجة قطرية ومؤقتة للتهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي كلما زاد من فشل الوصول إلى حل نهائي لها.
- تغيير الوضع في الساحل الإفريقي يجب أن يكون مدروس من جميع الجوانب كما أن على جميع الأطراف المساهمة في حله.

مناهج الدراسة

تم إتباع مجموعة من المناهج في هذه الدراسة، نذكر منها ما يلي:

❖ **المنهج المقارن**

وهذا من خلال إجراء مقارنة بين الجريمة الإرهابية و مختلف الظواهرالمشابهة لها كالجريمة السياسة والجريمة المنظمة وإبراز أوجه التشابه والإختلاف بينها، وهذا بهدف الكشف عن علاقة التكامل والتداخل التي تربط الجريمة الإرهابية بالجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.

❖ **منهج الوصف والتحليل**

وذلك من خلال تصوير التهديدات الأمنية مع ذكر خصائصها وطبيعتها، كما تناولنا بالتحليل الآليات القانونية التي اعتمدتها دول منطقة الساحل الإفريقي سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الإقليمي بتعاون دول المنطقة فيما بينها، بهدف القضاء على هذه التهديدات

❖ **المنهج التاريخي**

ويظهر من خلال التطور التاريخي لجذورالأزمة في منطقة الساحل الإفريقي وكذا التعرف على نشأة الإرهاب والجريمة المنظمة.

<u>مقاربات الدراسة</u>

تقتضي الدراسة الإعتماد على مجموعة من النظريات والمقاربات وهي كالآتي:

❖ **مقاربة الدولة الفاشلة**

وذلك كون أن هذه المقاربة تفسر أسباب الإنكشاف الأمني في الساحل الإفريقي و التي تعد بمثابة حجر الأساس في هذه الأزمة.

❖ **مقاربة الأمن الإنساني**

وتعد هذه المقاربة مهمة جدا كونها توضح لنا أن الأمن في منطقة الساحل الإفريقي لا يقتصر على أمن الدولة، بل هنالك أبعاد أخرى تحتاج منطقة الساحل الإفريقي أن تهتم بها.

❖ **مقاربة القوة الناعمة**

وهذا كون أن هذه المقاربة سوف تقوم بتحديث الأساليب التقليدية في مواجهة الإنكشاف الأمني في منطقة الساحل الإفريقي إلى الأساليب الحديثة.

❖ **مقاربة السلام عبر التكامل**

وهذا كون أن هذه النظرية تعد من أهم الحلول المقترحة و أكثرها أهمية في الوصول لحل جذري لحل أزمة الإنكشاف الأمني في الساحل الإفريقي و الحد من التدخل الأجنبي.

❖ **نظرية الدور**

وهذا يعود كون هذه النظرية من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارا سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح الدولي (الجزائر- فرنسا- الولايات المتحدة الأمريكية إلخ..)

مفاهيم الدراسة

❖ مفهوم الإرهاب

المقصود بالإرهاب هو إستخدام العنف وذلك لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف الدينية،الإجتماعية، أوالسياسية، وتكون هذه السلوكات في العلن وليس في الخفاء، ويتضمن الإرهاب مجموعة من الأعمال كالهجوم على السياح وموظفي السفارات و الطاقم العسكري و العاملين في مجال الإغاثة و أحيانا خطف الطائرات، ويكون الإرهاب موجها ضد دولة وعادة ما تقوم الدولة برعاية الإرهاب ضد جماعات معينة، ويكون الهدف الأساسي للأرهاب نفسي وذلك من خلال التسبب بالرعب و الخوف و القلق لدى الشعب عامة ويحاول أن يضغط على الدولة، وحينما ينجح في ذلك ينتقل لأهدافه الأساسية وهي أن يقوم بإملاء طلباته على الدولة.

❖ مفهوم الجريمة المنظمة

تقوم الجريمة المنظمة على مجموعة أفراد يمتلكون القدرة على القيادة التنظيم و التخطيط و التنفيذ، فهي تتميز بشكل عام بالهيكلية كما يشكل تنظيم هذه المجموعة شكلا هرميا، وتتوجه للأعمال غير المشروعة التي تكسب منها بحيث تكون أهدافها عادة إقتصادية بشكل أساسي، وكما أن الأفراد الذين يعملون في هذه المنظمات يكونون متجردين من كل إحساس بضمير أو أخلاق ويتحدون كل نظام.

❖ منطقة الساحل الإفريقي

هي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملة بالتالي: شمال و جنوب السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا و السنغال، كثيرا ما يتم لحسابات جيوإقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو، نيجيريا وجزر الرأس الأخضر. كما أن الساحل الإفريقي يعرف بكونه منطقة غير مستقرة ومرتع للأزمات الإثنية وذلك في مناطق متعددة بداية من السودان مرورا بتشاد وصولا إلى الشروخات الداخلية و التهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر، مالي، موريتانيا.

❖ التنافس الدولي

يعرف التنافس الدولي على أنه الإختلالات الموجودة في المجتمع الدولي يمكن لهذه الإختلالات أن تتطور لتصبح صراعا، إن لم تعالج في وقتها، فالتنافس الدولي هو مرحلة سابقة للصراع، ويكون هذا المجال إما إقليمي أو دولي، كما يأخذ أبعاد سياسية أو إقتصادية وذلك بغية تحقيق المصالح الدولية.

صعوبات الدراسة

كأي دراسة واجهتنا صعوبات في إتمامها ونذكر منها ما يلي:

- كثرة المراجع، حيث أن هذا الزخم في المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة يثير صعوبة الفرز بين ما هو أكاديمي علمي، وما هو إخباري في صورة تقارير تتضمن معلومات قد لا يستغني عنها بالنسبة للباحث، غير أنها تطرح إشكالية التحيز والتحكم في المعطيات بشكل يصعب تنقيحها.
- توسع و تشعب الدراسة، حيث أن بعض مواضيع هذه الدراسة ترتبط بتخصصات أخرى كالقانونية و الاجتماعية.

هيكلة الدراسة

يرتكز الفصل الأول على إدراك ومحاولة ضبط متغيري الدراسة المتمثلين في الإرهاب و الجريمة المنظمة في كل من المبحث الأول و الثاني، وهذا من الزواية المفهوماتية و النظرية، أما المبحث الثالث فجاء من أجل محاولة إدراك بنية العلاقة بين هذه المفاهيم، أما في المبحث الرابع فقد ركزنا على جيوسياسية منطقة الساحل الإفريقي من أجل دراسة المنطقة في جميع جوانبها و أيضا إدراك عمق الأزمة.

الفصل الثاني يتناول الأدوار و المقاربات الأجنبية و الإقليمية و الوطنية في منطقة الساحل الإفريقي وذلك في كل من المبحث الأول و الثاني و الثالث، أما في المبحث الرابع تطرقنا لأبعاد الإهتمام الجزائري إتجاه منطقة الساحل الإفريقي ومقاربتها.

ختاما، في الفصل الثالث و الأخير فهي تقديم لرؤى مستقبلية لمنطقة الساحلل الإفريقي، وذلك بعد تسليط الضوء على التنافس الدولي والشركات الأمنية وذلك في كل من المبحث الأول و الثاني، أما المبحث الثالث فقد قمنا بذكر أهم المقاربات الأمنية وإسقاطها على منطقة الساحل، وفي المبحث الرابع تناولنا آفاق أزمة الساحل من خلال مجموعة من السيناريوهات.

في الأخير تتوج الدراسة بخاتمة نستخلص فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال عملية البحث.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري للإرهاب و الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

المبحث الأول: ماهية الإرهاب

المبحث الثاني: ماهية الجريمة المنظمة

المبحث الثالث: العلاقة الجدلية بين الإرهاب و الجريمة المنظمة

المبحث الرابع: جيوسياسية منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد

تعد منطقة الساحل الإفريقي بؤرة توتر في العالم، وذلك لكثرة الأزمات و المشاكل التي خلقت الكثير من التهديدات الأمنية مما ألحقت تدهورا كبيرا بالمنطقة ولعل الإرهاب والجريمة المنظمة من أهم الأزمات التي تعاني منها دول الساحل، ظاهرتان تربطهما علاقة تكامل حيث أصبح من الصعب التفريق أو الفصل بينهما لترابط العلاقات من جهة وتداخل المصطلحات من جهة أخرى، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل.

يتضمن المبحث الأول ماهية الإرهاب وفيه نتعرف على الإرهاب بشكل خاص، جذوره، خصائصه وأسبابه وأنواعه، أما المبحث الثاني تناول الجريمة المنظمة كالتعريف، الجذور، الخصائص والأسباب وأهم صور الجريمة المنظمة، اما في المبحث الثالث فقد قمنا بدراسة مقارنة بين الإرهاب والجريمة المنظمة لمعرفة نقاط التشابه والإختلاف بين هاتين الظاهرتين، وأخيرا في المبحث الرابع ركزنا على طبيعة الساحل الإفريقي والواقع المعيش في هذه الدول ثم أهم التهديدات التي تؤثر بشكل مباشر.

المبحث الأول: ماهية الإرهاب

يعد مفهوم الإرهاب أحد أهم المفاهيم التي تثير الجدل باستمرار في الكثير من المجالات وفي في مجال العلوم السياسية بشكل خاص و ذلك يعود لصعوبة فهم و تعريف هذه الظاهرة لتطورها الزماني والمكاني حيث إختلف تعريفها عبر الحقب التاريخية ومع إتساعها وإنتشارها عالميا صعب تعريفها وتحديد معناها من مكان لآخر

لذلك من الضروري تعريف الإرهاب بالعودة لأصوله التاريخية وفهم أهم خصائصه ودوافعه وأنواعه وأساليبه حتى التمكن من تأطيره قدر المستطاع

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب وجذوره التاريخية

يعد الإرهاب أحد أهم المفاهيم المعقدة والتي يتشابك و يتداخل مع عدة مصطلحات أخرى كالعنف السياسي و الجريمة السياسية و إلخ...، كما أن للظاهرة الإرهابية أصول و جذور تاريخية كانت النواة في وقتنا الحالي و التي أعادت بلورة مفهوم هذه الظاهرة، فسوف نتناول في هذا المطلب تعريف الإرهاب وأهم الحقبات التاريخية و المراحل التي ساهمت في بروزها هذة الظاهرة بشكلها اليوم.

الفرع الأول: مفهوم الإرهاب

تعكس لنا المفاهيم المتعددة والمتنوعة تحت عبارة الإرهاب تبريرا أوليا يعكس صعوبة تحديده، كما لا تقتصر صعوبة تعريف الإرهاب في حقل العلوم السياسية فقط بل في عدة حقول أخرى كالعلوم الاجتماعية والقانونية.

هذا العجز في تعريف الإرهاب إضطر كل دولة أن تتبنى تعريفا لهذه الظاهرة، الأمر الذي أدى لكثرة في التعريفات ، فقد أحصى ألاكسشميد alex Schmid في عام 1988 أكثر من 109 تعريفا مقترحا من طرف رجال السياسة و الخبراء، وحديثا كشف عمل بحثي عن وجود 212 تعريفا عبر العالم، منها 90 مستعملة رسميا[1].

وعليه تتعرض الدراسة لتعريفات الإرهاب المختلفة وفق المستويات التالية:

أ- التعريف اللغوي

تشتق كلمة إرهاب من الفعل المزيد (أرهب)، يرهب إرهابا و ترهيبا، و يقال أرهب فلانا، أي خوفه و فزعه، وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف أو الثلاثي (رهب)، أما الفعل المجرد من نفس المادة (رهب)، يرهب، رهبة، ورهابا، فيعني خافه، ويقال رهب الشيء رهبة، أي خافه، و الرهب هي الخوف و الفزع[2].

[1] سمير قط، **نظريات الأمن في العلاقات الدولية مفاهيم و مقاربات**، بسكرة، دار علي بن زيد للطباعة و النشر، 2016، ص82..
[2] إدريس عطية، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي**، ط1، تبسة، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، 2018،ص 23-24.

حيث قال ابن منظور : (رَهَبَ يَرهَبُ رَهَبَةٌ ورُهبًا : أي خاف، وأرَهبه ورَهَبه واسترهبه: أخافه وفزعه) وهكذا يتضح أن لفظة الإرهاب يشير إلى معنى الخوف أو التخويف وقد وردت لفظتا (رهب وأرهب)[1].

وقال ابن فارس: "رهب الراء و الهاء و الباء أصلان: أحدهما يدل على خوف و الأخر يدل على دقة وخفة[2].

فالأول: الرهبة، تقول رهبت الشيء رهبا ورهبة، و من الباب: الإرهاب : وهو قدع الإبل من الحوض وذيادها. و الأصل الأخر: الرهب: وهي الناقة المهزولة[3].

وبالانتقال إلى اللغة الإنجليزية - فمصدر كلمة الإرهاب Terrorisme ومعناه الرعب أو الخوف الشديد وهو مشتق من الفعل اللاتيني Ter[4].

أما في اللغة الفرنسية Terrorisme او Terreur و الذي له نفس المعاني السابقة[5].

فكلمة إرهاب اليوم تستخدم للرعب أو الخوف الذي يسببه فرد أو جماعة سواء كان ذلك لأغراض سياسية أو شخصية أو غيرها.

ب- التعريف الإصطلاحي

للإرهاب الكثير من التعاريف ولكن سوف نحاول أن نذكر أهمها فيما يلي:

تعريف معجم أكسفورد السياسي: يرى معجم أكسفورد أنه لا يوجد اتفاق حول مفهوم الإرهاب، لا من قبل الدول ولا الباحثين الأكاديميين، لكن غالبًا ما يطلق الإرهاب على الأفعال التي تهدد حياة الآخرين لدوافع سياسية من قبل مجموعات موازية للدولة[6].

وفي القاموس الفرنسي لاروس يعرف الإرهاب بأنه إستعمال العنف لأغراض سياسية[7] .

في المعجم الوسيط والمنجد، الإرهابي، من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته، وتحقيق اهدافه السياسية. والحكم الإرهابي هو نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف تعمد إليه حكومات أو جماعات ثورية[8] .

وفي معجم الرائد، الإرهاب هو رعب تحدثه أعمال عنف كالقتل وإلقاء المتفجرات أو التخريب. والإرهابي هو مَنْ يلجأ إلى الإرهاب بالقتل أو إلقاء المتفجرات أو التخريب لإقامة سلطة أو تقويض أخرى[9].

---

[1] نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، ط1، الدوحة، مؤسسة وعي للدراسات و الأبحاث، 2016، ص200..
[2] إدريس عطية، مرجع سابق، ص24.
[3] **المكان نفسه**.
[4] **المكان نفسه**.
[5] **المكان نفسه**.
[6] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص202.
[7] إدريس عطية، مرجع سابق، ص25.
[8] **المكان نفسه**.
[9] **المكان نفسه**.

وفي المعجم المحيط فإن كلمة رهب بفتح الراء تعني خاف و أرهبهواسترهبه أخافه وترهبه توعده والترهب التوعد والرهب بمعنى الناقة المهزولة أو الجمل العالي والإرهاب بالكسر قدع الإبل عن الحوض[1].

أما في الموسوعة السياسية فقد عرفت الإرهاب على أنه: استخدام العنف الغير القانوني أو التهديد به ،كالإغتيال و التشويه و التعذيب و التخريب و النسف بغية تحقيق هدف سياسي[2].

أما في الموسوعة العالمية فيعرفه: على أن الإرهابي هو الشخص الذي يمارس العنف وهو لا يعمل بمفرده ولكنه ينخرط في إطار جماعة أو نظام معين، وذلك وفقا لإإستراتيجية محددة[3].

ج- التعريف الإيتومولوجي

1. تعريف الهيئات

تعريف الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في قرارها الصادر عام 1994 قرارها رقم 60/49 الذي يعرف الإرهاب بأنه : عبارة عن الأعمال والطرق والممارسات التي تشكل مخالفة صارخة لأغراض ومبادئ الأمم المتحدة والتي قد تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وتحدد علاقات الصداقة بين الدول

وتعيق التعاون الدولي وتهدف إلى تدمير حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأسس الديمقراطية للمجتمع[4].

تعريف المؤتمر الدولي الذي عقدته عصبة الأمم عام 1937 والذي تمخضت عنه اتفاقية دولية لقمع ومنع الإرهاب: اعتبر الإرهاب هو تلك الأعمال لإجرامية الموجهة ضد دولة من الدول ويكون هدفها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو لدى جهات من الناس أو لدى الجمهور العام[5].

أما الإتفاقية الأوروبية لمنع و قمع الإرهاب لسنة 1977: فنص في مادته الأولى على نزع الصفة السياسية عن مجموعة من الجرائم التي اعتبرها بمثابة عمل إرهابي، فالإرهاب هو كل عمل ينطوي على عنف مؤذ ومدمر من دون أن يحمل معه أغراض سياسية[6].

لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة عام 1980: بأنه عمل ينطوي على استخدام العنف، أو التهديد باستخدامه ويصدر من فرد سواء كان يعمل بمفرده، أو بالاشتراك مع أفراد آخرين، ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو الأمكنة أو النقل أو أفراد الجمهور العام بهدف تقويض علاقات الصداقة بين الدول أو المواطنين. كما وأن التآمر أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك أو التحريض على ارتكاب الجرائم السابقة يشكل جريمة إرهاب دولي[7].

---

[1] إدريس عطية، مرجع سابق، ص25.
[2] **المكان نفسه**.
[3] **المكان نفسه**.
[4] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص201.
[5] يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، 38.
[6] إدريس عطية، مرجع سابق، ص26.
[7] يوسف حسن يوسف، **الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي**، ط1، إسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2011،ص 38.

تعريف وزارة الدفاع الأمريكية سنة 1986: الإرهاب بأنه الإستعمال أو التهديد غير المشروع للقوة ضد الأشخاص أو الأموال، غالباً لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو عقائدية[1].

عرفت وزارة الخارجية الأمريكية سنة 1988 الإرهاب بأنه عنف ذو باعث سياسي يرتكب عن سابق تصور وتصميم ضد أهداف غير حربية من قبل مجموعات وطنية فرعية أو عملاء دولة سريين ويقصد به عادة التأثير على جمهور[2].

تعريف منظمة التعاون الإسلامي لسنة 1999 و الذي تمخضت عنه معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أعراضهم أو حريتهم أو أمنهم أو حقوقهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو المرافق الدولية للخطر، أو تحديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية أو سيادة الدول المستقلة[3].

الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998: عرفت الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذه الاتفاقية الإرهاب بأنه كل فعل من أفعال العنف، أو التهديد به، أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة[4].

تعريف الإتفاقية الإفريقية لمنع و مكافحة الإرهاب 1999: الإرهاب هو أي فعل يمثل انتهاكا للقوانين الجنائية للدول الأعضاء، ويهدد الحياة أو السلامة البدنية أو الحرية، أو يسبب إصابات خطيرة أو الوفاة، لأي شخص أو عدد من الأفراد أو جماعات من الأفراد أو قد يسبب دمارا للمتلكات العامة أو الخاصة، أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئي أو الثقافي، يكون هادفا أو متعمدا ويدخل ضمن الأعمال الإرهابية (الترهيب أو تخويف أو إجبار أو إكراه أو دفع أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو الجمهور العام، أو أي قطاع، لفعل أو الإمتناع عن فعل أي عمل، أو عن أن تتبنى أو تمتنع عن موقف معين أو تعمل طبقا لمبادئ معينة، أو تخريب أي خدمات عامة أو وسائل ايصال أي خدمات أساسية للجمهور أو لإيجاد حالة طوارئ عامة، أو إيجاد حالة من العصيان المسلح في الدولة)[5].

تعريف التشريع الجزائري في المادة 87: يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة أو الوحدة الوطنية والسلامة الترابية وإستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي[6]:

- بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو إنعدام الأمن من خلال الإعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم.
- عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطريق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية.

---

1 الهاشمي ناصر، **الإرهاب Terrorism الجذور المظاهر و سبل المكافحة**، ط1، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، 2016، ص70.
2 **المرجع نفسه**، ص70.
3 نايف بن نهار، مرجع سابق، ص201-202.
4 يوسف حسن يوسف مرجع سابق، ص39.
5 إدريس عطية، مرجع سابق، ص28..
6 الهاشمي ناصر، مرجع سابق، ص96-97.

- الإعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش أو تدنيس القبور .
- الإعتداء على وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة والإستحواذ عليها أو إحتلالها دون مسوغ قانوني.
- الإعتداء على المحيط أو إدخال مادة سامة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية والتي من شأنها تعرض صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية للخطر
- عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.
- عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الإعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات.

فالمشرع الجزائري عرف الجريمة الإرهابية من خلال مجموعة من الأفعال المادية، تنحصر كلها حول بث الرعب والفزع وسط الناس وزعزعة هياكل الدولة. كما سنراه فيما بعد من خلال التعرض لأركان هذه الجريمة وشرح كل فعل على حدى.

2- تعريف الأشخاص

تعريف هاردمان عام 1930 وهو أول محاولة لتعريف الإرهاب: المنهج أو النظرية الكامنة وراء النهج الذي بمقتضاه تسعى مجموعة منظمة أو حزب إلى الوصول إلى أهدافه المعلنة بالإستخدام المنهجي للعنف بصورة أساسية[1].

يعرف ألاكس شميد الإرهاب بقوله : "الإرهاب" هو منهج مسبب للقلق جراء النشاط العنيف المتكرر. والذي تستخدمه الجهات شبه السرية من أفراد جماعات ودول وذلك لأهداف عقائدية إجرامية أو سياسية وعلى عكس ،الإغتيالات فإن أهداف الإرهاب المباشرة، ليست هي الأهداف الرئيسية، ويتم إختيار الضحايا إما عشوائيا (ضحايا الفرصة) أو إنتقائيا (أهداف رمزية) والذين يكونون بمثابة رسائل فالتهديد والعنف قائمين على عمليات إتصال بين المنظمات الإرهابية والضحايا[2].

في حين عرفته ستيرن جيسيكا stern jessica: أنه فعل أو تهديد بالعنف موجه ضد غير المقاتلين من أجل الإنتقام، إرعاب، وممارسة التأثير على الجمهور[3].

يعرفه والتر لاكور Walter Plaqueur : هو استخدام أو التهديد باستخدام العنف، وهو أسلوب قتال أو استراتيجية لتحقيق أهداف معينة عبر إحداث حالة من الخوف عند الضحية، بشكل لا يرحم ولا يتفق مع القواعد الإنسانية يشمل هذا التعريف حتى التهديد باستخدام العنف في الأعمال الإرهابية، إذن فالإرهاب حسب ب والتر. لا يكون ماديا فقط ولكن أيضا نفسيا ومعنويا[4].

---

[1] إدريس عطية، مرجع سابق، ص28-29.
[2] سمير القط، مرجع سابق، ص130.
[3] **المرجع نفسه**، ص131.
[4] **المكان نفسه**.

تعريف دافيد رابوبورت: إستخدام العنف، من أجل إثارة الوعي لاستحضار مشاعر معينة من التعاطف والإشمئزاز[1].

إريكس موريس: استخدام التهديد باستخدام عنف غير العادي، أو غير مألوف لتحقيق غايات سياسية، و أفعال الإرهاب عادة ما تكون رمزية لتحقيق تأثير نفسي أكثر منه تأثير مادي[2].

فمن خلال التعريفات السابقة يمكننا أن نستنتج مجموعة من النقاط الأساسية من الإرهاب:

- الإرهاب يسعى لإستهداف المدنيين بشكل خاص.
- الإرهاب يسعى للتأثير على الجماهير، كونه يرى أنه على صواب.

تعريف جلال عز الدين: عنف منظم و و متصل يقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أوجماعة سياسية و الذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية[3].

فمفهوم الإرهاب عنده يجب أن يشمل النقاط التالية[4]:

- العنف أو التهديد به
- التنظيم المتصل بالعنف
- الهدف السياسي للإرهاب
- إستخدامه بديلا للقوة التقليدية

الدكتور صلاح الدين عامر: الإرهاب هو اصطلاح يستخدم في الأزمنة المعاصرة للإشارة إلى الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي، وبصفة خاصة جميع أعمال العنف التي تقوم بها منظمة سياسية بممارستها على المواطنين و خلق جو من عدم الأمن[5].

ونرى أن الدكتور صلاح الدين عامر قد حصر غاية الإرهاب في السياسة وهذا ليس بالضرورة، فإن الهدف الأساسي للإرهاب لا يجب أن يكون دوما سياسيا بل أحيانا تكون أهدافه إجتماعية أو أيديولوجية أو حتى نفسية.

تعريف الفقيه Saldana: حيث يعرف الإرهاب من خلال المفهوم الواسع و المفهوم الضيق، أما بالنسبة للمفهوم الواسع فيعرفه بأنه (كل جناية أو جنحة سياسية أو اجتماعية ينتج عن تنفيذها أو التعبير عنها ما يثير الفزع العام لما لها من طبيعة ينشأ عنها خطر عام)، وبالنسبة للتعريف الضيق فأن الإرهاب يعني الأعمال الإجرامية (التي يكون هدفها الأساسي نشر الخوف والرعب كعنصر شخصي - وذلك باستخدام وسائل من شأنها خلق حالة من الخطر العام كعنصر مادي)[6].

---

[1] سمير القط، مرجع سابق، ص131.
[2] إدريس عطية، مرجع سابق، ص29.
[3] وردة بلقاسم العياشي، **الإرهاب بين السياسة و القانون، علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة و آليات مكافحتها**، القبة، دار الخلدونية، 2017، ص25.
[4] الهاشمي ناصر، مرجع سابق، ص98.
[5] **المكان نفسه**.
[6] **المكان نفسه**.

عرف الباحث تشارلز تاون شيند أن هناك تعريفا يقرّه أكثر الباحثين في شؤون الإرهاب، وهو استعمال العنف لتحقيق غايات سياسية[1].

ولكن نرى أن هذا التعريف غير واقعي و متحيز بشكل كبير للسياسات الإستعمارية، وذلك يعود لإدراجه الحركات التحررية مع الحركات الإرهابية في نفس التصنيف.

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج عدة أنماط من التعريفات[2]:

- نمط التعريف العادي والبسيط للإرهاب باعتباره عنفا أو تهديد يهدف لخلق جو من الفزع والخوف أو لتغيير نمط سلوكه.
- نمط قانوني للتعريف بمعنى أن الإرهاب عنف ينتهك القانون ويستلزم عقاب الشرعية القانونية (قانون داخلي، إقليمي، دولي)
- نمط تحليلي لتعريف الإرهاب بإرجاع كل سلوك إرهابي إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية معينة.
- نمط تمييزي لتعريف الإرهاب بمعنى تمييزه حسب أنواعه إلى نمط إرهاب الأفراد أو الجماعات ونمط إرهاب تقليدي أو حديث، وغيرها.

وأيضا فمما سبق يمكننا أن نرى أن الإرهاب يعاني الكثير من المشاكل في التعريف و نذكر من أهم هذه الأسباب ما يلي[3]:

- أن تعريف الإرهاب قد أصبح مشكلة صعبة على الحل، إذ انه من العسير أن يتم التوصل إلى تحديد تعريف مجرد للإرهاب دون إدخال عناصر خارجية عنه تتمثل في الآراء المتباينة حول شرعية أو عدم شرعية التنظيمات و نشاطاتها.
- صعوبة التوصل إلى اتفاقيات أو معاهدات دولية لاختلاف مصالح الدول ومحاولة كل مجموعة منها فرض وجهة نظرها التي تتفق مع مبادئها ومصالحها وخلفياتها التاريخية الأمر الذي يجعل أهداف و مضمون الاتفاقيات أمرا مختلف عليه
- اختلاط صور العنف السياسي المتعلقة بالإرهاب بحيث أصبح الفاصل غير واضح بينه وبين بعض صور الجرائم السياسية والجريمة المنظمة و ديكتاتورية الدولة، بل تجاوز الأمر إلى اختلاط مفهوم الإرهاب مع بعض صور الحرب أو حتى الجرائم العادية.
- اختلاط مفهوم ومعنى الإرهاب كظاهرة لها دور معين في الصراع السياسي، ونمط من أنماط العنف السياسي، مع الكثير من أشكال العنف الأخرى، مثل حركات التمرد والعصيان والانقلابات بل وصل الأمر أحيانا إلى اعتبار بعض وسائل الضغط السياسية نوعا من الإرهاب، ونتيجة لهذا فإن بعض الكتابات تخرج عن نطاق المفهوم العلمي للظاهرة، ومن هنا كان من الواجب تحديد هذا المفهوم في الدراسات السياسية، بما ينفي عنه الإبهام والغموض والاختلاط صور الحرب أو حتى الجرائم العادية.

---

[1] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص202.
[2] إدريس عطية، مرجع سابق، ص31.
[3] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص28-29.

فالفكرة الأساسية في الإرهاب الذي نعيشه اليوم هو الإنشار الواسع للمصطلح في الحد ذاته والذي لم يكن قبل الحادي عشر من سبتمبر، تاريخ يعد فاصلا جعل من الإرهاب قضية عالمية وموضوعا تناولته معظم البحوث والدراسات بشكل كبير.

أما فيما يخص إشكالية تعريف الإرهاب، فبالرغم من الأسباب الكثيرة التي حالت دون الوصول لتعريف شامل للإرهاب إلا أن أهم سبب هو كون أن الدولة تحتكر الإستخدام الشرعي للعنف، فهي الجهة المخولة لتوظيف مصطلح الإرهاب على حسب مصالحها وتوجهاتها بغض النظر إذا كان هذا العمل بالفعل إرهابيا أو لا، فالتعريف الأمريكي للإرهاب يختلف عن تعريف دول أوروبا[1].

ويرى البعض إلى التفكير أن الإرهاب مجرد وسيلة أو تكتيك أكثر من كون فلسفة أو أيديولوجية، فلا يمكننا إنكار وجود الإرهاب، يتم توظيفه من أجل الوصول لمصالح كبرى، فبعد أحداث 11 من سبتمبر عندما إستهدف تنظيم القاعدة برجي التجارة، قامت الولايات المتحدة بتوظيف هذه الهجمات و ذلك من أجل الوصول لغايات أكبر[2].

فمن خلال ما سبق يمكننا أن نرى أين تقع الإشكالية في تعريف الإرهاب و برغم من تعقد هذا المصطلح إلا أننا يمكننا أن نقدم تعريفا يوضح ما هو مصطلح الإرهاب ، أو أن يكون بمثابة التعريف الإجرائي للمصطلح وهو كالآتي: الإرهاب هو كل عنف معلن أو تحريض عليه موجه ضد المدنيين أو من لا يمتلكون صلاحيات إتخاذ القرار بشكل خاص وذلك من أجل الضغط على من يمتلكون صلاحيات إتخاذ القرار وذلك بغية الوصول لأهداف سياسية أو إجتماعية أو أيديولوجية.

د- حدود العلاقة بين الإرهاب و المفاهيم الأخرى

1- الإرهاب و العنف السياسي

يمكنا حصر تعريف العنف السياسي في ثلاث اتجاهات أساسية[3]:

الاتجاه الأول: يعتبر العنف أنه الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالذات أو بالآخر، وتخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف وعلى هذا الأساس فان السلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام والقهر إلى جانب الفاعل والخضوع والمقاومة من جانب المفعول به أو المستهدف.

الاتجاه الثاني: يرى أن العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها، وهذا التعريف يوسع المفهوم ليشمل التهديد بالقوة إلى جانب الاستخدام الفعلي لها أي ليشمل السلوك القولي إلى جانب السلوك الفعلي.

الاتجاه الثالث: ينظر هذا الاتجاه إلى العنف باعتباره مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ولذا يطلق عليه اسم العنف الكلي.

---

[1] تشارلز تاونزند ترجمة محمد سعيد طنطاوي، **الإرهاب مقدمة قصيرة جدا**، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2014، ص9-10.

[2] Paul J. Smith, **The Terrorism Ahead, confronting Transnational, Violence in the Twenty-first Century**, india, Pentagon Press; 2008, p8.

[3] إدريس عطية، مرجع سابق، ص32-33.

أن العنف السياسي "استخدام الإكراه ببعض صوره أو بها جميعا من جانب فرد أو جماعة أو مؤسسة ضد آخرين أفرادا كانوا أو جماعات أو مؤسسات من أجل تحقيق أهداف تقع في المجال السياسي"[1].

بينما توجد صورتان أو شكلان أساسيان للعنف السياسي: أولهما العنف الذي يوجهه النظام السياسي إلى المواطنين ويسمى العنف الحكومي وثانيهما العنف الموجه من المواطنين إلى النظام ويسمى بالعنف الشعبي[2].

أما عن نقاط الاختلاف بين العنف السياسي والإرهاب تكمن في ما يلي[3]:

- أهداف الإرهاب عادة ما تكون الدعاية لقضية ما يرغب الإرهابيون في إثارتها وجذب الانتباه إليها، من خلال ما يسمى بإستراتيجية الأثر الإنتشاري للعمل الإرهابي، وأيضا الإرهاب هو الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي التي يحرص الفاعلون من خلال قيامهم بالعمل العنيف على تجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر للعمل العنيف,
- العمل الإرهابي عادة ما يركز على التأثير على عقل وقلب الجماهير، أي التركيز على ما يفكر فيه الناس وما يشعرون به وهذا ما يؤثر بدوره على سلوكهم، الأمر ليس قائما بصور مطلقة فيما يتعلق بصورة العنف السياسي الأخرى.
- ويتفرد العمل الإرهابي على العنف السياسي في اعتماده الأساسي والجوهري على استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية في تحقيق أهدافه وتوصيل رسائله حيث يأخذ الإرهاب بعدا دوليا يتجاوز بذلك الطابع الداخلي أو الإقليمي الذي عادة ما ينحصر فيه العنف السياسي
- الطابع القيمي- الأيديولوجي الذي يحيط بالأعمال الإرهابية قد يعتبره البعض إرهابا ينظر إليه آخرون على أنه نضالا مشروع من أجل للحرية، عكس العنف السياسي الذي لا يحظى بأي صورة من الطابع القيمي- الأيديولوجي.

2- الإرهاب والجريمة السياسية

الجريمة السياسية هي الجريمة التي يكون الباعث على ارتكابها سياسيا التي ترتكب لغرض سياسي أو بدوافع سياسية، ولو كانت تتضمن أفعالا من قبيل الجرائم العادية كالقتل أو التخريب، ويعتبر البعض كل جريمة ترتكب ضد الدولة جريمة سياسية مادامت تهدد سلامة الدولة الداخلية أو الخارجية، وهي جرائم عادة ما ترتبط بالاضطرابات السياسية[4].

وانطلاقاً من هذا التعريف فإن كلا من الإرهاب والجريمة السياسية يتماثلان في كونهما يعبران عن عنف منظم من جانب، وله طابع ومغزى سياسي من جانب آخر، إلا أن كليهما يتمايزان تمايزا واضحا، فالمحك الأساسي للتمييز بينهما يتركز في الهدف والقصد من وراء القيام بالأعمال الإرهابية، وارتكاب الجرائم ذات الطابع السياسي، وعليه كان جائزا القول بأن كل عمل إرهابي ينطوي على فعل أو عمل من أعمال العنف له طابع سياسي، بينما لا يمكن القول بأن كل جريمة سياسية تنطوي على عمل إرهابي[5].

---

[1] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص106.
[2] إدريس عطية، مرجع سابق، ص33.
[3] **المرجع نفسه**، ص33-34.
[4] **المرجع نفسه**، ص 35.
[5] **المكان نفسه**.

ومن الجدير بالذكر أن الكثير من الاتفاقيات تحاول إخراج الجرائم الإرهابية من دائرة الجرائم السياسية إذ يترتب عليها آثارا عديدة تتعلق بمقدار العقوبة الموقعة وطريقة تنفيذها وجواز التسليم من عدمه، فمقدار العقوبة الموقع على الجرائم السياسية عادة ما تحكمها اعتبارات خاصة تميزها عن العقوبات التي توقع على الجرائم العادية[1].

إضافة إلى هذا التمايز البيّن في مقدار العقوبة فان الأعمال الإجرامية التي ينطبق عليها وصف سياسي عادة ما تخضع للتغيير والتبدل، ومن ثم يكون المجرمون السياسيون في مقدمة من يتمتعون بالعفو في كثير من الأحيان هذا على خلاف الجرائم العادية التي تدخل التشريعات المختلفة الجرائم الإرهابية في عدادها[2].

وأخيراً إن فقه القانون الدولي يبيح استعمال مبدأ تسليم مرتكب الجريمة السياسية، فقد استقر الفقه على مبدأ حمايته واستثنائه من مبدأ التسليم على أساس أن المجرم السياسي لا يشكل خطرا على الدولة الملجأ عكس الإرهابي. وتقوم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) بدور رئيسي ومتميز في هذا الخصوص[3].

3- الإرهاب وحركات التحرر

إن العديد من الصراعات المسلحة ذات الطابع الدولي تدعي فيها بعض الأطراف بأنها تحارب من أجل حق تقرير المصير، الذي تحول من طبيعة السياسية إلى الطبيعة القانونية بعد أن نصت عليها المادة (1/2) ، م (55) من ميثاق (UN) ، وكذا العديد من مواثيق الدولية الأخرى وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأنه حق يجب أن تحصل عليه جميع الشعوب، وحصل نتيجة لذلك العديد من الخلافات بين الفقه و الدول، بخصوص أعمال هذا الحق، ومدى الالتزام به، وأتفق معظم الأعضاء في الأمم المتحدة على أن حق تقرير المصير يعني حق الشعوب في أن تقرر وضعها[4].

وأن الشعوب حصلت على استقلالها مستندة إلى إن العديد من الصراعات المسلحة غير الإرهاب الدولي فإن أهدافها تكون مشروعة، بشرط أن تكون الوسائل والأساليب التي تستخدمه المقاومة لا تخالف المبادئ وقوانين وأعراف الحرب، أي المبادئ المتفق عليها في القانون الدولي الإنساني ونلاحظ بأن بين عمليات المقاومة و الكفاح المسلح وبين ظاهرة الإرهاب الدولي، تشابه وتلاقي حيث يعتمدان على استعمال وسائل العنف و الترويع والإضرار المادي أو المعنوي[5].

ونلاحظ هنا ما جاء في الفقرة (14) من القرار (57) في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2002 بعنوان التدابير الرامية إلى قضاء على الإرهاب الدولي حيث يقول على الرغم من أن الأعمال الإرهابية عادة ما ترتكبها مجموعات دون قومية أو مجموعات عبر وطنية، فقد لجأ حكام أيضاً في شتى الأزمان إلى استخدام الرعب كأداة للسيطرة ويمكن أن يستخدم عنوان مكافحة الإرهاب لتبرير الأفعال التي ترتكب لدعم خطط سياسية مثل توطيد السلطة السياسية والقضاء على المعارضين السياسيين وحظر الانشقاق المقمع مقاومة احتلال العسكري فالحاق تهمة الإرهاب بالمعارضين أو

[1] إدريس عطية، مرجع سابق، ص33.
[2] **المرجع نفسه**، ص 35-36
[3] **المرجع نفسه**، ص 36
[4] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص114
[5] **المرجع نفسه**، ص114-116

الخصوم تعتبر وسيلة لخلع صفة الشرعية عنهم وتحويلهم إلى شعبة مجموعة متمردين وهي وسيلة أثبت طول استعمالها مدى جدواها[1].

أن عمليات المقاومة الشعبية المسلحة ضد عدو أجنبي فرض سيطرته بالقوة العسكرية على أرض لشعب آخر، أما الأنشطة الإرهابية فإنها توجه داخليا أو خارجيا كسبيل رمزي للتأكيد على ما تسعى إليه الجماعات الإرهابية لتحقيق أهدافهم غير المشروعة[2].

ورغم ما تتميز به أعمال المقاومة الشعبية عن الجماعات الإرهابية، فإنه من الممكن أن تحدث أعمال إرهابية في إطار حركات التحرر الوطني، تماما مثلما ترتكب بعض الدول أعمالا إرهابية أثناء الحروب النظامية.

ففي الفقه الدولي هناك من يرى بأن المعتدى عليه له الحق في اللجوء إلى كافة الوسائل بما فيها الوسائل الإرهابية لصد عدوان الواقع عليه (العنف الثوري ردا على العنف الرجعي)[3].

وهناك من يقول بأنه إذا كانت قواعد القانون الدولي والقرارات الدولية أكدت شرعية الكفاح المسلح فأنها ليست مطلقة، أي وصول إلى غايات مشروعة لا يكون إلا بوسائل مشروعة (والغاية لا تبرر الوسيلة) واتجاه آخر يرى بمشروعية المقاومة ضد الأهداف العسكرية للعدو، وحظر التي يتم تنفيذ المدنيين، أي بعضها مشروع و الآخر غير مشروع الاختلاف الجوهري بينهما تمثل في العناصر الرئيسية التالية[4]:

- من حيث الدافع والمشروعية أن الباعث معيار رئيسي للتفرقة بينهما، فالحركات التحرر أهداف سياسية مشروعة دولياً، تتجلى في الضغط على أنظمة دكتاتورية و القوة الأجنبية لحملها على الاعتراف بحقوقهم الأساسية لكن لا تكمن وراء الأفعال الإرهابية على المقاصد الإنسانية والقتل والتخريب وهدم العلاقات الدولية والاجتماعية، وبهذا يعتبر جريمة ضد السلم وأمن البشرية.
- حق الشعوب في العيش و الاستقلال، والنضال من أجل تحقيقها لا تعتبر أعمالاً إرهابية ما لم تكن يوجه ضد الأهداف المدنية بينما ضحايا الإرهاب أكثرهم من الأبرياء المدنيين.
- من أكثر السمات المعلنة للمقاومة الشعبية هي التعاطف الشعبي والعون والمساعدة من اجل تحقيق أهدافهم النبيلة وهي تحرير الوطنية "، بينما الإرهابيون لا يمثلون رأي الشعبي أو فئة واسعة منه، بل هم جماعة متمرد ضالة عن الواقع و القانون.

كما أن هنالك عناصر ثانوية نذكر منها ما يلي[5]:

- من حيث المقاتلين يكون لحركات التحرر مجموعة من المقاتلين ويكون عددهم لا بأس به أو متوسط على عكس الإرهابيين الذي يكون عادة حجم قواتها ليس خفيف جدا.
- يكون التسليح في حركات التحرر عادة خفيف وليس بالكثير والحركات الإرهابية كذلك و لكنها يكون تسليحها أكبر من ناحية القنابل و المتفجرات.
- من حيث النوايا فحركات التحرر تسعى لإستنزاف القوى العسكرية للدولة، على عكس الحركات الإرهابية التي تسعى لشن الحروب النفسية من خلال هجماتها.

---

[1] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص116.
[2] **المكان نفسه**.
[3] الهاشمي ناصر، مرجع سابق، ص175.
[4] **المرجع نفسه**، ص116-117.
[5] Civil-Military Responses to Terrorism Africa Regional Program Chad, Seminaire du 13 au 17 /09/2004, P5-6.

- عادة حركات التحرر تكون في بقع معينة واضحة أو محددة داخل الدولة، على عكس الحركات الإرهابية التي عادة ما تتخفى مع المواطنين، حيث أنها تكون منتشرة وليس لها بقعة محددة.
- من ناحية البدلات فحركات التحرر تكون لهم بدلات رسمية كحركة مقاومة على عكس الإرهابيين الذي لا يرتدون بدلات رسمية.
- نطاق المقاومة لدى حركات التحرر يكون داخل الدولة فقط، على عكس الحركات الإرهابية فيكون نطاقهم عابر للحدود.

الفرع الثاني: الجذور التاريخية للإرهاب ومراحله

إن الظاهرة الإرهابية لها أصول و جذور تاريخية كانت النواة في وقتنا الحالي و التي أعادت بلورة مفهوم هذه الظاهرة، وسنقوم بذكر أهم الحقبات التاريخية للإرهاب مع أهم مراحله.

أ- الحقبات التاريخية للإرهاب

مرت الظاهرة الإرهابية بعدة حقبات تاريخية نذكر منها ما يلي:

1. الإرهاب في العصر القديم

ويمكننا أن نلخص إرهاب العصر القديم فيما يلي[1]:

1.1. العصر الفرعوني

لقد عرف الإرهاب منذ فجر التاريخ الفرعوني في مصر حينما كانت إمبراطورية شاسعة الأرجاء حيث وجدت بعض البرديات التي تشير إلى صراع دموي بين أحزاب الكهنة للدفاع عن أفكار معينة، كما أن الإمبراطوريتين الهيلنية والرومانية، عرفتا صنوف عديدة من الإرهاب انعكس بعد زوالها على الحضارات المسيحية والإسلامية التي ظهرت عبر التاريخ ، وغالبا ما كان الإرهاب في هذه الحقبة من الزمن يصطبغ بالصبغة الدينية .

لقد مارس الحكام الفرعونيون الإرهاب ضد رعاياهم بأبشع الطرق والوسائل حرصا منهم على دوام حكمهم وسلطانهم وامتداده ولو على حساب استضعاف الرعية وقمعها. مما سبق ذكره يتضح لنا أن العصر الفرعوني كان حافلا بالأعمال الإرهابية خاصة من طرف الحكام على المحكومين من حيث يمكن أن نعطيه صيغة الحكم الإرهابي الذي هو نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف تعمد إليه الحكومات قصد نشر الولاء وقمع العصيان إن وجد.

2.1. العصر الروماني

لقد اتخذ الإرهاب في هذا العصر وكغيره من العصور صورة العنف، وذلك سواء من الحاكم ضد المحكومين أو العكس، فعندما فتح الإسكندر المقدوني الشرق الأدنى خلال أعوام 333/323 ق.م استخدم أبشع جرائم العنف ضد شعوب الشرق، وقد كان الهدف من الفتح في ظل الإمبراطورية الرومانية هو إبادة الشعوب على آخرها وضم أراضيها كمقاطعة لمقاطعات الإمبراطورية الرومانية مترامية الأطراف، حيث

[1] زيدي جازية، **آليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، كلية الحقوق و العلوم التجارية، 2012-2013، ص10-12.

لم يكن لحروب الرومان آداب ولا قوانين تحكمها ، إنما كان الهدف الوحيد هو كيف تسيطر الإمبراطورية الرومانية على الشعوب وكيف توسع من نفوذها ولو بأبشع الطرق والوسائل.

وكان الرومان يعتبرون المجرم السياسي حيث لا يستطيع أحد أن يضع حدا بين الإرهاب والجرائم السياسية .

واعتبر الرومان أن الجبهة الداخلية تشكل خطرا على الأمن القومي، شأنها شان الجبهة الخارجية التي قد يأتي منها الحرب أو الغزو، وأن التهديد الذي يقع على الدولة من الداخل هو نوع من الحرب، ينظر إليه إله الحرب باعتباره مصدر الخطر مماثل للخطر الخارجي، واستخدم الحكام في الدولة البطلمية العنف ضد أفراد الشعب، غير أن هذا الشعب لم يبق مكتوف الأيدي ولا مستسلما للإرهاب المطبق ضده وإنما لجأ إلى استخدام العنف والإرهاب فى مقاومته لطغيان الحكام، كما يعد التعذيب العلني من أهم الأساليب الإرهابية التي استخدمها الرومان وذلك لسببين:

- يكون التعذيب علنيا على الضحية، على مرأى ومسمع الآلاف من الناس وذلك لما يلعبه هذا النوع من التعذيب من دون في بث الذعر والخوف والرهبة في قلوب المشاهدين، في صورة من صور الترهيب النفسي والمعنوي، وذلك استمالة لولاء من يشاهد ذلك التعذيب، بحيث لا يقترف ما اقترفه الضحية من أخطاء.
- إن التعذيب العلني إضافة إلى ما يلعبه من تأثير على الناس في جانبه النفسي فإنه نفس الشيء يكون بالنسبة للضحية، من تعمد الإحراج والنزول به إلى أدنى صور الآدمية، وما يمثله ذلك من متعة لدى الحكام.

وبرغم من الإرهابيين التي مارسته الدولة على الشعب الروماني فلا ننكر أن كان هنالك وجود حقيقي للإرهاب وقتها والذي تمثل بشكل أساسي في الإيروقراطيين و السيكاريين الذين يمثلون الجناح اليهود المتطرف، الذي كانوا يشحنون الناس ضد الإمبراطورية الرومانية[1].

وجماعة السيكاري هي حركة يهودية منظمة مارست أعمالها التخريبية ضد الإمبراطورية الرومانية وكان هدفها الأساسي إعادة بناء هيكل اليهود و تميزت باستخدام وسائل غير تقليدية للقتال ضد الرومان حيث كانت تستخدم وسائل غير تقليدية للقتال ضد الرومان حيث استخدمو سيوفا قصيرة تحت عباءاتهم سميت سيكا ومنها اشتق إسهمهم، وتعددت أعمالهم التخريبية ما بين قتل وهدم المنازل و حرقها مرورا بتسميم مصادر المياه وصولا لحرق الوثائق[2].

2. الإرهاب في القرون الوسطى

في هذه المرحلة التاريخية بدأ يظهر الإرهاب بشكل أكبر وضوحا وتميزا عن العنف ولقد سجلت القرون الوسطى أبشع وأروع صنوف البطش والعنف متمثلة في محاكم التفتيش التي نصبها الباباوات للانتقام من كل من لا يدين بالولاء للكنيسة البابوية، كما شهد تاريخ العالم في العصور الوسطى ودون انقطاع قتل واغتيال الملوك وإخوانهم، إما شهوة في اعتلاء سده الحكم أو تحقيق السيطرة والحكم من

[1] يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص60.
[2] **المكان نفسه**.

خلال حروب مع أفراد العائلة المالكة، وقد ظهرت في هذه الحقبة من الزمن العديد من صور الإرهاب كخطف الرهائن واحتجازهم والذي يمكن القول أنه ظهر لأول مرة في هذه الفترة الزمنية[1].

لعل أهم أحداث إظهار الإرهاب في أوروبا في القرون الوسطى هو سيطرة حكم الإرهاب في فرنسا على يد "روبسير" في الفترة ما بين 10 أوت 1792 حتى 27 جويلية 1794 وتميزت فترة حكمه القصيرة بحملة الإعدام الواسعة ضد معارضيه[2].

وتميز الإرهاب في هذه الفترة في فرنسا بوجه عام بأنه أسلوب ثوري استخدم الشعب الثائر ضد الخونة بتحريض من السلطة هذه الأخيرة التى غرضها السياسي من ذلك هو نشر مبادئ الثورة بوسيلة فعالة وسريعة، وتميز في ذات الوقت بأنه أسلوب ونظام حكم تستخدمه الحكومة ضد معارضيها[3].

وكان الهدف الأساسي من هذا هو مواجهة مهمتين في غاية الصعوبة و التعقيد وهي[4]:

- تأسيس الجمهورية على دعائم قوية
- عودة النظام و الأمن داخل البلاد

و يرى البعض أن تاريخ الإرهاب كظاهرة يعود إلى الثورة الفرنسية 1789 وسقوط الملك لويس السادس عشر والقضاء على النظام الإقطاعي، حيث أعلن فيه إصباغ الصبغة الشرعية على الإرهاب كنظام للحكومة، أي اعتبار الإرهاب نظاما قائما على الرعب يعتمد القائمون على السلطة إيديولوجية معينة، وهو ما عرف بإرهاب الدولة[5].

3. إرهاب القرن التاسع عشر

ويمكننا أن نلخص هذا الإرهاب في نقطتين أساسيتن[6]:

1.3. الإرهاب و الفوضوية و العدمية

تعود الايدولوجية الفوضوية في مصدرها إلى الأفكار الاشتراكية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، وإذا كانت الأيديولوجية السابقة نظام مارسته السلطة ضد المتآمرين وخونة الثورة، فإن الفوضوية مارست الإرهاب من قبل المحكومين أو الشعب ضد طبقة معينة في المجتمع هي البرجوازية والحكام، أي تمارس من أسفل لأعلى، عن طريق استخدام وسائل من طبيعتها إحداث خطر عام يقوض أسس كل بنيان قائم، وقد انتشرت هذه الحركة في فرنسا وانجلترا واسبانيا.

وبالرغم من تبعثر المبادئ والنظريات الفوضوية وتعددها واختلافها يمكننا أن نحصر مرتكزاتها الأساسية الجامعة والمتفق عليها في موقف رئيسي هو رفض السلطان بمختلف تعبيراته وأشكاله لأنه مناقض للحرية الفردية، ونقد الديمقراطية والاشتراكية لأنها تمثل تبعية الفرد للمجموع فالفوضوية كما يتفق على تحديد دورها "برودن و باكونين " بأنها الفوضى العارمة والتفكك الكامل للمجتمع وبعد هذا

---

[1] زيدي جازية، مرجع سابق، ص12.
[2] **المكان نفسه**.
[3] **المكان نفسه**.
[4] يويسف حسن يوسف،مرجع سابق، ص63.
[5] زيدي جازية، مرجع سابق، ص12-13.
[6] يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص65-67.

الانفصام الثوري الهائل تتحول الفوضوية إلى بناء نظام جديد ومستقر وعقلاني يقوم على أساس الحرية و التضامن، وقد استخدمت الإرهاب كنظام يقوم على الرعب والتخويف بهدف تدمير كل سلطة حاكمة.

أما العدمية التي بلغت كمذهب متطرف أوج تطرفها في نهايات القرن التاسع عشر فهي صورة متطرفة من الفوضوية والاشتراكية الثورية وقد الأعراف السائدة التي تحد من حريته مستعدا في سبيل ذلك حتى للتضحية بحياته، تبنى الاشتراكيون الثوريون الروس العدمية نظرياً وعملياً توجهوا إلى الشارع يحثون الشعب على تأييدها الأمر الذي أدى إلى ارتكاب أعمال إرهابية كانت ذات صدى وتأثير أعمق من إرهاب فوضويي أوروبا الذين انبهروا بها مثل عملية اغتيال القيصر الكسندر الثاني خاصة وأنهم كانوا يحلمون بالقنابل وبالاغتيالات وبالأعمال الباهرة والقادرة على سحق المجتمع البرجوازي.

أطلقت هذه التسمية على الفوضويين في روسيا وهي تسمية أطلقها الشاعر " إيفا تورغينييف " على أحد أبطال روايته " آباء وبنون " سنة 1862م والعدمية فلسفة تقوم على تحرير الذات من التقاليد والأعراف الموروثة ولا تعني العدم والعدمي هو ذلك الإرهابي المتمرد على

يؤمن العدميون بأن العمل الإرهابي قائم على تصفية رجال الحكم، لذا فقد تم التركيز على استعمال الإرهاب كوسيلة سياسية للحط من هيبة وقدرة السلطة الرسمية ولإثارة الميول الثورية عند الشعب وتنمية اعتقاده بانتصار قضيته ولإعطاء المثل على النضال ضد السلطة، وقد جاء في البيان الصادر عن مؤتمرهم المنعقد في مدينة " ساراتوف " سنة 1893م بأن الإرهاب السياسي هو النهج الوحيد الذي يهيئ لنا أوفر فرص النجاح .

2.3. الإرهاب الشيوعي

اختلف مضمون الإرهاب في الايدولوجية الشيوعية عن سابقه في الثورة الفرنسية والفوضوي حتى أطلق على " لينين " أنه صاحب مذهب الإرهاب حيث كان يرى أن الفوضوية لم تقدم شيئا لرفضها مبدأ التنظيم والتخطيط التي عكف عليها لينين ونجح بثورته عام 1917م ووصل إلى السلطة، وطعن بها الفوضوية التي لم ترسم بديلا جديدا .

وبهذا فقد دعا لينين إلى الإرهاب ومارسه ضد النظام الاتوقراطي الرأسمالي القائم حيث قال في كتابه نحن لم نرفض أبدا ولا يمكننا أن نرفض الإرهاب، إنه وجه من وجوه الحرب الذي بإمكانه أن يتوافق مع مرحلة من مراحل المعركة، وربما لا يمكن الاستغناء عنه في بعض الظروف، وهذا ما أكد عليه تروتسكي حيث قال "كانت مسألة الإرهاب بالنسبة إلينا نحن الثوريين الروس مسألة حياة أو موت" بالمعنى السياسي للكلمة كما بمعناها الحرفي والشخصي ولم يكن الإرهابي بالنسبة إلينا بطل رواية بل كان إنسانا حيا وقريبا منا.

وبهذا فإن الإرهاب الشيوعي الذي برز بين عامي 1905 و 1917 مرحلة تكتيكية مر بها البلشفيون خلال نضالهم الثوري إلى أن الفرصة التاريخية التي أثبتت جدواها في عام 1917.

ولكن مسألة الإرهاب السياسي الشيوعي لم تنته بقيام الثورة الكبرى واستلام الحكم بل استمرت تتفاعل وتتخذ وجوها عديدة، وأبرزها تحول والشعوب قبل الثورة إلى إرهاب الأقوياء والحكومات، وذلك بهدف التغيير الجذري للبناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المجتمع الروسي وفق النظام الشيوعي الجديد

فمن خلال ما سبق يتضح لنا أن إرهاب القرن التاسع عشر يختلف عن سابقيه في الممارسة كونه لم يعد حكرا على السلطة فقط أو ما يسمى بإرهاب الدولة، أصبح إرهاب جماعات و أفراد أيضا، وذلك يعود للأيديولوجية الشيوعية التي عادت الطبقة البورجوازية التي كانت تراها هي السبب الأساسي في الفقر الذي تعيشه

4. الإرهاب في العصر الحديث

"إننا نقدر الحياة، أما الإرهابيون فيدمورونها بلا رحمة، نحن نقدر التعليم، بينما لا يؤمن الإرهابيون بضرورة تعليم النساء، أو حصولهن على الرعاية الصحية، أو خروجهن من بيوتهن، نحن نقدر الحق حرية التعبير عن آرائنا، أما عند الإرهابيين فقد تكون حرية التعبير سببا في التعرض للإعدام، نحن نحترم الأشخاص على إختلاف عقائدهم، ونحترم حرية ممارسة الشعائر الدينية، أما عدونا فيريد أن يملي على الأشخاص، و حتى على المسلمين أنفسهم، كيف يفكرون و كيف يؤدون عباداتهم"[1].

لعل الخطاب المذكور أعلاه يوضح الإرهاب الحديث الذي نعيشه و الذي يتميز بنقطتين أساسيتين:

1.4. الإرهاب بصبغة دينية

في هذه المرحلة إختلف الإرهاب عن السابق فكان توظيفه لمصالح دولية أكثر من كونه خطرا حقيقيا، وتمثل الإرهاب في العصر الحديث كونه مرتبط بالأيدويولوجيا الدينية[2].

ويمكننا أن نعتبر أن الإرهاب العصر الحديث كان سببه المباشر أحداث 11 من سبتمبر والتي شكلت نقلة نوعية للإرهاب، حيث إخترقت هذه الهجمة قلب الولايات المتحدة الأمريكية و أسقطت أكثر من 5000 ضحية إضافة للدمار الشامل التي أحدثته[3].

و يعتبر هذا الهجوم مثالا واضحا على إرهاب الموجة الرابعة من حيث أنه كان متجذرًا في الأيديولوجية الدينية ، وظهر هجومًا انتحاريا ، ولم يكن مدعوما من أي دولة. وفقًا لديفيد رابوبورت وآخرين ، يمكن ربط صعود الموجة الرابعة من الإرهاب عمومًا بالثمانينيات مع تراجع الحرب الباردة والأهمية المتزايدة للعولمة[4].

و تعود جذور الموجة الرابعة أيضًا إلى الثورة الإيرانية عام 1979 ، والغزو السوفيتي لأفغانستان في عام 1979 ، وأحداث رئيسية أخرى مثل صعود حزب الله في أوائل الثمانينيات[5].

في كثير من النواحي ، يعتبر إرهاب الموجة الرابعة نظيرًا لإرهاب ما قبل الحداثة (لا سيما كما يمثله السيكاري) كلتا الأيديولوجيتين متجذرتان في الهوية الدينية وكلاهما منفصل إلى حد كبير عن الدولة أو أيديولوجياتها، على الرغم من أن بداية عصر الموجة الرابعة مرتبطة بأحداث رئيسية في البلدان الإسلامية (أو ذات الأغلبية المسلمة) ، يمكن العثور على هذا الاتجاه في جميع الأديان الرئيسية ومع ذلك

---

[1] George W. Bush**, President Discusses War on Terrorism**, White House (8 November 2001), <http://www.whitehouse/gov/news/releases/2001/09/20011108.htmÞ, accessed 2 May 2006

[2] Paul J.Smith, op.cit, p36.

[3] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص32

[4] Paul J.Smith,op.cit, p36

[5] **Loc. cit**.

، كما يلاحظ ديفيد رابوبورت ، فإن الإسلام هو في قلب هذه الموجة الدينية "لقد نفذت الجماعات الإسلامية الهجمات الدولية الأكثر خطورة وفتكا وعمقا"[1].

إن إرهاب العصر الحديث ، الذي يصفه المحللون بالإرهاب "الجديد"، يتميز عن الإرهاب التقليدي بتركيزه على العنف غير المقيد، بعبارة أخرى ، بدلاً من أن يتم تقييده من قبل المجتمعات التي نشأ فيها، فإن إرهاب العصر الحديث مقيد فقط بقدراته الإرهابية[2].

ونذكر من أهم الأسباب التي ساهمت في إنتشار إرهاب العصر الحديث ما يلي:

- ضلوع العديد من الدول والحكومات وتواطئها مع منظمات الإرهاب الدولي، الأمر الذي يوفر للجماعات الإرهابية إمكانات واسعة تساعدهم على تنفيذ المخططات الإرهابية.
- التكاثر الكبير لشبكات وخلايا الإرهاب.
- التقدم التكنولوجي الهائل الذي يعيشه اليوم والذي يمكن الجماعات الإرهابية من التزود بالمعدات الفنية المتطورة والتي تمكنهم من تنفيذ عملياتهم بالدرجة القصوى من الدقة والإتقان.

2.4. توظيف الإرهاب لمصالح دولية

وكما ذكرنا في المحبث السابق فإن مصطلح إرهاب العصر الحديث الذي نعيشه اليوم هو مصطلح مرن و يتم توظيفه لمصالح دولية أكثر من كونه خطر حقيقي على الدولة المعرضة له.

ويتم توظيف الإرهاب الذي نعيشه في العصر الحديث عبر إضفاء الطابع الأمني عليه و ذلك بمفهوم السبب و المسببات.

فبرغم من كون أن أحداث 11 من سبتمبر قد قامت بهز الولايات المتحدة الأمريكية و لكنها قامت بالمقابل بإستغلال هذا الظرف بأكبر قدر ممكن هذا ما نطلق عليه السبب و الذي يتمثل في عدة نقاط (كتهديد أمن الولايات المتحدة الأمريكية ، وأسلحة الدمار الشامل و إلخ..) أما المسبب الأساسي لإحتلال للهجوم الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية على كل من أفغانستان عام 2001 و العراق عام 2003 فتتمثل في كل من (النفط، بناء قواعد عسكرية في أماكن إستراتيجية و الخ...)[3].

وهذا ما يمكن أن نطلق عليه أيضا مفهوم الأمننة، وهو ما تراه الفواعل أو ما تريد أن تراه كتهديد لها، فهي فشل الفادة في حل الأمور سياسيا فيلجؤون لمعالجتها، بأشكال غير طبيعية وعادة ما تكون عنيفة[4].

---

[1] Paul J.Smith,op.cit, p36.

[2] **Loc.cit**.

[3] ستيف سميث ترجمة ديما الخضرا، **نظريات العلاقات الدولية التخصص و التنوع**، بيروت، مركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016 ، ص 453-456

[4] سمير قط، مرجع سابق، ص105

ب- مراحل الظاهرة الإرهابية

أما بنسبة للمراحل الظاهرة الإرهابية فقد مرت بعدة مراحل وهي كالتالي[1]:

1. الجيل الأول من الإرهاب

يعرف الجيل الأول بموجات الإرهاب ذات الطابع المتطرف في أوربا، وقد ساد في القرن التاسع عشر إلى عقد الثلاثينيات من القرن العشرين. وكان القائمون بالإرهاب في الأغلب من الوطنيين المتطرفين، والذين وجهوا عملياتهم الإرهابية ضد الحكام والسياسيين في إطار عمليات إعادة رسم الخريطة السياسية في أوروبا.

وكان من أبرز هذه الحالات اغتيال ولي عهد النمسا على أيدي أحد المتطرفين الصرب، مما أدى لاحقا ضمن عوامل أخرى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

2. الجيل الثاني من الإرهاب

هي المرحلة التي اختلط فيها مفهوم الإرهاب بالحركة الدولية لتصفية الاستعمار التي قادتها حركات التحرر الوطني، وقد حاولت الكثير من أبواق الدعاية ووسائل الإعلام الغربية آنذاك على وصف عمليات التحرير والكفاح الوطني من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية بالإرهاب.

كما نشأت العديد من الحركات الإرهابية اليسارية في أوربا مثل الإرهاب الأسود في إيطاليا والإرهاب الأحمر في كل من إسبانيا والبرتغال، وكذلك في دول شرق آسيا مثل تايوان واليابان وحتى إندونيسيا، وما يميز الجيل الثاني من الإرهاب أنه إرهاب ذا طابع إيديولوجي ، وقد استخدم كإحدى أدوات الصراع بين المعسكرين خلال الحرب الباردة وانتشر بكثرة في القارة الإفريقية، إذ تمثل في حرب العصابات داخل الدولة الواحدة، وكذلك بين الدول المختلفة والمتجاورة والمتنازعة في إطار حروب بالوكالة (بالتفويض أو بالنيابة) على أساس أن إفريقيا كانت مسرحا حقيقيا للصراع بين الشرق والغرب، ومن هنا بدأت الفكرة الأولى لتنميط العمل الإجرامي الإرهابي في إفريقيا.

وحتى بعد انتهاء الحرب السوفياتية - الأمريكية، شرعت بعض الدول المتواطئة في تجنيد الإرهابيين، واستغلال المتطوعين العرب في توظيفهم كمعارضة سياسية ضد بلدانهم حسب مصالح وأهداف كل دولة.

3. الجيل الثالث من الإرهاب

تبدأ هذه المرحلة من منتصف الثمانينيات، إذ أصبحت ظاهرة الإرهاب عالمية من الناحية الجغرافية بشكل أساسي خاصة من ناحية توزيعها وتماثلها العملياتي والوظيفي، وفي ذات الوقت هي ظاهرة محلية إلى حد كبير تنشط داخل الدولة الواحدة أو في إقليم جغرافي ضيق إذ ينحو محور تركيز النشاط الإرهابي إلى التنقل حول العالم، بحيث انحصر في أوائل السبعينيات في أمريكا اللاتينية، وفي عام 1973 انتقل إلى القارة الأوربية وخلال عامي 1986 و 1987 انتقل إلى الشرق الأوسط وإفريقيا، وفي عام 1988 انتقل إلى آسيا، وعاد مرة أخرى إلى أمريكا اللاتينية في عام 1989. وتستمر هذه المرحلة طيلة سنوات التسعينيات من القرن الماضى فشهدت هذه المرحلة موجات الإرهاب ذات الطابع الإثني، ولاسيما

[1] إدريس عطية، مرجع سابق، ص41-44.

الإرهاب ذو الطابع الديني أو الطائفي أو العرقي الضيق. وكان هذا النوع من الإرهاب مرتبطا إلى حد كبير بتفاقم الصراعات الداخلية في العديد من دول العالم ! فترة ما بعد الحرب الباردة، وكان الإرهاب واحد من أدوات الصراع فيها .، وقد امتد هذا الشكل من الإرهاب إلى داخل الولايات المتحدة ذاتها ممثلا في حادثة أوكلاهوما.

4. الجيل الرابع من الإرهاب

الجيل الرابع من أجيال الظاهرة الإرهابية هو إرهاب اليوم، الذي دخل أدبيات السياسة العالمية خلال عقد التسعينيات إذ أصبح تحركه الايدولوجيا ويتميز باعتماده على شبكات تنظيمية واسعة بالإضافة إلى كونه أكثر تصميما - على استخدام أسلحة الدمار الشامل، وفي هذا الإطار شكلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقلة نوعية وخطيرة في نمط وأساليب وأشكال ووسائل الإرهاب الجديد وعليه، عند تحليل المسار التطوري للظاهرة الإرهابية والبحث في جذورها نجدها انتقلت من أعمال التطرف والعنف القومي والديني والمغالاة السياسية والمذهبية والعرقية، ووسائل بسيطة إلى إرهاب يسعى إلى أن يكونا منظما ونسقيا في الجيل الثانى ومرتبطا بالكثير من المظاهر المتزامنة معه، كحركات التحرر الوطني منذ منتصف القرن الماضي، بينما انتشرت الظاهرة الإرهابية أكثر في الجيل الثالث منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين وأخذت الطابع العالمي في توزيعها وانتشارها.

ويعد الجيل الرابع والأخير هو الأصعب والأخطر والأكثر انتشارا وخاصة وان الإرهاب الدولي أصبح إرهاب إستباقيا حيث استفاد من المعطيات التكنولوجية والتقنية ليُغيز هو كذلك أساليبه وأنماطه وفقا لتسارعية وشمولية العولمة.

وهناك بالطبع درجة عالية من التداخل فيما بين هذه الموجات من الإرهاب، إلا أن الفكرة هنا أن كل مرحلة كانت تشهد نمط معين من الإرهاب رغم وجود حالات محدودة من أنماط إرهابية آخرى .

ففي فترة الحرب الباردة على سبيل المثال، كان النمط الأغلب هو عمليات الإرهاب الإيديولوجي - اليميني واليساري - المرتبط بالصراع بين الشرق والغرب، إلا أن ذلك لم يمنع وجود حالات من الإرهاب المتستر بغطاء الدين في بعض الدول.

ويشير ما سبق إلى أن الخصائص العامة المميّزة لحركة التفاعلات الدولية خلال فترة معينة تترك تأثيرا جوهريا على ظاهرة الإرهاب من حيث الأهداف والأشكال والآليات.

المطلب الثاني: خصائص وأسباب الإرهاب

الظاهرة الإرهابية يمجموعة من الخصائص تميزها عن الجرائم الأخرى وذلك بالرغم من تقاربها معهم، كما أن للظاهرة الإرهابية أسباب أدت لظهورها و غايات تسعى لتحقيقها ما بين سياسية وإقتصادية وإجتماعية، فسنتناول في هذا المطلب أهم خصائص الظاهرة الإرهابية وأهم أسبابها.

الفرع الأول: خصائص الإرهاب

تعرف الظاهرة الإرهابية أو الإرهاب بشكل عام بمجموعة من الخصائص المعينة مثل[1]:

- الوحشية الاستثنائية في الفعل الإجرامي
- صفة التهديد المتفشي لما يحدثه من أخطار عامة وإن أخطار عامة وإن اختلف معنى
- الخطر العام.
- الاضطراب العميق في المجتمع.
- تعدد المرتكبين أو تعدد الضحايا أو هما معا.

و لكي نفصل الظاهرة الإرهابية أكثر فعلينا أن نقوم بتدقيق في أهم الخصائص التي تميزه عن أي عمل أخر وهي كالتالي:

أ- خصيصة العنف أو التهديد المنظم

لا يمكن تصور الإرهاب بغير فكرة استخدام العنف أو التهديد به و يتمثل في الجرائم التي تعتبر وفق القانون العام من جرائم العنف مثل القتل والجراح البالغة والخطف والسرقات بالإكراه والسطو ويضاف إليها جرائم التخريب والتعذيب والإتلاف وغيرها من الجرائم التي تستلزم العنف لارتكابها[2].

والعنف الذي نعنيه هو الذي يفرض لتحقيق السيطرة وإحداث الرعب وهناك تفصيل لفعل العنف وحالة العنف في مجال البحوث القانونية، إلا أن الذي يهمنا هو الاستخدام الإنساني للقوة بغرض إرغام الغير أو إخافته وإرعابه، أو الموجه إلى الأشياء بتدميرها أو إفسادها أو الاستيلاء عليها، ذلك الاستخدام الذي يكون دائما غير مشروع ويشكل في الأصل جريمة. والعنف الذي يمارسه الإرهاب ليس مقصودا في حد ذاته، فهو وسيلة وليس غاية فأعمال القتل والاغتيال التي توجه للقادة السياسيين أو لممثلي السلطة، أو الأشخاص الرمزيين إنما تهدف إلى إفشاء حالة من الرعب والخوف، أكثر من مجرد التخلص الأشخاص الذين قد لا يكون في موتهم تحقيق لأي هدف[3].

ويرى البعض أن هذا العنف متصل بالراديكالية المرتبطة في غالب الأحيان بالدين كعامل اساسي للعنف، حيث أن الإرهاب الحديث يمارس العنف بشكل مفرط وعشوائي و يكون الدين هو المغذي في ممارسة هذه الأعمال، التي يكون هدفها تدمير المجتمع والقضاء على أكبر قدر ممكن من السكان[4].

---

[1] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص45.
[2] **المكان نفسه**.
[3] **المكان نفسه**.
[4] محمد صعايدة، **الإرهاب في المنظور الدولي**، أوكلاهوما، درافت تو ديجيتال، 2020،ص122.

وما دام العنف الذي نقصده هو وسيلة وليس غاية فإن العنف في الحد ذاته أقل أهمية من نتائج استخدامه لأن المقصود من استخدام العنف هو نشر الذعر والرعب التي تؤثر في اتخاذ القرار، فالأثر النفسي الذي تحدثه الواقعة الإرهابية هو الهدف من الواقعة و ليس ضحاياها، فالعند الحقيقي موجه في رسالة إلى المجتمع أو المجموعة السياسية المناهضة أو متخذي القرار في الدولة، وهذه الرسالة تتمثل في حادث القتل أو الخطف أو الحريق، حيث يحمل ضحاياها معنى موجه للآخرين بأن كل شخص وكل مكان معرض لهجوم الإرهاب[1].

وعلى هذا فإن تعبير التهديد بالعنف يحمل خصيصة جوهرية من خصائص الإرهاب، وهي العامل النفسي الذي يحدثه فعل العنف، وما يحمله من تهديد، مسلط يحقق على المدى هدف الإرهاب من تحقيق ما يسمى بمحصلة الرعب، وهذه المحصلة أو النتيجة لا تحقق إلا إذا أنتج العنف تهديدا متصلا، وهذا ما سيتم ذكره في النقطة الموالية.

ب- خصيصة التنظيم المتصل بالعنف

إن العنف في النشاط الإرهابي لا يمكن أن يحدث أثره في خلق حالة للعنف الإرهابي، إلا إذا كان ذلك العنف منظما التهديد كمحصلة أو منتج من خلال حملة إرهاب مستمرة، فالعمل مهما كانت نتائجه وآثاره على المستوى الوطني أو الدولي لا ينتج أثرا في أحداث حالة التهديد، إلا إذا كان جزءا من مجموعة منظمة من النشاطات الإرهابية، والمقصود بكلمة منظمة أن يكون النشاط متصلا ومتسقا من خلال عمليات أو مشروعات إرهابية تؤدي إلى خلق حالة الرعب[2].

فعمليات الاغتيال السياسي الفردية و التي يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص مدفوعين بفكرة وطنية أو متطرفة لا تخلق حالة التهديد إن لم تكن متصلة بأنشطة أخرى أو جزءا من نشاط منظم، فاغتيالات الرؤساء الأمريكيين ابتداء من إبراهام لنكولن حتى جون كينيدي، والشروع في اغتيال الرئيس ريجان، كانت جميعا عمليات فردية أو مجموعة من الأفراد، إلا أنها لم تحقق أثرا في إحداث التهديد الإرهابي رغم أنها ارتكبت ضد أحد اني الشخصيات السياسية في العالم، ولكن حادث اغتيال الأمير رودلف ولي عهد النمسا عام 1914م أدى إلى قيام الحرب العالمية الأولى لأن الواقع ارتكبت من مجموعة منظمة تسمى بجبهة تحرير صربيا والتي كانت تسعى - بتأييد خارجي - إلى استقلال الصرب عن إمبراطورية النمسا[3].

من أجل هذا فإن قيام حالة الإرهاب في الوقت الحاضر - الذي تعقدن فيه وسائل الحياة لا يمكن تصور حدوثها من فرد واحد، و إنما تتطلب توافر تنظيم قادر على القيام بالعمليات الإرهابية التي أصبحت أمرا معقدا بجناج إلى تخطيط وتمويل وتسليح، فالجماعات الإرهابية اليوم قادرة على تنظيم نفسها وجمع الأموال من مختلف المصادر سواء كانت عبر الدول أو عبر مصادر غير قانونية كالإجار بالمخدرات والقرصنة والإحتيال[4] .

فالإرهاب اليوم له هيكل تنظيمي رصين وغير متسلسل، وهو هيكل شبكي يتم تسهيله من خلال تكنولوجيا الإتصالات المتقدمة، حيث أن كل شبكة تتمتع بإستقلالية نسبية لكنها لا تزال مرتبطة ببعضها

[1] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص46.
[2] **المكان نفسه.**
[3] **المكان نفسه.**
[4] محمد صعايدة، مرجع سابق، ص124.

وبالهدف المشترك، وبذلك يصبحون أكثر مرونة ويمكنهم التكيف والتفاعل بسهولة أكبر مع المواقف المختلفة، وعلى الرغم من أن الأعضاء يتواصلون مع قيادتهم ، فإنه يمكن للمجموعات الصغيرة أن تعمل بشكل ذاتي بكفاءة إلى حد ما[1].

فالعمليات الإرهابية في أيامنا هذه تحتاج إلى العديد من الخبرات والمهارات المتعاونة والتى تنفذ خطة دقيقة وإلا قضى عليها بالفشل، ونتيجة لتطور وسائل التأمين والاتصال والانتقال وتعقد استخدام الأدوات المركبة، أصبح تصدي فرد واحد لعملية إرهابية نوعا من الانتحار، فإن لم يكن ورائه ،تنظيم فإن عمله يفقد الاستمرارية والتواصل ومن ثم يصبح عملية فردية و ليست إرهابا ومعنى ذلك أنه وأن كان من الممكن أن يقوم فرد واحد بتنفيذ عملية إرهابية، ولكن عمله هذا يجب أن يكون جزءا من حملة منظمة للعنف حتى يصبح عملا إرهابيا. والواقع أن الإرهاب أصبح نشاطا بالغ التعقيد حيث تديره منظمات على قدر عال من التنظيم والتدريب والتسليح و المعرفة الفنية، بل الأكثر من ذلك تديره أحيانا مخابرات بعض الدول، كأحد أساليب الصراع على الساحة الدولية[2].

وهناك خطأ شائع في كثير من الدراسات نتج عن وقوع بعض العمليات الإرهابية على أشخاص لا دخل لهم في النزاع و إنما وقعوا ضحايا بالصدفة المجرد وجودهم على ظهر طائرة أو في مبنى أو منشأة وقعت عليها عملية إرهابية، مما يجعل هؤلاء يقعون قتلى أو جرحى في قضية لا يعرفون عنها شيئا، أو أن تقع العملية الإرهابية على أرض دولة ثالثة لا دخل لها في الصراع مما دعا الكثير من الباحثين في الإرهاب إلى القول بأن الإرهاب هو جرائم عشوائية تقع على أهداف غير منتقاة في العادة، ولكن الحقيقة أن هذه العشوائية في عمليات الإرهاب مقصودة أيضا لكي تعطي الانطباع بأن كل إنسان في أي مكان معرض لأن يكون ضحية للإرهاب، وهذا ما يعطي المفهوم التهديد أثرا عميقا وفعالا ومنتجا للرعب[3].

ج- خصيصة الهدف السياسي للإرهاب

يشترك الإرهاب في مظاهر عديدة مع أنشطة عنف أخرى إلا أن ما يميزه عن غيره هو الهدف السياسي كأولوية والمكاسب المادية كأهداف ثانوية، فهدف العمليات الإرهابية النهائي هو الضغط على أصحاب القرار، أي إرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار معين أو الامتناع عن التخاذ قرار تراه في مصلحتها، ما كانت تتخذه أو تمتنع عن اتخاذه لولا الإرهاب[4].

فالخاصية السياسية للإرهاب تعطيه القدر من الأهمية والخطورة التي يحظى بها، فالجرائم العادية أو المنظمة مهما بلغت درجتها من العنف والتنظيم، لا تشكل في العادة ضغطا مؤثرا على اتخاذ القرار السياسي، فقد تؤثر بعض أنواع الجرائم الأخرى على سلامة الحياة السياسية في الدولة حيث تحمي العصابات بعض رجال السياسة وتفرضهم على المجالس النيابية أو تستخدم نفوذها لتحقيق مصالح لها في الدوائر الحكومية، ولكن ذلك كله يمكن أن يندرج تحت وصف الفساد السياسي في الدولة، وعادة ما ينصب على إتاحة الفرصة لتلك العصابات للممارسة نشاطها بقدر من الحرية يحقق لها مصالح مالية في الكسب

[1] محمد صعايدة، مرجع سابق، ص125.
[2] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص47.
[3] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص47-48.
[4] سلطان عناد إبراهيم العدينات، **الآلية الدولية لمكافحة الإرهاب**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2018، ص25.

غير المشروع إلا أن ذلك لا يمثل صورة من صور الصراع السياسي بل هو ظاهرة اجتماعية داخلية، تتطلب تضافر قوى الإصلاح في المجتمع لمحاربة تلك الظاهرة و القضاء عليها[1].

إلا أن الإرهاب يعني الوصول للمطالب السياسية كأساس لعملياتها، وهذا الهدف النهائي قد يتطلب تحقيقه ارتكاب جرائم قد تبدو في الواقع مطابقة للنموذج الإجرامي لبعض جرائم القانون العام، إلا أنها تختلف عنها في الهدف النهائي منها فجرائم السطو على البنوك والمصالح العامة، وجرائم خطف الأشخاص وطلب الفدية من ذويهم، وجرائم خطف الطائرات و طلب مبالغ مالية للإفراج عن الرهائن هي مجرد جرائم جنائية عادية تهدف إلى الحصول على المال شأنها شأن أي جريمة أخرى ترتكبها عصابة منظمة أو فرد عريق في الإجرام[2].

ولكن هذه الصور من الجرائم إذا ما ارتكبتها المنظمة الإرهابية، فإنها تهدف منها إلى الحصول على التمويل اللازم لاستمرار عملياتها، حيث تتطلب عمليات التسليح والتجهيز وإعاشة أفراد المنظمة، واستئجار مساكن أو مخابئ للمنظمة وما يتطلب القيام بالعمليات من تكلفة، كل ذلك يحتاج إلى الأموال التي قد يكون أحد مصادرها ارتكاب جرائم السطو والسرقة.

د- الضبابية في الإرهاب

و المقصد منه هو عدم الوضوح في مصطلح الإرهاب بحيث أنه هناك تذبذب وغموض في هذا المصطلح ولومن الصعب أيضا و تحديد من هو الإرهابي بضبط[3]. وذلك يعود لعدة عوامل منها ما هو سياسي و ما يتعلق بصعوبة فهم المصطلح.

ه- خصيصة أن الإرهاب بديل للاستخدام العادي للقوة التقليدية

الإرهاب كبديل لاستخدام العادي للقوة التقليدية في الصراع يضفي أيضا على الظاهرة أهمية خاصة في نطاق البحوث السياسية، فقد يكون الإرهاب سلاحا للضعيف الذي لا يملك عناصر القوة التقليدية لفرض أهدافه، وقد يكون سلاحا تستخدمه دولة أو قوة إقليمية أو عالمية أخرى حيث لا تستطيع أو لا ترغب في استخدام القوة العسكرية التقليدية في هذا المجال لسبب أو لآخر، وهذا ما يجعل الإرهاب وسيلة أو أسلوبا أو سلاحا في نطاق الصراع الداخلي أو الدولي ومن هذا المنطلق، فإنه لا يمكن الخلط بين استخدام الإرهاب بواسطة الدولة في نطاق العلاقات الدولية، وبين دكتاتورية الدولة أو أعمالها غير المشروعة في التعامل مع خصوم النظام السياسي في الداخل إن هذه الخصيصة للإرهاب تؤكد على دوره في الصراع، وتفرق بينه وبين أعمال العنف الأخرى التي ترتكب لأسباب فردية أو جنائية أو حتى سياسية، لأن استخدام البديل للقوة العادية، يستلزم أيضا التنظيم والنسق والاستمرارية[4] .

فمما سبق كله نستطيع أن نلخص خصائص ظاهرة الإرهاب في أن الإرهاب عنف منظم و متصل بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة هو أو جماعة سياسية، والذي ترتكبه جماعة منظمة يقصد تحقيق أهداف سياسية.

---

[1] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص48.
[2] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص49.
[3] سمير قط، مرجع سابق، ص134-135.
[4] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص52-53.

الفرع الثاني: أسباب الإرهاب

تتعدد غايات الإرهاب بين مختلف الجماعات الإرهابية، فهناك من يرجعها للقمع و الإستبداد أما أخرون فيرون أن سببها هو الفقر و البطالة ويرى البعض الأخر أن الإرهاب أسبابه تعود لمعتقدات أيديولوجية أو نفسية، وبرغم من إختلاف أسباب الظاهرة الإرهابية إلا أن النتيجة في الأخير هي العنف إتجاه المدنيين و برغم من كثرة غايات الإرهاب إلا أننا سوف نحدد أهم أسبابه في النقاط التالية :

أ- الأسباب السياسية للإرهاب

إن جل العمليات الإرهابية وأعمال العنف تعود في الأصل إلى دوافع سياسية منها إستعمار الدول و التفرقة العنصرية والفصل العنصري "الأبارتايد " ومقاومة الاحتلال ومحاولة الحصول على حق تقرير المصير لشعب واقع تحت ضغط الاحتلال أو أعمال العنف هذه الدوافع مثلا كأن تحاول مجموعة تنبيه الرأي العام العالمي إلى قضية سياسية أو محاولة إفراج عن مجموعة من المساجين في سجون الدولة أو إخبار الدولة على تغيير سياسة معينة في مواجهة إقليم معين من أقاليمها ومن جانب آخر قد تمارس الدولة الأعمال الإرهابية والعنف ضد شعب معين للسيطرة عليه و لإجبار سكانه على التخلي عن أراضيهم و الفرار منها سواء إلى مناطق أخرى في نفس الدولة أو إلى خارج حدود هذه الدولة، فالعمليات الإرهابية ذات الدافع السياسية هدفها في النهاية هو الوصول إلى قرار سياسي بمعنى إرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار معين أو الامتناع عن قرار تراه في مصلحتها وما كانت تتخذه أو تمتنع عنه إلا بضغط العمليات الإرهابية[1].

ونجد أن العمليات الإرهابية ذات الدافع السياسي هي التي تثير كثيرا من الجدل بشأن مشروعية هذه العمليات من وجهة النظر القانونية فمعظم هذه العمليات تتم بعد إغلاق كافة الطرق العادية والقانونية، وتكون أحيانا مرتبطة بدوافع تشحن وتجذب الأفراد نحوها مثل المطالبة بحق تقرير المصير ومقاومة الإحتلال والمطالبة بحقوق الإنسان، وكثيرا ما اختلط الأمر في النظر إلى أعمال العنف بين الإجرام المجرد والنضال من أجل التحرر الوطني وهنا حالات واضحة من أعمال العنف يسميها البعض إرهابا ويسميها البعض الآخركفاحا[2].

إن العديد من الجماعات ومنظمات الإرهاب تكرس مجهوداتها لما يعتقد أنها قضايا أو أهداف سامية تستحق التضحية والمخاطرة من أجل الدفاع عنها، إن الإرهاب بطبيعته القائمة على المفاجأة ويحكم الصدمة النفسية والعاطفية العنيفة التي يحدثها لحظة وقوعه، يمثل وسيلة فعالة من وسائل الدعاية العلنية للقضايا التي تحارب الجماعات الإرهابية من أجلها، كما أن التصميم والإصرار اللذين يصاحبان تنفيذ العمليات الإرهابية في العادة هي من ضمن العوامل التي يظن أنها قادرة على إثارة جو من التعاطف الدولي مع المطالب التي تتبناها تلك الجماعات الإرهابية[3].

إن الإرهاب في اعتقاد البعض يمثل أكثر الأدوات فعالية في تدمير الزعامات المتربعة على أجهزة السلطة والنيل من هيبة الحكومات وإضعاف تماسك الدولة وذلك عن طريق إشاعة جو من عدم الاستقرار

[1] وردة بلقاسم عياشي، مرجع سابق، ص54-55
[2] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص43.
[3] وردة بلقاسم عياشي، مرجع سابق، ص55-56.

فيها، أو بتقسيمها بين قوى وتيارات متعارضة، أو يضرب مصادر قوتها الاقتصادية أو بتخويف المصالح الاقتصادية الأجنبية فيها، كما هو حادث في دول أمريكا اللاتينية مما يضعف الثقة الدولية فيها[1].

والهدف من هذا كله، هو تفكيك أوصال الدولة والوصول بها إلى حالة من من العجز في مواجهة ما تحاول المنظمات الإرهابية اجبارها على قبوله والتي يكون متجاوز للأطر الشرعية القائمة.

إن أعمال الإرهاب قد تكون هي الوسيلة للتعبير عن الشعور بالإحباط الكامن في أعماق المجتمع وذلك عندما تعجز القنوات الشرعية أو الدستورية عن استيعاب هذه المشاعر أو توفير المناخ المناسب للتعبير عنها بحرية في مواجهة السلطة المسؤولة، ومن ثم فإن الإرهاب قد يكون بمثابة تعبير عن الأوضاع السائدة وبخاصة إذا كانت تلك الأوضاع قد وصلت إلى نهاية مسدودة أو بلغت حدا من التدهور لا يمكن احتماله أو السكوت عليه.

ويمكننا تلخيص أهم الأسباب السياسية في النقاط التالية[2]:

- تفكك الإتحاد السوفياتي: إن سقوط الشيوعية كتحالف عسكري وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بسلطة الأمر والنهي في المجتمع الدولي، فأثناء قيام الشيوعية كان ينظر إليها على أنها هي مصدر الإرهاب، وقد أدى انهيار الأيدولوجيات القديمة والبحث عن أيديولوجيات جديدة إلى تنامي الحركات الإرهابية، فظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية منذ أواخر الثمانينات بعد تفكك الإتحاد السوفياتي إلى حدوث اضطرابات عنيفة ويفسر البعض ذلك بأن حالة الانفتاح والحرية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوتة فترة طويلة في ظل أنظمة حكم التسلطية.
- النظام العالمي الجديد: فبناء نظام أحادي القطبية وعجز مجلس الأمن الدولي من اتخاذ موقف قانوني أو أخلاقي جاد إزاء ما يحدث من انتهاكات لبعض الفئات على مستوى العالم وفي مختلف المناطق، مما يبرر استخدام العنف من جانب هذه الفئات للدفاع عن وجودها إزاء حملات الإبادة التي تتعرض لها.
- الأقليات الإثنية و العرقية: ونقصد بها الصراعات العرقية في مختلف المناطق، والتي تأخذ الطابع المسلح، وتستخدم تكتيكات إرهابية على المستوى الدولي ضد عرقيات أخرى.
- الإستعمار الأجنبي: عجز بعض الشعوب حتى الآن عن الحصول على استقلالها وحقها في تقرير مصيرها، رغم القرارات الدولية التي تجمع على حقها في التمتع بالاستقلال والحرية في أراضيها، الأمر الذي يدفع حركات التحرر الوطني إلى القيام ببعض العمليات خارج حدود دولتها لضرب مصالح الدول المستعمرة أو تلك الدول التي تؤيدها، وذلك للفت نظر المجتمع الدولي إلى قضيتها من عبر استخدام نفس اللغة التي تستخدمها تلك القوى الاستعمارية.
- العامل الخارجي: فان معظم العمليات الإرهابية وأعمال العنف والتطرف تقف وراءها دوافع سياسية مرتبطة بمتغير خارجي يتمثل في السيطرة الاستعمارية على بعض الدول والتدخل الخارجي مثل ما حدث في الصومال والعراق،عندما تم انتهاك استقلال دولة ذات سيادة.
- الإرهاب في الصراعات السياسية: وذلك عبر استخدام الإرهاب كبديل عن الحرب التقليدية، وهذا يعود لسرعة تأثيره، والتكلفة الزهيدة في الحصول على مكاسب وامتيازات سياسية على المستوى

[1] وردة بلقاسم عياشي، مرجع سابق، ص56.
[2] الهاشمي ناصر، مرجع سابق، 190-192.

الدولي، تجعل من المصلحة استمرار عدم الاستقرار والتوتر في بعض المناطق كما يتم إستخدام الجماعات للتأثير على مواقف بعض الدول سياسيا حتى تكون في صالحها.

- الأوضاع الدولية غير العادلة: وذلك في الاستمرار بعض السياسات العنصرية، في وقت يتشدق فيه المجتمع الدولي بالديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان، في حين يغض الطرف عما يحدث من ممارسات وحشية ضد بعض العناصر والأجناس بقصد الإبادة الجماعية لها في معظم دول العالم سواء في الشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية أو أوروبا أو افريقيا، بالإضافة لتبعيات الإستعمار، الأمر الذي يساهم في القيام بالأنشطة الإرهابية.
- القهر السياسي: غالبا ما يكون الدافع وراء العمليات الإرهابية وأعمال العنف، هو دافع سياسي حيث تقف الدوافع السياسية، خلف الكثير من الأعمال الإرهابية التي ترتكب في عدة مناطق، ومن أمثلة ذلك أعمال العنف والإرهاب المرتكبة في حالة انتهاك حقوق الإنسان. ونلاحظ أن معظم العمليات الإرهابية ذات الدافع السياسي تحدث بعد إغلاق كافة الطرق السلمية والقانونية والشرعية، ومن هنا يجد الطرف المظلوم نفسه مضطرا في بعض الأحيان إلى اللجوء لمثل هذه الأعمال الإرهابية لأنها السبيل الوحيد للتعبير عن رأيه أو الحصول على حقه أو لإعلام قضيته وتدويلها.

ب- الأسباب الإقتصادية و الاجتماعية للإرهاب

1- الأسباب الإقتصادية

ان الأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي لاشك تؤثر بشكل أو بآخر على اتجاه بعض الجماعات والدول على الإرهاب والدليل على ذلك هو ظهور المنظمات اليسارية الشيوعية بقصد القضاء على الأنظمة الرأسمالية، بوصفها تمثل الاحتكار وعدم العدالة وانعدام المساواة، وفي المقابل ظهرت تيارات تقاوم هذه المنظمات وتعمل على الحفاظ على الأوضاع القائمة في المجتمع، بما يولد العنف والعنف المضاد، فعملية التحول الاشتراكي في نهاية الستينيات من القرن الماضي أثارت شعور بالقلق الفردي والتشتت الاجتماعي، وظهور ادوار ونماذج اجتماعية جديدة أوجدها المجتمع الصناعي، الأمر الذي لم يفلح معه البعض في التصدي لها، فضلا عن أن هذه النماذج لم تتمكن من الحد من التعقيد المتزايد للمعيشة فظهرت الأزمات الاقتصادية التي أفرزت بعض الظروف التي قد تساعد على نمو أو نشوء بعض الحركات التي تمارس العنف والإرهاب[1].

يضاف إلى ذلك أن العمليات الإرهابية في العديد من الدول تستهدف التأثير على قدرة الاقتصاد القومي من خلال ضرب مصادره، فإن العامل الاقتصادي على المستوى الدولي يصبح دافعا للإرهاب أيضا، حيث إن معظم الجماعات والدول المنخرطة في أعمال الإرهاب هي من الجماعات والدول الفقيرة نتيجة تدهور اقتصادها، بل إن هناك اقتصاديات بعض الدول تقوم على الأنشطة الإجرامية، ومن ثم فإن هذه الدول تكون بيئة صالحة للإرهاب، من أجل الحصول على الدور الذي تبتغيه على المستوى الدولي، بعد أن أيقنت بعدم قدرتها على التأثير لضعف مواردها الإقتصادية[2].

ويمكن أن تتم ممارسة الإرهاب على مستوى الدولة بقصد التخلص من الإستغلال الأجنبي لمقدرات الشعوب ومواردها، أو للإضرار باقتصاديات دولـــة معينة، بتدمير منشأتها الصناعية والتجارية مما يشكل وسيلة ضغط عليها لتغيير مواقفها السياسية والاقتصادية، كما قد تستخدم المساعدات الاقتصادية

[1] الهاشمي ناصر، مرجع سابق، ص192-193.
[2] **المرجع نفسه**، ص193.

لبعض الدول كذريعة للتدخل في شؤنها الداخلية أو المحافظة على الاستقرار الدولي وحماية الأقليات، الأمر الذي يقابل بالرفض من جانب البعض ويدفعه إلى الوقوف ضده من خلال أعمال العنف[1].

كما أن عدم التوازن في النظام الإقتصادي العالمي والإستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية للدول النامية يخلق جو من عدم الرضا لهدر وإستغلال واغتصاب لثروات الشعوب وهذا يؤدي الى العمل بشتى الطرق للوقوف ضد هذا التسلط الإقتصادي لإستعماري، فالحرمان الإقتصادي خصوصا في عصرنا المعولم الذي تعيشه معظم دول العالم، أدى إلى تزايد الفوارق الطبقية[2]

ووفقا لذلك يمكن حصر بعض الأسباب والعوامل الاقتصادية الناشئة عن تنامي ظاهرة الإرهاب على صعيدين داخلي وخارجي والتي سنذكرها في النقاط التالية[3]:

1.1 العوامل الداخلية

تكمن في بعض المشاكل الرئيسية التي يفرزها المجتمع ومنها:

1.1.1 التخلف

والناتج بصورة رئيسية عن السياسات الاقتصادية غير المتلائمة مع الواقع الاجتماعي للدولة، بحيث تتكون فجوة تتسع تدريجا بين الفقراء والاغنياء وبين المتعلمين وغير المتعلمين وبين ذوي المصالح الاقتصادية الواسعة وبين فئات اقتصادية مهمشة باختصار بين من يملك ويحاول زيادة هذه الملكية باي صورة كانت حتى وان ادى ذلك إلى إفقار وتهميش شرائح واسعة من المجتمع وبين من لا يملك ومن هو مستعد للتضحية بحياته في سبيل تحقيق مكانة أو التخلص من واقع الحياة خاصة بين فئات الشباب

2.1.1 البطالة

فالبطالة وانتشارها بصورة واسعة لدى فئة الشباب خاصة سواء كانت بطالة حقيقية أم بطالة مقنعة، فإنها تولد شعورا بالعجز واليأس من ناحية، وشعورهم بالإحباط من ناحية أخرى إلى جانب شعور هؤلاء الشباب المرتبط بواقع الحياة المرير بانهم ليس لديهم ما يغيروه أو يحافظون عليه بالاستمرار بالحياة، هذا الواقع مترابط مع جهات أو جماعات مستعدة لتقديم أموال كبيرة لقاء أعمال صغيرة يستشعر معها الشباب أنهم يقومون بعمل ما وإن كان ذا طابع عنيف أو دموي ولكنه بالنسبة إليهم عمل هادف يستحق الجهد المبذول فيه، فالشاب الذي لا يجد له فرصة عمل يكون هدفا سهلا لمختلف الاتجاهات المتطرفة دينيا أو سياسيا أو عصابات النصب والاحتيال والسطو المسلح.

3.1.1 سوء توزيع الثروة

فالموارد اللازمة للتنمية وتوفير الحاجات الأساسية للناس وعلى نحو غير متوازن بعبارة أخرى وجود خلل في العدالة الاجتماعية تفرز قدرا متعاظما من الظلم الاجتماعي الجماعي والحرمان النسبي لدى قطاعات متزايدة من السكان، وهنا الحرمان النسبي ليس بالضرورة ناتجا من الفقر والافتقار على المستوى الفردي، وذلك أن الأفراد القائمين بالإرهاب قد يكونون أغنياء بذاتهم ولكنهم انطلاقا من

[1] الهاشمي ناصر، مرجع سابق، ص193.
[2] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص41.
[3] الهاشمي ناصر، مرجع سابق، ص194-197.

الاحساس بالتهميش والدونية من قبل الدولة مما يخلق حالة من الغضب والنقمة لدى فئة معينة تجاه فئات أخرى ورد فعل متطرف مصحوب بعمل إرهابي.

4.1.1 عمليات الفساد الاداري الحكومي

حيث تسهم بها معظم البلدان والازمات الاقتصادية المستمرة ابتداء من التضخم والكساد الاقتصادي إلى حالات الكسب غير المشروع في الصفقات التي تتم بشكل غير قانوني مع رجال الدولة أو الدخول في صفقات غير قانونية لتمرير العشرات من أنواع البضائع الفاسدة بجهود أشخاص ذوي نفوذ في الدولة مثل هذه الممارسات تولد لدى الشباب أو الناس المحرومين سلوكا عدوانيا عنيفا من الكبت سرعان ما ينفجر بعمل عدواني منظم يستهدف الاشخاص والمؤسسات أو الدولة ذاتها مما يؤدي إلى تدهور الأبنية الاقتصادية - الاجتماعية للدولة، وهنا يتخذ الإرهاب صورا عديدة منها حالات السلب والنهب وعمليات الاختطاف المنظمة المصحوبة بدفع فدية مالية معينة تستخدم لتمويل عمليات إرهابية على الصعيد السياسي من تنظيم حملات مسلحة وغيرها.

وعلى أساس ما تقدم، يمكن صياغة معادلة تفسر بان (الجهل + الفقر والافتقار + القمع والكبت والاقصاء والتهميش= ظاهرة الإرهاب)، وهذه المعادلة لا تنفي أو تلغي دور العوامل الخارجية المسببة لظاهرة الإرهاب بل يمكن أن تساعد على تغذيتها وبالشكل الذي يقودها إلى حرب أو صراع اجتماعي مستمر.

2.1 العوامل الخارجية

ترتبط البيئة الخارجية وصلتها بظاهرة (الإرهاب) أساسا ببعدي السياسات والقوى الخارجية التي تمارس بشكل مباشر أو غير مباشر ضغوطا على دولة ما لإرغامها لإتباع نهج أو سياسة ما، مما يولد حالة من العدائية والصراع لدى طبقات واسعة يمكن أن تستغل في تأجيج الصراعات الداخلية والخارجية.

إن بحث ودراسة العوامل الخارجية المسببة لظاهرة الإرهاب لا تقل أهمية عن العوامل الداخلية كونها تؤشر مخرجات فعل الإرهاب ومحصلتها (واحدة) هي إشاعة روح الخوف والتهديد في جماعة معينة بقصد تحقيق أهداف معينة قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية... الخ.

وبالنظر لتعدد المداخل التي يمكن من خلالها معرفة وتشخيص ظاهرة الإرهاب اقتصاديا على المستوى الخارجي يمكن الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1972 كانت قد شكلت لجنة متخصصة لدراسة الدوافع والأسباب التي تقف وراء شيوع ظاهرة الإرهاب اقتصاديا وكان تشخيصها للأسباب الاقتصادية والاجتماعية كما يلي :

- استمرار وجود نظام اقتصادي دولي يقود إلى خلق حالة من الغضب والعداء المستمر بين مختلف شعوب العالم.
- لاستغلال الاجنبي للموارد الطبيعية الوطنية والذي يمكن أن ينتج بفعل ظاهرة التبعية.
- تدمير ما لدى بعض البلدان من سكان وأحياء ووسائط نقل وهياكل اقتصادية
- الظلم والاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- لفقر والجوع والشقاء وخيبة الأمل أو الإحباط.
- تدهور البيئة الاقتصادية الدولية وهيمنة الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي.

2- الأسباب الاجتماعية للإرهاب

الإرهاب مرض من الأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تؤذي الأفراد والجماعات، والتحولات الاجتماعية في الآونة الأخيرة وما رافقها من تبديلات في البنى والهياكل والمؤسسات الاجتماعية إلى تفاعلات وتغييرات في القيم الاجتماعية، وتراجع في القيم الروحية، شاع الشعور بالظلم واليأس والإحباط والحقد مما أدى إلى انحراف في السلوكيات التي تميل إلى العنف والجريمة والإرهاب وتدل الوقائع ومنها التجربة العراقية على أن العنف والإرهاب من جهة والتدهور المعيشي والبطالة من جهة أخرى يتغذ ٨٩ يان على بعضهما[1].

هناك نوع من الصلة بين ارتفاع الكثافة السكانية وتفشي ظواهر العنف والجريمة و الفوضى الداخلية، و الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة تساعد على تفاقم النزاعات الأهلية، ويرتفع معدلات البطالة و الحرمان و غياب الاستقرار الاجتماعي و السياسي كما نراها في الدول الأفريقي و الآسيوية، وليس حجم السكان دليلا على قوة الدولة في كل الأحوال، خصوصا إذا انحدر المستوى المعيشي والوعي الاجتماعي والسياسي للشعب. وقد يؤدي ظاهرة الانفجار السكاني إلى الصراع على الموارد والثروات الطبيعية كالمياه العذبة والنفط والأسواق التجارية والعمالة الفنية وأمام تدهور أوضاع البيئة - بفعل التلوث والزيادات السكانية حيث يصبح هناك نوع من الصراعات أكثر حدة وخطورة. وفي غياب الديمقراطية والاندماج وعدم بلورة المؤسسات الدستورية تؤثر الانقسامات البنيوية المتعلقة بالعرق واللغة والدين - تغذي الصراعات السياسية كما نراها حتى في مقاطعة كيوبيك الكندية، وجنوب أفريقيا، وفي حروب البلقان بعد نهاية الحرب الباردة والعراق وقبرص وإيران والسودان ولبنان وتركيا وسوريا ... الخ[2].

فالحرمان الاجتماعي، بمعنى عدم مقدرة المجتمع على استيعاب فئات محددة استيعاباً كاملاً بما يؤدي في النهاية إلى الشعور بالاغتراب وإفشاء اعتبارات الطائفية والعنصرية المتطرفة قد يؤدي بهم إلى تشكيل المجموعات الإرهابية أو بالانضمام لها لتغيير أوضاعهم السيئة. ويرى عدد من الباحثين أن المجتمع يتحمل إلى حد بعيد العدوانية الصادرة عن المنافسة كصمام أمان ضروري للحفاظ على النظام الاجتماعي، وعلى العكس من ذلك فهو لا يوافق على عدوانية تضعه موضع تساؤل. وفي سبيل تكييف الإنسان مع المجتمع حتى لو كان المجتمع يعاني من عدم التكييف، فالمجتمع يريد أن يزيل العنف والنزاعات[3].

وقد لوحظ بأن انعدام التنظيم الاجتماعي له تأثير في الجريمة، ففي كل من المجتمعات البدائية والمعاصرة وجد أن استقرار وثبات النظام الاجتماعي عامل هام من عوامل الضبط فهناك نوع من الصلة بين ارتفاع الكثافة السكانية وتفشي ظواهر العنف والجريمة والفوضى الداخلية والهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة تساعد على تفاقم النزاعات الأهلية، ويرتفع معدلات البطالة والحرمان وغياب الاستقرار الاجتماعي والسياسي كما نراها في الدول الأفريقية والآسيوية، وليس حجم السكان دليلاً على قوة الدولة في كل الأحوال، خصوصاً إذا انحدر المستوى[4].

---

[1] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص38.
[2] **المرجع نفسه**، ص38-39.
[3] **المرجع نفسه**، ص39.
[4] **المرجع نفسه**، ص39-40.

وهناك قلة قليلة ممن يخرقون القانون في المجتمعات المستقرة أسوة بالمجتمعات غير المنتظمة[1].

فالإنسان اجتماعي بطبعه و خروجه على القانون خروج على المجتمع، الحب يحول دون ذلك وفقده يقطع الروابط بالمجتمع، ويؤدي إلى إحساس بالغربة، وانطواء، وإحساس بالضياع، وتصور ها مشية التواجد والإحساس بالرفض والاضطهاد، الأمر الذي يؤدي بالإنسان إلى الرغبة في إثبات الذات وليس مجرد تحقيقها، وقد يكون الإثبات مدمرا وتدخل في دائرة العنف والعنف المضاد[2].

ب- الأسباب الأيديولوجية للإرهاب

1- الدوافع القومية

في حالة غياب التضامن والتكامل الوطني داخل المجتمع، أو حالة انعدام العدالة الاجتماعية أو حرمان قوى معينة من الحقوق السياسية يبرز الدوافع كأسباب في حدوث العنف والإرهاب وخصوصاً إذا كان المجتمع فسيفساء من القوميات والأديان والطوائف ولم تنعم بالديمقراطية)، واستغل واحد منها احتكار المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حساب القوميات الأخرى، ومن دوافع الإرهاب هي الدوافع الانفصالية ذات الطابع القومي الذي يطالب بحق تقرير مصيره وضرورة استقلاله، وفيما لا تتيح له الفرصة لتحقيق ذلك ويمكن أن يلجأ إلى النزاعات واستخدام العنف والسبل الإرهابية لتحقيق ذلك حتى ذهب البعض إلى أن الإرهاب الطائفي هو في نفس مستوى تطلعات الشعوب في تقرير مصيرهم حيث لا يفرق بينهما ويؤكد أن مصدرهما واحد (الشيء الذي يدعم الإرهاب في أولستر Ulster - إيرلندا أو في سيريلانكا يتطلع وبدوافع وطنية نحو التحرير)[3].

وعليه ولنيل الاستقلال والحرية سادت النظرية الثورية - الماركسية والمادية، حيث تتسم آراؤها وأفكارها بالمبادئ والإيديولوجيات الثورية المنادية بضرورة الإجهاز على الرأسمالية الغربية وإعادة توزيع الثروة والسلطة والمكانة في المجتمع ، أو ما يسمى (بالإرهاب الثوري[4]) ولاسيما الحركات اليسارية الجديدة في أوروبا الغربية، اعتمدت في بعض عملياتها على الأساليب الإرهابية[5] .

وأننا نتفق مع الرأي القائل بأن الإرهاب هو شيء يختلف تماما عن مبدأ الوطنية من ناحية الدوافع وإطار العمل، فالإرهاب هو عمل مُدان من ناحية القانون الداخلي والقانون الدولي العام ولا يملك أي تبرير أو شرعية، وعندما يربط الإرهاب مع الحركة التحررية الوطنية فإنه يجب ألا يؤدي إلى إلحاق أية ضرر بحياة أو ممتلكات المواطنين، ولكي نصل إلى غاية نبيلة يجب أن نتبع الوسائل المشروعة.

فأزمة ضمير وأخلاقيات النظام السياسي الدولي، الذي يتجسد فيما هو موجود في المواثيق الدولية من مبادئ وقيم إنسانية ومثاليات سياسية رفيعة، وبين ما ينم عن سلوكياته العقلية التي قد تصل إلى مستوى التنكر العام لكل تلك القيم والمثاليات تظهر ممارسات الإرهاب الدولي، ليس كعنف مجنون لا وجهة له ولا هدف بل كصرخة احتجاج على التناقض الصارخ بين القول والفعل. كالصمت الصارخ لانتهاك حقوق الشعوب وحقوق الإنسان وارتكاب الجرائم الدولية.

---

[1] عثمان علي حسن، مرجع سابق،ص40.
[2] الهاشمي ناصر، مرجع سابق، 190-192.
[3] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص44.
[4] تشارلز تاونزند، مرجع سابق، ص58.
[5] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص44.

2- الدوافع الدينية

قد تعاني شريحة اجتماعية معينة من اضطهاد ديني داخل المجتمع فيحرم عليها ممارسة طقوسها الدينية أو الترويج لها ، أو إن طبيعة النظام الحاكم تتبع سياسة دينية معينة قد تضر فئات دينية أخرى وهو ما يدفع شريحة دينية معينة إلى اللجوء إلى العنف والتطرف والإرهاب لرفع الظلم عنهم[1].

فالدين برغم أنه يجلب الراحة النفسية للأفراد و المجتمعات، ولكنه أيضا الدين له جوانب مظلمة أو ما نطلق عليه (جانب العنف) ، فالدين "هو منبع الأمل، الحياة والفضيلة، فهو يثير شغف عميق الذي يؤدي أحيانا لأفعال عنف، الحرب، وحتى الإرهاب[2].

فاعتقاد الدين حق شخصي، ولكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته وحرية الإعراب عنها بالتعليم والممارسة وإقامة شعائرها سواء أكان ذلك سراً أم جهراً، منفرداً أم مع الجماعة، ومن أخص خصائص الإنسان في ذاته حرية الإرادة والمشيئة وقدرة الاختيار ومسئوليته فيما يختاره من موقف خير أو شر واحترم الخالق عز وجل حرية الإنسان حتى في مجال الاعتقاد الديني فلم يكرهه على الإيمان لا تكوينا ولا تشريعاً[3].

فلإسلاميين والمسلمين آراء في السياسة والمجتمع والعلاقات تبعاً لاختلاف المصالح والأهداف والتصورات والإسلام ليس كله ولا حتى المسلمين كلهم تنظيم القاعدة أو رؤية حكومة طالبان الأفغانية، أو نموذج طالبان، بل أن قسماً كبيراً من الإسلاميين، ناهيكم عن المسلمين لا يؤيدون إجراءات حكومة طالبان وتعصب تنظيم القاعدة والتوجهات التي اعتمدتها والآراء والأفكار التي تبنتها، بل يقفون موقفاً حازماً إزاءها، بما فيها تحطيم التماثيل البوذية في باميان، باعتبارها غير إسلامية وهو موقف فيه الكثير من العدمية وانعدام الذوق والحس الجمالي ناهيكم عن كونه تغريماً بثروة تاريخية، علماً عندما فتح المسلمون مصر لم يحطموا تماثيل وتراث الفراعنة، وأن ديننا الإسلامي لا يقر العنف ولا التطرف ولا التعصب والإرهاب أو القتل وسفك الدماء باستثناء الحالات المحدودة في القرآن والسنة النبوية وهنا لا نقصد بعض المذاهب والتيارات المتطرفة، ويقوم الإسلام على قيم التسامح والجدال والموعظة الحسنة ويدعم السلام العالمي و السلام الإجتماعي[4].

فالهدف الأساسي من الإرهاب الديني هو شحن عواطف الأفراد و ذلك بغية الوصول لأهداف معينة وغالبا ما تكون سياسية بالدرجة الأولى[5].

3- الدوافع الفكرية

للعامل الفكري دور هام في تفعيل أفعال العنف والأعمال الإرهابية أيضاً، ولـه تـاريخ طويل، وإن الإرهاب الفكري له صلة بنوعية النظام الرأسمالي أو الاشتراكي، وقد يقوم الصراع بين مؤيدي كل من النظامين، وتنشيط ثقافة الكراهية بين العالم الإسلامي والغربي بعد التسعينيات من القرن الماضي خصوصاً، ومحاولة كل فريق الوصول إلى التفوق الإيديولوجي، وهذا أدى إلى تبادل الإرهاب إبان

[1] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص45.

[2] Paul J Smith, op.cit, p87

[3] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص45-46.

[4] **المرجع نفسه**، ص46.

[5] تشارلز تاونزند، مرجع سابق، ص58.

الحرب الباردة وإلى الصراع الإيديولوجي بنهاية التاريخ وصراع الحضارات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[1].

وقد يقوم الصراع بين مؤيدي نظام معين ونظام آخر، ومحاولة فريق ومجموعات الوصول إلى السلطة لتطبيق النظام والإيديولوجية التي يعتنقوها داخل الدولة الواحدة وقد تبني الجماعات المتطرفة الأفكار والقيمة منذ عقد من الزمن التي تبثها في عقول الشبان تتلخص في العدمية إزاء كل مظاهر الحياة الحديثة والمعاصرة ورموزها وطاقة التدمير والاغتيال ضد المجتمع ومؤسساته، ومن ناحية أخرى عدم تقبل قيم من قبل شعوب تنتمي إلى حضارات أخرى سيؤدي إلى تشكيل حالة من التحدي لتلك القيم وبالتالي محاولة فرض القيم عن طريق القوة أي احتمال لتدلاع تصادم حضاري من النوع الذي أشار إليه (هنتنغتون)[2].

في الأخير لا يكمن الإرهاب في دين أو قومية أو فكر معين، بل يكمن الإرهاب الحقيقي في التطرف، فأي أيديولوجيا إذا تم حمايتها بالقوة ومن ثم فرضها على الناس أيضا بالقوة فسوف تصبح إرهاب مع الوقت، فلا يوجد دين إرهابي، فقد عرف المسحيين الراديكاليين الذين كانو ينتمون لمنظمة (KKK) والذين كانوا يقومون بأعمال إرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر وذلك لا يعود لكون أن دين المسيحي يشجع على الإرهاب بل يعود كون أن الأشخاص قد تطرفو في الدين المسيحي، وهذا أيضا ما حدث في عند تقديس أفكار كالنازية و الفاشية في كل من ألمانيا و إيطاليا، فقد أنتجت الإرهاب الذي أوصل العالم للحرب العالمية الثانية، وفي يومنا هذا ظهر أشخاص يدعون حماية الدين الإسلامي وهم أبعد الناس عن ذلك، بل مجرد أشخاص لهم مصالح سياسية ويجرون الأفراد الذين ليس لديهم أي وعي ديني أو سياسي يما يحدث، فيتطرفون في الدين الإسلامي ويصبحون مجرد إرهابيين لا أكثر و لا أقل من ذلك.

ج- الأسباب الشخصية و الإعلامية للإرهاب

سوف نتطرق في هذا الموضوع إلى عاملين أو دافعين أساسين وهي الدوافع الشخصية و الدوافع الإعلامية والتي سوف نذكرها فيما يلي:

1- الدوافع الشخصية

قد تهدف العمليات الإرهابية إلى تحقيق أهداف شخصية وهناك صور عديدة لهذه العمليات الإرهابية وأكثرها انتشارا هو أن يكون الدافع مادي أو بغرض ابتزاز أموال والحصول عليها بمثابة فدية أو الفرار من بلد معين منها الشخصيات السياسية حيث يكون معارض لنظام القائم ولا يستطيع الخروج من الدولة بالطرق المشروعة وبالطبع يطلب بعد ذلك حق اللجوء السياسي في الدولة التي يهبط فيها بالطائرة، وقد يكون سبب الفرار هو الشروط المالية الصعبة أو القيود الأخرى التي تفرضها القوانين على هجرة طوائف معينة إلى الخارج، وقد يكون الدافع هو الهروب من تنفيذ حكم قضائي كذلك من الدوافع الشخصية للقيام بالعمليات الإرهابية يجب أن لا نغفل أنها تحدث في بعض الأحيان تحت ظروف إصابة الإرهابي بخلل عقلي أو اضطراب عاطفي أو غير ذلك من الأعراض العقلية أو العصبية[3].

---

[1] تشارلز تاونزند، مرجع سابق، ص48.
[2] **المرجع نفسه**، ص49.
[3] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص57.

وقد تحدث معظم العمليات الإرهابية بسبب الاختلال العقلي عن طريق خطف الطائرات، وفي معظم الأحوال فإن القيام بمثل هذه العمليات بدافع شخصي لا يمكن أن يوضع في تصنيفه قانونا تحت الإرهاب الدولي فهذه العمليات الإرهابية هي جرائم تخضع - دون شك لقواعد قانون العقوبات الداخلي لكل دولة.

2- الدوافع الإعلامية

الدافع الإعلامي للعمليات الإرهابية يهدف إلى طرح القضية أمام الرأي العام العالمي و المنظمات العالمية، فقد ترى الجماعة التي تقوم بالعمليات الإرهابية أن هناك تجاهلا من الرأي العام العالمي لقضيتهم فيقومون بمثل هذه العمليات لجذب الانتباه وخلق نوع من التعاطف للظلم الذي يتعرضون إليه ومحاولة كسب تأييد دول و جماعات لشرعية قضيتهم ، ومهما كان الخلاف حول مشروعية الأعمال الإرهابية وما تثيره فلا شك التطور العلمي الحديث لوسائل الإعلام والاتصال، قد أنجح هذه الأعمال في إثارة انتباه الرأي العام العالمي لقضايا ما كانت تعرف إلا بالعمليات الإرهابية كما أنها بعض الأفراد من مختلف الدول لما يقومون به - وينتج عن هذا كله ضغط على الدولة للاهتمام بهذه القضية و إعطائها العناية الكافية لحلها أو لتفاوض مع أطرافها[1].

ونظرا للأهمية الإعلامية للعمليات الإرهابية فقد أشار البعض إلى أن الإرهاب يعتمد في تحقيق أهدافه على عنصرين رئيسين هو إثارة الرعب و الذعر، والثاني هو نشر القضية فهدف الإرهاب يختلف عن أهداف الحروب النظامية التي قد تسعى إلى احتلال الأرض أو تدمير القوة العسكرية للخصم[2].

وقد ساعد على الظهور المفاجئ والعنيف لتلك الظاهرة ما سمى بالتساهلية كمذهب سياسي وأخلاقي يدعو إلى التساهل في معاملة أفراد المجموعات الإرهابية، فقد ترددت المحاكم في الحكم بالعقوبات الشديدة القاسية على رعاياها أو الرعايا الأجانب، ولكن بقصور هذا الاتجاه اتخذت كثير من الحكومات عددا من القوانين الصارمة الشديدة تجاه الإرهاب، ومع أيضا لم تحقق هذه القوانين النتائج المرجوة والحاسمة، كما ساعدت على ذلك أيضا سرعة انتقال وتصدير الإرهاب عبر الدول المختلفة ، فقد عمت المجموعات الارهابية وظهرت أعمال إرهابية جديدة في أسلوبها وتنفيذها أبرزها جرائم أخذ الرهائن، وخطف الطائرات والشخصيات الهامة.

والحقيقة التي لا جدال فيها أن نجاح الإرهاب والرعب كأسلوب فعال في تغيير سياسة ما استخدمته بعض الحركات أرتبط جيدا بمدى استخدامه ضمن إطار مدروس وفي ضوء استراتيجية شاملة، ولكن لم يذكر التاريخ الحديث استيلاء على السلطة من مجموعة إرهابية بل الثابت الآن هو تراجع الإرهاب المنظم ليحل محله الإرهاب الفردي ويرجع السبب الأساسي في تراجع الإرهاب المنظم إلى ما يتطلب من تكاليف باهظة لازمة لتكوين و تقسيم المجموعات والتسليح وهو ما يثير كثيرا من الصعوبات ويقدر وجوده حاليا، ويفسر ذلك في نفس الوقت قلة منظمات الإرهاب القوية يشكل ملحوظ بالإضافة إلى اتساع النظم الديمقراطية في العالم.

[1] الهاشمي ناصر، مرجع سابق، ص201.
[2] سلطان عناد إبراهيم العدينات، مرجع سابق، ص32.

المطلب الثالث: أنواع وأنماط الإرهاب

تتعدد أنماط الإرهاب وأشكاله، وتتباين بتباين المدى والنطاق والأطراف والفاعلين والوسائل و الأساليب، ومع هذا التعدد والتنوع تبرز صعوبة محاولة الإحاطة بكافة صور الإرهاب وأنماطه وتصنيفاته، خاصة في عصر العولمة وما طرأ على هذه الظاهرة من تحولات، إلا أن ثمة معايير رئيسية يمكن ذكرها وعلى أساسها يمكن التمييز بين الأنماط والأشكال الرئيسية التي تتخذها الظاهرة الإرهابية.

الفرع الأول: تقسيم الإرهاب من حيث النطاق

إذا نظرنا إلى نطاق الفعل الإرهابي فإننا نجد أن الإرهاب نوعان:

أ- الإرهاب المحلي (الداخلي):

وينحصر هذا النوع من الأعمال داخل إقليم محدد، حيث يتم إعداد الفعل الإجرامي وتنفيذه وتحقيق أهدافه وآثاره داخل الإقليم محدد أو لدولة معينة و لا يكون له بعد معين، وهنا فقد يختلط هذا النوع بأشكال من إرهاب القانون العام أو الاجتماعي السياسي فعندما تتحصر أهداف وآثار الإرهاب السياسي أو الاجتماعي داخل الإقليم يكون إرهابا داخليا كما لو كان موجها ضد التنظيم السياسي الأحد البلدان أو إلى شكل الدستور أو اتجاه ممثلي السلطة مثل رئيس الدولة أو احد أعضاء الحكومة أو ضد التنظيم الاجتماعي طبقا لوجهة نظر الفوضويون وكذلك التحريض على الثورة كما في المذهب الشيوعي والاشتراكي والثوري، وضد أمن الدولة أو مصالحها الأساسية الجوهرية، فالاعتبار هنا بانحصار هذه الآثار داخل الحدود الإقليمية للدولة[1].

وتوجد عدة مؤشرات تجعلنا نميز ماهو الإرهاب المحلي، ونذكر منها ما يلي[2]:

- أن يشترك مرتكبو الفعل الإرهابي وضحاياه في جنسية الدولة نفسها التي واقع فيها الفعل الإرهابي
- أن تبقى آثار الفعل الإرهابي في حدود الدولة نفسها
- ألا يكون هناك دعم خارجي للأفراد القائمين على النشاط الإرهابي. هذه الخصائص تشكل معيارًا لتمييز الإرهاب المحلّي، ومتى ما فقدت كلها أو بعضها يصبح إرهابا آخر.

ب-الإرهاب الدولي (العابر للحدود)

وهذا النوع من الإرهاب يكون متعدد الدول حيث أن التحضير له وتنفيذه والفاعلين فيه ودوافع النشاط وأسبابه المؤثرة وآثاره تتعلق وتمس أكثر من دولة واحدة وغالبا ما يكون هذا النوع من الإرهاب سياسيا ولو أنه يستعمل نفس الوسائل والأساليب ويعتبر الإرهاب الدولي السياسي جريمة ذات طابع خاص، وكانت دائما مثارا للبحث في كل المؤتمرات واللقاءات الدولية والخاصة[3].

ويندرج تحت هذا الصنف كذلك إرهاب الدولة وهو يتميز عن الإرهاب السياسي في أن الأخير الفاعل فيه فرد هو مجرم إرهابي بينما في الأول فاعل النشاط هو الحكومة وإرهاب الحكومة بدوره قد يكون داخليا موجها ضد مجموعة معينة من السكان أو ضد حزب معين بقصد الاحتفاظ بالسلطة و فرض

[1] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص66-67.
[2] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص203.
[3] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص67.

الدكتاتورية وقد يكون خارجيا، موجها ضد إحدى الدول و غيرها من المنظمات مهددا السلام العالمي كإثارة حرب مثلا[1].

و يمكننا من خلال هذه المؤشرات أن نوضح بها الإرهاب الدولي وهي كالتالي[2]:

- تعدد جنسيات مرتكبي الفعل الإرهابي.
- اختلاف جنسية الضحية عن جنسية مرتكب الفعل الإرهابي.
- انعكاس نتائج الفعل الإرهابي على عدة دول.
- حصول مرتكبي الفعل الإرهابي على دعم خارجي.

فعلى سبيل المثال نجد أن أحداث 11 من سبتمبر تنطبق عليها الخصائص، مما يدل على أنها إرهاب دولي[3].

الفرع الثاني: تقسيم الإرهاب باعتبارالفاعلين

فجميع القائمون بالعمليات الإرهابية إما أن يكونوا أفراداً أو جماعات وإما أن يكونوا دولا.

أ- إرهاب الأفراد والجماعات

وهو ذلك الإرهاب الذي يرتكبه عادة أشخاص سواء بشكل فردي أو تنظيم جماعي وعادة ما يوجه ضد نظام الدولة أو حتى ضد فكرة الدولة عموما وهو إرهاب منتشر ومستمر ومتنوع في أهدافه ووسائله[4].

أمثلة هذا الإرهاب أعمال خطف الطائرات واحتجاز الرهائن ومن والاعتداء على الدبلوماسيين إلى غير ذلك من الأعمال وقصرت أعمال الإرهاب على تلك الأعمال المرتكبة من قبل الأفراد، تكون إما بصفتهم الفردية أو بصفتهم أعضاء في كيانات أدنى من دولة أو قد يكونوا بصفتهم أعضاء في حركة أو مجموعة أو منظمة[5].

ب- إرهاب الدولة

ونعني بإرهاب الدولة الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الدولة بنفسها، وكذلك الإرهاب الذي ترعاه أو تتكفله ولو قام به افراد أو مجموعات من الناس الآخرين وقد استقر العرف الدولي على أن الدولة صاحبة سيادة لا تعلو عليها سيادة وهي متساوية في ذلك مع جميع الدول الأخرى. ولذا فإن أي عمل من أعمالها يعد عملا من . تصرفه حسب ما تشاء وفق مصالحها وتقديرها، وبهذا المنطق فإنه لا يجوز مساءلة الدولة عن أعمالها ولو كانت من قبيل الأعمال الإرهابية. ولكن هذا الرأي لم يعد أمرا مسلما به على نحو مطلق، إذ لا يجوز إغفال أخطر وأهم أنواع الإرهاب الذي يصدر عن دول لها تخطيطها ووسائلها الكبيرة، فالدولة تمارس الإرهاب الدولي وتمارس أيضا الإرهاب الداخلي الذي لا يمكن تبريره بدعوى السيادة والشؤون الداخلية فالاعتداء الصارخ على حقوق الإنسان لم يعد أمر مقبولا في ظل الأعراف والمواثيق

[1] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص 67-68.
[2] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص204.
[3] **المكان نفسه**.
[4] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص185.
[5] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص65.

الدولية المتطورة، إذ تعد هذه الاعتداءات بمثابة صورة من صور الجريمة ضد الإنسانية لا يمكن وصفها بأنها أعمال شرعية[1].

ويجب الإشارة إلى الإرهاب الداخلي الذي تستعمله الدولة ويحدث هذا النوع في الدول الدكتاتورية التسلطية التي تقوم بتسخير وسائلها في القمع والبطش لقهر شعبها وإرهابه وغالبا يظهر هذا النوع من الإرهاب في الفترات الانتقالية الحاسمة في حياة الشعوب، ولا يعني هذا أن كل ما تقوم به السلطة الحاكمة يعد إرهابا ، فقد تلجأ الدولة إلى استعمال العنف لدعم نظامها الداخلي أو للرد على جماعات معارضة في البلاد استعملت العنف الدعم نظامها الداخلي، وقد تشرع الدولة قوانين صارمة في مواجهة حالة ما وتطبقها بصرامة وشدة فلا يعني ذلك أن الدولة هي دولة إرهاب فإرهاب الدولة يكون عندما تنحرف الحكومة بسلطتها انحرافا شديدا[2].

ويجب الانتباه إلى عدم الخلط بين الأعمال الإرهابية التي تمارسها الدوم على إقليمها وبين أعمال إبادة الجنس التي تمارس بعض الدول ضد أقليات عرقية أو دينية أو سياسية محلية، ففي حين تهدف الأعمال الإرهابية إلى نشر الخوف والذعر في المجتمع وصولا إلى السيطرة التامة للحكومة القائمة على شعبها في حين نجد أن إبادة الجنس ترمي إلى القتل الجماعي بالإبادة الشاملة أو الجزئية للأقلية المغلوبة على أمرها لا مجرد التخويف، كما يمكن الإشارة إلى أن الدولة تقوم بالإرهاب على المستوى الخارجي، قد يكون إرهاب مباشر ويتمثل في قيام الدولة بعمل إرهابي خارج حدودها كغارة على هدف معين أو ضرب هدف استراتيجي محدد.

كذلك عمليات الاغتيال التي يلجأ إليها إرهاب الدولة فيكون من أهدافها زرع الرعب في نفوس المواطنين والأحزاب والجمعيات وغيرها من المجموعات الضاغطة، بالإضافة إلى أنه قد يكون إرهاب الدولة غير مباشر ويتمثل في تنشيط و مساعدة الدولة لعناصر أو مجموعات إرهابية قد تعمل لحسابها الخاص أو لحساب دولة أخرى، ويمكن أن ترتكب أفعال عنف الترهيب من قبل، فرد كما يمكن أن ترتكب من قبل مجموعة أفراد تشكل | عصابة أو جمعية أو منظمة كذلك يمكن أن تقترف من قبل الدولة من الدول تسانده، أيضا ويطلق على هذا الشكل الأخير، إرهاب الدولة أو إرهاب تسيسه الدولة أو إرهاب ترعاه الدولة.

الفرع الثالث : الإرهاب حسب المعيار التاريخي

حيث يمكن التمييز بين الإرهاب التقليدي والإرهاب المعاصر فيما يلي[3]:

أ- الإرهاب التقليدي

يقصد به ذلك الإرهاب الذي شاعت ممارسته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد تركز هذا النمط من الإرهاب في إرهاب الحركات الفوضوية والعدمية، إذ تقوم فلسفة الفوضوية (Anarchism)على مناهضة الدولة والسلطة والسعي عن طريق الإرهاب والعنف إلى تقويض دعائمها وهدم رموزها وأركانها لتحرير الفرد والمجتمع من كل سلطة وقهر، وتسلط استنادا إلى مقولة أن الناس قادرون على العيش معا في وئام دون حاجة لحكومة تجبرهم على الطاعة وتنظمهم.

---

[1] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص 62-63.
[2] **المرجع نفسه**، ص63-64.
[3] إدريس عطية، مرجع سابق، 53-54.

وتعود الأسس الفكرية للفوضوية إلى آراء "ميخائيل الكسندر" و "فتيشباكونين" و"بطرس كروبوتكين". وقد تبنى الفوضويون مبدأ أو إستراتجية الدعاية عن طريق الفعل، (The Strategy of Propaganda by Deed) مستخدمين الإرهاب لتحقيق مبادئهم أما العدمية (Nihilism) فهي صورة متطرفة من الفوضوية.

ب- الإرهاب المعاصر

وهو الإرهاب الذي نعيشه ونعايشه من وقت لآخر في عصرنا الحالي ويشمل معظم الحركات الإرهابية الحديثة في الوقت الحالي وهذا النمط من الإرهاب يعود إلى عشرين أو ثلاثين سنة، وهو خليط من حركات واتجاهات مختلفة.

ويتميز هذا النمط من الإرهاب بالطابع الجماعي أكثر من الصفة الفردية، كما تقوم عليه العديد من المنظمات البالغة التعقيد والمتطورة التنظيم والمتسلحة والمتغلغلة في أوساط قطاعات عريضة من المواطنين. وهذا النمط من الإرهاب يضم في جناحيه كافة أنماط الإرهاب المعاصر.

الفرع الرابع : الإرهاب حسب معيار الموضوع

يشمل هذا المعيار الإرهاب الذي يمكن أن يستعمل أحد أسلحة الدمار الشامل الثلاثة وهي الإرهاب النووي والإرهاب الكيماوي، والإرهاب البيولوجي والتي أصبح يعبر عنها ب الأسلحة الذكية، إضافة إلى أنواع أخرى من الإرهاب لعل أهمها الإرهاب البيئي والإرهاب المعلوماتي والتي سوف نذكرها في النقاط التالية:

أ- الإرهاب النووي

لقد بات الخوف من الإرهاب النووي يتخذ منذ عقد التسعينيات، ولاسيما مع ما تردد عن إمكانية حصول جماعات إرهابية على رؤوس نووية أو مواد نووية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وفي ظل حالة الفوضى التي أصابت الترسانة النووية عقب تفكك الإتحاد السوفياتي، وعلى الرغم من أن المعرفة النووية أصبحت متاحة على نطاق واسع إلا أن التكنولوجيا النووية ليست متاحة بسهولة[1].

ويهدف الإرهاب النووي إلى إمتلاك المواد النووية والتهديد بها بصورة غير قانونية وشرعية وخارج المعاهدات الدولية، وتعتبر عملية إنتاج رؤوس نووية مسألة بالغة الصعوبة، ومع ذلك فإن التحليلات المطروحة عن الإرهاب النووي لا تتحدث فقط عن احتمالات نجاح الجماعات الإرهابية في الحصول على رؤوس نووية، ولكنها تتحدث أيضا على أشكال أكثر بساطة من ذلك، وأبرزها ما يعرف ب القنبلة الذرة، وهي عبارة عن مواد نووية مشعة يمكن وضعها مع متفجرات تقليدية، بحيث يؤدي الانفجار إلى انتشار الإشعاع المتولد عن المواد النووية على مساحات شاسعة محدثا بذلك أضرار إنسانية ومادية فادحة[2].

وهناك أيضاً ما يعرف ب "الحقيبة النووية، وهي تحتوي على رأس دوري يضم شحنة كيلوتونات تزن إجمالا حوالي أربعة وسبعين كيلوغرام ولا تقتصر مخاطرة هذه الحقيبة على قوة التفجير فقط، ولكن أيضا

[1] إدريس عطية، مرجع سابق، ص56.
[2] محمد صعايدة، مرجع سابق، ص101.

بالتأثير القائل للبقايا الإشعاعية الناتجة عن التفجير في المنطقة المستهدفة، وربما يكون بعض هذه الحقائب قد وصل إلى بعض الجماعات الإرهابية.

ب- الإرهاب الكيمياوي

تشمل المواد الكيميائية غازات الأعصاب والغازات الكاوية والخانقة و غازات الجدم ، وغيرها من الغازات السامة ، وقد تتمكن العناصر الإرهابية من الحصول على هذه الأسلحة وإستخدامها بواسطة الرش، حيث يمكن نقلها بسهولة إلى الأماكن المراد إستخدامها فيها، ومن ثم تمثل نوعا، من الأسلحة الإرهابية ذات الخطوة العالية[1].

ويتسم الإرهاب الكيمياوي بالبساطة والسهولة النسبية، بسبب سهولة تصنيع المواد الكيمياوية وسهولة استخداماتها، علاوة على ضخامة الخسائر المترتبة عليه وتنقسم المواد الكيمياوية إلى نوعين رئيسيين: الأول هو المواد الموجهة ضد الأعصاب الإنسانية، مثل: "السارين"، والثاني المواد الموجهة ضد الإنزيمات الموجودة داخل جسم الإنسان، مثل: "الأستيل كولين استيرز[2].

وقد كان المثال الأبرز على هذا النوع من الإرهاب هو قيام طائفة "وم" الدينية الإرهابية في اليابان باستخدام غاز السارين" السام في هجوم نفق طوكيو في مارس 1995، مما أسفر عن مقتل عشرة أشخاص وإصابة 5000 آخرون وكذلك استخدام الغاز الكيماوي ضد الأفراد العزل في الغوطة الشرقية بسوريا 2013[3].

واستفاد هذا النوع من التهديد الإرهابي الكيمياوي من مزايا التطور العلمي، خاصة بعد تطور عمليات الهندسة الوراثية والتلقيح الاصطناعي والإنجاب عن طريق الأنابيب، وكثرة المركبات الكيمياوية ونصف الكيمياوية، مما زاد من خطورة هذا النوع خاصة إذا كان مقصدا مهما للإرهابيين، فقد استعمل كذلك في بعض عمليات الاختطاف حيث حقن الكثير من المختطفين بحقن كيميائية تحتوي فيروسات مثل فيروس الايدز، وبعض الأمراض الأخرى، وحتى في بعض المواد الغذائية كاللحوم والأجبان، وكذلك الأكياس البلاستكية والألبسة وكل ما يحيط بالإنسان ويستعمله كشفرات الحلاقة والعطور وغسول الشعر وألعاب الأطفال، وغيرها[4].

ج- الإرهاب البيولوجي

ويتعبر الإرهاب البيولوجي الظاهرة الأشد خطورة بعد الإرهاب النووي، ويعرف بأنه الاستخدام المعتمد لبعض الكائنات الحية الدقيقة (الميكروبات) لتلويث مصادر المياه والهواء والغذاء، حيث يمتد دمارها إلى سنوات طويلة، وكما يعرف أيضا بأنه استخدام الجماعات الإرهابية للكائنات الحية المجهرية والفطريات السامة والفيروسات بقصد إحداث أعراض وبائية أو موت الإنسان أو الحيوان أو هلاك المحاصيل أو جميعها معاً ، ويمكن استخدام العناصر ، البيولوجية أيضا لإصابة المستهدفين بالمرض أو

[1] محمد صعايدة، مرجع سابق، ص100.
[2] إدريس عطية، مرجع سابق، ص57.
[3] **المرجع نفسه**، ص57.
[4] **المرجع نفسه**، ص57-58.

لشل قدراتهم على الحركة أو إتلاف مخزونهم من الأغذية وإرهابهم أو اشغالهم بأنفسهم واستهلاك امكانياتهم وجعلهم بعيدا عن المقاومة[1].

ولم تشهد الساحة الدولية إرهابا بيولوجيا بالمعنى الحرفية للكلمة قبل حوادث انتشار الجمرة الخبيثة في بعض مدن الولايات المتحدة، ثم انتشاره في عدد من الدول الأخرى ، وكذلك انتشار فيروس أنفلونزا الطيور في الصين في العام 2005، وانتشاره في اغلب دول شرق آسيا خلال العام 2006، ووصوله إلى بعض دول إفريقيا في العام 2007 كمصر مثلا، وانتشار فيروس أنفلونزا الخنازير في العالم، وخاصة في أوريا والعالم الغربي في العام 2009 وبداية العام 2010، وكذلك فيروس إيبولا في غرب إفريقيا سنتى 2014 و 2015، وفيروس كرونا إ القرن الإفريقي في بداية العام 2015[2].

ولقد مثلت بدورها تحولات جوهرية في طبيعة تهديد الإرهاب البيولوجي ومن المعروف أن العديد من دول العالم، وبالذات الدول الكبرى تمتلك ترسانات متطورة في مجال الأسلة البيولوجية . وتتنوع الأسلحة البيولوجية ما بين ثلاث فئات هي: البكتيريا والفيروسان والتوكسينات، ومن المحتمل أن يزداد اللجوء إلى هذا الشكل الإرهابي الجديد في المستقبل القريب، وهو ما قد يتسبب في خسائر إنسانية فادحة، إلا أن مسألة استخدام الأسلحة البيولوجية في العمليات الإرهابية تعتبر مسألة معقدة إلى حد كبير وتحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة جدا لا توجد إلى في الدول الكبرى[3].

د- الإرهاب البيئي (الايكولوجي)

يتحدد الإرهاب الذي يمس البيئة من خلال رغبة شخص أو مجموعة أشخاص عن طريق استخدام أيت وسائل لتحقيق أهدافها، بحيث تشكل البيئة الهدف الأنسب بالنسبة لهم مما يؤدي إلى ضرب المصالح الرئيسية، والتي توليها اهتماما بارزاً، كما أنه يعد أبشع أداة تستهدف الأفراد في أمنهم وممتلكاتهم وأنفسهم، إذ أن مصيرهم مرتبط بالوسط الذي يعيشون فيه.

إن كل هذا يؤكد بشكل صريح أن البيئة هي الضحية المفضلة للإرهاب فاستعمال وسائل شديدة الخطورة تؤثر على البيئة، خاصة رمي الفضلات وردم الإشعاعات والبقايا، والدخان وحرق الغابات، وهو ما تحدثت عنه الكثير من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية، إذ تعتبر المشاكل البيئية من التهديدات الرئيسية التي تأخذ صفة التهديد اللاتماثلي الذي لا يمكن مواجهته عسكريا[4].

وتشارك الدول الكبرى الصناعية بالتأثير السلبي الأكبر على البيئة على غرار ما تستطيعه الجماعات الإرهابية من تأثير على البيئة. وهو ما دفع بالكثير إلى التحدث عن طروحات الأمن البيئي باعتباره أحد الأبعاد السبعة للأمن الإنساني، وترتبط بالفرد و تؤثر على صحته وعلى الوسط الذي يعيش فيه . وتشير بعض الإحصائيات على أن نحو 600000 شخص قضي عليهم في السنوات الأخيرة جراء التغيرات البيئية والمناخية[5].

---

[1] محمد صعايدة، مرجع سابق، ص99.
[2] إدريس عطية، مرجع سابق، ص58-59.
[3] **المرجع نفسه**، ص59.
[4] **المرجع نفسه**، ص59-60.
[5] **المرجع نفسه**، ص60.

ه- الإرهاب المعلوماتي / الالكتروني

لقد أدى ظهور الحاسبات الإلكترونية إلى تغيير شكل الحياة في العالم و وأصبح الإعتماد على وبسائل تقنية المعلومات الحديثة يزداد يوما بعد يوم، سواء في المؤبسسات المالية، أو المرافق العامة، أو المجال التعليمي، أو الأمني وغير ذلك ، إلا أنه في المقابل هنالك إستخدامات سيئة وضارة لهذه التقنيات الحديثة ومنها الإرهاب الإلكتروني[1].

ويتمثل في استخدام الموارد المعلوماتية، والمتمثلة في الإعلام وأجهزة الكمبيوتر وشبكة الانترنت والفضائيات من أجل أغراض التخويف أو الإرغام الأغراض سياسية، أو الإقناع الفكري والتثقيف السلبي والعدواني، ويرتبط الإرهاب المعلوماتي إلى حد كبير بالمستوى المتقدم للغاية الذي باتت تكنولوجيا المعلومات والإعلام تلعبه في كافة مجلات الحياة في العالم، ويمكن أن يتسبب الإرهاب المعلوماتي في إلحاق الشلل بأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات، أو قطع شبكات الاتصال بين الوحدات والقيادة المركزية وتعطيل أنظمة الدفاع الجوي، وغيرها[2].

وكان الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" قد ركز كثييرا على التصدي لاحتمالات الإرهاب المعلوماتي، أو بالأحرى إرهاب الإنترنت حيث انتشار الجماعات الجهادية على شبكة الانترنت ومواقع التواصل الإجتماعي مشكلة بذلك تهديدا إلكتروني ، ويعتبر هذا التهديد هو الأكبر و الأقرب لكل دول العالم، لأنه يمس بصفة مباشرة فكر الإنسان وعقله، حيث أرجع الكثير من الباحثين المتخصصين في ظاهرة الإرهاب أن هذا الأخير يعود بصفة عامة إلى وجود انحراف فكري لدى من يقوم بهذه الأعمال[3].

وتشترك عدة عوامل في تكون الإرهاب المعلوماتي وتحوله من إطاره الفكري إلى عمل مادي مظهري، وخاصة إذا ارتبط بإمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل المذكورة أنفا و المتمثلة في الإرهاب النووي، أو الإرهاب الكيماوي، أو الإرهاب البيولوجي.

---

[1] محمد صعايدة، مرجع سابق، ص97-98.
[2] إدريس عطية، مرجع سابق، ص60.
[3] **المرجع نفسه**، ص61.

المبحث الثاني: ماهية الجريمة المنظمة

قد تردد كثيرا مفهوم الجريمة المنظمة في السنوات الأخيرة ويعود ذلك لإنتشار وتمدد هذه الظاهرة في الكثير من الميادين، وخصوصا في ميادين القانون و السياسة، ويعود هذا لعدة أسباب منها دخولنا في عصر العولمة بحيث أنه أصبحت هناك سلاسة كبيرة في عبور الحدود.

وهذا ما ساهم كثيرا في تطور هذه الظاهرة وأصبحت أخطر مما كانت عليه، ففي هذا المبحث سوف نتعرف على الجريمة المنظمة و ونعود لتأصيلها التاريخي ونتعرف على أهم خصائصها و غاياتها وأيضا التعرف أهم صورها.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة وجذورها التاريخية

لم تحصل الجريمة المنظمة إلى يومنا هذا بتعريف يحظى بالإجماع، وهذا يعود أنه لا يوجد تعريف دقيق ومستقروهذا يعود لإختلاف تشريع الدول من دولة لأخرى ولتطور الظاهرة في عصرنا الحالي، كما أن للجريمة المنظمة جذور تاريخية ساهمت في تطورها بهذا الشكل، ففي هذا المطلب سنتناول ظاهرة الجريمة المنظمة وجذورها التاريخية وصولا لما هي عليه اليوم.

الفرع الأول: مفهوم الجريمة المنظمة

يختلف تعريف الجريمة المنظمة من تخصص لآخر ومن دولة لأخرى، وهنا سنقوم بذكر أهم هذه التعريفات وصولا لتعريف شامل لهاته الظاهرة.

أ- التعريف اللغوي

تفيد كلمة (جريمة) لغة (الجرم) الذنب، فيقال منه (جرم) و (أجرم) و (اجترم) ووفقا لما انتهى اليه الفقه التقليدي يطلق لفظ (الجريمة) على العمل فعلا كان او امتناعا الذي يعطيه القانون ذلك الوصف، ويقرر له عقابا[1].

ونظم أي نظم اللؤلؤ جمعه في السلك وبابه ضرب ونظمه تنظيماً. : والانضام الاتساق[2] .

وفعل نظم (Actiond'organizer) : يفيد التدليل على الحالة أو الوضع الذي عليه الجماعة أو الاتحاد الذي تجمعت ارادة أعضائه لتحقيق أهداف محددة[3].

ب- التعريف الإصطلاحي

ان الجريمة المنظمة ظاهرة قديمة عرفت صورتها التقليدية في جماعات المافيا Mafias كالمافيا الايطالية وعصابات المثلث الصينية وعصابات اليا كواز اليابانية ومجموعة الكارتل الكولمبي، والمافيا الامريكية والمافيا الروسية، منذ زمن طويل.

---

[1] أديبة محمد صالح، **الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة**، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2017، ص9-10
[2] **المرجع نفسه**، ص10
[3] **المكان نفسه**

ويرجع تاريخ بعضها الى القرن السابع عشر، الا أن خطورتها كانت ضئيلة الى حد ما، فتمارس الجماعة الاجرامية أنشطتها غير المشروعة في نطاق اقليم دولة معينة، ومن المؤكد ان أخطر العصابات الاجرامية المنظمة في ايامنا هذه، عصابة المافيا التي تعد قمة في الاجرام المعاصر، ويقال بأن المافيا اشتقت من كلمة عربية تعني " مكان للملاذ " وذلك خلال فترة الحكم العربي الصقلية، وقد أستفادت المافيا من التطور الاقتصادي والصناعي في العالم فطورت أساليب عملها، وتغلغلت في الاوساط الصناعية والتجارية العليا[1]

ولكن بروز الجريمة المنظمة بشكلها الحالي كان مرتبطا مع عقد التسعينات كنتيجة للتطورات الاجتماعية و الاقتصادية والعولمة والثورات العلمية في مجال الاتصالات الخاصة[2].

توالت الجهود الفقهية للبحث عن صيغة مثلى لتعريف هذه الجريمة لذلك تعددت التعريفات التي يتميز كل منها بالتركيز على عنصر قانوني من عناصر الجريمة المنظمة.

فيرى بعض فقهاء القانون الجريمة المنظمة تعريفاً بسيطاً بأنها: "ممارسة جماعة منظمة لنشاط إجرامي بقصد تحقيق كسب مادي وبرغم ذلك فهو تعريف واسع وفضفاض وغير محدد على الرغم من قصره، فهو قد يشمل تقريبا جميع الجرائم التي قد يشترك فيها عدد من الأفراد لكل منهم دور محدد، بحيث يتمكن كل منهم من تحقيق أهدافه بطريقة متقدمة يصعب على القانون ملاحقتها بفضل ما أحاط به نفسه من الوسائل التي يتم اللجوء إليها لإخفاء الأغراض الإجرامية[3].

فيما يورد فقهاء آخرون تعريفاً أكثر تفصيلاً فيذكر أنها "جماعة – مهما كان عدد أفرادها - منظمة ومدروسة ومبنية على الارتباطات السرية وتنطوي على هيكلية داخل الدولة أو غير الدولة أساسها ارتكاب جرائم خطيرة مستعملة في ذلك وسائل غير مشروعة هدفها الكسب غير المشروع والمساس بالمصالح الإستراتيجية والأمن العام لدولة أو لعدد من الدول" وكلمة منظمة في الجريمة هي التي تميزها عن غيرها من الجرائم، فهي تعني بناءً تنظيمياً قائماً لتحقيق أهداف بذاتها، تعتمد على الأدوار المنوطة بأعضاء التنظيم، فلها صفة الاستمرار والتدرج الهرمي والمستويات القيادية والتآمر[4].

تعريف الفقه الإيطالي: يرى أن الجريمة المنظمة جماعة نشأت في إيطاليا من أسرة أو عدة أسر، مشكلة في هيئة ترأسها لجنة لها قواعد متفق عليها بين أعضائها ثابتة تنفذ أعمالها عن طريق العنف ويربط بين أفرادها التآمر والتآزر ويهدف أعضائها إلى جني أرباح طائلة على أساس قاعدة التكلفة والربح وعلى احتكار العديد من الأنشطة غير المشروعة[5].

تعريف علماء الاجتماع: الجريمة المنظمة أو الإجرام المنظم يراد بها الخارجون عن القانون والجماعات التي ينتمون إليها، حيث يقومون بأنشطة غير مشروعة ويتخذون من الجريمة سبيلا للحياة

---

[1] أديبة محمد صالح، مرجع سابق، ص10.

[2] طارق زين، الجريمة **المنظمة العابرة للحدود الوطنية التعاون الدولي وسبل المكافحة (التدابير الاحترازية)**، بيروت، المركز العربي للبحوث الثقانونية و القضائية 2017، ص 11

[3] **المرجع نفسه**، ص11-12.

[4] طارق زين، مرجع سابق، ص12.

[5] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص72.

وإجرامهم إجرام المغامرين الأقوياء الذين يعتمدون على سمعتهم السيئة في حل أي نزاع أو أية مشكلة مستعملين العنف أو التهديد و حتى القتل كوسيلة لتحقيق الربح[1] .

ج- التعريف الإيتمولوجي

1- تعريف الأشخاص

قد تعددت التعريفات التي قدمت من علماء الإجرام حول الجريمة المنظمة ونذكر منها ما يلي:

تعريف الأستاذ cusson: هي منظمة إجرامية تشكل شبكة مستقلة من مجموعة من المجرمين القادرين على ارتكاب جرائم قتل واستمرار بقاء هذه الشبكة مرهون بارتباط أعضائها بالسكان والدولة بعلاقات تتنوع بين الحماية والترويع والرشوة[2].

تعريف الأستاذ gassin: أن الجريمة المنظمة هي"تلك الجريمة التي تتميز بالتخطيط لها وارتكابها بالتنظيم المنهجي والتي تمنح مرتكبيها وسائل العيش[3].

تعريف الفقيه وورن أو هنكس: ليست نوعا من النشاط، بل هي تقنية للعنف والرعب والفساد ولها القدرة على دخول أي عمل أو صناعة لتحقيق أرباحا كبيرة باعثها الأساسي إقامة وضمان احتكار بعض الأنشطة التى تحقق أرباحا طائلة[4].

تعريف الأستاذ جون كوكلين : إن الجريمة المنظمة هي نشاط إجرامي تقوم به منظمة شكلية تكرس جهدها في المقام الأول للكسب بوسائل غير مشروعة[5].

تعريف الأستاذ دونالد قريسي: بأنها جريمة ترتكب من قبل شخص يشغل موقعا في عمل قائم على أساس تقسيم العمل مخصص لارتكاب الجريمة[6] .

تعريف الدكتور شريف السيد كامل: فعل أو أفعال غير مشروعة تهدف غالباً للربح ترتكبها جماعة إجرامية باستخدام التهديد أو العنف أو الرشوة حيث تتصف هذه الجماعة الإجرامية بالاستمرارية والتنظيم الهيكلي المتدرج ، حيث يعمل أعضاؤها وفق نظام داخلي يحدد دور كل منهم، كما يكفل ولائهم لأوامر رؤسائهم ويمتد نشاطها الإجرامي عبر عدة دول[7].

تعريف هدى حامد قشقوش بأنها: مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج تمارس نشاطات غير مشروعة بهدف تحقيق ارباح مالية مستخدمة الطرائق المتاحة لتمويل مشروعها الإجرامي وتحقيق هذا الهدف وذلك في سرية تامة لتأمين وحماية أعضائها[8].

---

[1] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص72.
[2] طارق زين، مرجع سابق، ص12.
[3] **المرجع نفسه**، ص12-13.
[4] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص71.
[5] **المرجع نفسه**، ص70.
[6] **المرجع نفسه**، ص71.
[7] طارق زين، مرجع سابيق، ص13
[8] **المكان نفسه**.

تعريف الأستاذ أحمد جلال عز الدين: الجريمة المنظمة تقوم أساسا على تنظيم مؤسس ثابت وهذا التنظيم له بناء هرمي، ومستويات للقيادة ة للتنفيذ وأدوار ومهام ثابتة وفرص للترقي في إطار التنظيم الوطني و دستور داخلي صارم يضمن الولاء والنظام داخل التنظيم ثم الأهم من وقاعدة ذلك الاستمرارية وعدم التوقيت أيضا[1].

2- تعريف الهيئات

قد خصصت العديد من المؤتمرات واللقاءات العلمية لمناقشة ظاهرة الجريمة المنظمة والتي حاولت الوصول إلى تعريف جامع مانع نشير فيما يلي إلى بعض منها:

تعريف المؤتمر الخامس للأمم المتحدة عام 1975 لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في جينيف: حيث نص أن الجريمة المنظمة تتضمن نشاطاً إجرامياً معقداً وعلى نطاق واسع، تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم، وتهدف إلى تحقيق الثراء للمشتركين على حساب المجتمع وأفراده وهي غالباً ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون وتتضمن جرائم تهدد حياة الأشخاص وتكون مرتبطة أحيانا بالفساد السياسي[2].

تعريف المؤتمر السادس عشر للجمعية الدولية لقانون العقوبات 1995: الجريمة المنظمة تتمثل في أنشطة مرتكبة بواسطة منظمات محترفة ومهيكلة بصورة صارمة، وهذه المنظمات تميل إلى الإجرام ولا ينطبق نموذج المجرم العادي على أعضائها وهي ترتكب جرائم جسيمة كوسيلة للحصول على الربح المالي أو بهدف الحصول أو المحافظة أو توسيع سلطاتها بهدف ممارسة تأثير اقتصادي أو بهدف استغلال الأشخاص[3].

تعريف (الانتربول) للجريمة المنظمة عام 1988 بفرنسا: ان الجريمة المنظمة: كل مؤسسة أو مجموعة من الأفراد تمارس نشاط دائم غير مشروع، لا تعترف بالحدود الوطنية وهدفها الأساسي تحقيق الربح و الفائدة[4].

تعريف إتفاقية باليرمو لعام 2000 وقد عرفتها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (إتفاقية باليرمو) بأنها : الجريمة التي يرتكبها جماعة محددة البنية أي جماعة غير مشكلة عشوائياً لغرض الارتكاب الفوري للجرم، ولا يلزم أن يكون لاعضائها أدوار محددة رسمياً أو تكون عضويتهم مستمرة أو أن تكون لفترة من الزمن، وتقوم بالتخطيط والتدبير لارتكاب جريمة خطيرة أو جريمة من الجرائم المقررة وفقاً للاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو مادية أخرى[5] .

---

[1] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص71

[2] **المرجع نفسه**، ص74.

[3] طارق زين، مرجع سابق، ص15.

[4] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص73.

[5] طارق زين، مرجع سابق، ص15-16.

تعريف لجنة القضاء والأمن الأمريكي في تقريرها عام 1967: تعبير إجرامي يعمل خارج إطار الشعب والحكومة يضم الألاف من المجرمين يعملون بدقة وتخطيط صارمين اعتمادا على أحدث الوسائل ونظم الاتصال والمعلومات هدفهم هو جني الأرباح الطائلة والثراء على حساب مصلحة الشعب[1].

تعريف مجموعة مكافحة المخدرات و الجريمة المنظمة التابعة للإتحاد الإروربي 1993: جماعة مشكلة من اكثر من شخصين تمارس مشروعاً اجرامياً ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محدودة ويكون لكل عضو مهمة محددة في اطار التنظيم الاجرامي، وكذلك بهدف الحصول على السطوة أو تحقيق الارباح[2].

هذا وقد أورد الاتحاد الأوروبي تعريفا آخر للجريمة المنظمة على اساس احدى عشرة صفة وهي ما يلي[3]:

- تعاون اكثر من شخصين
- كل عضو له مهمة محددة
- الفترة طويلة أو غير محددة.
- استخدام شكل متشدد من اشكال الضبط والربط
- يشتبه في ارتكابها جرائم خطيرة
- تعمل على المستوى الدولي
- تستخدم العنف أو غيره من وسائل الارهاب
- تستخدم هياكل تجارية.
- تلجأ الى غسل الأموال
- تمارس النفوذ على السياسة، ووسائل الاعلام والادارة العامة والسلطات القضائية والاقتصادية
- تسعى الى الربح أو القوة

وهنا تجدر الاشارة الى ان الاتحاد الأوروبي لم يستلزم توافر تلك الصفات جميعا ولكن اوجب توافر 6 صفات على الأقل تكون الصفات من بينها البنود (تعاون أكثر من شخصين، يشتبه في ارتكابها جرائم خطيرة، تسعى إلى الربح أو القوة) حتى يمكن اعتبار اية جماعة كمجموعة للجريمة المنظمة.

تعريف معهد بحوث هيئة الجريمة في شيكاغو : حيث جاء فيه بأنها " تشمل الجريمة المنظمة مشاركة الأفراد والجماعات من الأفراد في عمليات تتصف بما يلي: النية لارتكاب الجريمة أو الارتكاب الفعلي للجريمة والتآمر لارتكاب الجرائم والمثابرة خلال الزمن أو الإصرار على التآمر عبر الزمن واكتساب القوة والمال والسعي للحصول على درجة عالية من الأمن السياسي والاقتصادي في إطار إجرائي يحافظ على المؤسسات السياسية والحكومية والمجتمع على حالته الراهنة[4].

تعريف الحلقة الدراسية الدولية المنعية بالجريمة المنظمة التي عقدت في سوزدال بالإتحاد السوفياتي: هي عبارة عن جماعة كبيرة نسبيا من الكيانات الإجرامية المستديمة و الخاضعة للضبط، ترتكب الجرائم للربع وتسعى إلى خلق نظام الاحتماء من الضوابط الاجتماعية بوسائل غير مشروعة مثل العنف و

---

[1] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص73.
[2] **المكان نفسه.**
[3] أديبة محمد صالح، مرجع سابق، ص18-19.
[4] طارق زين، مرجع سابق، ص15

الترويج و الإفساد و السرقة على نطاق واسع و ربما أمكن وصفها عموما بأنها مجموعة من الأفراد المنظمين بقصد الكسب غير المشروع و باستمرار[1].

تعريف التشريع الجزائري للجريمة المنظمة في مادته 174: كل جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته وعدد أعضائه تشكل أو تؤلف بغرض الإعداد لجناية أو أكثر أو لجنحة أو أكثر، ووصف التشريع الجزائري أهم أنشطتها في تبييض الأموال، المخدرات، الفساد[2].

من خلال التعريفات السابقة فيمكننا أن نرى أن الجريمة المنظمة تتميز بصفات خاصة نذكر منها ما يلي[3]:

- أن الجريمة المنظمة هي جريمة خطيرة، وكثيرا ما تنطوي على استخدام العنف في سبيل تحقيق غاياتها، والمقصود بالخطورة هنا هو أن تكون هذه ب التي الأفعال يعاقب على ارتكابها بالحرمان من الحرية لمدة لا تقل عن أربعة سنوات.
- أن هذه الجرائم ليست جرائم فردية، بل تقوم بها جماعات إجرامية أن هذه الجماعات تتوفر على هيكل تنظيمي ويتسم تكوينها بنوع من الإستمرارية.
- يكون الهدف من القيام بالجريمة المنظمة في الأساس تحقيق منافع مالية أو الحصول على أية منافع مادية أخرى، فالجريمة المنظمة تقوم على حسابات عقلانية، فهي تتجه دوما حيث توجد الأموال، وحيث يوجد أقل قدر من المخاطر، لأنها مبنية على حسابات الربح والخسارة.
- تتسم الجريمة المنظمة بمرونتها الفائقة في قدرتها على تخطي حدود الدولة والعمل على تجنيد الفاعلين في دول عدة، وتنظيم شبكات إجرامية تعمل على المستوى الوطني أو القاري ومنها يطول نشاطها العالم أجمع.

فمن خلال ما سبق من التعريفات فيمكننا أن نصل تعريف شامل نحاول به تفسير هذه الظاهرة وهي أنها: مؤسسة إجرامية منظمة تمارس أعمال غير مشروعة وذلك بغية الوصول لمكاسب إقتصادية.

الفرع الثاني: الجذور التاريخية للجريمة المنظمة

ان ظاهرة الاجرام المنظم ليست من الظواهر الاجرامية الحديثة على المجتمع الدولي لانها في الواقع ظاهرة اجرامية جذور قديمة كجريمة قطع الطريق وجريمة القرصنة، ولو رجعنا إلى تاريخ النشأة الأولى للجريمة المنظمة فإن أصلها يعود للمافيا، ولكن بسبب الإنفتاح والتطور الذي نعيشه اليوم قد تغيرت هذه الملامح.

أ- تاريخ الجريمة المنظمة القديم (المافيا)

تعود الجذور التاريخية للجريمة المنظمة لعصابات المافيا القديمة، وذلك يعود كونها كانت تعد النموذج التقليدي للجريمة المنظمة و ذلك بسبب تشابهها في التنظيم و الخطورة وأيضا العنف و الوسائل الغير المشروعة وذلك من أجل الوصول لأهدافها الربحية[4].

---

[1] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص72.
[2] مقدر منيرة، **التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2007، ص15.
[3] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص 79.
[4] أديبة محمد صالح، مرجع سابق، ص32.

وقد نشأت هذه الجماعات في جزيرة صقلية بايطاليا وأمتدت الى الكثير من الدول، فهناك المافيا الامريكية، والمافيا الصينية والمافيا اليابانية والمافيا الروسية، وقيل أن إيطاليا هي التي أمدت العالم بهذا المصطلح ويطلق تعبير المافيا عادة على كافة صور الجريمة المنظمة[1].

وهناك مجموعة من الرويات المختلفة حول نشأة المافيا سوف نذكرها أهمها فيما يلي[2]:

1- الرواية الأولى لظهور الجريمة المنظمة (المافيا)

قيل في الرواية الأولى أنها ولدت عام 1282 عندما احتلت فرنسا صقلية. مما دفع شخصا يدعى "جان" "بوسيدا" الى تولي زعامة عصابة سرية لمقاومة الاحتلال تحت شعار " ايطاليا تتمنى الموت لفرنسا" ومن مجموعة حروف الشعار نجد كلمة " مافيا ".

2- الرواية الثانية لظهور الجريمة المنظمة (المافيا)

أما في الرواية الثانية تقول ان المافيا ولدت مابين (1820- 1848)، حسين قرر ملاك الاراضي الصقليون ان يحافظوا على النظام في بلادهم، لان سلطة الدولة كانت شبه منهارة ، وان زمام الأمن أخذ يفلت من الايدي ولهذه الغاية جندوا أعدادا مسرحين، ورجال شرطة متقاعدين، وكذلك عددا من عتاة المجرمين المعروفين الفلاحين، الذين كانوا يتململون من بغي الأرستقراطيين وقد اتسع هذا الجيش المرتزق وخاصة بعد عام 1860 حين توسعت الملكية البورجوازية في بسط نفوذها و أصبحت مدينة بالرمر المقر الرئيسي لها وقد تشكل في كل قرية فرع أخذ يتدخل بكل الوسائل لفرض وجهة نظر القادة، وهذا الفرق المكون من عدد من (Mafius) أي أعضاء المافيا يعمل تحت رئاسة رئيس محلي ويرتبط الرؤساء المحليون برئيس إقليمي اعلى وحتى ينتهى الارتباط بالمقر الرئيس ومع الايام انقلبت هذه المؤسسة الثورية الى عصابة اجرامية سرية تفرض الاتاوات، وتقتل الخصوم، وتصفي الحسابات وتمارس كل انواع الاجرام

3- الرواية الثالثة لظهور الجريمة المنظمة (المافيا)

تؤكد الرواية الثالثة على ان المافيا برزت للوجود عام 1863 اثر انضمام صقلية الى الوحدة الايطالية وظهور شخص يدعى "أماتزيني" الذي استغل حالة الفوضى وعدم الاستقرار وارتفاع معدل البطالة لبسط نفوذه، وبذلك ولدت العصابة الاجرامية المافيا التي نجحت في مد سلطانها الى القرى المجاورة وبسط (المافيوز) حمايتهم على المشروعات التجارية والصناعية العامة والخاصة لابتزاز الاموال و إن غالبية اعضاء جماعة المافيا كانوا يختارون فى الاحياء الفقيرة، فالفقر والجهل والبطالة من العوامل التي أسهمت في دفع هؤلاء الى الانضمام الى المافيا.

وجدير بالذكر ان تأسيس المافيا الأميركية يرجع الى سنوات (1920- 1933) خلال فترة تحريم الخمور واستغلال العصابات المحلية هذه الظروف، حيث تشكلت منظمات متعددة واسعة النفوذ انصرفت إلى صنع الخمر و بيعها ونقلها بطرق غير شرعية حتى إذا الغي التحريم حولت هذه المنظمات نشاطها إلى أنواع أخرى، كالقمار و البغاء و التهريب.

[1] أديبة محمد صالح، مرجع سابق، ص33.
[2] **المرجع نفسه**، ص33-34.

ب- تاريخ الجريمة المنظمة الحديث (العولمة)

إن التطور التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات ساعد على تزايد درجة الاندماج والارتباط بين الدول والمجتمعات، وأدى إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات وتحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق أمام تدفقات رؤوس الأموال المصرفية والاستثمارات الدولية وإلغاء الحدود الإقليمية، فالأقمار الصناعية وشبكة المعلومات الدولية ومع توافر تقنيات الاتصال الحديثة مثل الهاتف النقال والإنترنت جعلت العالم اليوم مجتمعاً واحدا حيث الانتقال السريع للمعلومات وسهولة انتقال الأموال والأشخاص[1].

كل هذه الظروف هيأت مناخا مشجعا لتنامي الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، سواء ارتكبت في دولة بناء على تخطيط وتنفيذ جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة أو تم التخطيط لها في دولة وتنفيذ ما خطط له في دولة أخرى أو ارتكبت في دولة واحدة ولكن ترتب عليها آثار شديدة في دولة أخرى[2].

فالحدود الاقتصادية المفتوحة جعلت الجريمة المنظمة قادرة على تنفيذ مآربها الإجرامية عبر الحدود، كما وإن الظروف الصعبة التي تحيط بالدول النامية كانت بمثابة التربة الخصبة لنمو جرائم غسيل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب الفساد، تلك الجرائم التي ارتدت عباءة تشجيع الاستثمار وتوريد السلع الرأسمالية[3].

ولقد تميزت الجريمة المنظمة بأنها عابرة الحدود الأوطان وأدى نشوء السوق العالمية المالية إلى ممارسة الجماعات الإجرامية المنظمة التأثير على مصادر السلطة وتوريطها في الفساد، حيث تشير الدراسات التي عرضت في المؤتمر العاشر لمنع الجريمة في فيينا عام 2000 أن معدلات الفساد بين السياسيين تجاوزت 70% في جميع مناطق العالم في حين سجلت أمريكا الجنوبية والشرق الأقصى معدلات قياسية بلغت 90%[4].

وتشير الدراسات التي تم إجرائها من قبل صندوق النقد الدولي أن البلدان التي يوجد بها فساد تحقق معدلات استثمار تقل عن 5% عن البلدان التي لا تعتبر فاسدة، ولقد اكتسب الفساد بعدا دوليا مع تزايد عولمة الأسواق وما يصاحب ذلك من تدويل للأنشطة غير القانونية، فالفساد من الجرائم المدمرة للاقتصاد القومي وهو من الجرائم التي تسير جنبا لجنب مع إساءة استخدام السلطة والامتيازات السياسية والاقتصادية و الجريمة المنظمة ولقد أضافت الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية بعدا سلبيا للعولمة مع غيرها من السلبيات الاقتصادية التي كان لها آثارها السلبية على الدول النامية، فلقد أصبح الفساد أداة من الأدوات المفضلة للجريمة المنظمة بل وأصبح جزءا لا يتجزأ من استراتيجيتها وذلك باعتبار أن المال الفاسد نوع من الاستثمار الناجح للجماعات الإجرامية المنظمة[5].

حيث يزيد من فرص نجاحهم ويقلل من ملاحقتهم والقبض عليهم ومحاكمتهم. فالتطور التكنولوجى فى وسائل المواصلات والاتصالات والتقنيات الحديثة أدى إلى التقارب الشديد بين الدول وجعل الجريمة لا

---

[1] ذياب موسى البداينة، **المنظور الإقتصادي والتقني والجريمة المنظمة**، الجريمة المنظمة و أساليب مكافحتها، مركز الدراسات و البحوث- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص206.

[2] **المكان نفسه**

[3] طارق زين، مرجع سابق، ص45-46

[4] **المرجع نفسه**، ص46

[5] **المكان نفسه**

تعرف الحدود الطبيعية أو الصناعية التي تفصل الدول، وأصبح الإجرام يتنقل في لحظات من دولة إلى أخرى لدرجة أن الجريمة قد يتم الإعداد لها في دولة ثم يشرع في ارتكابها في دولة ثانية وربما تنفذ في دولة ثالثة، وقد تظهر آثارها في دولة رابعة[1].

فالعصابات الإجرامية تستخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة لتوسيع نشاطها الإجرامي مجالات الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والإرهاب وتجارة الرقيق، حيث تشير إحصاءات الأمم المتحدة الخاصة بالجريمة و العدالة لعام 2000 أن هناك 200 مليون مهاجر في العالم يعانون الاستغلال والرق والاستعباد من جانب المافيا الإيطالية واليابانية و الصينية نصفهم من النساء اللاتي يتم استغلالهن في احتراف الدعارة التي يقدر عائدها السنوي بأكثر من سبعة مليارات دولار وتحتل المركز الثاني بعد تجارة المخدرات[2].

وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تطورات تكنولوجية هائلة استغلتها الجماعات الإجرامية وبدأت بارتكاب أفعال وأعمال ترقى إلى مستوى الجريمة فالتطور التكنولوجي في مجال سرقة البضائع هيأ للمجرمين الفرصة في تعلم مهارات فتح الأقفال بدون مفتاح (lock picking skills) ، وتعد مثل هذه المهارات واحدة من خصائص السرقات المبرمجة، فلقد أدى التطور التكنولوجي إلى تحول الجريمة من كونها جريمة حرفية (eraft crime) إلى جريمة مبرمجة (project crime)، فحينما تسرق كميات البضائع الثمينة فإن أصحاب البضائع يقومون باستحداث أساليب جديدة الحماية بضائعهم، الأمر الذي جعل القيام بعملية سرقة مثل هذه البضائع تتم في ضوء عدة عمليات معقدة بل تتضمن تكنولوجيا متطورة وتضع في اعتبارها أساليب مواجهة المخاطر، فكل الجريمة من الجرائم المبرمجة تعد مشروعا في الحد ذاته[3].

وقد أدى التطور التكنولوجي إلى ميل المجرمين إلى استخدام أدوات جديدة في ارتكاب جرائمهم، ولم يعد المجرمون يستخدمون الأسلحة البيضاء والمسدسات أو المدافع الرشاشة فالتكنولوجيا في وقتنا كقنبلة عند الإرهابي، فقد أصبحت مثل هذه الأدوات بدائية لا تلائم روح العصر الحالي[4].

فلقد اختفت الصورة الكلاسيكية لعصابات المافيا وهي تلك العصابات التي بدأت في جزيرة صقلية ثم عبرت المحيط الأطلسي إلى أمريكا ومنها انتشرت في جميع أنحاء العالم حيث كان رجال المافيا عبارة عن لصوص وقتلة محترفين وكانت ملامح وجوههم كفيلة بالتعرف على طبيعتهم الإجرامية، كما أن أنشطتهم كانت تتركز في مجالات الإجرام المعروفة كتهريب الخمور والمخدرات والسطو المسلح وفرض الإتاوات وإدارة شبكات الدعارة والبغاء.

ولقد حل محل الصورة التقليدية السابقة صور إجرامية حديثة تكنولوجية تعتمد فيها العصابات الإجرامية على الحسابات الآلية وشبكة المعلومات الدولية، بل وأصبح لمثل هذه العصابات القدرة على امتلاك شركات صناعة برامج الحاسبات الآلية وشبكة المعلومات الدولية وكونت ثروات هائلة من خلال العديد من عملياتها الإجرامية مثل التجارة البشرية (human trade) وخاصة التجارة المشهورة بالأطفال و النساء (the baby and women trade) وتجارة المخدرات وعمليات غسيل الأموال التي

---

[1] طارق زين، مرجع سابق، ص46.
[2] **المرجع نفسه**، ص46-47.
[3] **المرجع نفسه**، ص47.
[4] ذياب موسى البداينة، مرجع سابق، ص213.

جمعتها من مصادر غير شرعية، والجدير بالذكر أن أسلحة هذه العصابات أصابها التطور بطبيعة الحال وهو ما انعكس على أساليبها، حيث تخلت تدريجيا عن ممارسة الابتزاز والخطف والتهديد وغيرها من الأساليب لصالح استخدام الحاسب الآلي وشبكة المعلومات وغيرها[1].

إن القول أن المجرمين يسبقون الشرطة بخطوة هي أفضل تعبير لوصف حال الجريمة المنظمة في عصرنا الحاضر، فقد وفرت لها التقنيات الحديثة في الاتصال والمواصلات الفرصة لتسبق أجهزة فرض القانون ومكافحة الجريمة بخطوات عديدة وليس خطوة واحدة، إذ أن الجريمة المنظمة بكافة أشكالها وجدت في التطور التكنولوجي الهائل وما وفرته العولمة من تجاوز للحدود المادية بحيث أصبح العالم في متناول أيدي هؤلاء المجرمين وبات بإمكانهم ارتكاب جرائمهم أو تنفيذ أفعال معينة بواسطة هذه الوسائل.

وعلى العكس من ذلك ازدادت الصعوبات التي تعترض أجهزة الأمن في ملاحقة هؤلاء و تقصي آثارهم والاقتصاص منهم. فالكثير التصرفات أو الأفعال التى تعد من قبيل التحضير أو الشروع في الجرم وحتى التي تعد جريمة في الحد ذاتها وصولاً إلى خفاء عوائد الجريمة عبر غسلها كلها باتت تدار بواسطة شبكة الإنترنت وذلك بأقل وقت و كلفة وبأقل قدر من المخاطر، فاليوم أصبحت الجريمة المنظمة أخطر مما كانت عليه فالتكنولوجيا قد ساندت الجريمة المنظمة في إختراق كافة النواحي السياسية ، الإقتصادية، الإجتماعية ، الأمنية وحتى البيئية[2].

وقد أدي التطور المتسارع في النظم التقنية والبرامج والشبكات الإلكترونية المرتبطة بها - في ضوء ما وفرته من سبل عدة للاتصال والتواصل ونقل البيانات والمعلومات وتخزينها والاستفادة منها كذلك في تلبية الاحتياجات الرئيسية لتطوير وتحسين بيئة العمل - إلى زيادة اعتماد المؤسسات سواء الحكومية أم الخاصة على تلك الأنظمة بأدواتها المختلفة[3].

وقد حفزت المزايا والإيجابيات العديدة التى حققتها تلك الطفرة الإلكترونية الدول والأفراد على حد سواء على اقتنائها واستخدامها كأداة رئيسية في مجالات عدة سواء على المستوى الشخصي أم المؤسسي[4].

المطلب الثاني: خصائص وأسباب الجريمة المنظمة

تتميز الجريمة المنظمة بمجموعة من الخصائص التي يمكننا أن نفرق بها بين الجريمة المنظمة و الظواهر الأخرى، كما أن لظاهرة الإجرام المنظمة أسباب ساهمت في ظهورها بهذا الشكل وغايات تسعى لتحقيقها من أجل إستمراريتها، ففي هذا المطلب سنذكر أهم خصائص هذه الظاهرة وأسبابها.

الفرع الأول: خصائص الجريمة المنظمة

تشمل الجريمة المنظمة مجموعة من الخصائص، أساسية، ثانوية وأخرى حديثة ظهرت مع التطور التكنولوجي والإنفتاح الذي نعيشه اليوم، وسنذكر أهم هذه الخصائص في يلي:

---

[1] طارق زين، مرجع سابق، ص47-48.
[2] اديبة محمد صالح، مرجع سابق، ص65.
[3] طارق زين، مرجع سابق، ص48.
[4] **المكان نفسه.**

أ- الخصائص الأساسية للجريمة المنظمة

تتميز الجريمة المنظمة بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي[1]:

1- التنظيم والبناء الهيكلي المتدرج

يعد التنظيم الدقيق من أهم خصائص الجريمة المنظمة، فلا بد من وجود نظام يبين آلية العمل في المنظمة الإجرامية، ويقوم بتقسيم الأدوار بين الأعضاء وتحديد علاقة الأعضاء بعضهم ببعض من جهة وعلاقتهم بالمنظمة الإجرامية من جهة أخرى، وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الإجرامية ليست كلها على الدرجة ذاتها فيما يتعلق بالهيكل والتنظيم، إذ تتنوع هذه المنظمات من جماعات تعتمد على هيكل متدرج يقوم على أساس العلاقات شبه العائلية إلى شبكات معقدة وعلى درجة عالية من التنظيم.

وبالإضافة إلى الهيكلية المتقدمة القائمة على العائلية يوجد تنظيم هيكلي آخر يعمل كمؤسسة اقتصادية دولية حقيقية، كما في عصابات الكارتل الكولومبية التي تتدخل في كافة مراحل إنتاج وتوزيع الكوكايين مطبقة مبدأ تقسيم العمل والمبادئ الأساسية في الإدارة، كما توجد مؤسسات إجرامية مرنة تعمل كوسيط وتقتصر مساهمتها على مرحلة فقط كمنظمات توزيع المخدرات النجيرية.

ويقوم التنظيم في المنظمة الإجرامية على أساس المستويات المتدرجة الواضحة التي تتصف بالثبات والاستمرارية والإحكام والتدرج الهرمي، ففي قاع الهرم يقع الجنود الذين يتم تجنيدهم وفقاً لطقوس خاصة، ثم رؤساء الفرق ويليهم مجموعة المستشارين الذين يعلوهم نواب الرئيس، ويأتي في رأس الهرم رئيس التنظيم الإجرامي أو الزعيم الذي يحتفظ بالسلطة المطلقة على جميع أعضاء المنظمة، ويسهم هذا الهيكل المتدرج في إخفاء شخصية رؤساء المنظمات الإجرامية الذين لا يمكن بسهولة ربطهم بالنشاطات الإجرامية التي قام بها الجنود ، كما أنه لا يمكن القبض عليهم متلبسين.

2- التخطيط الجماعي

يتعيّن أن يكون السلوك الإجرامي المكون للجريمة المنظمة وليد تخطيط دقيق، فالتخطيط عنصر مهم وحيوي لتحقيق أهداف الجماعة الإجرامية المنظمة ودليل على أن أعضاء هذه الجماعات لا يرتكبون جرائمهم مصادفة أو نتيجة انفعال شخصي أو كرد فعل على ظروف معينة أو بشكل عشوائي أو بصورة منفردة، لأن عمل هذه الجماعات يتصف بالمستوى العالي من الدقة والانضباط في التخطيط والتنسيق والتنفيذ، حتى تضمن نجاح أعمالها واستمرارها.

ويتطلب التخطيط لارتكاب الجرائم المنظمة قدراً كبيراً من الذكاء والخبرة، حيث تستعين المنظمات الإجرامية بأشخاص من ذوي الكفاءات العالية في مختلف المجالات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية وبخبراء في مجالات المال والمحاسبة والهندسة والأسلحة غيرها، وهذا النهج من التخطيط المتقن الذي تعتمده عصابات الجريمة المنظمة يعد صفة مميزة من صفات الجريمة المنظمة.

[1] طارق زين، مرجع سابق، ص19-23.

3- الاستمرارية

ويقصد بالاستمرارية امتداد حياة المنظمة واستمرارها في تحقيق أهدافها بصرف النظر عن انتهاء حياة أو عضوية أي فرد فيها، ومن ثم فإن هناك من يحل محل الأعضاء الذين يقتلون أو يسجنون أو يخرجون من التنظيم لأي ظرف كان وأياً كانت مستوياتهم، دون أن يؤثر ذلك في التنظيم أو يعني انتهاء التنظيم أو انهياره.

ويترتب على خاصية الاستمرارية في ممارسة النشاط الإجرامي أثر مهم يتمثل في أن غياب أي عضو من أعضاء المنظمة الإجرامية لا يؤثر في بقائها وممارسة نشاطاتها الإجرامية.

4- النطاق العابر للحدود الوطنية

أسهم التطور التقني في وسائل الاتصالات المختلفة، وتطور وسائل النقل والاتجاه العالمي لفتح الحدود بين الدول وانتشار الأسواق العالمية، في سهولة تنقل الناس والبضائع والخدمات بين الدول، وهو ما ساعد بدوره في توسيع نشاطات أعضاء المنظمات

الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية عام 2000 الحالات التي تكون فيها الجريمة عابرة للحدود الوطنية فيما يأتي:

- إذا ارتكب الجرم في أكثر من دولة واحدة.
- إذا ارتكب في دولة واحدة ولكن جرى جانب كبير من الإعداد والتخطيط له أو توجيهه والإشراف عليه في دولة أخرى.
- إذا ارتكب في دولة واحدة واشتركت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس نشاطات إجرامية في أكثر من دولة واحدة.

إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن كانت له آثار شديدة في دولة أخرى. وبناء على ما تقدم فإن الجريمة لا تكون جريمة عابرة للحدود الوطنية في حال ارتكب الجرم داخل دولة واحدة، وكان أعضاء الجماعة الإجرامية من مواطني تلك الدولة وكان الضحايا جميعهم من مواطني تلك الدولة وكانت الآثار الناتجة عن الجرم محصورة في تلك الدولة.

5- استخدام وسائل غير مشروعة

لا يمكن للجريمة المنظمة تحقيق أهدافها وجني الأرباح الطائلة إلا باعتماد وسائل غير مشروعة كالعنف والفساد والتهديد والابتزاز والرشوة والإيذاء والخطف.

وتعد الرشوة من أهم الأساليب التي يمكن أن تلجأ إليها المنظمات الإجرامية حيث تسمح لها بالسيطرة على المشروعات والمؤسسات الاقتصادية والمالية والتسلل إلى المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية، من أجل ضمان أن يتعاون العاملون فيها معهم في تحقيق أهدافهم ولحمايتهم من المساءلة القانونية.

ومن أهم هذه المرافق مرفقي القضاء والشرطة حيث تشير الإحصاءات إلى أن حوالي 80% من رجال الشرطة في كولومبيا مرتشون لدرجة أن أجهزة الأمن لم تستطع أن تضبط المخدرات في ممتلكات الكارتل في كل مرة كانت تقوم فيها بالتفتيش لأن أحدهم أنذر المنظمة قبل التفتيش بوقت كاف وفي

جزيرة صقلية ألغى أحد القضاة المرتشين الأحكام الصادرة بالإدانة في قضايا المافيا وسمح لبعض أعضاء المافيا بالخروج من السجن.

وقد اعتادت المنظمات الإجرامية على الارتباط برجال السياسة حتى تحصل الجماعة على الحماية والحصانة و هناك منظمات إجرامية تبلغ من القوة القدرة بحيث تستطيع التأثير في مسار الانتخابات في المناطق أو الدول التي تنشط فيها، ففي كولومبيا أثيرت الشكوك حول تمويل الحملة الانتخابية للرئيس السابق "ارنستو سامبر" بواسطة أموال كارتل مالي. أما في إيطاليا معقل المافيا فقد اتهم رئيس الوزراء السابق "جيليوأندريوتي" بالانتماء إلى المافيا.

إن استخدام العنف أمر معتاد في ارتكاب الجرائم المنظمة كالسطو المسلح والاغتصاب والتهديد والاغتيال، فبواسطته تتمكن المنظمات الإجرامية من أن تفرض نفوذها، وقد يباشر العنف بوجه السكان بغرض تخويفهم وإحباط أي مقاومة للنظام الذي تفرضه المنظمة عليهم، او قد يمارس في مواجهة الدولة بهدف إضعاف هيكل الشرطة والقضاء والسلطات العامة فيها.

ففي إيطاليا مثلاً يأخذ العنف صورة الابتزاز ، فالتجار والصناع يلتزمون بدفع مبلغ كبير بصورة دورية للمنظمة الإجرامية وإلا تعرضوا لتهديدات تطال تجارتهم أو مصانعهم، وقد شكل الابتزاز لفترة طويلة المصدر الأساسي لدخل المافيا في صقلية، لدرجة أنه أصبح أمراً معتاداً لدى التجار والصناع ودفعهم لمطالبة دوائر الضرائب إلى خصم المبالغ

التي يدفعونها للمافيا من الوعاء الضريبي. وقد شهد تاريخ إيطاليا فترات اهتزت فيها السلطة العامة بسبب اعتداءات جسيمة كانت تحدث إثر كل أزمة من أزمات المافيا أو حين تشعر أن مصالحها معرضة للخطر. ومن ذلك سلسلة اغتيالات للقضاة ورجال السياسة الذين انتهجوا نهجاً معادياً للمافيا كرد فعل للمنظمات الإجرامية على التعديلات التشريعية التي طالت قانون العقوبات الإيطالي عام 1992 والتي أقرت نظام حماية المجرمين التائبين وتجريم الاتجار بالأصوات الانتخابية والتعديلات التي أجريت في الإجراءات الجنائية كي تتناسب مع المافيا.

مكافحة ونظراً لتمسك ايطاليا بهذه التعديلات فقد قرر رؤساء عائلات المافيا مهاجمة الآثار والرموز الثقافية الوطنية، كتفجير كنيسة سان جان دي لاتران. إلا أن هذا الصدام بين الدولة والمنظمات الإرهابية بلغ مداه في كولومبيا أثناء حرب الكوكايين حيث تراجعت السلطات الكولومبية أمام العنف المتزايد من كارتل Medellin وألغت إتفاقية التسليم التي كانت قد أبرمتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

6- تسعى إلى ربح وجني الأموال

إن الهدف الرئيسي لمرتكبي الجريمة المنظمة، الكسب الغير مشروع للأموال، لذلك نجد أن المنظمات هو الكسب الغير مشروع للأموال، لذلك نجد إن المنظمات الإجرامية تحاول أن تلجأ إلى الأعمال الشرعية، وتستخدم النشاطات القانونية من أجل تغطية الأعمال غير الشرعية عن طريق تبيض الأموال المسروقة، وما يتم تحقيقه من أرباح لمبيعات المخدرات والأسلحة وغيرها من النشاطات الإجرامية[1].

[1] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص78.

ب- الخصائص الثانوية (الإضافية) للجريمة المنظمة

إن الخصائص التي عرضناها تشكل أبرز الخصائص التي تميز المنظمات الإجرامية، وثمة من يضيف إلى هذه الخصائص خصائص أخرى نذكر منها مايلي[1]:

1- السرية

إن قانون الصمت له مكانه داخل المنظمات الإجرامية، فكل أعضائها يلتزمون السر المطلق فيما يتعلق بتشكيل المنظمة أو فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها، فالمنظمات الإجرامية تعاقب بقسوة شديدة على الإخلال بقانون الصمت لأنه يؤدي إلى ثغرة عميقة في الهيكل التنظيمي للمنظمة الإجرامية. ولذلك فإن العقوبات لا تنال العضو الذي أخل بالتزامه بالسرية فقط بل تمتد لتنال من أسرته كذلك.

ويلاحظ أن أغلب المعلومات التي لدينا حول تشكيل وأنشطة المنظمات الإجرامية يعود الفضل فيها إلى المجرمين التائبين، ولذلك يتم وضعهم تحت برنامج حماية خاصة تكفل لهم تغيير الهوية والموطن بل وأحياناً تغيير ملامح الوجة خشية من الانتقام منهم.

2- اللجوء إلى غسل الأموال

تلجأ المنظمات الإجرامية إلى غسل الأموال، ذلك أن الأرباح الضخمة المتحصلة من أنشطتها غير المشروعة تكون غير قابلة للاستخدام طالما بقيت علاقتها بمصادرها غير الشرعية قائمة، وبالتالي فإن غسيل الأموال هو نتيجة حتمية للجريمة المنظمة.

وغسل الأموال هو النشاط الذي يهدف إلى إخفاء المصدر الرئيسي للمال بهدف السماح لصاحبه بالتمتع به بشكل شرعي واستثماره في الاقتصاد كمال مشروع.

3- الدخول في تحالفات استراتيجية

بسبب زيادة الأعمال الإجرامية التي تمارسها المنظمات الإجرامية في مناطق متعددة من العالم، كان لا بد لهذه التنظيمات أن تدخل في تحالفات استراتيجية مع بعضها، وذلك من خلال إبرام اتفاقات فيما بينها حتى تحمي نشاطها الذي تمارسه في الدول الخاضعة لنفوذ تنظيم إجرامي آخر او تنظيم عمليات التسويق لما تنتجه من مواد غير مشروعة، وكان لهذه التحالفات الإستراتيجية الأثر الأبرز في تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية والقضائية والقضاء على العنف الذي كان دائراً بينها بالإضافة إلى الشراكة في اقتسام الأرباح والخسائر.

ج- الخصائص الحديثة للجريمة المنظمة

إضافة إلى ما تقدم ثمة خصائص مستحدثة جاءت نتيجة للتقدم العلمي والعولمة نذكر منها ما يلي[2]:

---

[1] طارق زين، مرجع سابق، ص23-24..
[2] **المرجع نفسه**، ص24-25

1- الجريمة المنظمة بلا حدود

إن التقدم العلمي الذي شهدته حقول الاتصالات والمواصلات والتقنية الحديثة والأساليب المبتكرة سهلت العمليات وساهم في تدويل الجريمة وإخراجها من الحدود الوطنية والإقليمية حيث أن الآثار المترتبة على تلك الجرائم تمس حدود الدولة الوطنية التي وقعت بها بل وتخرج من النطاق الوطني إلى النطاق النطاق الوطني إلى النطاق عبر الوطني وأصبح التدويل أحد أهم سماتها. ذلك أن الجماعات الإجرامية تمارس نشاطها الإجرامي في عدة دول وفي مختلف المجالات، فهم يستخدمون الجواسيس والإنترنت في تخطيط الجرائم إما كأدوات مباشرة للتنفيذ كما هو الحال في جرائم الكومبيوتر أو كوسيلة للتواصل بين المنظمة الإجرامية، كم استغل الحاسوب في اختراع أنواع جديدة من المخدرات غير خاضعة لنظام الرقابة الدولي وغير مدرجة في الجداول وتخرج عن دائرة التجريم، مما يسمح بجني أرباح طائلة ويمكن من تنفيذ العمليات الإجرامية والصفقات وغسيل الأموال حيث يزداد عبور الجريمة المنظمة وعملياتها المالية الحدود الجغرافية بين الدول بفعل الربط الإلكتروني العالمي.

2- المزج بين الأنشطة المشروعة والأنشطة غير المشروعة

لا يمكن للجريمة المنظمة تحقيق أهدافها وجني الأرباح الطائلة إلا باعتماد وسائل غير مشروعة كالعنف والفساد والتهديد والابتزاز والرشوة والإيذاء والخطف، لكن العلاقات الواسعة لهذه التنظيمات مع مراكز السلطة السياسية والقانونية والإدارية ورجال النفوذ والمال مكنتها من دمج أنشطة مشروعة على جانب الأنشطة غير المشروعة وذلك بفعل تسخيرها للآخرين عن طريق الرشوة والابتزاز وقد أكدت الدراسات العلاقة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والرشوة باعتبارها إحدى الوسائل التي تستخدمها لتحقيق أغراضها.

ولما كان الدافع الغالب على كل صور الإجرام تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح مع الاحتفاظ بهذا المكسب المادي، فإن الجماعات المنظمة تقوم بتمويه مصدرها من خلال عمليات غسيل الأموال التي أضحت اليوم تمثل نشاطاً حيوياً لجماعات الجريمة المنظمة، حيث تسمح هذه العمليات بالإبقاء على المنظمة وتوفير المال اللازم لعملها والقيام باستثمارات في الأسواق المالية المشروعة بغية التحكم في القطاعات الاقتصادية وتدعيم نفوذها.

3- احتكار السلع والخدمات

إن خاصية احتكار السلع والخدمات هي صفة مميزة للجريمة المنظمة، وأن جماعات الإجرام المنظم لا تمسح لغيرها بالمنافسة من أجل إحكام السيطرة على الأنشطة التي تمارسها، خاصة التي تسمح طبيعتها بالاحتكار.

الفرع الثاني: أسباب الجريمة المنظمة

تختلف غايات الجريمة المنظمة من منطقة لأخرى وذلك بإختلاف أهدافها، فظاهرة الجريمة المنظمة ترتبط بعدة أسباب تساهم في إنتشارهاو تمددها، وذلك من نواحي سياسية و إقتصادية و إلخ...، فسنذكر هنا أهم الأسباب التي ساهمت في بروز هذه الظاهرة فيما يلي[1]:

أ- الأسباب السياسية الجريمة المنظمة

إن من بين أخطر نتائج عدم جود الاستقرار السياسي والنزاعات الأهلية الداخلية في الدولة هي انتشار الجريمة المنظمة حيث تقوم المنظمات الإجرامية باستغلال الوضع بإشعال النزاعات وزعزعت الأمن والاستقرار في الدولة ، كما يرتبط العامل السياسي استخدام مظاهر العنف والقوة والتخويف من قبل النظام الحاكم وهذا دوره يدفع بعض الجماعات والفئات الاجتماعية إلى اللجوء إلى العنف واستخدام القوة لتحقيق أهدافها الإحساس الذات، حي الحاجات ا كما أن العاملة أدى تلك الجماعات والجدير بالذكر أن ما تم ملاحظته في العشرية الأخيرة هو تزايد وتعاظم أعمال المنظمات الإجرامية وذلك تزامنا مع ارتفاع مقدراتها وإمكانياتها بالأشخاص المادية، ففي أوروبا تسارعت خطى هذه المنظمات الإجرامية إلى أبعد ما الهجرة، حيث كانت عليه، حيث لم يعد الأمر يقتصر على منظمات المافيا التقليدية بل تندمج في مجتـ ظهور منظمات إجرامية جديدة تلعب دوراً مهما سواء من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تقوم بربط علاقات واتصالات مع المؤسسات الشرعية من خلال قيامها بعمليات إجرامية من أجل تحقيق قدر ممكن من ،الثروات وهذا ما جعل هذه المنظمات الإجرامية عنصر ومؤثر بشكل كبير على الساحة الدولية.

ب- الأسباب الإجتماعية الجريمة المنظمة

إن البطالة والفقر تعد من أهم العوامل التي قد تدفع الشباب إلى الانحراف والتطرف إذ ان الحاجة إلى المال لإشباع الاحتياجات الضرورية أو حتى المالية أو حتى الحاجة لتحقيق الذات والتي قد لا تتوفر لدى الفقير أو العاطل قد تدفع الفرد للانحراف وقد تدفعه للانتماء للتنظيمات المتطرفة التي تقوم بإشباع حاجاته المادية والمعنوية وكذلك الإحساس بعدم الانتماء للمجتمع الذي يعيش فيه، وعدمالإحساس بإشباع حاجاته المعنوية تحديداً، لا سيما المكانة الاجتماعية وتقدير الذات، حيث أنها تمثل أعلى الحاجات التي يرغب الفرد تحقيقها بعد تحقيق الحاجات المادية التي يسهل إشباعها عادة .

كما أن تسهيل إجراءات الهجرة إلى البلدان التي تعاني من نقص الايدي العاملة أدى إلى ازدياد من نشاط المنظمات التي تعمل في مجال الاتجار بالأشخاص، ومن ثم فإن الظروف التي دعمت الجريمة المنظمة ازدياد الهجرة، حيث ادت إلى نمو الشبكات الأثنية خاصة تلك الجماعات التي ادية بل تندمج في مجتمع الدولة التي هاجرت إليها. إذ قد تستغل المنظمات الإجرامية تلك الجماعات لدفعها في طريق الجريمة المنظمة استناداً إلى إشعال النزعات الأثنية والاقليمية وبالتالي زعزعة السلطات الشرعية، وتهيئة الأجواء لانتشار الإجرام المنظم وتيسير وسائله الخاصة عبر الاتجار بالسلاح من أجل تفجير الخلافات والصراعات فيما بينها

[1] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص79-83.

ج- الأسباب الإقتصادية الجريمة المنظمة

لقد أدى استقطاب الاستثمارات الاجنبية ورؤوس الأموال عبر العالم إلى تزايد جرائم الفساد المالي، كما أن اقتران نمو التجارة الدولية بتطور الشبكات المالية في العالم واعتماد العملة الصعبة كوسيلة للمبادلات التجارية وازدياد حجم هذه المبادلات جعل من الصعوبة بمكان مراقبة التحركات النقدية عبر الحدود الوطنية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن من بين العوامل الاقتصادية التي أدت إلى انتشار الجريمة المنظمة هو حاجة البلدان النامية والفقيرة إلى رؤوس الأموال، دفع الولايات المتحدة بحيث تدفعها الحاجة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية إذ تضع لها شروطاً يسيرة وتسهيلات لاستقطاب الشركات الأجنبية دون البحث أو التأكد من مصدر هذه الأموال وذلك لتنفيذ خطط التنمية الشاملة. اضف إلى ذلك حالة اللامساواة الاقتصادية والمادية بين طبقات وفئات المجتمع المختلفة، تؤدي إلى اللامساواة الاجتماعية وبالتالي إلى ظاهرة الفقر والبطالة ومن ثم إلى عدم عدالة توزيع الثروات الاقتصادية واحتكارها بيد فئة أو فئات اجتماعية وهو ما قد يؤدي إلى اللجوء إلى عمليات إرهابية بقصد تحقيق غايتها الاقتصادية وإشباع حاجاتها المادية والاجتماعية والنفسية

د- الأسباب التكنولوجية للجريمة المنظمة

إن التطور التكنولوجي الذي شهدته الأنظمة الالكترونية في مجال البنوك والقطاعات المالية أصبح بالإمكان تحويل مبالغ كبيرة من النقود حول العالم وبسرعة هائلة مما ساعد المنظمات الإجرامية في تبييض وغسل أموال ناجمة عن أنشطتها، فغذا كانت الأسلحة المتطورة والمعدات الحديثة من الأمور الشائعة الاستخدام في ممارسة الجريمة فغن الجديد في هذا المجال هو تكثيف استخدام نظم المعلومات والاتصالات الحديثة في الأنشطة الإجرامية. إذ ان الشبكة العالمية للمعلومات الانترنت توفر قاعدة هامة لتيسير الاتصالات بين التنظيمات الإرهابية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تزايدت في الفترة الأخيرة عمليات اختراق شبكات المعلومات الخاصة بوزارة الدفاع والمؤسسات المالية ومؤسسات الطاقة، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأسيس مركز لمكافحة الجريمة التكنولوجية سنة 1997م.

المطلب الثالث: صور الجريمة المنظمة

تختلف أنشطة الجريمة المنظمة وخطورتها، وتنقسم هذه الأنشطة إلى رئيسية وثانوية، ففي هذا المطلب سنذكر أهم هذه الأنشطة.

الفرع الأول: الأنشطة الرئيسية للجريمة المنظمة

ونذكر من أهم هذه الأنشطة ما يلي[1]:

أ- الإتجار غير المشروع بالمخدرات

المخدرات آفة تعد من أمهات المشاكل الاجتماعية والتي يواجهها المجتمع الدولي ويشير التعريف القانوني للمخدرات إلى أن هناك مجموعة من المواد تسبب الادمان وتسمم الجهاز العصبي ويحظر تداولها

[1] أديبة محمد صالح، مرجع سابق، ص98

أو زراعتها او تصنيعها الا لاغراض يحددها القانون ولا تستعمل الا بواسطة من يرخص له بذلك. وجدير بالذكر ان للمخدرات مورداً مالياً ضخما تستغله عصابات تعمل على المستوى العالمى من الشرق الاقصى الى بعض البلاد العربية الى اوروبا وامريكا وتعرف المخدرات حسب قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الاردني رقم 11 لسنة 1988 ، بانها كل مادة طبيعية أو تركيبية تؤدي الى الإدمان والإعتياد الجسمي والنفسي مثل الحشيش والافيون والاستيل ومثيلرول والفابروين وبروبردين والثيبان والمورفين وورقة الكوكا والبندين والكوداتين.

وجرائم المخدرات تختلف مسمياتها وانماطها باختلاف طريقة التعامل فيها مثل جريمة تعاطي المخدرات أو الإتجار بها وتشمل عمليات البيع والشراء والحفظ والتخزين والاحراز والتعامل والتداوي والتسليم والتقسيم والتجزئة والتعليب والتغليف ،والاخفاء، ويطلق عليها بصورة مجتمعة جرائم حيازة المخدرات، اما تعاطي المخدرات، فقد عد كل فعل يقصد منه إستعمال مادة مخدرة تؤدي الى فقدان التوازن أو غياب العقل او الشعور بالنشوة المخدرة، وذلك اما باستعمال هذه المواد عن طريق الحرق او التدخين أو الشم او الحقن أو البلع او الاستنشاق أو المص او باية طريقة اخرى تؤدي الى نفس الغاية.

فالاتجار بالمخدرات هو النشاط الاخطر على الاخلاق مقارنة بباقي الأنشطة الأخرى في هذا الميدان بإعتبار فداحة ضرره ووخيم عواقبه على العقل والنفس والجسم والنسل والمال والطاقات والقدرات فى سائر مجالات الأنشطة الانسانية العملية والعلمية والخلقية والاجتماعية والاقتصادية والقومية وان التزايد لايزال مستمرا في انتشار المخدرات الطبيعية منها والمصنعة واتساع رقعة الاتجار غير المشروع والتي استفحلت نسبيا لدى بعض أقطار المعمورة وطالت العديد من الفئات وبالخصوص منها الشبابية بعد تسربها وبخاصة عبر الحدود الاقليمية للدول ضمن شبكات منظمة لاتهتم بالحدود الجغرافية ويبقى همها الوحيد هو الربح الوفير وجمع المال بأسرع وقت باستعمال الخدع واساليب التمويه وهي تمتد من قارة إلى أخرى ومن قطر الى اخرى عن طريق البر والبحر والجو وخصوصا في المناطق التي تعد همزة وصل تربط جغرافيا المناطق المنتجة بالمناطق المستهلكة[1].

وتأتي جرائم المخدرات بين المواد المخدرة في مقدمة الانشطة غير المشروعة التي ترتكبها التنظيمات الاجرامية بسبب الأرباح الطائلة و السريعة التي تنتج عن تلك الجرائم، فطبقا للتقرير السنوي لبرنامج الامم المتحدة للرقابة الدولية على المخدرات لعام 1997 فان حجم الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات وحدها يقدر سنوياً بحوالي 400 مليار دولار أي ما يعادل اجمالي الصادرات العالمية، وتشير بعض الاحصائيات الاخرى الى ان الارباح المالية الناتجة عن تجارة المخدرات والتي تتحصل عليها جماعات الجريمة المنظمة متعددة الجنسيات تتراوح بين 450 إلى 750 مليار دولار سنويا وان حجم الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات في امريكا وحدها يصل الى حوالي مائة مليار دولار سنوياً، وتشير بعض الاحصائيات الى ان جماعات الجريمة المنظمة في اسبانيا تتحصل في تجارة المخدرات على حوالي 350 الف مليون بيزناس إسباني سنوياً[2].

وقد انطلقت اكبر المنظمات الاجرامية في العالم (مثل المافيا الايطالية والكارتلات الكولومبية)، منذ نشأتها من ترويج المواد المخدرة، ونتيجة لزيادة الطلب عليها فانها تمكنت من جمع ثروات كبيرة جعلها

---

[1] **المرجع نفسه**، ص99.
[2] أديبة محمد صالح، مرجع سابق، ص99-100.

تمتلك مصادر القوة في توسيع نطاق أنشطتها، فضلا عن قيامها بتطوير طرق انتاج المخدرات وتحويلها الى صناعة متكاملة بدء بالانتاج وإنتهاء بالتوزيع.

ب- الإتجار بالأشخاص

مع أن الإنسان بطبيعته لا يتصور - من الناحية القانونية ان يكون عملاً للتجارة ، إلا إن البشرية وخلافا لابسط القيم الانسانية السائدة في كافة المجتمعات عرفت نوعا من الاتجار غير المشروع الذي ينصب على الإنسان. وتتضح الخطورة الكبيرة لهذا النشاط الاجرامي في ان جماعات الجريمة المنظمة تعده ضمن الجرائم المحققة لارباح طائلة، حيث تحتل هذه التجارة المركز الثالث عالميا في اعقاب تجارتي المخدرات والسلاح من كثرة الارباح وأخطارها اقل منها وبالتالي تعطى لها الأولوية[1].

والمتاجرة بالانسان وبالذات بالنساء والاطفال ليست جديدة، بل قديمة قدم الحضارة الانسانية ولا زالت مستمرة حتى يومنا هذا، فقد كانت هناك مزادات علنية لبيع العبيد عبر التاريخ وبالذات النساء اللواتي يتم شراؤهن اما للعمل في المزارع أو لأعمال الخدمة المنزلية او للعمل في مواخير الدعارة.

وهذه الجريمة المتاجرة بالأعراض اي البغاء على نطاق دولي قد تبدلت تسميتها عدة مرات. فقد كانت تسمى اولا المتاجرة بالنساء البيض، لأن عددا من النساء الأوروبيات، وخاصة الفرنسيات كن يرسلن منذ القرن التاسع عشر الى بعض دول افريقيا السوداء والشرق الأوسط ودول اوروبا اللاتينية للمتاجرة بأعراضهن ثم انقلبت الى المتاجرة بالنساء، لان الملونات دخلن الى الصفقات ثم أضيف اليها الاطفال. وانتهى المطاف الى مد التجارة على بغاء الرجال الشاذين فأصبحت التسمية اليوم كما وردت فيها الاتفاقية الدولية التي عقدتها الامم المتحدة في يناير عام 1949 الاتجار بالبشر[2] .

وعندما نعالج هذا الموضوع نرى صورة قاتمة وبشعة في نفس الوقت لذلك لا نستطيع ان نستخدم الكنايات والالفاظ المجازية، وعليه نستعرض الاحصائيات في هذه الجريمة لتعرف مدى خطورة الموضوع والبحث عن اسباب ارتكاب هذه الجريمة وسبل مكافحتها.

لقد اصبح من البديهي للكثيرين ان العبودية والرق قد اضحيا رمزين من رموز الماضي، الا ان الواقع يشهد بغير ذلك اذ يقدر عدد النساء والاطفال العاملين في مجال الدعارة قسرا بحوالي مليوني نسمة ولم يتعد اكثر من ثمانين بالمائة منهم الرابعة والعشرين من العمر، ونقل اكثر من نصفهم عبر الحدود الدولية من دولة الى اخرى، ومن الجدير بالذكر ان عدد الاشخاص العاملين في هذا المجال غير معلوم على وجه الدقة نظرا لقلة الدراسات المعنية بذلك في العديد من الدول التي تمارس هذه التجارة الا أن الاحصائيات تشير الى ان ما بين المائة والمائتي الف من الاطفال والاناث حديثي السن بعضهم دون السادسة من العمر يتم الاتجار بهم دوليا ونقلهم للعمل في مختلف صور الدعارة[3].

ووفقا لما جاء في تقرير أعدته وكالة المخابرات المركزية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية يجرى كل سنة جلب ما يصل الى50.000 من النساء والاطفال تذرعا بأسباب زائفة حيث يتم اجبارهم على

---

[1] صهللو سارة، **الآليات الإجرائية لمكافحة الجريمة المنظمة**، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018-2019.

[2] أديبة محمد صالح، مرجع سابق، ص107.

[3] أديبة محمد صالح، مرجع سابق، ص108.

العمل كعاهرات او عمال او خدم يتعرضون للاعتداءات ومع ذلك لم تتخذ الحكومة على مدار السنتين الماضيتين اجراءات قضائية الا في حالتين تشمل اكثر من 250 ضحية[1].

ووفقا للتقرير تصل سن البعض منهم الى 9 سنوات، ويتناول التقرير بالوصف حالة بعد أخرى من حالات النساء الاجنبيات اللاتى استجين للاعلانات للعمل كمساعدات مقيمات في المنزل، او في وظائف مندوبات ،المبيعات او اعمال السكرتارية او المطاعم والحانات في الولايات المتحدة. غير انهن يكتشفن عند وصولهن عدم وجود تلك الوظائف الموعودة، أو بدلا من ذلك يحتجزن كسجينات تحت حراسة مشددة ويجبرن على احتراف الدعارة او اعمال السخرة ويباع بعضهن مباشرة الى اصحاب بيوت الدعارة، وعصابات الاجرام العالمية متورطة في تجارة الجنس بسبب الارباح العالية التي تحققها هذه التجارة وكذلك بسبب صعوبة اكتشاف امرها والعقوبات الخفيفة نسبيا اذا ماتم القاء القبض على مرتكبيها، حيث ان أكثر ما يمكن أن يدانوا به هو تزوير جوازات السفر أو تأشيرات الدخول. وتشير تقريرات الأمم المتحدة الى ان هناك حوالي أربعة ملايين يتعرضون للتجارة غير المشروعة بالبشر كل سنة في مختلف أرجاء العالم عنها ارباح طائلة لمؤسسات إجرامية تصل الى حوالي سبعة بلايين دولار أمريكي سنويا[2].

ويأخذ الإتجار بالانسان صوراً متعددة منها نذكر منها ما يلي[3]:

1- الإتجار بالبشر

يتم إستغلالهم بصفة رئيسة في الدعارة والأطفال يكونون ضحايا هذه التجارة عادة ليس فقط للأستغلال الجنسي، وإنما ايضا للتبني وللقتل والإتجار بأعضائهم، او لاستخدامهم في ارتكاب بعض الانشطة الاجرامية لجماعات الجريمة المنظمة، مثل نقل الاسلحة والسلع المهربة أو المخدرات.

2- تهريب المهاجرين بطرق غير مشروعة (الهجرة غير الشرعية)

اشهر المنظمات الاجرامية عبر الدول الكبرى التي تضطلع بهذه التجارة (الجمعيات الصينية والياكوزا اليابانية) وكذلك عصابة (Red Light Districts).

وجدير بالذكر ان لهذه العصابة (Red Light Districts) مناطق متخصصة للدعارة واعضاؤها يحافظون على استتباب الأمن والنظام العام بها منعا من تدخل السلطات المحلية او القانون أو ممن يستطيعونها ، و لهذا السبب لا توجد احصائيات دقيقة حول عدد مساعدتهم الضحايا ولا عدد الناجين من ايدي تلك العصابة، وهذا السبب يؤدي الى عدم معرفة حجم المشكلة وبالتالي عدم القدرة على ايجاد الحل المناسب لها.

ج- تزييف النقود

ونعني بالتزوير التقليد (Forgery) أو العبث عمداً بوثيقة مكتوبة بهدف الغش او الاحتيال، اما التزييف فهو صنع نظير الشئ مع نية الغش والتدليس أو أن تصدر من مصدر غير شرعي، صورة الاصل لشيء ما خاصة النقود وذلك بهدف الغش، فالتزوير اطلاقا يمثل كل طريقة وهناك من يربأن

[1] أديبة محمد صالح، مرجع سابق، ص108.
[2] **المرجع نفسه**، ص108-109.
[3] أديبة محمد صالح، مرجع سابق، ص109-110.

التزييف لفظ يطلق بوجه عام على عمليات غش وتقليد العملات الورقية، أو المعدنية... الخ. وكذلك طوابع البريد والدمعات على اعتبارها مستندات ذات قيمة تصدرها الدولة[1].

اما التزوير فيطلق هذا اللفظ بوجه عام على عمليات اصطناع المستندات ونسبتها لاصحابها وكذا غش المستندات الحقيقية بتغيير حقيقتها سواء بالتعديل أو بالإضافة أو بتعريضها للعبث سواء بالكشط او الطمس او الاعادة او المحو الآلي والكيمياوي، فالتزوير تحريف مفتعل في الوقائع والبيانات التي يراد اثباتها بصك او بمخطوط يحتج به ينجم او يمكن ان ينجم عنه ضرر مادي او معنوي او اجتماعي[2].

وتزييف النقد الوطني، أو الاجنبي المتداول جريمة خطيرة لانه يهز الثقة بمالية الدولة والدول تتعاون لمقاومة هذا الاجرام، ولذلك ساوت في العقوبة بين تزييف عملتها وتزييف العملات الاجنبية المتداولة قانونا فيها.

ويشكل تزييف النقود وتزويرها مشكلة ذات طابع دولي لان وسائل التزوير الحديثة جعلت هذه الجرائم تنتشر بصورة ملفتة للنظر، وتشكل بالتالي خطراً على الاقتصاد الوطني والدولي خاصة وان عمليات التزوير للنقود قد تتم في دولة ويجري نقلها او التعامل بها في دولة أخرى، وبذلك يكون من مصلحة المجتمع الدولي مكافحة هذه الجريمة التي يمكن ان تؤثر سلبا على رفاهية وعلاقات الدول فيما بينها[3].

الفرع الثاني: الأنشطة المساعدة للجريمة المنظمة

أ- تبييض الأموال

1- تعريف تبييض الأموال

ونستعرض هنا مجموعة من التعريفات لمفهوم غسيل أو تبييض الأموال و مدى تأثيرها في العالم[4]**:**

يقصد بعمليات غسيل الأموال تلك الإجراءات التي يتم اتخاذها لإخفاء مصادر الأموال المحققة عن طريق غير مشروع والعمل على إدخالها إلى نهر الاقتصاد من خلال عمليات التحويلات المالية والنقدية"

ويعرفها البعض بأنها: "العمليات التي يحاول من خلالها مرتكبو الجرائم المختلفة إخفاء حقيقة مصادر هذه الأموال، الناتجة عن الإعمال غير القانونية وطمس هويتها بحيث يصعب في هذه الحالة معرفة ما إذا كانت هذه الأموال في حقيقتها ناتجة عن أعمال مشروعة أم لا".

وفي تعريف آخر ينظر إلى غسيل الأموال على أنه: "تلك العملية التي يتم إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والفساد والقمار والدعارة والاختلاس وتجارة السلاح المحظورة على الأفراد وتقاضي الرشي والتهريب، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع من خلال سلسلة من عمليات التحويلات المالية والنقدية بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال، ومن ثم إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة".

---

[1] أديبة محمد صالح، مرجع سابق، ص118.
[2] **المكان نفسه.**
[3] أديبة محمد صالح، مرجع سابق، ص119.
[4] طارق زين، مرجع سابق، ص50-51.

وقد أشار دليل اللجنة الأوروبية إلى عمليات غسيل الأموال بأنها: "عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة جرمية بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جريمة لتجنيبه المسؤولية القانونية عن هذا الجرم".

وقد ورد في الوثائق الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات بأن: "عملية غسيل الأموال تدفع بمن يعمل في تجارة المخدرات لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه وذلك كي يبدو وكأن الدخل قد تحقق من مصدر مشروع " ويشير تعريف آخر بأن عملية غسيل الأموال تمثل : " مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وإظهارها في مظهر الأموال المتحصلة من مصدر ما غير المساهمة في توظيف أو إخفاء تحويل العائد المباشر أو غير المباشر لجناية أو جنحة."

و في تعريف آخر "كل الإجراءات والعمليات التي تتخذ بقصد تغيير صفة الأموال تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة لتظهر في النهاية كما لو كانت مكتسبة من مصادر مشروعة وقد يتم ذلك عن طريق إنشاء مشروعات وهمية أو شراء أصول أو تمويل الشركات الخاسرة وشرائها أو فتح الحسابات وإيداع الأموال في بنوك الدول التي تتساهل في معرفة مصدر هذه الأموال مثل سويسرا وبنما و موناكو ".

كما عرّف برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات عملية غسيل الأموال بأنها: "عملية يلجأ إليها تجار ومهربو المخدارت والمؤثرات العقلية لإخفاء وجود دخل أو إخفاء مصدره غير المشروع أو استخدام الدخل في وجه غير مشروع ليجعله يبدو وكأنه تحقق من مصدر مشروع " وهو حسب برنامج الأمم المتحدة يعني التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها واصلها الحقيقي". ويرى أحد الباحثين أن الهدف الرئيسى العمليات غسيل الأموال يتمثل في تحويل السيولة النقدية الناتجة عن الأعمال غير القانونية إلى أشكال أخرى من الأصول بما يساعد على تأمين تدفق العائدات المالية غير المشروعة وبحيث يمكن استخدامها فيما بعد في أنشطة مشروعة تزيل الشبهات عنها .

ومن بين أهداف عمليات غسيل الأموال هو استخدام العائدات الإجرامية لتحقيق أهداف استثمارية بحتة من خلال العمل في مشروعات قانونية والإندماج في الإقتصاد المشروع بما يوفر لغاسلي الأموال المرونة الكافية لتحقيق المزيد من الأرباح وبلوغ المكانة الإجتماعية المرموقة.

ويتراوح حجم الأموال التي يتم غسلها سنوياً عبر المراكز المالية العالمية بين 750 مليار دولار إلى 1000 مليار ومن جهة أخرى تقدر المصادر العالمية المتخصصة ومنها صندوق النقد الدولي أن الحجم الحالي لعمليات غسيل الأموال يتراوح ما بين 620 مليار دولار إلى 1.6 ترليون دولار بما نسبته 2% إلى 65% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وقد قدرت (FTAF) "مجموعة العمل المالي الدولي" أن من بينها حوالي 85 ملياراً تعود من أرباح تجارة المخدرات فقط [1].

[1] طارق زين، مرجع سابق، ص52.

أما توزيعها وفق الطرق المستخدمة في عمليات غسيل الأموال فهي كما يلي [1]:

- 47% من الأموال غير النظيفة تستخدم البنوك كطريقة لغسل الأموال .
- 5% تستخدم بطاقات الائتمان.
- 8%تستخدم شركات التأمين .
- 25% تستخدم مؤسسات الاستثمار .
- 15% تستخدم طرق أخرى .

وتدل هذه الإحصاءات بما لا يدع مجالا للشك بأن الأساليب المتطورة والتكنولوجيا باتت تشكل الملاذ الأساسى لتصريف و غسل عائدات الجريمة المنظمة.

2- خطوات غسيل الأموال

قمر عمليات غسيل الأموال بثلاثة مراحل، ما أشار إليه الخبراء (GAFI) وهذه المراحل تتشابك حسب أهمية الأموال التى سها وأهمية الأساليب المتبعة ومدى تعقيدها، كما تتعدد التسميات المعتمدة التى تطلق على هذه المراحل.

وسوف نذكر المراحل غسيل الأموال فيما يلي[2]:

1.2 التوظيف

ويقصد بها محاولة غاسل الأموال إدخال الأموال المتأتية من نشاط غير مشروع في النظام المصرفي، ومن بين تلك الأنشطة غير المشروعة تجارة المخدرات، الدعارة، تجارة السلاح وغيرها وتبدأ هذه العملية باختيار مكان تنفيذ العملية حيث يتم إيداع الأموال الناتجة عن العمليات غير القانونية أو غير المشروعة داخل النظام المالي التجاري، أو تحويلها خارج الدولة التي تتم فيها الأعمال غير المشروعة، بحيث تحول هذه الأموال إلى الدول ذات القوانين المصرفية الأقل صرامة والتي تعطي أهمية خاصة لما يعرف بسر المصرفية او سرية حسابات العملاء لدى الجهاز المصرفي، كما يتم تحويل هذه الأموال س على الدول التي تتميز بضعف المؤسسات المالية والإشرافية والرقابية مقارنة بالدول المتقدمة.

ويطلق على هذه المرحلة مرحلة الغسيل المبكر لهذه الأموال ثم تليها مرحلة اضفاء الصفة الشرعية على هذه الأموال، فعندما يتم إيداع النقود المتأتية عن طريق غير مشروع البنوك يطلق على هذه العملية اسم القاعدة نظراً لأن الخطوات التالية في غسيل الأموال تبنى على هذه القاعدة. وتعد هذه المراحلة الأصعب في مراحل عملية غسيل والى للأسباب التالية:

- ثمة تشريعات في بعض البندان تلزم البنوك بالاتصال بالشرطة في الحالة إيداع مبالغ فوق اسقف معين، وذلك المعرفة مصدر هذه الأموال ويلجأ غاسلو الأموال لتفادي ذلك من خلال استنجار عادة أشخاص لا يدان الأموال المعينة وذلك في عدة حسابات بنكية الشرط أن لا يصل المبلغ إلى السقف الذي يعول على بنك إعلام الشرطة.

[1] طارق زين، مرجع سابق، ص52.
[2] **المرجع نفسه**، ص53-55.

- يلجأ غاسلو الأموال إلى إيداع نقودهم في مصارف دول تفتقد إلى التشريعات التي توجب على البنوك إعلام الشرطة عند تجاوز المبلغ المودع سقفاً معيناً حيث يقومون باستغلال الأوضاع الاقتصادية السيئة في بعض الدول والتي ترحب بالأموال التي تدخل إليها بصرف النظر عن مصدرها حتى لو كانت أموالاً طائلة تثير الريبة ومن أبرز هذه الدول دول أوروبا الشرقية ودول أفريقيا.

2.2 الخلط

ويقال لها أيضاً مرحلة التعتيم أو الفصل، وهي المرحلة التي يتم فيها إجراء سلسلة العمليات المالية المتعاقبة لإخفاء الأصل غير المشروع للأموال. وتمثل هذه المرحلة أهمية كبيرة لغاسلي الأموال الذين يتعمدون خلق طبقات مركبة ومعقدة من الصفقات التجارية والتحويلات المالية، والتي تكفل إخفاء العائدات غير المشروعة وتمويه طبيعتها وقطع صلتها بمصدرها الجرمي وذلك تجنبا لاقتفاء أثرها من أجهزة تنفيذ القانون وإتاحة الفرصة الكاملة لاستخدامها بحرية في الأغراض المختلفة.

كما تعد هذه المرحلة من أكثر المراحل تعقيداً وأكثرها ارتباطاً بالطبيعة الدولية، إذ غالباً ما تجري وقائعها في بلدان متعددة وتنطوي على استخدام العديد من الأساليب المتشعبة والمتنوعة، ومنها ما يلي:

نقل الأموال بسرعة فائقة من دولة لأخرى لا سيما صوب الأماكن الآمنة، وذلك من خلال التحويلات البرقية باستخدام نظم السرية المصرفية وفروعها المنتشرة في العديد من البلدان والتي تقدم خدماتها بقدر أكبر من السرية والسرعة وبتكلفة أقل، ولا تخلف تحويلاتها أية آثار مستندية بخلاف الحال بالنسبة للنظم المصرفية الشرعية.

توزيع الأموال بين الاستثمارات متعددة وفي بلدان مختلفة مع إعادة بيع الأصول المشتراة ونقل الاستثمارات باستمرار لتجنب اقتفاء أثرها من جانب السلطات المختصة. التواطؤ مع المصارف الوطنية والأجنبية واستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني المعروفة بالبطاقات الذكية والحسابات الرقمية المتغيرة.

تسهيل حركة الأموال غير المشروعة داخل وعبر البلدان باستغلال الفواتير المزورة وخطابات الاعتماد ومن خلال شركات "الغطاء" أو "الواجهة" والشركات الوهمية التابعة للمنظمات الإجرامية.

الاستفادة من خدمات نوادي القمار في تغيير العملة وإصدار الشيكات وتحويل الأموال إلى نوادي قمار أخرى.

1.3 الدمج

في هذه المرحلة استيعاب الأموال ذات المصادر غير المشروعة عن طريق دمجها في عمليات مشروعة بحيث يصعب تمييزها أو فصلها عن العائدات المالية للأعمال القانونية المشروعة، وبعبارة أخرى يعاد ضخ الأموال التي تم غسلها في الاقتصاد مرة أخرى كأموال عادية سليمة حيث تكتسب تبعاً لذلك مظهراً قانونياً. وعادة ما يتم ذلك من خلال الاستثمار فى شراء الأدوات المائية المختلفة مثل الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار بالإضافة إلى إمكانية الاستثمار في الأنشطة العقارية وقطاع السياحة وغير ذلك من الأعمال المشروعة.

ب- الفساد

1- تعريف الفساد

يمثل الفساد السياسي و الإداري انحرافا في ممارسة الوظيفة العامة عن أهدافها الجوهرية المتمثلة في المصلحة العامة إلى تحقيق أهداف شخصية غير مستحقة، كما يعطي المنظمات الإجرامية السطوة اللازمة لتحقيق أغراضها و إضعاف مؤسسات الدولة وهيئات المكافحة.

هناك عدة محالات لوضع تعريف للفساد، سوف نستعرض أهم هذه التعريفات فيما يلي:

تعريف منظمة الشفافية الدولية: هو سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية[1].

تعريف البنك العالمي للفساد : للالتفاف حول سياسات عامة من أجل الربح والمزايا التنافسية، يمكن أن يتم حتى ولو لم تكن هناك رشوة ظاهرة حين يساد استعمال المنصب من أجل جني أرباح خاصة عن طريق المحسوبية ومحاباة الأقارب، أو سرقة الأموال المملوكة للدولة، أو تحويل عائدات الدولة[2].

تعريف الاتحاد الأوربي للفساد: الفساد الذي تتعامل معه اللجنة هو الرشوة أو أي تصرف آخر متعلق بأفراد أوكلت لهم مسؤوليات في القطاع العام أو الخاص، بيد أنهم أخلو بواجباتهم التي تنبع من وضعهم كمسؤولين عامين أو موظفين في القطاع الخاص أو وكلاء مستقلين، بهدف الحصول على منافع غير مستحقة من أي نوع، سواء لأنفسهم أو لآخرين[3].

وعرفت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال الأفعال التالية[4]:

- وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص آخر أو الهيئة أخرى، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بعمل ما ضمن نطاق ممارسة مهامه الرسمية.
- التماس موظف عمومي أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر مزية غير مستحقة سواء لصالح شخص آخر أو هيئة أخرى، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما ضمن نطاق ممارسة مهامه الرسمية .

كما عرفه القانون الجزائري في المادة 25 من القانون 06-01 المؤرخ في 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بنفس الصيغة والمدلول الواردين في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[5].

2- أسباب الفساد

يعكس الفساد الإداري والسياسي سوء استعمال السلطة وغياب مبادئ الحكم الراشد كما يعكس فشل مؤسسات الدولة ونقص القدرات والكفاءات في التسيير. وقد ساهمت المؤتمرات التي عقدت في إطار

---

[1] يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص137.
[2] قرايش سامية، **التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، كلية الحقوق، لم يذكر العام، ص69.
[3] **المرجع نفسه**، ص69-70.
[4] **المرجع نفسه**، ص70.
[5] صهللو سارة، مرجع سابق، ص43.

مكافحة الفساد، ومنظمة الشفافية الدولية والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، على بيان العوامل المؤدية إلى تفاقم ظاهرة الفساد المتعلق بالجريمة المنظمة[1].

فعلى المستوى المؤسساتي، يظهر الفساد لما تسند للموظف العام سلطة واسعة في اتخاذ القرارات الهامة، دون أن تكون هناك رقابة على مدى ملائمة هذه القرارات كما الفساد لما يكون راتب الموظف ضعيفا، الشيء الذي يجعله يقبل الرشوة، هذا يتفاقم حجم ويعتبر ضعف الراتب من أهم عوامل الفساد في عدد كبير من البلدان النامية[2].

و من أهم أسباب ظهور الفساد على المستوى المؤسساتي نذكر ما يلي[3]:

- تركيز في أيدي السلطة التنفيذية وعدم وجود – أو عدم فعالية - أجهزة الرقابة.

- نقص الشفافية في قرارات السلطة التنفيذية في المجالات المتعلقة بالمشاريع التنموية ومصادر تمويلها والجهات المكلفة بالإشراف عليها، بالإضافة إلى انعدام أو تقييد الحق في الإعلام .
- ضعف أجهزة الرقابة وتطبيق القوانين.
- عدم الاستقرار السياسي للدولة.
- ضعف ميكانيزمات المشاركة الشعبية والرقابة المجتمعية الرامية إلى مكافحة الفساد

3- أشكال الفساد

لدى الفساد عدة أشكال نذكر من أهمها ما يلي[4]:

- استغلال المنصب العام
- الاعتداء على المال العام
- التهرب الضريبي و الجمركي
- الرشوة المحلية و الدولية

4- صفات الفساد

يتميز الفساد بأربع صفات أساسية نذكر منها ما يلي[5]:

- هي ظاهرة عامة
- ظاهرة قديمة
- ظاهرة ملازمة لمرحلة التحول
- ظاهرة لها نتائج جد وخيمة.

---

[1] قرايش سامية، مرجع سابق، ص71.
[2] **المكان نفسه**.
[3] **المرجع نفسه**، ص71-72.
[4] صهللو سارة، مرجع سابق، ص43.
[5] **المرجع نفسه**، ص44.

المبحث الثالث: العلاقة الجدلية بين الإرهاب و الجريمة المنظمة

تشترك كل من الإرهاب و الجريمة المنظمة بدرجة من الخطورة الموجهة ضد أمن و إستقرار المجتمعات البشرية وذلك بداية من حقه في العيش الكريم و صولا لسلبه حقه في الحياة، ناهيك عما يمثله تهديدات تمس مؤسسات الدولة بشكل مباشر.

ونظرا للإختلاط الوارد بين مفهوم الإرهاب و الجريمة المنظمة و ذلك من أوجه التشابه والإختلاف وجوانب أخرى، فسوف نخصص هذا المبحث في التعرف على العلاقة التي تربطهم.

المطلب الأول: أوجه التشابه بين الإرهاب و الجريمة المنظمة

يشترك كل من الإرهاب و الجريمة المنظمة في مجموعة من النقاط الأساسية و التي سوف نذكرها فيما يلي[1]:

- التنظيم: تختلط الجرائم المنظمة مع الإرهاب من حيث درجة التنظيم والقيادة في تنفيذها من قبل مجموعة من الأشخاص أو المنظمات واستخدام العنف و الرهبة في النفوس لتحقيق أهدافهم فضلا عن إمكانية الترابط والتعاون فيما بينهما.
- نطاق العمل: إن أنشطتهما لا تقتصر على الحدود الداخلية للدولة الواحدة، بل تكتسب الصفة الدولية الجرائم ذات البعد عبر الدولي (Transnational) ومما يزيد من نطاق تلاقي بين الجريمتين، لجوء منظمات الإجرامية عبر الدول إلى استخدام أساليب المجموعات الإرهابية والإرهابيين يمارسون أنشطة المنظمات الإجرامية (Mafia) كالاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة.

وتتشابه في هذه الخاصية وذلك يعود لسببين أساسيان وهما[2]:

السبب الأول: هو أن بعض المواد المستخدمة كالأسلحة والمواد المتفجرة ليست متوفرة في البلد المقيمين فيه

السبب الثاني تغيير الأنظمة القانونية من بلد لآخر يمكن أن يساهم في إخفاء النشاطات الأشخاص الأموال

- التكتيكات المستخدمة: فالعنف مكون جوهري في دائرتي نشاط كل منهما فكلاهما يستخدم الأسلحة والمواد المتفجرة[3].
- التمويل: يدور حول مسألة التمويل فكلاهما بحاجة إلى الأموال من أجل دعم نشاطهما مع التأكيد أن الجماعات الإرهابية تكون حاجتها للمال اكبر من جماعات الجريمة المنظمة بالنظر لأهداف الإرهابيين الكبير[4].
- الخروج عن السلطة: حيث أن كلا من الإرهاب و الجريمة المنظمة هم خارج القانون وخارج عن قدرة وسيطرة الدولة وذلك بتحدي هذه السلطة عبر الإجرام فهو قاسم مشترك بينهم[5].

---

[1] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص110.
[2] سمير قط، مرجع سابق، ص142.
[3] **المكان نفسه**.
[4] **المكان نفسه**.
[5] إدريس عطية، مرجع سابق، ص38.

- درجة الخطورة: وذلك يكمن في مدى خطورة الظاهرتين والتعامل الإعلامي معهما، وهما معلمان مترابطان بشكل وثيق ففي كلتا الحالتين يتعامل الإعلام مع الوجه الإستعراضي لهما، وتقدم تغطية مبسطة لهما[1].

المطلب الثاني: أوجه الإختلاف بين الإرهاب و الجريمة المنظمة

برغم من النقاط التي تتشابه العديدة التي ذكرناها و التي قربت هذه الظواهر من بعضها البعض إلا ان هناك نقاط أخرى تختلف فيها و التي يمكننا من خلالها أن نفرق بين كلتا الظاهرتين والتي سوف نذكرها في النقاط التالية[2]:

- الإستهداف: أحد الإختلافات بين الظاهرتين هي في العلاقة مع "الجمهور" فالأخير عادة ما يكون هدفا للجماعات الإرهابية وعنفها، لكن جماعات الجريمة لا تستهدف الجماهير بالعنف.
- مقدار العنف: كمن في نمط استعمال العنف كتكتيك عادة ، الإرهابي يستعمل العنف من أجل السيطرة الاجتماعية، وإحداث تغييرات نظامية. فيلجأ الإهابيون للعنف الأقصى، والذي يعتقدون انه مبرر أمام الجمهور على العكس جماعات الجريمة المنظمة فلا تميل إلى الإفراط في استعمال العنف حتى لا تلفت الإنتباه.
- إستقرار الدولة: يكمن في طبيعة العلاقة مع الدولة فالإرهابيين يسعون لتدمير قدرات الدولة وحكامها، في حين أن الجريمة المنظمة على العكس من ذلك، ليس من مصلحتها تخريب اقتصاد الدولة فهي تسعى للحفاظ على نظام مستقر داخل الدولة يضمن سلامة نشاطاتها أخيرا.
- الأثر النفسي: عادة ما يترك الفعل الإجرامي تأثيراً نفسياً لا يتعدى نطاق الضحايا العمليات الإجرامية، بعكس العمليات الإرهابية التي تتجاوز نطاق الضحايا ليؤثر في سلوك الآخرين لحملهم في اتخاذ موقف معين[3].
- الغاية: يسعى الإرهابيون إلى تحقيق غايات و أهداف سياسية والدعاية لقضيتهم ومبادئهم عن طريق الفعل العنيف، بينما العصابات الإجرامية تعمل لتحقيق الأهداف مادية ومنافع ذاتية بحقه. أذن الدافع أو الباعث هي من أهم السمات التمييز بينهما[4].
- التدريب: تختلف أساليب التدريب و التجهيز و التسليح بين كلا الطرفين، وكذلك الطرق المستخدمة ولا ينبغي ذلك وجود التشابه في تلك الطرق في بعض الحالات[5].
- الخطاب الأخلاقي: نقطة الإختلاف الأخرى تتمثل في الخطاب بين الجماعات الإرهابية ونظيرتها الإجرامية، فالإرهابيين عادة ما يقدمون خطابا أخلاقيا من أجل تبرير أعمالهم في حين أن الجريمة المنظمة لا تملك خطابا أخلاقيا وفي الحقيقة فهي ليست بحاجة إليه[6].

---

[1] سمير قط، مرجع سابق، ص142.
[2] **المرجع نفسه**، ص143.
[3] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص111.
[4] **المكان نفسه**.
[5] **المكان نفسه**.
[6] سمير قط، مرجع سابق، ص143.

الجدول رقم (1): يوضح أوجه التشابه و الإختلاف بين الإرهاب و الجريمة المنظمة.

عناصر المقارنة	الإرهاب	الجريمة المنظمة
التنظيم	تتمتع بالتنظيم والقيادة	تتمتع بالتنظيم والقيادة
نطاق العمل	عابرة للحدود	عابرة للحدود
العنف	تستخدم العنف في نشاطاتها	تستخدم العنف في نشاطاتها
التمويل	تحتاج للمال من أجل الإستمرار في أعمالها	تحتاج للمال من أجل الإستمرار في أعمالها
الخروج عن السلطة	خارجة عن قانون الدولة	خارجة عن قانون الدولة
الخطورة	خطيرة جدا	خطيرة جدا
الإستهداف	إستهداف المدنيين من أجل السيطرة الإجتماعية	لاتحاول إستهداف المدنيين لكي لا تجلب الإنتباه
مقدار العنف	مقدار كبير من العنف لفرض السيطرة	تستخدم العنف فقط من أجل تنفيذ نشاطاتها
إستقرار الدولة	تسعى لتدمير مؤسسات الدولة بغية فرض سيطرتها	تسعى لإستقرار مؤسسات الدولة من أجل تحريك نشاطاتها
الأثر النفسي	محاولة الإكثار من الضحايا لتخويف الأخرين	لا يتعدى مقدار ضحايا نطاق العمليات الإجرامية
الغاية	غايات سياسية	غايات إقتصادية
التدريب	التجهيز والتسليح يكون أكبر من أجل مواجهة الدولة	التجهيز والتسليح يكون أقل نوعا ما وذلك ما يكفي لحماية نشاطاتها
الخطاب الأخلاقي	يحاول الإرهابيون تبرير أعمالهم بخطاب أخلاقي بصبغة أيدولوجية دينية، قومية، أو أي عقيدة معينة	لا يكترثون للخطاب الأخلاقي كون أنهم مقرون أن أعمالهم خارجة عن القانون

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثالث: أوجه الإلتقاء بين الإرهاب و الجريمة المنظمة وخطر التحالف

انطلاقا مما تقدم و بعد تعرفنا على أوجه و إختلاف كلا الظاهرتين يمكننا أن نستخلص أن هناك خصائص مشتركة تجمع بين التنظيمات الإرهابية و جماعات الجريمة المنظمة وفهم ما هي العلاقة التي تربط كلتا الظاهريتن فيما بينهم يمكن في نقاط رئيسية.

الفرع الأول: نقاط الإلتقاء بين الإرهاب و الجريمة المنظمة

يمكننا أن نلخص أهم نقاط الإلتقاء بين الإرهاب و الجريمة المنظمة في النقاط التالية[1]:

- عدم وجود هدف مشروع وقانوني لها، وكذا عدم وجود برنامج محدد لها و معروف.
- إتباع أسلوب العنف الشديد و العدوانية في أعمالها.
- إستخدام السلاح و العنف في فرض آرائها أو بمعنى أن كلاهما تطرف.
- السرية الشديدة في أعمالها وتحركاتها و بنائها التنظيمي و استخدام أسماء حركية لقياداتها و أفرادها و فرض إجراءات أمن شديد للغاية.
- عدم مراعاة الجانب الإنساني، و اتباع أسلوب الضرب و الهرب لإيقاع الخسائر و الحصول على أي مكسب مادي أو معنوي أو إعلامي في الدولة.
- التعاون المريب و المشبوه مع التنظيمات غير الشرعية و الدول التي تحتضن الإرهاب و تدعمه ماليا و عسكريا.

وفي الأخير يمكننا أن نعتبر أن الإرهاب هو جزء من الجريمة المنظمة، بحيث أن الجريمة المنظمة هي أوسع من الإرهاب فهو صورة من صور الجريمة المنظمة و لكن يخضع للإنضباط و التنظيم و لربما الإستدامة[2].

فالإرهاب شكل آخر من أشكال السلوك الإجرامي "المنظم"، إلا أنه يختلف في الأساليب بصفة عامة، فيمكننا أن نعتبر أن الإرهاب هو مرحلة متطورة من الجريمة المنظمة[3].

الفرع الثاني: خطر التحالف بين الإرهاب و الجريمة المنظمة

إن السبب الرئيسي في تنامي خطر التحالف الحقيقي بين الإرهاب والجريمة يعود بشكل أساسي لإنتشار للعولمة و التي فتحت أبواب لا حصر لها، فالجريمة المنظمة قد قامت بتوظيف العولمة توظيفا واسعا بحيث أصبحت قادرة على الإنتقال من النطاق الجغرافي و البشري الضيق، إلا النطاق الواسع و التأثير في مجالات حيوية كبيرة[4].

---

[1] وردة بلقاسم العياشي، مرجع سابق، ص86.
[2] إدريس عطية، مرجع سابق، ص38.
[3] UNODC مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة، **أوجة التشابه و الإختلاف بين الجريمة المنظمة وأشكال الجريمة الأخرى**، على الرابط: https://www.unodc.org/e4j/ar/organized-crime/module-1/key-issues/similarities-and-differences.html، تاريخ الإطلاع: 2023/4/4.
[4] عبد القادر دندن، **خطر التحالف بين الإرهاب و الجريمة المنظمة- العلاقة بين التنظيمات المسلحة و شبكة الاتجار بالمخدرات شمال إفريقيا نموذجا**، مجلة سياسات عربية، العدد 8، أفريل 2018، ص84.

و تقف الأرباح الطائلة من المخدرات و الأسلحة و التجارة بالبشر وراء إصرار هذه المنظمات للدفاع عن هذه الأرباح ولو كان بالقوة إذا لزم الأمر[1].

و يقول جياكوميللي "إن الأرباح الطائلة المحصلة من الإتجار غير المشروع بالمخدرات هي الشريان الحياة الرئيسي لتنظيمات الجريمة المنظمة"[2].

كما أدت العلاقة إلى وجود نوع من التعاون و التنسيق بين الإرهاب و الجريمة المنظمة، كقيام عصابات الجريمة المنظمة بتزويد الشبكات الإرهابية بالجوازات و بطاقات الهوية المزورة، كما تقوم عصابات الجريمة المنظمة بتمويل الشبكات الإرهابية من الأرباح الطائلة التي تحققها عصابات الإجرام المنظمة في مقابل توفير الحماية لعملياتها غير المشروعة[3].

وهناك بعض المنظمات الإرهابية، لها صلة قوية بعصابات الجريمة المنظمة، حيث تستأجر المنظمات الإرهابية أحيانا ، عصابة من تنظيمات الجريمة المنظمة للقيام بعملية قتل أو تخريب لحسابها، خاصة وأن العصابات الإجرامية تكون مسؤولة عن مناطق اختصاص مكاني بها، ولا تسمح بأي نشاط أخر الأحد في دائرة اختصاصها ، ولما كان التنافس معدوما بين المنظمات الإرهابية وعصابات الجريمة لاختلاف الأهداف والأغراض فإن محال التعاون الذي قد تفرضه الظروف أحيانا ليس مستبعدا.

فيكمن الخطر الحقيقي بين الإرهاب و الجريمة المنظمة هو خطر التحالف بحيث أن الجريمة المنظمة تقوم بتمويل الحركات الإرهابية وذلك من أجل القدرة على شراء لوازمها من الأسلحة والمعدات من أجل الإستمرار في أعماله الإرهابية، وبالمقابل تقوم الحركات الإرهابية بحماية تنظيمات الجريمة المنظمة بالقوة وذلك من أجل الحفاظ على مصادر التمويل.

ففي الأخير نجد أن العلاقة بين الإرهاب و الجريمة المنظمة هي علاقة تكامل ما يزيد من خطورة الوضع وتعقده.

---

[1] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص85.
[2] **المكان نفسه.**
[3] طارق زين، مرجع سابق، ص122.

المبحث الرابع: جيوسياسية الساحل الإفريقي

يعد الساحل الإفريقي منطقة مليئة بالإضطرابات و الأزمات و ذلك مما تعانيه من تدهور في جميع مجالاته السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و خصوصا في المجال الأمني، الذي يعاني من تدهور رهيب و الذي زاد في سنواته الأخيرة، الأمر الذي ساهم في تنامي التهديدات التي حوطت المنطقة وساهمت بتنامي الأزمة في منطقة الساحل، وجعلتها محل أطماع داخليا و خارجيا.

فلذلك سوف نخصص هذا المبحث في التعرف على منطقة الساحل و الواقع التي تعيشه المنطقة في جميع مجالاته وكذا التعرف على أهم التهديدات الأمنية التي تنامت في المنطقة

المطلب الأول: تعريف منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة سافانا إستوائية وهي تتميز بالعديد من الخصائص حيث يتجلى في ذلك في الطبيعة التي تتميز بها و تاريخها القديم، ونظرا للمكانة الجيوسياسية أصبحت المنطقة ذات أهمية كبيرة في السياسة الدولية، في هذا المطلب سنتعرف على منطقة الساحل كما سنعرض عددا من المقاربات والتعريفات.

ظهرت تسمية الساحل الإفريقي منذ حوالي مئة سنة[1]، وإختلفت أصول تسميتها فمنهم من يرى إن تسمية الساحل وتعني تقليديا الشاطئ أو "الحافة الجنوبية للصحراء"[2]، فيما عرف أخرون هذه المنطقة بالخط الفاصل بين أفريقيا الشمالية (البيضاء) وأفريقيا جنوب الصحراء (السوداء) أو الشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان[3].

وتعتبر منطقة الساحل معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب أفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى. ومن أسمائه المشهورة "بلاد السيبة" وهي بلاد يقطنها من الطوارق والعرب والسونراي والفلان ويجوبها المسلحون طولا وعرضا من العرب والطوارق أساسا لتأمين القوافل وحراسة قطعان المواشي بحثا عن الكلا دون حدود، أو دولة، أو سلطة، أو نظام[4].

وتختلف التعريفات لمنطقة الساحل في يومنا من دولة لأخرى و من منظمة لأخرى وسوف نذكر هنا أهم التعريفات التي تطرقت لمنطقة الساحل الإفريقي[5]:

التعريف الجيوسياسي للفواعل الإقليمية والدولية لمنطقة الساحل الإفريقي: يشير إلى وجود حدود ومعالم ارتسمت إنطلاقا من التطورات السياسية التي تعيشها المنطقة، وذلك بالإرتكاز على مجموعة الإسقاطات الإقليمية والدولية التي وضعت لها، حيث أن حصر حدود منطقة الساحل الإفريقي إختلفت بإختلاف التصور الجيوسياسي للفواعل الإقليمية أو الدولية التي تهتم بالمنطقة.

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات و الأبعاد**، الجزائر، الدار الجزائرية، 2017، ص51.
[2] محمد بوبوش، **الأمن في منطقة الساحل و الصحراء**، عمان، دار الخليج للنشر و التوزيع، ط2، 2016، ص15.
[3] **المرجع نفسه**، ص16.
[4] **المكان نفسه**.
[5] جداي سليم، زيطاري إسماعيل، **التنافس الدولي في السياسة العالمية دراسة في منطقة الساحل الإفريقي**، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية السياسية و الإقتصادية، 2020، ص19-20.

تعريف الساحل الإفريقي حسب المنظور والإدراك الجزائري: لكل دولة إدراك خاص بمحيطها الإقليمي من إنتماء وطبيعة العلاقات التي تربطها بدول الجوار فالجزائر كفاعل إقليمي ترى في الساحل الإفريقي مجموعة من الدول تنقسم وفق مقتضيات ما تمليه أجندة سياستها الخارجية، وطبيعة مصالحها والقضايا التي تربط الجزائر بالدول المعنية والتي تشمل كل من مالي النيجر وموريتانيا .

تعريف الساحل الإفريقي حسب دول الميدان الحذر الأمني: كتعريف الجيو أمني يبرز مدي تنامي التهديدات في الساحل الإفريقي، وخاصة كل من ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، أين ركزت معظم الدراسات على تسمية مناطق تواجد هذه التنظيمات بما يعرف بدول الميدان والتي تشمل كل من مالي، النيجر، موريتانيا والجزائر، حيث يمثل كل من مجلس رؤساء أركان دول الساحل الذي أنشئ في الإجتماع المنعقد في تمنراست شهر أوت 2009 ولجنة الأركان العملياتية المشتركة خلال إجتماع تمنراست في 21 أفريل 2010 ، الإطار الأمني الذي يجمع هذه الدول، الأمر الذي يتوافق والإدراك الجزائري للبيئة الجيو أمنية للساحل الإفريقي.

اللجنة ما بين الحكومات لمكافحة التصحر (CILSS): يمثل إطار تنظيميا يبرز حدود منطقة الساحل بناء على المنظور البيئي لتعريف الدول المشكلة للساحل الإفريقي والذي يضم الدول التالية: النيجر، موريتانيا، بوركينافاسو، غامبيا، تشاد، مالي، السنغال، جزر الرأس الأخضر.

المنظور الفرنسي المرتبط بعلاقة إستعمارية للمنطقة: تتشكل منطقة الساحل من الدول التالية: بوركينافاسو، البنين، الطوغو، غينيا بيساو، النيجر ، السينغال وذلك من خلال منطقة الفرنك الفرنسي، والتي أسس عليها الإتحاد الإقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقية (UOMOA) الذي يتشكل من الدول الثمانية سابقة الذكر .

التجمع ما دون الإقليمي لغرب إفريقيا (CEDEAO): حصر جميع دول الغرب الإفريقي ليمتد حتى نيجيريا ليشمل 15 دولة، والذي ينظر إليه كشريك إقليمي للسياسات الأممية في تنفيذ برامجها الإقليمية وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برامج التنمية

تجمع الساحل والصحراء: الذي أتي مبادرة ليبية ليشمل 24 دولة من بينها مصر ليسا ودول من إفريقيا الوسطى والغربية.

تعريف لإتحاد الأوروبي: يشير إلى أن موريتانيا ومالي والنيجر ثلاث أهم دول من الساحل، كذا جزء من بوركينافاسو وشمال وتشاد شرقا[1].

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص54-55.

و كتعريف شامل للساحل الإفريقي فيمكننا أن نعرفه على أنه: إمتداده من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ويقصد بذلك القوس الذي يضم السودان، تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا إلى السواحل الأطلنطية ليشمل دول غرب إفريقيا، حيث يغطي إقليم الساحل القوسي الممتد من السودان إلى موريتانيا إذ تمتاز بلدانها عموما بشاسعة جغرافية وقلة السكان، ذات طابع صحراوي فسيح كما أنها عبارة عن شريط يمتد خطه الأفقي من شمال عاصمة موريتانيا إلى غاية البحر الأحمر مرورا ب - أتبرة - السودانية في حين يمتد الخط السفلي من عاصمة السنغال دكارة إلى غاية البحر الأحمر، بحيث يمتد هذا الشريط على طول يقدر بـ 5500 كلم وعرض يتراوح بين 400 و 500 كلم[1].

الشكل رقم (2): خريطة توضح الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

المصدر: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html

[1] جداي سليم، زيطاري إسماعيل، مرجع سابق، ص21.

ويجمع الباحثون و الأكاديميون و الممارسون للسياسيون على أن للساحل الأفريقي جملة من الخصائص التي منها تتغذى المشكلات التي تعانيها المنطقة، ما يمكن إرجاعه إلا ثلاثة أسباب رئيسية[1]:

- عوامل تقليدية: تتغذى من التنوع الإثني و الديني و اللغوي، و ما أنتجه من صراعات تاريخية متواصلة سعيا إلى بسط السيطرة و النفوذ بين مختلف القبائل المستوطنة المنطقة.
- عوامل بيئية: تقوم على المحيط الطبيعي للمنطقة المفتقر إلى مختلف مقومات الحياة و موارد العيش، و هو ما أدخل المنطقة في صراعات لا متناهية للوصول إلى منابع المياه و إحتكارها، نظرا إلى ما تتيحه من فرص أضمن للحياة و أليق للعيش.
- عوامل سياسية: ترتبط بظاهرة الدولة الوطنية، وتتميز إجمالا باللاعدالة في توزيع الثروات لإستنادها إلى الإنتماء الإثني، ويتفرد أقلية بالاستئثار بأموال الدولة و إمكاناتها نتيجة انتشار الفساد وضعف آليات الحد منه.

[1] منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين- التحديات**، بيروت، المركز العربي للدراسات و الأبحاث السياسية، 2015، ص83.

المطلب الثاني: واقع منطقة الساحل الإفريقي

تختلف الأوضاع الداخلية لدول منطقة الساحل من دولة لأخرى ولكنها تشترك في الكثير من المستويات المتقارب و ذلك في مجالاتها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية وصولا للأمنية ، فالهدف الأساسي في هذا المطلب هو التعرف على الواقع التي تعيشه أغلب الدول في منطقة الساحل و أيضا التطرق لأصل الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي.

الفرع الأول: الأوضاع الداخلية في منطقة الساحل الإفريقي

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من أزمات على المستويات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الأمنية بحيث سوف نتطرق على لهم فيما يلي:

أ- منطقة الساحل الإفريقي اجتماعيا

تتركز الكثافة السكانية بالنسبة لدول الساحل الرئيسية غرب موريتانيا جنوب كل من مالي والنيجر، يعاني سكانها من الفقر كذا أزمة الغذاء والظروف الجغرافية الصعبة[1].

الشكل رقم (3): خريطة توضح الكثافة السكانية في منطقة الساحل الإفريقي

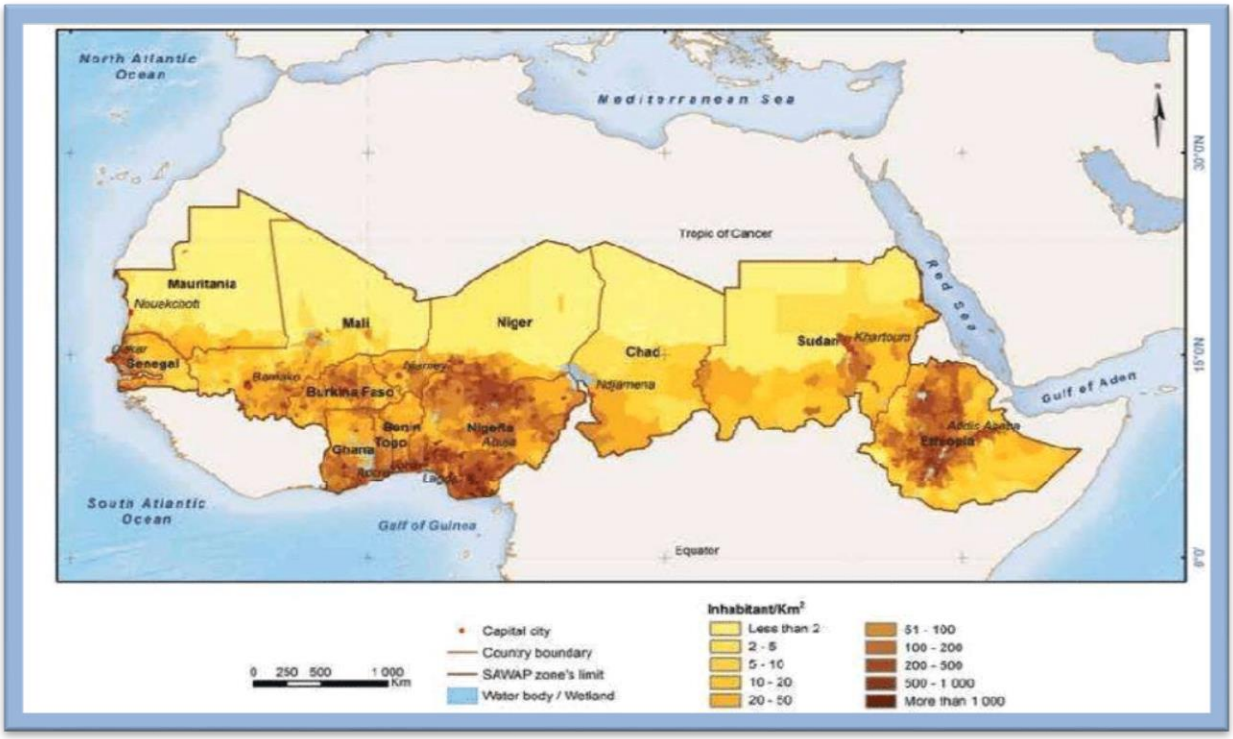

المصدر: https://www.researchgate.net/figure/Population-density-in-the-Sahel-Region-and-West-Africa-2018_fig5_354099902

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص57.

إن المجتمعات في الساحل الإفريقي لديها تنوع إثني وثقافي كبير سبب لها إنقسامات كثيرة، ولكي نكون منصفين فإن دول الساحل الإفريقي موحدة نسبيا رغم الإستعمار الأجنبي حيث أن الإستعمار قد قام بخلق هذه الدول فعليا من لا شيء، بحيث أن بناء هذه الدول كان بحالة غير نمطية أو ما نطلق عليه "نموذج الدولة الإستعمارية"[1]

و زيادة على تأثيره الثقافي فان رسم الحدود الموجودة للكثير من دول القارة حاليا، كان لاعتبارات استراتيجية مرتبطة بالنظام الدولي في تلك الفترة لا علاقة له بواقع دول القارة وتاريخها، الأمر الذي أدى إلى العديد من النزاعات الحدودية والصراعات الداخلية في الدول الإفريقية، على غرار قضية الطوارق والأحداث الدامية التي شهدتها منطقة البحيرات الكبرى[2].

لذلك علينا في البداية التعريف بالمنطقة من حيث نموها الديمغرافي والكثافة السكانية ثم الأعراق والشعوب التي تفرعت عنها العديد من القبائل لأسباب تاريخية (الإستعمار، صراع الممالك) وأسباب مناخية كالبحث عن مصادر المياه للمزارعين والرعاة وحركة التجار ومن ثمة النهضة التي جاءت كنتيجة لما يسمى بثورة العصر النيوليسي.

1- النمو الديمغرافي

فيما يخص النمو الديموغرافي، تحتل منطقة الساحل الريادة بالنسبة للنمو الديمغرافي، وذلك من خلال الأرقام والإحصائيات الصادرة عن الهيئات الوطنية للمنطقة و حتى الإقليمية والدولية، فالمنطقة تشهد نسبة نمو مرتفعة جدا، ليس على مستوى القارة الإفريقية فقط، بل على المستوى العالمي، حيث يصل عدد الأطفال للمرأة الواحدة، في بعض المناطق لـ 7 أطفال، لاسيما في النيجر الذي بلغ معدل النمو الديمغرافي السنوي 3.9% ، فيما بلغ في مالي ،3% ، و هذا ما يعني أن عدد السكان سيصبح الضعف خلال 24 سنة المقبلة[3].

شهدت موريتانيا خلال الخمسين عام الماضية، قفزة كبيرة في نموها السكاني قدر بـ 340% حيث تسجل نسبة نمو سنوية تقدر بـ 2.6% ، أي بمعدل 4 أطفال لكل ،امرأة، مما سيمكن موريتانيا من بلوغ 5.5 مليون نسمة عام 2030 و 7.3 عام 2050[4].

على صعيد آخر، و بالعودة إلى الدول الساحلية الأخرى، نجد أن في السودان و تشاد لا تتجاوز نسبة النمو الديمغرافي السنوية ،2% بمعدل ما بين 4 و 5 أطفال لكل امرأة، حيث من المتوقع أن يبلغ عدد السكان حوالي 70 مليون نسمة عام 2050 في السودان و حوالي 25 مليون نسمة في تشاد[5].

من المنتظر أن يصل عدد سكان مالي عام 2050 إلى حوالي 42 مليون نسمة، بينما لا يتجاوز حاليا 15 مليون و سيصل إلى 29 مليون نسمة في تشاد، بينما ستعرف النيجر انفجارا ديموغرافيا كبيرا خلال 2050 حيث سيبلغ عدد سكانه 55 مليون نسمة، في حين أنه لا يتجاوز 16 مليون حاليا، وبهذه

[1] Leonardo A.Villalon, **The Oxford, Handbook of The African Sahel**, UK, Oxford university press, 2021, p52.
[2] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص57.
[3] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص34.
[4] **المكان نفسه.**
[5] **المكان نفسه.**

الإحصائيات يمكن أن يبلغ عدد سكان الشريط الساحلي خلال العام 2050 ما بين 230 و 250 مليون نسمة[1].

2- الكثافة السكانية

تعرف منطقة الساحل الأفريقي عدم توازن كبير للكثافة السكانية بالمنطقة كل و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى العاملين المناخي و الإيكولوجي، حيث ترتكز الكثافة السكانية بالمناطق الجنوبية خاصة لحزام الساحل، لاسيما على ضفاف المنابع المائية على غرار النيل الأزرق و النيل الأبيض في شرق الساحل الإفريقي و نهر النيجر و نهر السنغال بالإضافة إلى بحيرة تشاد و منه نلاحظ أن توفر المياه لعب دورا في خلق تجمعات سكانية عديدة تحولت إلى مراكز قوة ديمغرافية و منه تحولت تلك المناطق إلى عواصم البلدان المعنية بالساحل الإفريقي، و كبرى مدن المنطقة.

و تبلغ الكثافة السكانية بموريتانيا 3.4 ساكن/ كلم، يتمركزون على السواحل الأطلسية و في الوسط، أما مالي فتبلغ نسبة الكثافة السكانية بها 13.3% و تتجاوزها النسبة بالنيجر لتصل 13.8%، أما في تشاد فالنسبة لا تتجاوز 8.9 ساكن/ كلم[2].

3- الإثنيات و الأعراق

تقع منطقة الساحل جغرافيا ضمن ما كان يسمى قديما الصحراء الكبرى والسودان الغربي في منطقة غرب إفريقيا، هذه الأخيرة تعتبر موطن الجماعات الزنجية النقية، يمتد هذا الإقليم من مصب نهر السنغال عند خط عرض 16، حتى الحدود الشرقية لنيجيريا، يمثل الحدود الشمالية لانتشار البانتو كانت هذه المنطقة أكثر المناطق الإفريقية تنوعا واضطرابا، بوجود وحدات سياسية مختلفة، نشأت بقيام مركز تجاري أوربي على الساحل بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر[3].

تضم هذه المنطقة كلا من (السنغال غامبيا غانا، سيراليون ليبيريا، ساحل العاج ساحل الذهب إضافة الى داهومي نيجيريا)[4].

يتكلم سكان هذه المنطقة لهجات مختلفة على غرار تاوي، ايوي واليوروبا، بالنسبة للصحراء الكبرى فكانت تعتبر المنطقة الممتدة من ساحل المحيط الأطلسي غربا أي موريتانيا الى حدود السودان والنيل في الشرق شمالا جبال الأطلس الصحراوي وجنوبا تومبوكتو، كما تحوي مجموعة من الهضاب المعروفة، على غرار هضبة الحجار في الجزائر التي يتواجد فيها الطوارق هضبة التيباستي والبوركو التي يقطنها الحاميون ذوي اللون البرونزي، يعرفون بالتيبوس[5].

حيث سكنت العديد من القبائل والاثنيات المنطقتين لقرون، ظهرت مجموعة من الممالك والإمبراطوريات فيها انطلاقا سيطرة قبائل معينة، على غرار إمبراطورية غانا أوارض الذهب، التي

---

[1] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص34-35.
[2] **المرجع نفسه**، ص35.
[3] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص58.
[4] **المكان نفسه**.
[5] **المكان نفسه**.

أسستها مجموعة من البيض في القرن الأول ميلادي حكمتها سلالة الزعيم كارا وأسرة السوننك، أو بالأحرى شعب السنونك أو الساراكول وهي الفرع الشمالي من زنوج الماندي[1].

و تشير الأدلة إلى أن الجزء الواقع جنوب الصحراء الكبرى، الذي كان يسميه العرب السودان أوبلاد الشعوب السوداء، من خلال الكتابات العربية المهمة في التاريخ والجغرافيا على غرار ما قدمه اليعقوبي، الذي ذكر أن غانا والتي كان يحكمها ملك قوي في القرن التاسع ميلادي، كان يتبعه ملوك آخرون يحكمون مقاطعات غنية بالذهب، مشيرا إلى ممالك أخرى، مثل مملكة الكاوكاو ويعتبرها اليعقوبي أعظم مملكة في السودان، والكاتم التي يقطنها الزغاوه ويعمل غالبيتهم في الرعي، والمالل أو الماندي التي تقع في النيجر العليا، وكانت تعرف بمالي وسيطرت على المنطقة مكان إمبراطورية ـا في السودان الغربي[2].

يطلق اسم الكاوكاو على عاصمة الصونغاي في النيجر الأوسط لتتغير العاصمة إلى بلدة غاو عاصمة الصونغاى عند انحناءة نهر النيجر وعليه تعد الصونغاي الإمبراطورية التي قامت على أنقاض إمبراطورية مالي[3].

من خلال ما سبق فان أصول العديد من القبائل والاثنيات الموجودة حاليا في منطقة الساحل الإفريقي، ترجع إلى أهم الاثنيات والشعوب التي سكنت المنطقة من القديم والتي أشرنا إليها على غرار سكان الصحراء البدوذوي الأصول المختلفة، والصونغاي والماندي كأهم الأصول لزنوج غرب إفريقيا.

الجدول رقم (4): يوضح أهم الاثنيات الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي.

القبيلة	اللغة	الدول
الفلاني	**الفولا**	**غينيا، نيجيريا، الكامرون، السنغال، مالي: سيراليون، جمهورية إفريقيا الوسطى، بوركينا فاسو، البنين، النيجر، غامبيا، غينيا، بيساو، غانا، تشاد، موريتانيا، السودان، الطوغو، ساحل العاج**
الولوف	**الولوف**	**السنغال، غامبيا، موريتانيا**
السونغهاي	**الصونغهاي**	**مالي**
ماركا: الماندي	**ماركا**	**مالي**
ماندينكا: الماندي	**ماندينغو**	**غامبيا، غينيا، مالي، سيراليون، ساحل العاج، السنغال، بوركينافاسو، ليبيريا، غينيا، بيساو، النيجر، موريتانيا، تشاد**
جولا	**جولا، كريول**	**السنغال، غامبيا، موريتانيا**
الهوسا	**الهوسا**	**نيجيريا، النيجر، غانا، تشاد، الكاميرون، ساحل العاجل، السودان**
البامبارة: الماندي	**البامبارة**	**مالي**

المصدر: عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص59.

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص58.
[2] **المكان نفسه.**
[3] **المرجع نفسه**، ص58-59.

هناك العديد من الاثنيات والقبائل الأخرى لم يتم إيرادها في الجدول، لكون نسبها منخفضة في المنطقة لكن من المهم دراستها هي الأخرى، والبحث في ارتباطها بباقي الأثنيات الرئيسية، بالنسبة للأديان المتواجدة في الساحل يشكل المسلمون الأغلبية في كل من موريتانيا مالي بوركينا فاسو و السنغال النيجر ، نشاد وشمال نيجيريا. هناك نسبة كبيرة من المسيحيين في السنغال بوركينا فاسو وتشاد، كما توجد نسب قليلة منهم في مالي وتدين بها الأغلبية جنوب نيجيريا، أما الوثنية فتتواجد في النيجر والسنغال، تشاد ويوركينا فاسو.

بالنسبة للنيجر فبمساحة تقدر ب 1.267.000 كلم، تحتل المرتبة السادسة في إفريقيا والأولى في إفريقيا الغربية. عدد السكان فيها 17 مليون، يتركز ثلاثة أرباعهم في الربع الجنوبي للبلاد، لذا فبعض المناطق في الشمال تعتبر خالية من السكان. توجد العديد من الجماعات الاثنية في النيجر ، لكن هناك أربع جماعات رئيسية تمثل 90% من سكان البلاد، وهي كل من: الهوسا 55.40% والجرما صونغاي 21% الطوارق 93% والفلاني 8.5%[1].

وتعد مالي من بين الدول الستة الكبيرة في إفريقيا من حيث المساحة، تعرف حالة عدم استقرار خطيرة، من خلال التوزيع السكاني فيها والأحداث التي حصلت في البلاد في النصف الثاني من القرن العشرين كذا بداية هذا القرن، يمكن القول أنها منقسمة إلى شمال وجنوب، تقع عاصمة البلاد باماكو في الجنوب، تشكل جماعة الماندي ما نسبته 80% من سكان البلاد، تتواجد أغلبيتهم في الجنوب، أما في الشمال فهناك أهم أربع مجموعات اثنية بالنسبة للبدونجد كل من العرب والطوارق، أما المزارعين فهم كل من الصونغاي والفلاني ، لكن يعتبر سكان شمال مالي بدوحتى وإن كانوا مستقرين في مناطق محددة، مثل الصونغاي الذين يمثلون أعلى نسبة في الشمال، فتصل نسبتهم من العدد الإجمالي لسكان مالي ما يقدر ب 7.2، يتركزون في الأساس في منطقتي توميوكتو وغاو، أما الطوارق فيمثلون 1.7، يتركزون بالأساس في كيدال، لكن ، يتواجدون أيضا في ميناكاوبورام في غاو، أما العرب المور والكونتاس تمثل نسبتهم 1.2% ، يتواجدون في تومبوكتوبورام في غاو وكيدال أما الفلاني أو البول فيتواجدون بين هذه المناطق الثلاث الرئيسية تومبوكتو غاو وكيدال[2].

يطلق على الطوارق تسمية الرجال الزرق بسبب لون لباسهم بشرتهم تعتبر فاتحة مثلهم مثل العرب والمور، عرب الكونتا مثل الفولاني بشرتهم بين السواد والبياض. تشترك هذه المجموعات الثلاث بأهم المميزات على المستوى الشكلي، بحيث يتميزونبالقامة الطويلة والنحافة وملامح الوجه الدقيقة مختلفين بشكل كبير عن الصونغاي 2 والماندي، الامر الذي لاحظه الباحثون في التاريخ في فترة الاستعمار الفرنسي وربط بفكرة النبل والطبقية التي تم التعامل من خلالها مع سكان المستعمرات[3].

يتواجد الطوبو في منطقة استراتيجية مهمة تتوفر على الثروة النفطية بشكل كبير، حيث يتحركون في منطقة جنوب ليبيا، شمال تشاد وشرق النيجر، يسعون للاعتراف بلغتهم وحقوقهم السياسية، يتركزون في مدينتين محددتين وهما الفيزان وسيرينيكا (Cyrenaica and Fezzan) ، حدثت مواجهات مسلحة عنيفة بين كل من قبيلة الطوبو وقبيلة الزوايا (Zuwaya) في فيفري 2012 ، من ما يبرز حجم التوتر في

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص60.
[2] **المرجع نفسه**، ص60-61.
[3] **المرجع نفسه**، ص61.

المنطقة و ضرورة الحذر في التعامل مع مختلف القبائل الموجودة، خاصة اذا تم التركيز على الجانب التاريخي و الثقافي و أسلوب حياتهم الخاص[1].

ب- منطقة الساحل الإفريقي إقتصاديا

تعتبر منطقة الساحل حيوية من حيث كونها مصدرا للطاقة خاصة البترول، بتوقعات مهمة في كل من تشاد موريتانيا والنيجر، كذا المعادن اذ تعد موريتانيا موردا مهما للحديد بالنسبة للاتحاد الأوربي، كما أن النيجر تحتل المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% ، لها دور مهم في المشاريع الأوربية للطاقة الشمسية على غرار مشروع ديزارتك (Desertec) كذا أنبوب نقل الغاز عبر الصحراء، الذي من المتوقع أن ينقل الغاز النيجيري إلى أوربا[2] .

تعد النيجر مصدر مهم لليورانيوم والمعادن كذا البترول من أهم الشركات البترولية الأجنبية في البلاد نجد الشركة الصينية (China National Petroleum Corporation (CNPC، أما قطاع الزراعة فيشغل ما يقارب 80% من اليد العاملة، حيث أشار احد الخبراء الاقتصاديين في نيامي، أن الموسم الممطر بإمكانه رفع الناتج الداخلي للنيجر بنقاط عديدة[3].

لكن هذا القطاع يعد ضعيفا، حيث تعاني النيجر من نقص الغذاء ووجود أزمة سوء التغذية، فبسبب الفقر الشديد الذي وصل حسب تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية إلى 67% يقوم العديد من النيجيريين بهجرة موسمية، تحديدا نحو نيجيريا وليبيا[4]

تعتبر دول الساحل ذات طبيعة صحراوية في اغلبها ، فيها مناطق هامشية قليلة يتم الاعتماد عليها في الزراعة، كما ان هناك منابع مياه مهمة في المنطقة على غرار نهر النيجر، لكن ليس هناك تعاون في استخدام هذه المياه حيث يظهر الصراع والتنافس بدلا من التنسيق والتعاون، الامر الذي يؤثر على منسوب هذه المياه وتفاوت قدرة استغلالها.

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص61-62.
[2] **المرجع نفسه**، ص62.
[3] **المكان نفسه**.
[4] جداي سليم، زيطاري إسماعيل، مرجع سابق، ص28.

الشكل رقم (5): خريطة توضح مسار نهر النيجر في غرب إفريقيا

المصدر: https://iq.leskanaris.com/12241-map-of-niger-river.html

من خلال الخريطة يمكن ملاحظة دلتا نهر النيجر على أراضي نيجيريا، اين حدثت مواجهات بين الحكومة النيجيرية والفلاحين في المنطقة بسبب حملة التنقيب على البترول، وتأثير قطاع الطاقة على خصوبة أراضي المنطقة، بوجود ظاهرة الأمطار الحمضية الناجمة عن التلوث اذ يبدو من الواضح ان هناك تقصير فيما يتعلق بالاهتمام بالثروة المائية القليلة، وخصوبة الأراضي الزراعية الموجودة، الأمر الذي يسبب صراعات داخل هذه الدول وخارجها.

تؤكد العديد من الدراسات الاقتصادية كذا الإحصائيات السنوية لكل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية التابعة للأمم المتحدة، على أن منطقة الصحراء والساحل الإفريقي تصنف في مجملها ضمن قائمة الدول الأقل نموا إلى درجة وجود دول مهددة بالمجاعة، كما أن هناك عجز اقتصادي مهم تعاني منه دول المنطقة[1]، وهو راجع لعدة أسباب أهمها[2]:

- الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة، باعتبارها تقع ضمن منطقة الصحراء التي تتميز بالجفاف والحرارة.
- ضعف تأهيل اليد العاملة الإفريقية وهجرة الأدمغة، حيث تسجل نسب عالية سنويا، ويرجع السبب لبحث المتعلمين عن ظروف حياة أفضل.
- الفساد السياسي والاقتصادي الذي يؤدي إلى نتيجتين مهمتين (نهب الثروات والأموال، كبح محاولات التغيير والإصلاح الاقتصادي إن وجدت).
- التدخل الأجنبي لاستغلال ثروات المنطقة في ظل الفوضى الإدارية والعجز الأمني والسياسي الذي تعيشه هذه الدول.

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص63.
[2] **المرجع نفسه**، ص64.

ج- منطقة الساحل سياسيا

يمكننا أن نشرح ما تعيشه منطقة الساحل من الناحية السياسية من خلال ثلاث نقاط أساسية وهي كالتالي:

1-الإرث الإستعماري في منطقة الساحل

يعود انتشار الحروب و الصراعات في منطقة الساحل من حيث الجوهر و الأساس إلى أزمة الهوية وضعف الإندماج الوطني الناجم عن تخطيط عشوائي للحدود إبان الحقبة الإستعمارية. فلقد أسس المستعمر دول الساحل ضمن حدود سياسية و إدارية مصطنعة، قطعت أوصال المجتمعات و الثقافات و اللغات في إطار إستراتيجية موحدة في عموم الشريط من موريتانيا إلى السودان مخلفا في كل بلد من بلدان المنطقة أزمة بناء دولة متماسكة الأطراف ومنسجمة الجنوب و الشمال، لذا أضحت مسألة الهوية أكبر المعضلات التي تواجه " المشروع الوطني" في الساحل حيث لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل و عجز في التعامل مع التنوع العرقي و التعدد الثقافي[1].

وهناك نظرية مقبولة على نطاق واسع مفادها أن الدولة الأفريقية اليوم لا تزال "أجنبية" أو دولة "مستوردة" على النمط الغربي غريبة على الثقافات المحلية وتم تغذية المجتمعات التي ظلت تقليدية للغاية في طبيعتها[2].

وكثيرا ما يطبق على دول ومجتمعات الساحل ، منذ فترة طويلة قدمت ولا تزال تقدم تفسيرا مناسبا للعديد النواقص الإدارية وتجاوزات الأنظمة والمحسوبية وفساد الأنظمة[3].

أما المشكلة الثانية هي أن بعد إستقلال هذه الدول الإفريقية واجعت مشكلة الحدود الإقليمية التي لم تكن قد تطورت بصورة توافقية و هي واقع خلفه الإستعمار، وكانت الدول الإفريقية تعاني من عجز في القابليات على تحقيق أمن الإقليم و السيادة أمام تحديات تعاني من عجز القابليات على تحقيق أمن الإفليم و السيادة أمام تحديات من أطراف خارجية إفريقية وكذلك من جماعات و أقاليم داخلية، راودتها تطلعات الإستقلال أو الإنفصال[4].

بحيث أن هذه الدول أصبحت في أزمة حقيقية، فلم يكن بمقدورها أن تحل هذه الأزمة من جذورها حاولو التماشي مع الوضع الجديد و إصلاحه لا إعادة بناءه من جذوره.

ولكي تؤد الدول الإفريقي هذه القضية التي تعفى منها أية دولة تبنت مبدأ حرمة الحدود و رسخت منظمة الوحدة الإفريقية حتى 1993، عندما أقرت بقيام إريتريا[5].

وهذا والوضع قد ساهم في تنامي الأزمات و المشاكل الداخلية فالأمر لم يعد يقتصر على أزمة بناء الدولة و الفشل التي تعانيه الدول على جميع المستويات، بل ظهور أخطار جديدة الحركات المسلحة و الحركات الإرهابية ، التي تهدد الدولة بزوالها إذا لم تستطع التصرف[6].

---

[1] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص21.

[2] Leonardo A.Villalon, op.cit, p55.

[3] **Loc. cit**.

[4] كاظم هاشم نعمة، **إفريقيا في السياسة الدولية**، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2005، ص75.

[5] **المكان نفسه**.

[6] **المكان نفسه**.

2-هشاشة الدول في منطقة الساحل

توضح المؤرخة الروسية الموقرة إيرينا فيلاتوفا (2017) ضعف الدولة الأفريقية ما بعد الاستعمار كما هو الحال في بنائها الاصطناعي من قبل القوى الاستعمارية وافتقارها إلى النمو العضوي من أحشاء المجتمع المدني، أدت الطبيعة المصطنعة للدولة إلى التشرذم السياسي. على الرغم من الزخارف الحديثة للدولة ، ظلت هياكل النسب (العشائر وشبكات القرابة) وكذلك علامات الهوية العرقية والدينية ذات أهمية قصوى في معظم المجتمعات الأفريقية[1].

وأدت الطبيعة المصطنعة للدولة إلى التشرذم السياسي. على الرغم من الزخارف الحديثة للدولة ، ظلت هياكل النسب (العشائر وشبكات القرابة) وكذلك علامات الهوية العرقية والدينية ذات أهمية قصوى في معظم المجتمعات الأفريقية[2].

كما كانت الدول الإستعمارية هي السبب الأساسي في خلق هذه الدول الهشة و كانت قد أذنت لهذه الدول بممارسة الإستبداد كوسيلة للتحكم في هذه الشعوب ولكن في الحقيقة كان وسيلة لقهر هذه الشعوب، وإستمرت هذه الممارسة حتى بعد الإستعمار، ونأخذ كمثال الرئيس التشادي ديبي الذي استمرت فترة حكمه لثلاثة عقود، وطيلة هذا الوقت كان يأخذ دعمه من القوى الإستمارية[3].

فإن ما تعانيه الدول في منطقة الساحل الإفريقي هي أزمة بناء في الدولة، على جميع المستويات لم تستطع تجاوزه لحد يومنا هذا.

وبرغم من محاولات الإصلاح إلا أن ذلك كان بدون فائدة ترجى، فبرغم من أن الدول الإستعمارية أرادت أن تنقل نظامها السياسي إلى مستعمراتها السابقة و كما ذكرنها سابق "الدولة المستوردة" ولكن تعثرت هذه التجربة التعددية و المؤسساتية قد تلاشت بسبب الحرب الباردة[4].

ومنذ عقد تحاول الدول الإستعمارية السابقة الضغط على النظم الإفريقية لتغيير إيدويولوجياتها، و أن تأخذ بالديمقراطية و الحكم الرشيد وحقوق الإنسان و إقتصاد السوق[5].

ولكن يتضح أن أسلوب هذه الدول الإستعمارية في محاولة نقل هذه الأيديولوجية الرأسمالية هو بدافع مصلحي أكثر من دافع إصلاحي، وذلك من أجل تسهيل حركات المؤسسات الدولية الإقتصادية و المالية[6].

فيمكننا أن نفسر ما تعانيه دول الساحل بمفهوم الدولة الفاشلة، وتعني هي تلك التي تعرف خللا في وظائفها الرئيسية، حيث تعجز عن مهامها الأساسية، لا سيما فيما يخص احترام مبدأ سيادة القانون.

---

[1] Glen Segell, Sergey Kostelyanets, Hossein Solomon, **Terrorism In Africa New trends And Frontiers**, Moscow, IAfr RAS, 2021, p37.
[2] **Loc. cit**.
[3] **Loc. cit**.

[4] كاظم هاشم نعمة،مرجع سابق، ص71.
[5] **المكان نفسه**.
[6] **المكان نفسه**.

ويمكننا أن نوضخ مفهوم الدولة الفاشلة بشكل بسيط، وهو أن أي دولة تتمتع بالسيادة وبالاستقلالية ولكن الإستقلالية بحد ذانها تنقسم إستقلاليتان وهما إستقلالية إيجابية و أخرى سلبية[1].

أما الإستقلالية الإيجابية فهي أن تكون الدولة ذات سيادة وذلك كشرط موضوعي وليس شكلي، فالإستقلالية الإيجابية هي أن تقدر الدولة على توفير الحقوق الأساسية لمواطينيها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو إجتماعية و الخ... بجانب أن تتمتع الدولة بحقوقها الأساسية كحق عدم التدخل و الحصانات الدولية الأخربو أيضا السيادة تمكنها من التعاون مع الحكومات الأخرى في التحالفات الدفاعية والترتيبات الدولية المماثلة والمعاملة بالمثل في التجارة والتمويل الدوليين[2].

فالإستقلالية الإيجابية تفترض مسبقا القدرات التي تمكن الحكومات من أن تكون أسيادها: إنه شرط موضوعي وليس شكليًا. إن الحكومة ذات السيادة الإيجابية هي تلك التي لا تتمتع فقط بحقوق عدم التدخل والحصانات الدولية الأخرى ولكنها تمتلك أيضًا الموارد اللازمة لتوفير السلع السياسية لمواطنيها وهي أيضا حكومة يمكنها التعاون مع الحكومات الأخرى في التحالفات الدفاعية والترتيبات الدولية المماثلة والمعاملة بالمثل في التجارة والتمويل الدوليين[3].

لذلك، فإن الدولة الناجحة لا تتمتع فقط بالاعتراف القانوني الدولي أو القانوني بدولتها ، ولكن تمتلك الحكومة وأجهزة الدولة أيضا القدرات لإبراز سلطتها وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

أما الإستقلالية السلبية والتي تتمثل في الدولة الفاشلة يمكن أن نعرفها كما عرفها جاكسون على أنها الحرية من التدخل الخارجي[4].

ومعنى هذا أن الدولة يكون معترف فيها في القانون الدولي كدولة ذات سيادة لكن في الواقع لا تمتلك أي قدرة حقيقية لممارسة هذه السيادة.

وأيضا بجانب فشل هذه الدول فهي تعاني من اضطربات سياسية ويعود لهشاشة هذه الدول مما دعاها للإستعانة و الإستنجاد بدول الخارجية للحفاظ على سيادتها، بحيث نرى أن الدول الأجنبية لم تتأخر عن ذلك بل وافقت على هذه المساعدات في سبيل مصالحها[5].

3- طبيعة أنظمة الحكم في منطقة الساحل

إعتمدت الأنظمة السياسية والدول في بداية نشأتها على المثقفين والنخب الموجودة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية، بالنسبة للدول التي ظهرت بعد موجة التحرر في النصف الأول من القرن العشرين كانت بطبيعة الحال أهم نخبة موجودة فيها هي النخبة العسكرية، لان اغلب الدول - و الموضوع متعلق هنا بالدول الإفريقية قد نالت الاستقلال من خلال الكفاح العسكري لكن بنسب متفاوتة، فمهما كان وضع ومستوى هذا الكفاح سواء أولوية أولم يكن الأولوية، المهم أن هذه النخب قد ظهرت في إطار حركة التحرر ، لذا فان مرحلة البناء تتأثر بقوة هذه النخب، وعليه كانت العديد من الأنظمة التي تلت الاستعمار في افريقيا، تعتمد على النخبة العسكرية بمستويات مختلفة، نفس الوضع بالنسبة لدول الساحل

[1] Glen Segell, Sergey Kostelyanets, Hossein Solomon, op.cit, p37.
[2] **Loc. cit**.
ibid, p37-38.[3]
ibid, p38[4]

[5] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص76.

الإفريقي، اين برزت إشكالية الانقلابات العسكرية في المنطقة من خلال النخبة ذاتها التى قادة الاستقلال، وبدأ الجدل والنقاش حول فشل دولة ما بعد الاستعمار لعدم وجود استقرار سياسي فيها[1].

ووجدت العديد من الدول الإفريقية نفسها خلال سنوات التسعينات في مواجهة موجة من الاحتجاجات الشعبية من أجل العدالة الاجتماعية والحرية قادت إلى ظهور التعددية السياسية في العديد من دول الصحراء الإفريقية الكبرى ، التي تقع منطقة الساحل في شمالها تعد أهم أمثلة هذه الأنظمة كل من النظام المالي والنيجيري والموريتاني، لذا سنركز على الوضع السياسي وتطوره منذ الاستقلال في اهم ثلاث دول تقع بالكامل ضمن منطقة الساحل، هي (النيجر مالي وموريتانيا) [2].

بحيث سوف نشرح ما تعيشه هذه الدول فيما يلي:

1- النيجر

تقع النيجر في قلب منطقة مضطربة على المستوى السياسي والاجتماعي، ضعيفة جدا على المستوى الاقتصادي من حيث الدخل الفردي والقومي للدولة، كما تعرف هذه المنطقة تزايد مستوى التطرف كذا تضاعف قوة الحركات الانفصالية للطوارق والحركات المتطرفة المسلحة شمال مالي، إضافة الى تداعيات سقوط نظام القذافي في ليبيا، التي زادت من مستوى الأعباء المؤثرة على محاولات التنمية والتطوير في البلاد. اذ تواجه النيجر تحديات بنائية داخلية مهمة، من خلال كونها من أفقر الدول في العالم، وذلك بالتوازي مع النسب المرتفعة للنمو الديموغرافي ، فمنذ الستينات يتضاعف عدد سكانها تقريبا كل عشرين سنة) إضافة الى التحديات الإقليمية التي لا يمكن تجنبها.

عرفت النيجر سبعة أنظمة حكم جمهورية أي سبع جمهوريات منذ الاستقلال سنة 1960 ، من خلال أربعة حالات انقلاب وفي سنة 2010 قام مسؤولون عسكريون بتنحية الرئيس تانجا الذي حكم البلاد منذ 1999 ، وتم الإسراع في إعادة السلطة للمدنيين في 2011 أعلن الرئيس اسوفو عن الجمهورية السابعة. بالرغم من حالة عدم الاستقرار السياسي، الا انها دبلوماسيا تعد من أكثر الدول تعاوننا فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب مع الحلفاء الغربيين[3].

يعود فشل الجمهورية الأولى في النيجر التي امتدت منذ الاستقلال إلى غاية 1974، بالأساس إلى الاعتماد الكبير على الفرنسيين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، من خلال الاتفاقيات التي تلت الاستقلال، فيما يتعلق بأولوية الاستثمار الفرنسي في اليورانيوم والبترول، اتخاذ مستشارين فرنسيين وسيطرة الأقلية المتعلمة التي تتركز في الأساس في الجنوب الغربي للبلاد، تحديدا من جماعة الجرما صونغاي التي تشكلت منها قيادة الحزب التقدمي النيجيري في بداية السبعينات، ومع موجة الجفاف الحاد التي ضربت المنطقة حاول الرئيس ديوري إيجاد حل لازمة الغذاء الخطيرة التي وقعت فيها البلاد من خلال استغلال نقطة الاستثمار الفرنسى بالتفاوض حول استغلال اليورانيوم، هذه الخطوة كلفته خسارة مصدر رئيسي للدعم الأجنبي مهم، فقام الجيش بالانقلاب عليه بسبب تقصيره في إيجاد حل للازمة، وشكلوا المجلس العسكري الأعلى[4].

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص65.
[2] **المكان نفسه**.
[3] **المكان نفسه**.
[4] **المرجع نفسه**، ص65-66.

استمر حكم العسكريين لغاية سنة 1990 خلال هذه الفترة كانت أزمة الغذاء دورية في البلاد وأثرت بشكل كبير على نمط حياة البدو، فأحس الطوارق بالتهميش من طرف النظام النيجيري بقيادة الكولونيل سيني كونتشي قائد المجلس العسكري الذي تزعم البلاد منذ الانقلاب على ديوري في 1983 و 1984 وقعت البلاد في إحدى أخطر الأزمات الغذائية التي عرفتها في هذه الفترة، تم مواجهتها من خلال الاستدانة والاعتماد الكبير على الأطراف الأجنبية، حيث فرض صندوق النقد الدولي على النيجر العديد من التعديلات الواجب القيام بها. لم تستمر الحكومة العسكرية طويلا فمع وفاة كونتشي في 1987 جاء الكولونيل علي سايبو، الذي حاول كسب الشرعية من خلال تشكيل حزب الحركة الوطنية لتنمية المجتمع في 1988، ووضع دستور جديد سنة 1989 خلال الاستفتاء[1].

استمرت الجمهوريات الثانية والثالثة والرابعة لفترات قصيرة، بالنسبة للجمهورية الثانية أصبح سايبورئيسا للبلاد في 1989، لكن مع التحولات في غرب وشمال إفريقيا فيما يتعلق بالمطالبة بالديمقراطية وذلك خلال موجة التحول الديمقراطي التي كانت مع نهاية الحرب الباردة[2].

تم تنظيم المؤتمر الوطني لمناقشة الوضع السياسي في البلاد في جويلية 1991 تقرر خلاله تشكيل مؤسسات انتقالية بهدف إعادة السلطة للمدنيين، وفي جانفي 1993 تم وضع دستور جديد، تقرر فيه توزيع السلطات بالنسبة للحكومة الجديدة أي أنها لن تبقى مركزية في يد قائد البلاد، في مارس 1993 انتخب ماحمان عثمان رئيسا للنيجر، لكن لم يحصل على الأغلبية في المجلس الوطني، كذا خسر حزبه الانتخابات التشريعية في جانفي 1995، فتم إرغامه على تعيين حما امادو السكرتير العام لحزب الحركة الوطنية لتنمية المجتمع وزير أول، واعتمد محامان ايسوفورئيسا للمجلس الوطني، هذه التجاوزات وغيرها شلت مؤسسات الدولة، فتدخل الجيش في جانفي 1996 كان قائد الانقلاب الكولونيل ابراهايم باري ما يناسارى، الذي قام بالإعداد لدستور جديد في ماي 1996 وعين نفسه رئيسا، فمثل ذلك عودة العسكريين للحكم، واثبت ضعف مسار التحول الديمقراطي الذي سنة 1999 اغتيل رئيس البلاد وحدث الانقلاب العسكري دخلته البلاد، لكن مع من طرف مسؤولين عسكريين ذوي مستوى منخفض ليس كالمسؤولين القياديين في الجيش[3].

تم الإعلان عن الدستور الخامس للبلاد منذ الاستقلال في جويلية 1999، ثم جاءت انتخابات نوفمبر 1999 التي فاز فيها مامادوتانجا وحكم البلاد منذ 1999 إلى 2010 عمل بالتركيز على التوازن بين السلطة العسكرية والشرعية الديمقراطية كان مسؤولا مقربا من الكولونيل كونتشي حاول تقوية سلطة الدولة في البلاد، وفي فترة حكمه الثانية بدا بالتقليل من الاعتماد على فرنسا من خلال الترحيب بالتعامل مع دول أخرى على غرار الصين[4].

عرفت فترة حكم تانجا بعض الاستقرار والهدوء لكن ليس بشكل كامل، فمع نهاية فترة حكمه تحديدا سنة 2007 بدا التمرد من طرف الحركة النيجيرية للعدالة في 18 فيفري 2010 حدث الانقلاب الذي أنهى الجمهورية السادسة، فتم توقيف الرئيس تانجا بعد فترة قصيرة من القتال، ثم الإعلان على الدستور الجديد في 31 أكتوبر 2010 من بين أهم ما جاء فيه: أن يكون من بين المرشحين في الانتخابات التشريعية

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص67.
[2] **المكان نفسه**.
[3] **المرجع نفسه**، ص67-68.
[4] **المرجع نفسه**، ص68.

دبلوماسيون كما نص على وجوب وجود شفافية فيما يتعلق بعقود الكشف والتصنيع بالنسبة للموارد الطبيعية، ومشاركة عائدات المعادن الطبيعية بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، اقيمت الانتخابات التشريعية في 31 جانفي ،2011 فاز فيها حزب ايسافوب 39 مقعد وحزب سيني او مارو 26 مقعد ، ثم حزب حما اما دو 23 مقعد، وفي 12 مارس 2011 فاز ايساقو بالانتخابات الرئاسية أمام سيني او ما رو بنسبة 58% من الأصوات المعبر عنها، التي اهتم الملاحظون الدوليون بالتركيز في مدى شفافيتها[1].

بدأ النظام في العمل على إيجاد توازن بين النخبة العسكرية والمدنية في البلاد. ان التحول من الحكم العسكري كان سريعا ومهما في النيجر مقارنة بكل من مالي وغينيا، أما بالنسبة لشخصية الرئيس ايسافو فهو من الجيل الذي نشط خلال المؤتمر الوطني، وتقلد مناصب مهمة من بينها وزير أول ورئيس المجلس الوطني، ليتوجه نحو المعارضة بعد انقلاب 1996، وضع اسيافوبرنامج إعادة البناء والإصلاح ودعم المانحون البرنامج، لكن رأى بعض الملاحظين أن هذا البرنامج هو تكرار المبادرات سابقة، وضعت من طرف قياديين نيجريين آخرين وجعلها تبدو جديد .

2- مالي

عرفت مالي منذ سنة 1960 ثلاثة انقلابات إذ دخلت البلاد في مشاكل سياسية كثيرة إضافة إلى التمرد.
حصل الماليون على الاستقلال من الاحتلال الفرنسي سنة 1959 بشكل سلمي، وكان أول رئيس للبلاد هو موديبوكايتا، تم تنحيته من خلال الانقلاب العسكري الذي قام به موسى تراوري هذا الأخير ترأس البلاد لأكثر من عقدين من الزمن[2].

إحتكر العسكريون كافة مؤسسات الدولة أثناء هذه الفترة، ووضعوا سيطرتهم على اللجنة العسكرية لتحرير الوطن، بحيث أصبحت هذه اللجنة مسؤولة على السلطة التنفيذية والتشريعية[3].

من ثم كانت طبيعة النظام السياسي في مالي عسكرية استبدادية لا تسمح بوجود المعارضة، كما تم القضاء على النقابات والأحزاب السياسية التي طالبت بالتعددية الحزبية في الثمانينات من القرن الماضي، وبدلا من تأسيس أنظمة سياسية فاعلة زادت التوجهات الانفصالية والانقلابات العسكري ودعاوي التمرد، الأمر الذي أدى إلى بقاء المجتمع والشعب في مالي رهينة للأزمات السياسية المتكررة[4].

ومع سنة 1989 بدا الماليون يطالبون أكثر بالتعددية الديمقراطية كباقي الشعوب الإفريقية بنهاية الحرب الباردة،

قام امادوتوماني توري بانقلاب عسكري على الرئيس موسى تراوري سنة 1991 و نظم انتخابات رئاسية فاز خلالها ألفا عمر كوناري سنة 1992 كانت أول عملية انتقال للسلطة بين قادة مدنيين في مالي في سنة 2002، حيث فاز توري بالانتخابات خلفا للرئيس الفا عمر كوناري. أعيد انتخاب توري سنة 2007 ، ركز في فترة حكمه على المرونة وما يسمى بالسياسات التوافقية، لكن في غياب إطار إيديولوجي

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص67.
[2] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص69.
[3] كانتي مادي إبراهيم ترجمة نصر الدين إبراهيم، **التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991**، مذكرة ماجيستير، جامعة القاهرة، قسم الإقتصاد و العلوم السياسية، 2016، ص35.
[4] **المرجع نفسه**، ص36.

واضح فيما يتعلق بالنظام والأحزاب، بدى أن النظام وقع في إشكالية الفساد خاصة بالنسبة للتخب السياسية، الأمر الذي أضعف من شعبية الرئيس توري، فكان من بين الحجج التي استخدمها المنقلبون عليه، الذين ركزوا في الأساس على ضعف مستوى تعامل الرئيس توري مع الأزمة في شمال البلاد[1].

3- موريتانيا

شهدت موريتانيا في 19 افريل 2006 انتهاء المرحلة الانتقالية التي دخلتها البلاد منذ انقلاب 03 أوت 2005، الذي قام به مدير الأمن الوطني العقيد أعلي بن محمد ولد فال، حيث أصبح رئيس المجلس العسكري الحاكم، شاركه في الانقلاب قائد الحرس الرئاسي محمد ولد عبد العزيز، حيث أعلن المنقلبون حينها أن هدفهم هو الإطاحة بالنظام التسلطي للرئيس المخلوع معاوية ولد سيد احمد الطايع[2].

قام المجلس العسكري الموريتاني بعدة تعديلات على الدستور سنة 2006، لتقليص السلطات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في مواجهة السلطة التنفيذية والتشريعية كذا أصبحت مدة الرئاسة خمس سنوات عوضا عن ستة سنوات، كما يحق للرئيس إعادة انتخابه لعهدة واحدة فقط حسب ما جاءت به المادة 28، فقد كانت العهدة مفتوحة بدون حد أقصى. منذ جويلية 2009 والوضع السياسي في موريتانيا هادئ، مع فوز محمد ولد عبد العزيز في الدور الأول في الانتخابات الرئاسية، وهو جنرال قديم في الجيش الموريتاني، أصبح رئيسا للبلاد مع الانقلاب الذي حصل في 16 أوت 2008، ضد أول رئيس مدني منتخب بشكل ديمقراطي سيدي ولد الشيخ عبد اللهي هذا الانقلاب وضع البلاد في أزمة مؤسسات استمرت سنة كاملة، في جوان 2009 تم الاتفاق في داكار على إجراء انتخابات، وأكد عبد العزيز انه سيسمح بالرقابة الدولية على هذه الانتخابات، خلال هذه الفترة بدا الضغط على الرئيس الموريتاني من طرف القوى الدولية للمشاركة في محاربة الإرهاب في منطقة الصحراء والساحل[3].

تعود سلسلة الانقلابات التي سقط مع بدايتها نظام معاوية ولد الطايع لعدة أسباب أهمها[4]:

- الأسباب السياسية: التي ترتكز في الأساس على حالة الاحتقان السياسي التي تعم البلاد، نتيجة لممارسات نظام معاوية التي وصفت بالشمولية والتسلطية، أما بالنسبة للإصلاحات السياسية التي قام بها سنة 1991 ، فقد وصفت بالشكلية ذلك أن قمع المعارضة من طرف النظام ازداد فقد تم حضر بعض الأحزاب المعارضة في 2002، أهمها حزب اتحاد القوى الديمقراطية، بالإضافة إلى اعتقال قيادات سياسية مثل ما حدث مع رئيس الجبهة الشعبية الدكتور الشيبة ولد الشيخ ماء العينين بالنسبة لحرية الصحافة والإعلام فقد كان هذا القطاع يتعرض لرقابة صارمة، وعلى سبيل المثال فانه قبيل انقلاب 2003 قام النظام بحضر تداول صحيفة الراية الموريتانية ذات الانتشار الواسع بتهمة التخريب.
- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: يعتبرها المحللون من أهم الأسباب التي ساهمت في الإطاحة بالنظام الموريتاني السابق، ذلك بالإشارة إلى أن الوضع الاقتصادي قد تدهور بشكل كبير خلال فترة حكم الرئيس السابق معاوية ولد الطايع. أصبحت موريتانيا تصنف من بين الدول الأكثر فقرا انطلاقا من تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة، حيث وصلت نسبة البطالة حينها إلى 70%،

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص69-70.
[2] **المرجع نفسه**، ص70.
[3] **المرجع نفسه**، ص70-71.
[4] **المرجع نفسه**، ص71-72.

إضافة إلى التضخم وارتفاع الأسعار، كذا وجود طبقية اجتماعية واضحة مست حتى المؤسسة العسكرية، إذ يحصل أعضاء اللجنة العسكرية للخلاص الوطني التي حكمت البلاد منذ الإطاحة بالرئيس مختار ولد دادة عام ،1978 على نسبة كبيرة من مخصصات الجيش في حين يبلغ اجر الجندي العادي 40 دولار شهريا، وقد دفعت حالة تهميش فئة السود الأفارقة والحراطين إلى القيام بمحاولة انقلاب في سنة 1989، وهو ما دفع بنظام معاوية إلى القيام بإبادة عرقية لهم في سنة 1991.

- عوامل خارجية: بالنسبة لدول الجوار فقد شهدت انتقالا سلميا للسلطة ووصول المعارضة للحكم، مثل السنغال ،ومالي كما تمكنت المعارضة في المغرب من تشكيل الحكومة، وتغيرت السلطة في الجزائر عدة مرات، مما نمى رغبة الشعب الموريتاني في التغيير، إضافة إلى أن النظام لم تكن له علاقات حسنة مع دول الجوارة الخلاف مع المغرب حول قضية الصحراء الغربية، الخلاف مع السنغال حول مياه نهر السنغال انسحاب موريتانيا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواس) سنة 2000 ، وقرار التطبيع مع إسرائيل الذي وتر العلاقات العربية الموريتانية سنة 1999. كما شهدت علاقة النظام الموريتاني مع فرنسا توترا ملحوظا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حين اعتبرت واشنطن ولد الطايع حليفها الأول في الحرب على الإرهاب في غرب إفريقيا، وصل هذا التوتر ذروته في فيفري ت 200 ، حين اختارت الولايات المتحدة الأمريكية الأراضي الموريتانية للقيام بتدريبات الرد السريع للحلف الأطلسي، إذ اعترضت فرنسا على ذلك ورفض الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك زيارة الرئيس الموريتاني لباريس في مارس 2005 ، الامر الذي يفسر عدم إدانة فرنسا للانقلاب .

و بالنسبة للوضع الأمني في موريتانيا فمنذ سنة 2007 بدا تنظيم القاعدة يهاجم المصالح الأجنبية في البلاد، حيث قام انتحاري بعملية تفجير أمام السفارة الفرنسية، وفي منتصف نوفمبر من نفس السنة قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب باختطاف رعايا إسبان تم تحريرهم في أوت 2010 إن نسبة مهمة من المحاربين المنضمين لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب هم موريتانيون، لذا دخلت موريتانيا في تعاون عسكري مع فرنسا، خاصة في مجال المعلومات، فتم تكثيف الرقابة على الحدود في جويلية 2010 قدمت فرنسا الدعم للجيش الموريتاني لدخول الحدود المالية، وذلك لتأكيد نواقشوط أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب يحضر للهجوم على ثكنة عسكرية موريتانية سنة 2010 . بالنسبة لموريتانيا تعتبر 2010 سنة إعادة البناء، حيث بلغ النمو الاقتصادي 4.7%، يمثل قطاع المعادن نسبة 35 %من الناتج الداخلي الخام، فاصبح الرئيس الموريتاني يدعى برئيس الفقراء، وضعت الأمم المتحدة موريتانيا في المرتبة 136 انطلاقا من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، حيث كانت في المرتبة 154 سنة 2009، لكن مازال الوضع الاقتصادي والاجتماعي متردي في موريتانيا، حيث أن مواطن من اثنين يمكنه توفير حاجاته الضرورية، كذا طلبات العمل كل سنة تزيد عن 30000 في حين لم تستطع الدولة توفير أكثر من 16000 منصب عمل[1].

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص72-73.

د- منطقة الساحل أمنيا و إستراتيجيا

تقع منطقة الساحل بين كل من شمال إفريقيا، غرب إفريقيا والبحر الأحمر، مما يكسبها ارتباطا وأهمية استراتيجية كبيرة ضمن هذه المناطق المحورية، لكن انعكس الضعف الاقتصادي على مستوى القدرات الأمنية، من خلال كون قوات الدفاع لدول المنطقة على غرار موريتانيا النيجر ومالي، ينقصها التمويل والتجهيز بشكل كبير، فمقارنة بكل من الجزائر المغرب الأقصى وليبيا، التي تصرف ما يقدر ب : 8.6 (2011)، 3.34(2011)، 2.54 (2010) مليار دولار على التتالي، وتصرف كل من مالي النيجر وموريتانيا ما يقارب 200 (2011) ، 46 (2010) و 107 (2011) مليون دولار كل على حدا ، فالميزانية العسكرية بالنسبة للجزائر مثلا، تشكل أضعاف مثيلاتها بالنسبة دول الساحل مجتمعة[1].

تربط منطقة الساحل المنطقة المغاربية بجنوب الصحراء، إضافة إلى كل من المحيط الأطلسي والبحر الأحمر، كما شهدت اكتشافات عديدة للنفط في كل من السودان موريتانيا تشاد، كما ان هناك توقعات مهمة لوجود مخزون في كل من مالي والنيجر، بالنسبة للاهتمام الأجنبي بالمنطقة، فمنذ 50 عاما ارتبطت فرنسا باتفاقيات عسكرية مع أربع دول ساحلية، هي كل من موريتانيا النيجر ، مالي وتشاد، فاحتفظت بحق استثنائي في استغلال اليورانيوم شمال النيجر، ومع نهاية الحرب الباردة برز التنافس الأمريكي الفرنسي حول النفوذ في إفريقيا مما أثر على دول المنطقة[2]، وسوف نتحدث عن هذا التنافس في الفصل الأخير.

ويمكننا القول أن الدول الإفريقية قد أخفقت في إرساء شروط أمن الدولة و المجتمع و انصرفت إلى أمن نظام أو رئيسه، و هذا أفضى إلى الاعتماد على الدعم العسكري و اللوجستي للدولة الاستعمارية السابقة، و أعطى الفرصة للتدخل الخارجي و ما يزال الأمر على ما كان عليه[3].

وعرفت منطقة الساحل والصحراء الإفريقية تحركا مهما للجماعات الإرهابية والمسلحة منذ عدة سنوات، ولعل ما ساعد على إستفحالها هو البيئة المناسبة باعتبارها منطقة واسعة وضخمة جدا حيث أن دول مثل (مالي النيجر الجزائر) تعد أكبر الدول في إفريقيا بل العالم ضخامة من حيث المساحة، وهناك ظروف أخرى ساهمت في ذلك كالبئية المناخية و التضاريس كونها واحدة من أكثر الصحاري تصحرا في العالم، ووعورة، ومن أقلها كثافة سكانية[4].

وخاصة إذا تم ربطها بضعف الرقابة في المنطقة، التي جعلتها مقرا لتجارة وانتقال السلاح والجماعات المسلحة من بيت المناطق التي تشهد هذا النشاط بشكل مهم نجد شمال مالي[5].

يرى بعض المحللين انه من خلال احداث الربيع العربي تم تحريك وإيقاظ الصراعات التي كانت تعد كامنة أو جامدة في منطقة الساحل، يتم يربط ذلك عموما بليبيا بشكل كبير، فسقوط نظام القذافي وضع المنطقة في فوضى، وذلك لعدة أسباب، منها (انتشار الأسلحة والمحاربين الذين كانوا ضمن الجيش الليبي، كما أن القذافي كان يتحكم بشكل أو بآخر بالاستقرار في المنطقة من خلال الطوارق وقبيلة الطوبو وكان هذا الوضع مثل فرصة مناسبة للجماعات الإرهابية لتقوية نفسها في ظل الفوضى وتجنيد مقاتلين جدد

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص75.
[2] **المكان نفسه**.
[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص71.
[4] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص27.
[5] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص76.

بالتأثير الإيديولوجي خاصة بالنسبة لتنظيم القاعدة والجماعات المولية لها، من خلال التعبئة ضد الأنظمة الغربية التي تسعى كما يدعون إلى طمس معالم الهوية الإسلامية، يتم ربط هذا التوتر الأخير بالأوضاع التي أصبحت تعد عادية وطبيعية في المنطقة، المقصود هنا التوتر الذي يحدث في كثير من الأحيان بين قبائل المنطقة كما تم الإشارة بالنسبة للطبو والزوايا، بسبب المنافسة في منطقة غير مراقبة، تشجع على تنقل تجار السلاح والجماعات المسلحة على مختلف توجهاتها[1].

إن تحدي المناطق غير المراقبة الذي يكون عادة راجع لضعف قدرة الدولة وفاعليتها في التحكم في الأراضي الخاضعة لسيادتها، يوفر فرصة مهمة للجماعات الإرهابية لاتخاذها مراكز للتدريب والتخطيط وللتمويل كذا العبور، حيث تشير الدراسات إلى أن هناك منطقة صحراوية واسعة غير مراقبة في وسط إفريقيا من تشاد نحو الكونغو.

إن الربط بين فعالية الوظيفة الرقابية للدولة على أراضيها وقدرات هذه الدولة يعد أمرا مهما، إذ يجمع المحللون حتى الرافضون منهم لاستغلال الدول باعتبارها دولا فاشلة على أهمية أداء الدولة لوظيفتها الرقابية وتقوية مؤسساتها، ذلك لان ضعف الدولة ووجود فرصة للنشاط غير القانوني والشرعي، يؤدي لتدهور الوضع الأمني والفوضى يرى البعض أن إيجاد منطقة واسعة غير مراقبة في الشرق الأوسط تحديدا العراق يعد فشلا ذريعا بالنسبة لإستراتيجية الحرب الشاملة على الإرهاب، وعليه فان العمل على تقوية مؤسسات هذه الدول العسكرية منها والمدنية امر ضروري[2].

فاليوم مع ظاهرة تفكك السلطة وضمور المركز وشيوع أمراء، تعطينا الصومال نموذج ذوبان الدولة واختفاء المركز لصنغ القرار، نرى في رواندا وليبيريا ما تؤول إليه إليه الصراعات العرقية والسسياسية حيث، تقع النزاعات والقتل الجماعي والتطهير العرقي، ومع هذا التدهور فإن مواجهة الحركات الإرهابية تكون عصيبة جدا[3].

بالنسبة للعلاقات العسكرية والتدريب العسكري المهم الموجه نحو دول غرب إفريقيا يبدو أن له آثار ايجابية فيما يتعلق بتامين المنطقة، التي أصبحت مهددة بشكل مباشر من طرف تنظيم القاعدة وجماعات إرهابية أخرى، كون منطقة الساحل الإفريقي قد أصبحت تعتبر من بين مناطق التوتر المهمة في العالم، التي ترتكز فيها هذه الجماعات المتطرفة[4].

يأخذ موضوع تأمين الحدود المشتركة بين النيجر وليبيا، والتي تمتد على مسافة 354 كلم أهم أولويات العسكريين لكل من (الجزائر مالي تشاد وموريتانيا)، اذ كشفت بعض المصادر بأن مصالح الأمن الجزائرية تلقت معلومات حول تواجد إرهابين قياديين من تنظيم قاعدة المغرب يعتمدون على نشاط مجموعات صغيرة تابعة لهم في بعض وديان هضبة جادو الحدودية، التي تفصل بين ليبيا والنيجر، بغرض السيطرة على بعض المنافذ الحيوية في هذه المنطقة التي تعد نقطة الاتصال الأهم بين الجماعات الإرهابية في الساحل[5].

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص76.
[2] **المرجع نفسه**، ص77.
[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص38-39.
[4] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص77.
[5] **المكان نفسه**.

الفرع الثاني: جذور الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي (أزمة دولة مالي)

جذبت الأزمة السياسية والأمنية في شمال مالي اهتمام العالم مع سنة 2012 ، إذ في جانفي من نفس السنة دخل الجيش الوطني المالي في مواجهات مع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وهي حركة تمثل المتمردين ،الطوارق، تم إنشاؤها في نوفمبر 2011 شمال مالي، ليحدث الانقلاب العسكري في مارس 2012 ، الذي أطاح بالرئيس أمادوتوماني توري، ثم خلال شهر افريل أعلن المتمردون قيام دولة الازواد وبدا تحرك الجماعات الإسلامية بشكل مفاجئ نحو الجنوب مع نهاية 2012 ، الأمر الذي قاد إلى التدخل العسكري الفرنسي في جانفي 2013، حيث ثم العمل على تسريع جهود إقامة السلام .

ويمكننا أن نلخص أهم الأحداث التي مرت بها المنطقة وصولا للأزمة الحالية فيما يلي:

أ- جذور قضية التوارق

ينتمي الطوارق للمجموعة الاثنية اللغوية المعروفة بالأمازيغ أو البربر. لا يمكن تحديد عددهم بشكل دقيق، لكنه يقارب 1.5 مليون موزعين كما يلي(550.000 في مالي 800.000 في النيجر ، 50.000 في كل من الجزائر والمغرب الأقصى، والبقية موزعين على كل من بوركينا فاسو وليبيا)[1].

الشكل رقم (6): خريطة توضح تواجد الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي

المصدر: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص80.

من خلال الخريطة السابقة يمكننا ملاحظة تداخل الحدود بالنسبة لمنطقة اثنية الطوارق حيث يصعب ربطهم بدولة أو بأخرى بسبب طبيعة المجتمع التارقي، لكن من المهم الإشارة إلى أن الخريطة لا تعكس الكثافة السكانية للطوارق في هذه المناطق، بقدر ما تبين مجال تحركهم

رغم كون أزمة الطوارق تعتبر موروثا استعماريا يعود لاستقلال دول المنطقة التي يتمركزون فيها بتقسيم يجعلهم موزعين على حدود دول عديدة، وهي كل من: ليبيا ،1951 النيجر ،1960 مالي ،1960 بوركينافاسو 1960 والجزائر 1962. إذ وجدت القبائل التارقية نفسها مشتتة بين دول ذات سيادة، اتفقت على احترام الحدود الموروثة على الاستعمار من خلال ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية لسنة 1963 من المعروف أن التقسيمات التي قامت بها كل من فرنسا، اسبانيا وايطاليا، لم تراعى فيها الاعتبارات الأنثروبولوجية والعرقية، مما كان من أسباب ظهور العديد من الصراعات والحروب الاثنية في إفريقيا[1].

إن التمرد التارقي لم يبدأ فقط بعد الاستقلال، تاريخيا منذ سنة 1916 تم رصد العديد من حالات التمرد بالنسبة للطوارق، مع تمرد كوسان Kaocen بين سنتي 1916 و 1917 في النيجر.

وفي سنة 1958/5/30 طالب جميع الزعماء و الأعيان و التجار في من بوكلي دو نيجرو التي تتمثل في كل من تمبكتو، جاو، جوندام (TOMBOUCTOU, GOUNDAME, GAO) والذين كانت أكثريتهم تمثل الطوارق في رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية برفضهم القاطع على تقسيم الحدود ورفضهم لإقتصاص بعض أراضيهم ، وايضا رفضهم لأن يكون تحت حكم أي سلطة أو تحت حكم فدرالي[2].

حيث طالب الطوارق بدمجهم بالصحراء الفرنسية التي كانت تعتبر وقتها جزءا من الجزائر، وبرغم الأسباب الكثيرة التي دعتهم أنذاك للطلب بالإنفصال و لكن يبقى السبب الرئيسي وقتها أنهم كانو يرون أنفسهم من طبقة راقية في أو بمعنى آخر (طبقة فرانكفونية) في إفريقيا و لا يقبلون أن يحكمهم أي طبقة أخرى لا يدركونها[3].

وأيضا كان يرى الطوارق أن موطنهم الأصلي يمتد لجنوب الجزائر، كونهم أحفاد الصحراويين البدو الرحل الذين عاشوا هناك قبل آلاف السنين من قدوم المسلمين، ولم يكونوا خاضعين لأي سلطة إفريقية وكانوا هم من أسسوا مراكش و إفريقيا السوداء القديمة.

وكان الطوارق قدر رفضوا التقسيمات السياسية و الإدراية والتي يرونها قد قامت بتفكيكهم و الذي تسبب في وصول أفراد لأحزاب لا يمثلونهم بأي شكل من الأشكال و لا يراعون الأطر التقليدية للطوارق[4]
.

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص81-82.

* الملحق المرفق يشير إلى المراسلات التي تمت بين كبار قبائل الطوارق و التي كانت تتمثل من زعماء قبائل و أعيان وتجار وكل من لهم نفوذ مع السلطة الفرنسية عام 1958/5/30 والتي طالب فيها الطوارق بدمج منطقة شمال مالي و الجنوب الجزائري بالصحراء الفرنسية كحل عادل لقضيتهم، أنظر الصفحة 252-270.

[2] الرابط : https://books.openedition.org/iremam/2800?lang=fr

[3] **أنظر نفس الملحق.**

[4] **أنظر نفس الملحق.**

وطالب أيضا إيجاد حل عادل لقضيتهم بتدخل فرنسا و أن تضع حاجزا بين كل من سكان الطوارق الأصليين و جيرانهم في كل من إفريقيا السوداء و سكان شمال إفريقيا الذين يعتبرون أن الصحراء الفرنسية جزء منهم بمبررات لا تملك قيمة أو أساس[1].

ولذلك كان يرى الطوارق أن إعادة النظر في الحدود من قبل فرنسا هو الضمان الحقيقي الوحيد لما يلي[2]:

- أن لا يتم إضطهاد سكان المنطقة (الطوارق) من جيرانهم.
- أن طابع كل إقليم من أراضي فرنسا ما وراء البحار والسكان الذين يعيشون فيه يمكن احترامه بإخلاص.
- مواجهة الدعاية والسياسة غير المواتية للقضية الفرنسية ومصالح البلاد الخاصة ولإحباط الأخطار التي تهددنا بها أهداف السياسي المشجعة من الخارج.

وقام الطوارق بتحذير فرنسا إلى العواقب الشديدة في حالة لم تقدر إيجاد حل عادل لصالح الجميع و التي تتمثل فيما يلي[3]:

- أن تنشأ اضطرابات محلية مؤسفة .
- أن تكون هناك هجرات نحو الشمال أو نحو الشرق الأوسط إذا تأخرتوحيد الصحراء سياسياً وإدارياً قليلا.

وفي نفس العام بدأت الحركة الشعبية للأزواد بالمطالبة ببناء دولة الأزواد ثم جاء تمرد الطوارق في مالي بين سنتي 1962 و 1963 ، المعروف بالتمرد الأول للطوارق، حيث كان رد الجيش المالي وقتها عنيفا[4].

ثم لجا الطوارق لكل من الجزائر وليبيا مع الجفاف الحاد لسنوات السبعينات، وفي سنة 1988 تم تشكيل الحركة الشعبية لتحرير الازواد ليأتي بعد ذلك تمرد الطوارق الذي حدث بين سنتي. 1990 و 1995، في كل من مالي والنيجر، بدا في 1990 بعد سنتين من إنشاء الحركة الشعبية لتحرير الازواد بالنسبة لمالي أدت المرحلة الأولى من الصراع بين أكتوبر إلى ديسمبر 1990 إلى توقيع اتفاقية تمنراست في ،1991 والاتفاق الوطني سنة 1992 لكن ذلك لم يوقف المواجهات بين المتمردين والنظام القائم، ليعود الطرفان للصراع بين سنتي 1994 إلى 1995. ثم جاء اتفاق السلام في 27 مارس 1996 ، حيث احرق الطوارق ما يقارب 3000 قطعة سلاح استخدمت في التمرد، مما دل على نيتهم الجادة في الاندماج والسلام. لكن سرعان ما تجدد الصراع في 23 ماي 2006، فتم التوقيع على اتفاقية الجزائر في 27 جويلية من نفس السنة، ليعود الطرفان للصراع في كل من النيجر ومالي بين سنوات 2007 إلى 2009[5].

واجه الطوارق الاستعمار الفرنسي ابان فترة الاحتلال، وفي سنة 1957 نالت المناطق التي يرتكزون فيها الحكم الذاتي، الذي شمل المناطق الصحراوية التي تمتد من الجنوب الجزائري إلى مالي وتشاد والنيجر، وهي مناطق غنية بالموارد الأولية حدث أول تمرد للطوارق بقيادة انتصار كال زعيم استقلاليي

---

[1] **أنظر نفس الملحق.**
[2] **أنظر نفس الملحق.**
[3] **أنظر نفس الملحق.**
[4] عمر فرحاتي مريم براهيمي، مرجع سابق، ص82.
[5] **المكان نفسه.**

الطوارق على الأراضي المالية بين سنوات 1959 إلى 1964 حيث تم التدخل العسكري لإيقافه في منطقة ادغ افوراس وتدخلت كل من الجزائر والنيجر لفض النزاع[1]

إن عودة تمرد القبائل التارقية كانت بسبب الظروف المناخية الصعبة أيضا، وهجرة عدد كبير من الطوارق نحو ليبيا، حيث تلقوا تدريبا عسكريا من طرف النظام الليبي زيادة على تأثرهم الإيديولوجي المنطلق من مقومات اللغة والحضارة العربية، الذي يختلف عن ثقافة سكان في منطقة الصحراء الإفريقية في سنة 1987 عقد مؤتمر لتوحيد جهود الطوارق في مالي والنيجر، وعودة اللاجئين الطوارق خاصة من الجزائر، حيث قررت إرجاعهم سنة 1990 في شهر جانفي استقبلت الجزائر ما يقارب 20000 إلى 25000 لاجئ تارقي بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد في تلك الفترة[2].

تدخلت الجزائر وليبيا والسنغال لمحاولة حل النزاع والإشراف على توقيع اتفاقيات السلام على غرار اتفاق تمنراست سنة 1991، وأسهمت هذه الحرب مع الطوارق إلى إنقلاب أمادو توماني توري على موسى تراوري[3]

لكن النزاع سبب بعض المشاكل الدبلوماسية بين دول المنطقة، كما حدث بين الجزائر وكل من ليبيا وفرنسا، حيث رأت الجزائر أنها تؤثران على الطوارق، لإحياء مشروع الإمبراطورية الصحراوية، وانعكس ذلك بتغيب الجزائر على قمة طرابلس لسنة 1997، ثم تجددت مشاكل الطوارق لنفس السبب وهو الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي انعكست بأزمة غذائية ضربت المنطقة سنة 2005، فتدخل عدة أطراف في القضية. أعلنت الحكومة النيجرية إعادة التفاوض حول سعر اليورانيوم في أوت 2007، لكن ونظرا للغموض الذي ساد إجراءات التفاوض حول سعره ومناطق استغلاله من طرف الشركات الغربية وعلى رأسها الشركة الفرنسية افيرا"، ثم اعلان السلطة النيجرية أن مناطق الاستخراج التي تقع في إقليم الطوارق ستستفيد من 15 من الأرباح فقط ، دفع حركة النيجر من اجل العدالة الى المطالبة بنصف نسبة الأرباح. أما في مالي فجاءت الأحداث في نفس الفترة مع اندلاع رابع تمرد للطوارق في البلاد في ماي 2006 بعد الهجوم العسكري " من طرف التحالف الديمقراطي للتغيير كرد فعل على تدهور الأوضاع الاقتصادية وعودة الجيش النظامي المالي للتواجد على الأراضي المالية الشمالية أين يتمركز الطوارق مخالفين بذلك اتفاقيات السلام السابقة، تحت مبرر التحرك عسكري في إطار الحرب على الإرهاب[4].

ب- تطور الوضع وعودة تمرد التوارق شمال مالي

طالبت الجماعات المتمردة التارقية بسيطرة أكبر على مناطق الشمال، التي يعتبرونها موطنهم الأصلي تاريخيا المعروفة بالأزواد يشكو الأزواد في مالي من التهميش منذ الاستقلال في ظل حكومات سيطرت عليها جماعات اثنية من الجنوب[5].

تمثل منطقة شمال مالي نسبة 75% من مساحة البلاد، حيث تبلغ مساحة مالي ككل 1.241.238 كلم، في حين تقدر مساحة الشمال بـ 937.742 كلم بكثافة سكانية تقارب 10% من سكان مالي، انطلاقا من

[1] عمر فرحاتي مريم براهيمي، مرجع سابق، ص83.
[2] **المكان نفسه**.
[3] كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، أبوظبي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص255.
[4] عمر فرحاتي مريم براهيمي، مرجع سابق، ص83-84.
[5] **المرجع نفسه**، ص84.

إحصائيات سنة 2009، بلغ عدد سكان مالي 14.250.400 نسمة، وعليه يقدر عدد سكان الشمال بـ 928.324. نسمة، موزعين على أربع اثنيات رئيسية هي: الصونغاي الطوارق، العرب والفولاني، أهم ثلاث مقاطعات في الشمال هي كل من: تومبوكتو، غاو وكيدال تشكل مجتمعة ثلثي مساحة البلاد[1].

يرى المحاربون الطوارق أن هناك العديد من الأسباب التي تدفعهم للتمرد، يتلخص . معظمها في ستة نقاط رئيسية، تتمثل في السعي للحصول على الاستقلال أو الحكم الذاتي سياسيا كذا مختلف الحقوق، الحاجة للاعتراف بهم، إضافة إلى إشكالية الهوية إذ يرى بعض المحللين وانطلاقا أيضا من ما يقوله بعض المحاربين الطوارق فإنهم يسعون لإيجاد مكان بين الاثنيات الأخرى، إذ يرون أنهم يعاملون بشكل عنصري باعتبارهم أدنى من باقي الاثنيات وهم يسعون للاندماج في الحياة والمجتمع عموما على مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والعسكرية.

وآخر نقطة تم رصدها هي قضية الإكراه، الذي يرتبط بانتهاك حقوق الإنسان، تحديدا من الطرف العسكري فيها ل البلاد يتعلق بالطوارق في شمال كل من النيجر ومالي.

ويمكننا مما سبق أن نرى أن التوارق لهم موقفين، موقف رافض للوضع الرهان يسعى للانفصال و إقامة دولة الطوارق، أما الموقف الثاني فيؤيد البقاء تحت سيادة الدول التي يتواجدون فيها شريطة التمتع بالحرية في التنقل و الإدارة الذاتية.

عرفت منطقة الشمال العديد من حالات التمرد كما أشرنا سابقا، كان أول تمرد سنة 1963 مع فترة حكم موديبوكايتا، ثم جاء تمرد سنة 1990 الذي تلته العديد من الاتفاقيات تمنر است ،1990 الميثاق الوطني لسنة 1992 ، ثم اتفاقية الجزائر لسنة 2006 . إن حالة عدم الاستقرار في شمال مالي جذبت انتباه تجار المخدرات والجماعات المسلحة منذ سنوات، مما جعلها منطقة مهمة للنشاط غير المشروع للجماعات العابرة للحدود على مختلف المجالات[2].

يمكن ملاحظة تزامن التمرد مع فترات حكم رؤساء محددين، فالتمرد الأول للطوارق في مالي بين سنتي 1962 1963 ، كان خلال فترة حكم الرئيس موديبوكايتا بعد الاستقلال، والتمرد في 1990 جاء مع فترة حكم الجنرال موسى تاروري، والتمرد الأخير الذي انطلق سنة 2011 أثناء حكم الرئيس السابق امادوتوماني توري.

لكن هذا لا يعني الربط بين فترة حكم رئيس معين والتمرد والحديث عن القمع وانتهاك حقوق الإنسان، فإذا ركزنا على كون مالي منذ استقلالها سنة 1960، ترأسها ست رؤساء وهم على التوالي موديبو،كايتا موسى ،تاروري، ثم مؤقتا أمادوتوماني، توري، ليترأسها رئيس منتخب لأول مرة، وهو ألفا عمر كوناري لعهدتين رئاسيتين، حيث دخلت في مسار تحول ديمقراطي ولا مركزية مهم استمر ذلك أمادوتوماني توري رئيسا لعهدتين هو الآخر، ليتم الإطاحة به قبيل الانتخابات الرئاسية، من خلال الانقلاب العسكري ليوم 22 مارس 2012، الذي جاء بالرئيس ديو كوندا تراوري ليتم إقامة الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الرئيس إبراهيم بوبكر كايتا[3].

---

[1] عمر فرحاتي مريم براهيمي، مرجع سابق، ص84.
[2] **المرجع نفسه**، ص86.
[3] **المرجع نفسه**، ص86-87.

فالواقع أن إشكالية الفساد وغياب الديمقراطية، التي توضع من أهم الأسباب التي تغذي التمرد والصراع في المنطقة، لا ترتبط هي الأخرى بهذا الرئيس أو ذاك، بل هي مشكلة مرتبطة بالدولة منذ نشوئها، والفرق في إمكانية تصنيف الحكومات الأكثر والأقل فسادا ودكتاتورية، لكن النقطة المهمة التي من الواجب التركيز عليها لإصلاح الوضع في البلاد، تكمن في إعادة بناء مؤسسات الدولة، ونظام محاسبة لا محسوبية، يقوم على مبدأ المصلحة الوطنية والاعتراف بحقوق الأقليات، أي باختصار البدء في تنفيذ مبادئ الحكم الراشد في البلاد، حيث أصبح أمرا ضروريا لإعادة الثقة والتأييد بالنسبة لمؤسسات الدولة والنظام السياسي ككل.

انه من المهم الإشارة إلى ارتباط التمرد بالعوامل الجغرافية وضعف قدرات الدولة خاصة الاقتصادية منها، كذا توفير سيولة تمكن الدولة من دعم السلع والحيلولة دون وقوع حالات مجاعة وسوء تغذية وهجرة نحو مناطق أخرى، مما يؤدي إلى توتر بين الوافدين الجدد وسكان هذه المنطقة، إذ ثبت تاريخيا ان موجة الجفاف لسنة 1972،التي ضربت شمال مالي دفعت السكان إلى اللجوء مناطق مختلفة من البلاد إضافة إلى الدول المجاورة، فانتقل بعضهم نحو الجزائر وآخرون إلى ليبيا بالنسبة للذين اختاروا ليبيا تلقوا تعليما وتدريبا عسكريا، وكانوا من المنفذين لتمرد سنة 1990[1].

ومع القبضة الحديدية والإستبداد في هذه الفترة، بدأت المظاهرات والإضرابات من قبل الطلاب والمعلمين إضافة إلى العمال والموظفين كنتيجة للظرةف الإقتصادية والإجتماعية والأمنية التي تمر بها البلاد، واستمرت هذه المظاهرات ضد النظام الحاكم الذي واجهها بالعنف مما أدى لتدخل الجيش عام 1991[2].

إن الأزمة في مالي في الواقع أكثر تعقيدا من وضعها في إطار محدد، وتفسيرها انطلاقا من سبب معين ببساطة، فيمكن القول ان ضعف تواجد الدولة وعملها من اجل معالجة مشاكل سكان المنطقة، يعد من أسباب التفجر الدوري للأزمات شمال البلاد، لكن هناك أسباب تعد جيوستارتيجية بالأساس، أضافت عبئا جديدا على محاولات التغيير وإيجاد الاستقرار في المنطقة، وهي تحرك الجماعات المسلحة والإرهابية والجريمة المنظمة في الساحل، مما زاد من تطور الوضع وخطورته كما يربط العديد من المحللين تمرد الطوارق الأخير بالوضع في ليبيا وانتشار الأسلحة إلى غير ذلك.

هناك نقطة مهمة تستدعي الانتباه إليها كون حركة تحرير الازواد فيها مجموعة من العائدين من الطوارق الذين كانوا في ليبيا، من بينهم جنود سابقين في الجيش الليبي في فترة حكم القذافي ، بالتزامن مع فرار ضباط طوراق من الجيش المالي في أكتوبر وانضمامهم إلى صفوف التمرد توجهوا شمالا مع تحرك مئات المحاربين المسلحين من ليبيا نحو نفس المنطقة ومعظمهم كما اشرنا سابقا من الطوارق، مما يبرز ان هذا التمرد يرجع لنفس الأسباب التي أدت الى تمردهم سابقا، وهي تردي الأوضاع في منطقة الطوارق ومعارضة مستوى تعامل النظام المالي مع مطالبهم، إذ لو لم يكون هناك قبول مبدئي بين الطرفين، لم يكن هناك ضباط طوارق في الجيش المالي[3].

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص87.
[2] كانتي مادي إبراهيم ترجمة نصر الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص37.
[3] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص88.

إن عودة تمرد الطوارق بشكل مهم جاء مع الصدامات التي حدثت بين الحكومة المالية والطوارق في منطقتي اجلوك وتيساليت في جانفي 2012، ثم إعلان دولة الازواد المستقلة في 6 افريل لكن المجتمع الدولي رفض ذلك ككل، فأصبحت الحركة تطالب بالحكم الذاتي في إطار الدولة المالية لمواجهة هذا التمرد تركز تواجد الجيش المالي في منطقة غاو، حيث نسق الجنرال بوديوغو العمليات ضد المتمردين الطوارق مع جنرالات يعرفون المنطقة جيدا وهم كل من خليفة كايتا قائد قوات الجيش البرية، ووالي سيسوكو النائب في قيادة القوات الجوية، إضافة الى كل مـ جامو من طوارق امجاد الذي كان قائدا للمنطقة العسكرية لغاو، والكولونيل محمد ولد ميدو من المور، وهو قائد قديم للمنطقة العسكرية لموبتي. عمل آلاف الرجال تحت قيادتهم بتجهيزات معتبرة مدفعية من نوع BRDM عربات نقل الجنود، مدفعية ثقيلة وطائرتي هليكوبتر حربية من نوع مي مي 24(24-Mi Mil)، وطائرات ترصد إلى غير ذلك من المعدات. كما تلقت مالي مساعدات لوجستية من طرف الولايات المتحدة، لكن انضم بعض العسكريين الماليين ذوي الأصول التارقية إلى حركة تحرير الازواد، على غرار الكولونيل مبارك أق اكلي والكولونيل حسن أق مهدي موظف عال المستوى في وزارة الدفاع المالية[1].

هاجم محاربون من جماعة تحرير الازواد في 17 جانفي جنودا من الجيش المالي في على الطوارق فقط ميناكا شمال البلاد، وفي اليوم التالي هاجم المحاربون من نفس الجماعة مخيمات عسكرية الشعبية للازو في كل من اجيلهوك وتيساليت[2].

استنادا إلى ما أعلنته وكالة الأنباء الفرنسية، فان الجيش المالي قد استعاد السيطرة على هذه المدن الثلاثة بشكل سريع، في 24 جانفي هجم المحاربون من جماعة تحرير الازواد مرة أخرى على مدن عديدة شمال شرق البلاد على غرار اجيلهوك وأنديرامبوكان على الحدود النيجيرية، وليري على الحدود الموريتانية[3].

كما شاركت جماعة أنصار الدين في الهجوم كان من بين منفذي هذه الهجمات حركة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وذلك لأول مرة، حيث بدأت الإشارة إلى أن هذه الجماعة الإرهابية علاقات مع حركة تحرير الازواد وأنصار الدين على حد سواء. لكن ما يجب الانتباه إليه هو أن المصالح المؤقتة لا تعني التعاون والاستمرار في العمل الأهداف والأسباب، وأهم دليل على ذلك المواجهات التي حدثت فيها بعد بين جماعة المشترك، خاصة إذا كان هناك اختلاف عميق بالنسبة للإيديولوجية، كذا من حيث التوحيد والجهاد الموالية لتنظيم القاعدة وحركة تحرير الازواد[4].

استمرت المواجهات مع الجيش المالي إلى غاية الانقلاب العسكري في 22 مارس، حيث تم تبرير الانقلاب بعجز الحكومة السابقة على تقديم الوسائل الكافية للدفاع عن وحدة التراب الوطني. اشتد الهجوم أكثر في شمال البلاد من جميع الجماعات المسلحة الموجودة في المنطقة، حيث تراجع الجيش المالي جنوبا لتسيطر هذه الجماعات على الشمال مع بداية افريل. ثم تتجه بشكل مفاجئ نحو الجنوب إلى العاصمة بماكو، وعليه جاء التدخل العسكري الفرنسي.

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص88-89.
[2] **المرجع نفسه**، ص90.
[3] **المكان نفسه**.
[4] **المرجع نفسه**، ص89-90.

ويمكننا أن نلخص أهم أهداف التدخل الفرنسي فيما يلي[1]:

- تملك فرنسا مجموعةً من المصالح الاقتصادية في مالي والدول المجاورة سواء لجهة غرب أو شمال إفريقيا، لعل أبرزها مناجم اليورانيوم التي تزود فرنسا بثلث حاجاتها من الكهرباء في النيجر ، والتي تعرضت لهجمات من مسلحين، علاوةً على مصالح أخرى من النفط والغاز والشراكات التجارية مع دول في غرب وشمال إفريقيا مثل ليبيا ونيجيريا وموريتانيا والجزائر ، وكوت ديفوار والسنغال.
- إن سيطرة التنظيمات الإسلامية والأزوادية المسلحة على شمال مالي يهدد بامتداد قوة تلك التنظيمات إلى الحدود الجنوبية للجزائر والشرقية لموريتانيا، وخاصة في ظل المطالبة بإنشاء كيان أزوادي مستقل لطالما طمحت إليه تيارات الطوارق، كما يهدد بتقوية شوكة التنظيمات الإسلامية المسلحة في شمال وغرب إفريقيا بشكل عام، الأمر الذي يعني مباشرة تهديدًا للنفوذ الفرنسي في تلك البلدان، وبالتالي تعد تلك العملية للفرنسيين بمثابة قطع رأس الحية.
- ثمة محاولة فرنسية لاستعادة دورها الحيوي في إفريقيا جنوب الصحراء والنظام الدولي بشكل عام، بعد أن واجه نفوذها تقلصا ملحوظا في الغرب والشمال الإفريقي إثر التدخلات الأمريكية، ولعل ذلك تجلى في المساهمة في التدخل العسكري الدولي في ليبيا لإسقاط القذافي، ثم الاضطلاع بدور الوكيل الدولي في شمال مالي، كونها تمتلك قواعد وتشكيلات عسكرية في المنطقة جاهزة لتدخل سريع، بما يؤشر لإعادة تمركز جديد للقوة الفرنسية في السياسة الدولية.
- ثمة مخاوف فرنسية وأوروبية من أن يتحول التمركز الأصولي في شمال مالي إلى التمدد نحو المغرب العربي، بما يمثل تهديدا للبوابة الأوروبية.

من خلال ما سبق يمكننا أن نلخص الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي في أربع نقاط أساسية وهي كالتالي:

- قضية الطوارق: و التي تتمثل في أصل الأزمة، بحيث أن ما ورثته المنطقة من الإستعمار و الذي أشرنا إليه في الوثيقة السابقة التي كات هي السبب الرئيسي في الأزمة التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي، والتي خلق جماعات قبلية و إثنية غير راضية على الوضع الحالي وتحاول تغييره.
- التهديدات الأمنية: وتتمثل بشكل أساسي في الجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة والتي كان من المتوقع إنتشارها في هذه المنطقة و ذلك بسبب ما تعانيه من أزمات و مشاكل وخاصة بعد الثورات العربية عام 2011 التي ساهمت في إنتشار هذه التهديدات.
- التدخل الأجنبي: ويتمثل في فرنسا بشكل رئيسي و الولايات المتحدة الأمريكية، فتدخل الذي تقوم به لا يساهم في تحسين الوضع أكثر مما يقوم بتعقيد الوضع أكثر مما كان عليه.

ولكن برغم جميع الأزمات التي ذكرناها يمكننا أن نصل إلا أن الأزمة الحقيقية التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي و التي كانت السبب الرئيسي فيما وصلت إليه المنطقة ككل لما تعيشه اليوم هي أزمة بناء الدولة.

[1] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص151-152.

ويمكننا أن نلخص أزمة بناء الدولة في النقاط التالية:

❖ **ضعف مصادر الشرعية**

و إشكالاتها السياسية: تعد أزمة الشرعية من أهم الأزمات وأعمقها وأخطرها ، التي تعانيها الدولة العربية المعاصرة يعود السبب في ذلك، إلى أنها لم تصب النظام القائم فحسب، بل وتعدّته إلى فكرة الدولة ذاتها، ما جعل من إشكالية الشرعية إشكالية سياسية مركبة، وذلك لما للدولة من أهمية جوهرية بالنسبة إلى تثبيت قيم الشرعية من جهة، وتفعيلها في الوعي الاجتماعي والقانون من جهة ثانية ومن ثم قدرتها على جعل نفسها بؤرة الولاء الكبرى للفرد والمجتمع من جهة أخرى، ليس اعتباطا أن تنمو وتتراكم مختلف نماذج الولاء الجزئي والتقليدي، بمعنى تنامي نفسية الولاء الفردي والاجتماعي الكيانات ما قبل الدولة ،وذهنيته، مثل الانتماء الجهوي والطائفي والقبلي والديني تشير من الناحية العامة إلى وجود خلل في شرعية الدولة الحديثة، وإشكالية سياسية فيها، أيضاً هذا الواقع جعل بعضهم يتحدّث عن أنّ هذه الأزمة تشمل كلا من النظام السياسي والدولة في ان واحد وهي ازمة تجد تعبيرها في نمو مختلف مظاهر الاحتجاج تجاهها من السلمي إلى العنيف، وينظر الناس لها باتجاهين عامين في الموقف من تفسير هذا المظهر العام للأزمة الاتجاه الأول، الذي يرى أن ضعف الشرعية مرتبط أساساً بظروف نشأة، في حين يذهب الثاني إلى أن السبب الرئيس يعود إلى عجز الدولة عن أن تكون وعاء لسياسة تعكس المصالح الوطنية العامة[1].

وعليه تتمير منطقة الساحل الإفريقي بتعدد في الاثنيات ومن الصعوبة تحديد اعدادها نظرا لعدة أسباب أهمها إشكالية تحديد المفهوم بحد ذاته وتشعب الاثنيات في إفريقيا وتنقلها، وهذه الإثنيات عابرة للحدود الأمر الذي زاد في تعقيد الوضع[2].

هذا وتتجلى المشكلات الاثنية في مستويين، الأول يتمثل في الصراع بين الإثنيات من أجل موارد الحياة ومقدراتها والثاني الصراع مع السلطة أو النظام الحاكم بسبب التهميش أو عدم الانصاف وغياب العدالة[3].

ولعل الصراع بين الأزواد في شمال مالي مع السلطة الحاكمة هو مثال على ذلك، والذي تدخل فيه لاحقا العديد من الجماعات الجهادية.

❖ **ضعف البناء المؤسسي للدولة**

تستمد مظاهر ضعف الشرعية أصولها من الضعف التاريخي الذي لازم ظهور الدول الحديثة كما أنها تمده بطاقة جديدة بمعنى أننا نقف أمام تداخل مركب لأزمة الشرعية والضعف البنيوي لمؤسساتها؛ إذ لم تستطع الدول العالم الثالث الحديثة استكمال مقوماتها بالمعنى الحديث، سواء في ما يتعلق ببنائها المؤسسي أو باستقلالها الذاتي عن شخص الحاكم، أياً كانت صفته وطريقة وصوله إلى السلطة الأمر الذي أدى

[1] أشواق عباس، **أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة، مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص49-50.

[2] نسرين سالم، **أزمة بناء الدولة في إفريقيا: الواقع والرهانات**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 3، مايو 2020، ص200.

[3] **المكان نفسه**.

دوراً مهماً في عرقلة استقرار مفهومها كدولة في الوعي الاجتماعي وثباته في الوعي السياسي وقانونيته في الوعي الحقوقي[1].

فما يمكن أن نراع أن الأنظمة الحاكمة في إفريقيا فشلت في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وكما أن القضاء الإفريقي لا يتمتع بالإستقلالية وذلك بسبب سيطرة الجهاز التنفذي عليه، وهكذا هو الحال في البرلمان، والأحزاب السياسية[2].

حيث يعكس هذا أن نموذج الدولة القائم في المجال السياسي الافريقي هو نموذج فاقد الشرعية بجميع أشكالها ، وهذا المشهد يكتمل مع حضور القوي للبنية العشائرية والقبلية والطائفية، كونها قائمة في مجتمعات ذات خصوصية تقتضي تحول تعدديتها الى طوائف وعشائر[3].

وإن الفشل التي ورثته الدول ما بعد الإستعمار كان من أهم الأسباب التي دعت إلى تدخل الجيش بشكل مباشر للحكم، فمنذ تأسيس الجيوش الحديثة وارتباطها بفكرة الدولة؛ إذ بدت كأنها تمثل الدولة في مقابل الجماعات والفئات والواحد في مقابل التعدد، والنظام في مقابل التشتت والمصلحة العامة في مقابل المصالح الجزئية للقوى الاجتماعية والسياسية[4].

وهي فوق كل هذا تمتلك القوة، والحقيقة أن هذا قد يكون صحيحا إذا كانت مهمة الجيش مؤقتة لتحقيق السلم الأهلي حيث يضع نفسه في خدمة الدولة بعد تنفيذها، و الأمر مرتبط إلى حد بعيد بتماسك الدولة ووحدتها في تركيبها وتعدد وظائفها ومؤسساتها، فالدولة الهشة غير المستقرة والضعيفة المؤسسات تدفع الجيش إلى أن يجسد كيانها من خارجها ليفرضه بالقوة[5].

فالجيش قوة منظمة مسلّحة مرتبطة بالدول، ولعل هذا يفسر وضع الدول في منطقة الساحل الإفريقي و الفشل في تأسيس حكومة منتخبة، وذلك يعود لعدم قدرة الدول الهشة في على التماسك.

وهذا لا يعني أن الجيش أيضا متماسك فإن الولاءات القبلية و الإثنية و الأيديولوجية قد تكون خطرا حقيقيا على تماسك الجيش، فإن أخطر ما قد يحدث إختراق الجيش بالقبلية و الإثنية و الأفكار الأيديولوجية، وهذا ما قد يؤدي لنتائج وخيمة كالإنقلابات العسكرية، والإنشقاق من ثم الفوضى[6].

وهذا ما يمكن أن يفسر كثرة الإنقلابات في دولة مالي منذ تأسيسها عام 1960 الذي وصل إلى 4 إنقلابات ومنطقة الساحل عموما، يعود في أساسه لإختراق الجيش داخليا عبر الإثنيات و القبلية، وخارجيا عبر دولة أجنبية كفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و دول أخرى.

❖ ضعف الدولة و هشاشتها

إن الباحث في نموذج الدول الحديثة أو الفاشلة، ولا سيما خلال النصف الثاني من القرن العشرين سيجد أنه يقسم قسمين الأول وهو الشكل الخارجي لهذا النموذج، أبرز معالمه التضخم الكبير في أجهزة الدولة أفقياً وعمودياً، وكذلك ازدياد عدد العاملين فيها، وضخامة إنفاقها العام، إضافةً إلى ازدياد الدور

---

[1] أشواق عباس، مرجع سابق، ص51.
[2] نسرين سالم، مرجع سابق، ص203.
[3] **المكان نفسه**.
[4] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة إشكاليات نظرية و نماذج عربية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، 2017، ص64-65.
[5] **المرجع نفسه**، ص65.
[6] **المرجع نفسه**، ص66.

الذي تمارسه على صعيد الاقتصاد والمجتمع وتوسعه، أما الثاني يتعلق بالمضمون الداخلي لهذا النموذج الذي يتصف بالضعف والهشاشة في أدائها العام والخاص تجاه الدولة والمجتمع، ولعل أهم مظاهر هذا الضعف بهذا الصدد، هو عجز الدولة عن إرساء أسس العلاقة الطبيعية مع المجتمع على أرضية الشرعية والقانون، وتالياً، عجزها عن إدارة مواردها بفاعلية وتعبئتها، وقد ترتب على ذلك استفحال عجزها عن اتخاذ السياسات السليمة وتنفيذها لمواجهة المشكلات الداخلية والتحديات الخارجية أما النتيجة، فهي ضعفها، أو عدم قدرتها على تحقيق الاستقلال الوطني الفعلي والدفاع عنه، ومن ثم الحد من تبعيتها للعالم أضف إلى ذلك، فشلها في تحقيق إجماع وطني واجتماعي وسياسي، بما في ذلك على القضايا العامة والكبرى بعبارة أخرى، إنَّ المفارقة الكبيرة التي تظهر بين تضخم أجهزة الدولة الحديثة، وتطاول دورها في الاقتصاد والمجتمع من جهة، وضعف أدائها في مختلف ميادين الحياة العامة من جهة أخرى، تعكس حال الاغتراب الفعلي بين شكل الدولة ومضمونها؛ اغتراب نعثر عليه في تدني إنجازاتها وضعفها، وبخاصة في ما يتعلق بقضايا العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية والتقدم العلمي والاستقلال الوطني والوحدة وهي النتيجة التي نعثر عليها في ضعف شرعيتها أمام مجتمعها المحلي والدولي[1].

❖ الفجوة بين الدولة و المجتمع

إن وجود فجوة كبيرة بين الدولة و المجتمع، وهي فجوة آخذة في الاتساع والتعمق المستمرين، تقترب أغلب هذه الدراسات في تفسيرها سبب هذا الخلل من الحكم القائل بعدم تمثيل الدولة بمختلف أجهزتها وممارساتها وسياساتها، مصالح مختلف القوى الاجتماعية المكونة لها وأهدافها وطموحاتها؛ فالدولة لجأت إلى التعامل مع المجتمع بما يتناسب مع سياساتها وتوجهاتها الأيديولوجية، هذا الأمر يتمثل ويظهر بوضوح في عدم السماح في أغلب الأحيان بقيام قوى سياسية وتنظيمات اجتماعية قادرة على منافستها في إدارة شؤون الدولة والمجتمع من هنا تظهر السياسة المنظمة لتدمير أغلب عناصر المجتمع المدنى، أو تغييبها والحد من استقلاليتها الحقيقية عبر التحكم المباشر وغير المباشر بها من خلال أجهزة الدولة ومؤسساتها، هذه السياسية ما زالت متحكمة في نفسية هذه الدول، بمعنى إصرارها العلني والمبطن على السياسية بوجه عام، وسياسة الدولة تجاه المجتمع بوجه خاص ومن أهم إن من أهم مظاهر تنفيذ هذه إلغاء المجتمع المدني وقواه الحية أو تحييدها أو إضعافها، وبخاصة في كل ما له علاقة بالحياة السياسة.[2]

كما أن مظاهر الأزمة التي ذكرناها تكون هي السبب المباشر في ظهور مشاكل أخرى تؤثر بشكل سلبي على تقدم الدولة والتي تتمثل في غياب مشروع حقيقي تنموي للتقدم الدولة و من ثم إنتشار الفساد في جميع قطاعات الدولة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، وفي الأخير وصول الدولة لحائط مسدود و إستعانتها بالدول الخارجية من أجل تسييرها في جميع المجالات، أو بإسم أخر أن تكون الدولة تحت تبعية الدول الأجنبية أو بمفهوم إستيراد الدولة.

وهذا بضبط ما يحدث في منطقة الساحل فالفشل في بناء أسس دولة سليمة قادرة على إحتواء جميع الإثنيات و القبائل، والفشل في تسيير الدولة في جميع مجالاتها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، فكان من الطبيعي وصول منطقة الساحل للأزمة التي تعانيها اليوم.

---

[1] اشواق عباس، مرجع سابق، ص52.
[2] **المرجع نفسه**، ص52-53.

ومن رأينا نرى أن الدول في منطقة الساحل لا يمكن أن تنهض بأي أيديولوجية مستوردة سواء كانت ليبرالية أو إشتراكية، فأي دولة إستطاعت بناء نفسها، قامت ببناء هذه الأسس على بأيديولوجية نابعة من داخل مجتمعها وذلك من خلال ثقافته و تقاليده المميز، التي تتماشى مع وضع الداخلي و الذي يأسس لباقي الجوانب سواء كانت سياسية و إقتصادية والخ.

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

تنتشر الكثير من التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وعلى رأسها الإرهاب و الجريمة المنظمة و التي جعلتها بؤرة توتر لا تخص دول المنطقة فقط بل أزمة عالمية تخص الجميع، وخصوصا في السنوات الأخيرة التي تنامت بها هذه الظواهر بشكل كبير وذلك يعود بشكل أساسي للأزمة في منطقة الساحل، كون أن هذه التهديدات هي نتاج تطور الأزمة في المنطقة، وأصبحت الجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة تندمج مع بعضها ما ساهم في تعقد الوضع أكثر من السابق، فالهدف الأساسي في هذا المطلب هو التعرف على أهم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و المتمثلة بشكل رئيسي في الإرهاب و الجريمة المنظمة و دراسة العلاقة التي تربطهم.

الفرع الأول: أهم الحركات الإرهابية و الحركات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي

تنتشر الحركات الإرهابية و الجماعات المسلحة بشكل كبير في منطقة الساحل الإفريقي وهي تتركز في مناطق معينة وخاليه يسهل عليها التحكم بها، ومن خلال هذه الخريطة يمكننا أن نوضح تمركز أهم الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

الشكل رقم (7): خريطة توضح أماكن تواجد أهم الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

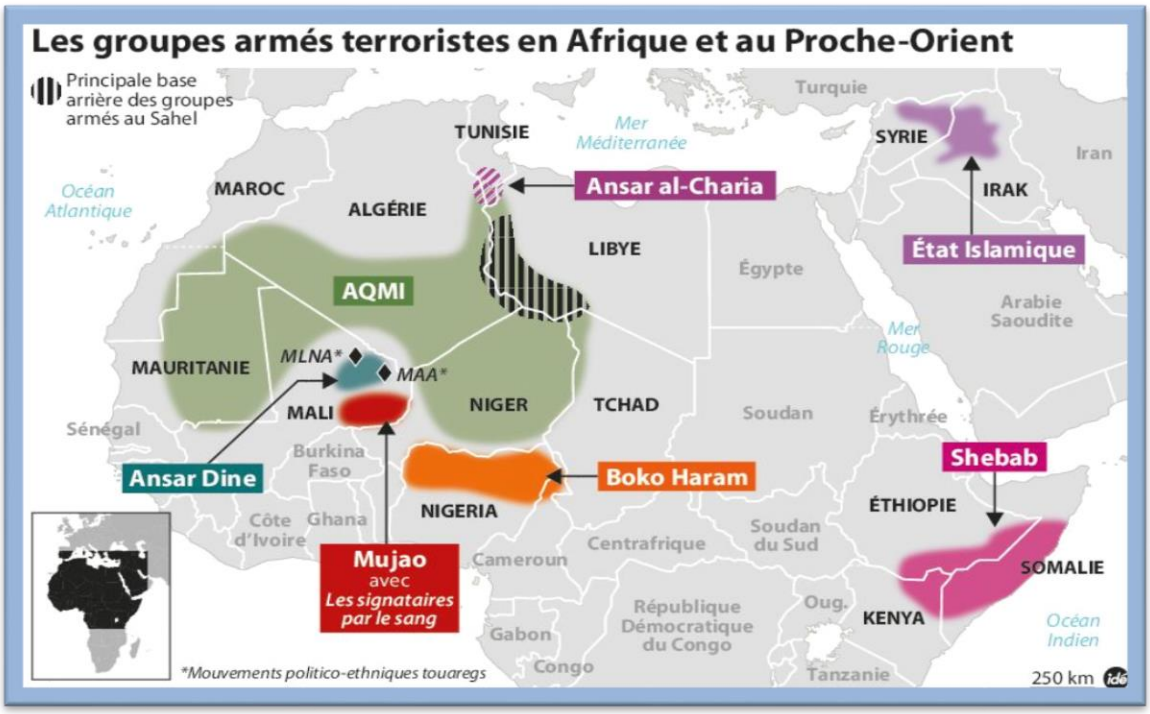

المصدر: https://www.la-croix.com/Actualite/Monde/Comprendre-la-galaxie-terroriste-dans-le-Sahel-2014-07-17-1180204

وتعتبر هذه الحركات و الجماعات الإرهابية من التهديدات الأمنية الجديدة و التي تعرف بالتهديدات الأمنية الغير تقليدية (التهديدات اللاتماثلية) وتعد من أخطر ما تواجهه الدولة، كونها تهدد إحتكار العنف المشروع للدولة[1].

أ- الحركات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

1- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

يتشكل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب من ثلاث خلايا رئيسية وهي: خلية الشمال في منطقة القبائل، كذا خليتي الجنوب اللتان تنشطان أيضا في إطار الجريمة المنظمة أعضائها إلى ما يقارب 400 رجل، تشمل جناحين رئيسيين هما الجناح الدوري المركزي بالجزائر، أما الجناح الثاني يرتكز في مالي، يقوم هذا الأخير برصد الوضع استراتيجيا من اجل عمليات التنظيم في كل من الجزائر وموريتانيا، انضمت الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى القاعدة سنة 2006 انشقت الجماعة السلفية للدعوة والقتال على الجماعة الإسلامية المسلحة الجيا، التى كانت تعتبر من أهم الجماعات الإرهابية وأكثرها دموية في الجزائر خلال فترة التسعينات حيث كانت بداية الانضمام بالاتصالات بين قادة الجماعتين، إذ أرسل زعيم القاعدة السابق أسامة بن لادن، أبو محمد و هو عماد عبد الوليد احمد العلوان عبر منطقة الساحل نحو الجزائر المحاولة إقناع زعيم الجماعة السلفية في تلك الفترة حسن حطاب، لتحويل عملياتها إلى المستوى الدولي، لكن حطاب رفض التقاء أبو محمد، مؤكدا أن جماعته لا تريد أن تكون جماعة دولية، بل تريد التركيز فقط على الجزائر بعد أيام قليلة قامت قوات الأمن الجزائرية بقتل أبو محمد ، وانضمت الجماعة بعد ذلك إلى القاعدة بقيادة دروكدال[2].

منطلقا من إن توجهات حسن حطاب لم تكن توافق توجهات جميع قادة الجماعة السلفية، على غرار نبيل صحراوي، الذي أعلن أن الجماعة تدعم أسامة بن لادن في جهاده بشكل كامل وقوي، وعليه يرى بعض المحللين أن الانضمام إلى القاعدة، كان في الواقع حالة منافسة بين قادة الجماعة السلفية، أكثر منه استراتيجية ونية حقيقية للجماعة للعمل في خارج الجزائر ، لكن تصريحات أبو مصعب عبد الودود عبد المالك دروكدال أبرزت أن هناك علاقة القوية بين مبادئ الجماعة السلفية والقاعدة، حيث الزرقاوي دعا بن لادن بقائدنا وحيا جهود الإخوة المجاهدين الشجعان والقائد أبو مصعب عل حد تعبيره، ظهرت شائعات حول اختفاء حسن حطاب فبدأت - قوات الأمن الجزائرية بالبحث عليه خلفه نبيل صحراوي الذي قتل سنة 2004 ليصبح عبد الودود أو دروكدال أمير الجماعة في 6 سبتمبر 2006 ، استمر بالعمل فيجبال منطقة أكفادو في ولاية بجاية شمال الجزائر[3].

ارتفعت نسبة الهجمات الإرهابية التى قامت بها جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، كذا تنظيمات إرهابية متطرفة أخرى منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 في منطقة المغرب والساحل، بما يقدر بـ 558% ، تم تسجيل 900 هجوم قتل اختطاف وغيرها من الأعمال الإرهابية خلال ثمانية سنوات، ضد أهداف دولية

[1] Mary Kaldor, **New And Old Wars Organised Violence in a Glpbal Era**, Uk, Polity Press, Third Edition, 2012, p188.

[2] عمر فرحاتي، مريم إبراهيمي، مرجع سابق ،ص108-109.

[3] **المرجع نفسه**، ص109-110.

وأخرى محلية، مخلفة بذلك ما يقدر بـ 1500 قتيل و 6000 ضحية في الجزائر، تشاد، ليبيا، مالي موريتانيا المغرب والنيجر وتونس[1].

ان تزايد نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب من بين الأسباب التي زادت من حالة عدم الاستقرار في الساحل الإفريقي، حيث قادت عمليات على مستوى واسع في كل من شمال موريتانيا مالي النيجر وجنوب الجزائر. كما نوعت من نشاطها من خلال تجارة التبغ والمخدرات والأسلحة، حيث يعتبر البعض أن نشاطاتها إجرامية بدرجة كبيرة تتجاوز كونها لأسباب دينية أو سياسية.

برز ذلك مع ما يسمى بقمة تجار المخدرات الكولومبيين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب، مع قضية عبد الكريم التارقي الذي تم توقيفه في غينيا بيساومع نهاية أكتوبر 2010[2].

يعود اختطاف الأجانب والتركيز على الغربيين منهم ، لأهداف متعددة في مقدمتها الظهور إعلاميا، كذا الحصول على أموال، حيث أن هناك توقعات بان الجماعة حصلت على ما يقارب 70 مليون دولار من خلال هذه النشاطات، إضافة إلى حصولها على الأسلحة وتهديدها لاستثمارات مهمة على المستوى السياحي والاقتصادي عموما، على غرار الأنبوب الذي يرتقب أن ينقل الغاز من نيجيريا عبر الجزائر والنيجر نحو أوربا سنة 2015[3].

زادت الأخطار في الساحل بعد انتشار الأسلحة في المنطقة على إثر سقوط نظام القذافي في ليبيا. كما أن هناك أدلة تشير إلى وجود علاقة بين كل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وجماعة بوكو حرام، التي تنسب إليها العديد من أعمال العنف في نيجيريا، على غرار تفجير مقر الأمم المتحدة في العاصمة أبوجا في أوت 2011 ، الذي راح ضحيته 24 شخص، وتفجير جانفي 2012 الذي أدى الى وفاة أكثر من 200 شخص في مدينة كانو ثاني أكبر مدينة نيجيرية، حيث أشارت استخبارات البلاد أن بعض أعضاء بوكو حرام تم تجنيدهم من طرف الجزائري خالد ،برناوي وتدربوا في جنوب الجزائر سنة 2006[4].

يرى بعض المحللين أن مالى لا تمثل هدفا في حد ذاتها بالنسبة للتنظيم، فهي ملجأ ، امن مما دفع البعض إلى التساؤل حول فكرة أن هناك اتفاقا ضمنيا عنوانه "عش ودعني أعيش"، بين كل من التنظيم والحكومة المالية. لا تزال الجزائر تمثل الهدف ذو الأولوية بالنسبة للجماعة رغم انتشارها شرقا وشمالا، تحديدا نحوليبيا وتونس، مستغلة الوضع في البلدين من خلال الربيع العربي، إذ وجدت فرصا جديدة للنشاط ، ودعمها للعديد من الجماعات الصغيرة التي ظهرت مؤخرا في المنطقة، على غرار أنصار الشريعة في ليبيا وملثمي القاعدة.

ونذكر أهم التنظيمات التي تعمل التي تنشط مع تنظيم القاعدة[5]:

1.1 كتيبة الملثمين

تتألف من العناصر القديمة في إمارة الصحراء، ويتولى قيادتها أمير الصحراء السابق "بلعور"، وهو شاب جزائري من مواليد سنة 1972 بمدينة غرداية.انتقل إلى أفغانستان ولم يكمل بعد عقده الثاني، حيث

[1] عمر فرحاتي، مريم إبراهيمي، مرجع سابق،ص110.
[2] **المكان نفسه.**
[3] **المكان نفسه.**
[4] **المرجع نفسه**، ص111.
[5] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص67-71.

تلقى تدريبات في معسكرات القاعدة ،وطالبان، وأصيب في انفجار قنبلة يدوية ، ففقد إحدى عينيه، فأصبح يعرف بلقبه الحالي "بلعور" . وتعتبر كتيبته هي المسؤولة عن اختطاف عدد من الرهائن الغربيين ،خصوصا المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحد إلى النيجر الكندي روبرت" "فاولر" ومساعده السفير السابق لكندا في الغابون "لويس غواي"، الذين اختطفا من النيجر في ديسمبر/ كانون الأول عام 2008 . كما قامت كتيبته بأول هجوم نفذه التنظيم على الأراضي الموريتانية، في 4 يونيو 2007 عندما هاجم العشرات من مقاتلي الكتيبة بقيادة "بلعور" نفسه حامية "المغيطي" العسكرية شمال البلاد، فقتلت 17 عسكريا موريتانيا واستولت على كميات من الأسلحة والذخيرة. كما أعلنت الكتيبة مسؤوليتها عن اختطاف فرنسيين في النيجر في يناير2011 ، وقتلها لاحقا أثناء محاولة القوات الفرنسية الخاصة تحرير هما بالقوة، كما خطط أمير كتيبة الملثمين "بلعور" لعملية اختطاف ثلاثة رعايا إسبان على الطريق الرابط بين مدينتي نواكشوط ونواذيبو في موريتانيا نهاية شهر نوفمبر 2009.

وقد عمد بلعور" إلى تشكيل نواة للتنظيم داخل موريتانيا عرفت فيما بعد بمجموعة "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط التي هاجمت السفارة الإسرائيلية بنواكشوط مطلع شهر فبراير2008 ، ونفذت قبل ذلك عملة سطو على مبالغ نقدية ضخمة لميناء نواكشوط في أكتوبر2007.

2.1 كتيبة طارق بن زياد

يقودها الجزائري "عبد الحميد أبو زيد " ، واسمه الحقيقي عبد الحميد السوفي و يصنف على أنه من صقور التنظيم، وإلى كتيبته تنسب عمليات قتل واختطاف عديدة، أبزرها اختطاف زوجين نمساويين، من جنوب تونس في شهر فبراير/ شباط عام 2008 ، واختطاف خمسة فرنسيين وتوغولي و مالغاشي، تابعين لشركة أريفا الفرنسية العاملة في مجال استخراج اليورانيوم بالنيجر في شهر سبتمبر2010. وما يزال أربعة منهم حتى الآن رهن الاحتجاز لدى التنظيم، كما نفذ تكتيبة طارق بن زياد هجوما على بلدة تورين شمال موريتانيا وقتلت 12 عسكريا ، فضلا عن مسؤوليتها عن اختطاف وقتل البريطاني "آدون داير" أواخر شهر مايو 2009 بعد أن رفضت الحكومة البريطانية للإستجابة لمطالب التنظيم.

3.1 سرية الفرقان

ينحدرون من المالي والنيجر، مرشهر يوليو/ تموزويقودها الجزائري "جمال عكاشة" المكنى "يحيى" أبو الهمام" ، وتتشكل في أغلبها تمبكتو. وتقول مصمن مقاتلين موريتانيين وماليين، وتنشط هذه الكتيبة في الحدود الشمالية الغربية من الفرنسية ميشيل . أزواد، وبالتحديد شمال مدينة تمبكتو بمحاذاة الحدود الموريتانية، وإليها تنسب الموريتانية والفرن ومن الصععمليات عديدة أبرزها اختطاف إيطالي وزوجته البوركينابية من ضواحي مدينة كويني على الحدود الموريتانية المالية أواخر عام 2009. كما شنت هذه السرية هجوما قتلت خلالها ثلاثة جنود موريتانيين في بلدة الغلاوية شمال موريتانيا 26 ديسمبر 2007.

وتولت سرية الفرقان مهمة التصدي للجيش الموريتاني خلال عمليات توغله في شمال مالي واشتبكت معه في معارك عديدة. كما أنها هي المسؤولة عن اختطاف در كي موريتاني من وسط مدينة "عدل" بكرو" فيشرق موريتانيا كذلك في شهر ديسمبر 2011 وقد نفذ عناصر من السرية عملية اغتيال راح ضحيتها مواطن أمريكي وسط نواكشوط في 23 يونيو2009 ، وقام أحد عناصرها بعملية انتحارية استهدفت السفارة الفرنسية بنواكشوط في أغسطس 2009 .

4.1 سرية الأنصار

ويقودها " أبو عبد الكريم الطارقي"، وهو الوحيد من غير الجزائريين الذي أسندت إليه مهمة إمارة سرية في التنظيم، وتتألف سريته في معظمها من عناصر ينحدرون من الطوارق الماليين والنيجريين. وقد نفذت العديد من العمليات في شمال مالي والنيجر ، من أبرزها المشاركة مع كتيبة طارق بن زياد في "معركة الوسرى"، في بداية شهر يوليو 2009 ضد الجيش المالي ومليشيات تابعة لإحدى القبائل العربية في تمبكتو . وتقول مصادر التنظيم إن "أبو عبد الكريم التاركي"، هو من قتل الرهينة الفرنسية ميشيل جرمانو في نهاية يوليو 2010 ردا على هجوم مشترك بين القوات الموريتانية والفرنسية على معسكر للتنظيم قتل فيه سبعة من عناصره شمال مدينة تمبكتو ومن الصعب معرفة حجم مقاتلي الكتائب والسرايا المذكورة وإن كانت تقدر بالمئات، ولا توجد أرقام دقيقة عنها بسبب التحفظ الشديد لقادتها، وبسبب توزعها في أمكان مختلفة من الصحراء، هذا فضلا عن أن المقاتلين من الدرجة الأولى يتنقلون بين السرايا والكتائب، كما أن إستراتيجية التنظيم تقتضي بمنح العناصر إجازات سنوية تصل أحيانا أشهرا عديدة، مما يجعل ثلث المقاتلين تقريبا دائما موجود خارج المعسكرات في أغلب الأوقات.

5.1 خلايا نائمة

تمكنت قيادة القاعدة في شمال مالي من استغلال الأوضاع في المنطقة خلال السنتين الماضيتين، لصالحها، فأوفدت عشرات المقاتلين إلى ليبيا في بداية الثورة الليبية، لكنهم سرعان ما أحجموا عن القتال إلى جانب الثوار بعد تدخل حلف الناتو ضد كتائب القذافي، وهو ما اعترف به مؤسس إمارة الصحراء "بلعور" في مقابلة صحفية معه لكن التنظيم عمد إلى استغلال الأوضاع في لبيبا لتهريب السلاح واكتساب العناصر ويعتقد المراقبون أن القاعدة تمكنت من اكتتاب عشرات الخلايا النائمة في أنحاء ليبيا، انتظارا لاستغلالها في الوقت المناسب، حين تستدعي الضرورة إخراجها من مخابئها. ونفس الشيء ينطبق على تونس التي سبق وأن أرسل التنظيم إليها مجموعة من المقاتلين نهاية عام 2006 كطليعة أولية، تسعى إلى اكتتاب العناصر وتشكيل الخلايا، لكن الأمن التونسي اكتشف المجموعة واشتبك معها، وقتل جميع أفرادها، مما شكل ضربة قوية للتنظيم حينها، لكنه استغل اضطراب الأوضاع في تونس خلال السنة الماضية للعودة إلى سياسة الاكتتاب مجددا، وهو ما تجسده الاشتباكات التي تقع من حين لآخر بين الأمن التونسي ومسلحين يوصفون بالسلفيين.

وفي موريتانيا والمغرب يسعى التنظيم منذ سنوات عديدة لاكتتاب خلايا نائمة بعضها تمكنت مصالح الأمن من تفكيكه، فيما يعتقد أن البعض الآخر ما زال يحتفظ بولائه للتنظيم، وقد نجح في التواري عن أعين الأمن انتظار الصدور الأوامر بالتحرك.

2- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش- ISIS)

ارتفع تدفق الإرهابيين بشكل كبير من النقاط الساخنة في الشرق الأوسط خصوصا سوريا والعراق إلى دول منطقة الساحل الأفريقي مثلما حدث في الجزائر مع عبد المالك غوري زعيم جند الخلافة الذي قضت عليه قوات الأمن الجزائرية إثر محاولته إدخال تنظيم داعش للجزائر، وفي المغرب ألقت الأجهزة الأمنية الحكومية القبض على المجند الفرنسي المرتبط مع جبعة النصرة في سوريا وأنصار الشريعة في ليبيا[1].

ووفقا لمصادر الأمم المتحدة، فضلا عن تقارير استخباراتية، فقد أقسم أكثر من 40 منظمة إرهابية حول العالم بالولاء والدعم لداعش 20 منها في منطقتي الساحل الإفريقي والمغرب العربي وأماكن أخرى في أفريقيا، نذكر منها جند الخلافة في الجزائر وتونس الدولة الإسلامية في ليبيا بوكو حرام في نيجيريا حركة الشباب منطقة جوبا، خلية بشير أبو نعمان في الصومال، الالتزام من القرآن والسنة في السودان وجماعة أنصار بيت المقدس في سيناء[2].

كما استطاع التنظيم ذاته سنة 2015 من إنشاء قاعدة أساسية للتدريب على الجهاد في ليبيا مستغلا في ذلك عدم الاستقرار وغياب حكومة موحدة، ، كما قد أعلنت داعش مسؤوليتها عن عدة هجمات طالت دول إفريقية[3].

حيث تم تدريب 6500 من المتطرفين الإرهابيين للقيام بهجمات إرهابية في المستقبل وقد شارك في هجوم كبير على فندق كورنثيا الفاخر" في العاصمة أسفر عن خسائر بشرية كبيرة بين الليبيين والأجانب وهذا كرد فعل على اعتقال أبو أنس الليبي سنة 2013 من قبل القوات الخاصة الأمريكية وهو المتهم بالتورط في تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا سنة 1998 والتي قتل فيها 224 شخصا، كما أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن انفجار سيارة مفخخة خارج مبنى الأمن الدبلوماسي في طرابلس[4].

3- تنظيم بوكو حرام

حركة إسلاماوية تأسست على يد رجل الدين الشاب محمد يوسف سنة 2002 تمركزت بداياتها في المنطقة الشمالية الشرقية من نيجيريا بهدف إقامة دولة إسلامية، ثم توسعت في كامل نيجيريا لتنتشر بعدها إلى خارج الحدود لتصبح رقما فاعلا في المعادلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وقد كان عناصرها في البداية أساسا من الطلاب الإسلاماويين في الشمال ورجال الدين والفقراء وانظم إليها فيما بعد مؤيدين آخرين كسبتهم من خلال التحدث علنا ضد الفساد داخل الحكومة النيجيرية[5].

كانت الجماعة قبل سنة 2009 لا تهدف إلى الإطاحة بالحكومة النيجيرية ولكن في الوقت نفسه تشارك في معارك على مستوى منخفض مع قوات الشرطة المحلية والقرويين غير الملتزمين، لكن في سنة 2009 تغيير هذا النهج عندما اشتبكت قوات الشرطة النيجيرية في يوم 2009/07/30 مع أعضاء بوكو

---

[1] خالد بشكيط، **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب و الجريمة المنظمة في دراسة في حدود العلاقة**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد8، جوان 2018، ص221.

[2] **المرجع نفسه**، ص221-222.

[3] نجم الدين محمد عبد الله جابر، **الجهود الإقليمية والدولية لمجابهة ظاهرة الإرهاب في إفريقيا**، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 3، العدد 6، نوفمبر 2020، ص269.

[4] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص222.

[5] **المرجع نفسه**، ص220.

حرام في ولايات ،بورنو، بوتشي يوبي وكانو حيث تم القضاء على أكثر من 700 إرهابي وتم إعدام مؤسسها وهو ما دفع بالكثير من عناصرها للهروب للدول المجاورة ولكنها عادت للظهور مجددا سنة 2010 تحت قيادة إيمان أبو بكر شيكاو من خلال تنفيذها عمليات عنيفة ضد أهداف حكومية في الولايات الشمالية حيث تم إحصاء 11 هجوم مسلح وتفجيرين في العام نفسه أبرزها الهجوم على سجن في ولاية بوتشي أسفر عن هروب أكثر من 700 سجين وسلسلة من التفجيرات عشية عيد الميلاد في جوس وسط نيجيريا أودت بحياة 80 شخصا وشهدت سنة 2011 عدة هجمات بإلقاء قنابل في مراكز الاقتراع ومكاتب اللجنة الانتخابية هذه التفجيرات تعكس تغيرا في تكتيكاتها مع استخدام التفجيرات الانتحارية كان أبرزها في 2011/08/26 خلال الهجوم على مقر الأمم المتحدة في أبوجا بواسطة انتحاري يقود سيارة مفخخة أسفر عن مصرع 23 شخصا وإصابة 116 بجروح، وبتاريخ 2011/11/04 هجمات منسقة على مراكز الشرطة والكنائس وقاعدة للجيش في ولاية يوبي خلفت أكثر من 150 قتيلاو100 جريح[1].

4- جماعة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا

أعلن عن هذه الجماعة لأول مرة في أكتوبر 2011، عندما نفذ عناصر تابعين لها عملية اختطفوا خلالها ثلاثة رهائن غربييناإسبانيين وإيطاليةمن مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب مدينة تيندوف جنوب الجزائر. ويأتي تأسيس جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا بعد انشقاق زعيمها "سلطان" ولد بادي" المكنى (أبو علي) عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، بعد رفض قيادة التنظيم تشكيل سرية خاصة بعرب أزواد كان يطالب بها، على غرار "سرية الأنصار" التي يقودها " أبو عبد الكريم الطارقي" والمؤلفة أساسا من مقاتلين طوارق، وقد نفذت "جماعة التوحيد والجهاد" هجوما انتحاريا على موقع أمني في مدينة تمنراست جنوب الجزائر في شهر مارس 2012 ، قتل فيه عدد من رجال الأمن الجزائريين"[2].

وينحدر " ولد" بادي" من قبيلة "الأمهار" العربية التي تستوطن مدينة غاوه وضواحيها في أزواد ، وكان ينشط سابقا في مجال التهريب في الصحراء الكبرى، قبل أن يلتحق بتنظيم القاعدة. وحين أعلن انشقاقه كان برفقته الناشط الموريتاني "حمادة ولد محمد الخير" المكنى "أبو القعقاع " ، وقد تمكنا من سحب عشرات المقاتلين الشباب المنتمين لقبيلة "الأمهار" من صفوف القاعدة، وشهدت الأسابيع الأولى لانشقاق ولد بادي ومجموعته توترا ملحوظا بينهم وبين عناصر القاعدة، قبل أنيتولى أمير كتيبة الملثمين " بلعور" قيادة مفاوضات معهم انتهت باحتفاظهم بتنظيمهم مقابل التنسيق مع القاعدة وجماعة أنصار الدين الأزوادية التي يقودها الزعيم الطارقي "إياد أغ غالي". ويقول مسؤول الإعلام في تنظيم القاعدة إن هناك اتفاقا في التوجه والرؤى، وأن القوالب التنظيمية لن تحول دون العمل المشترك لتحقيق الأهداف الكبرى للجماعات الجهادية في الصحراء[3].

وشاركت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا في مفاوضات مع القاعدة وتنظيم أنصار الدين، تم خلالها توزيع المهام بين تلك التنظيمات، لخوض حرب موحدة للسيطرة على المدن الكبرى في أزواد، حيث أسندت مهمة السيطرة على مدينة "غاوه" إلى "حركة التوحيد والجهاد" نظرا لانحدار معظم قادتها

[1] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص220.
[2] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص71-72.
[3] **المرجع نفسه**، ص72.

ومقاتليها من تلك المدينة، ووصل مقاتلو الحركة إلى المدينة نهاية شهر مارس2012 بالتزامن مع مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد ذات التوجهالعلماني، حيث تقاسموا السيطرة عليها[1].

5- جماعة أنصار الدين ... أو طالبان أزواد

أسس الزعيم السابق للمتمردين الطوارق "إياد أغ غالي"، المكنى "أبو الفضل" هذه الجماعة. وإياد أغ غالي زعيم تقليدي من قبائل الإفوغاس الطوارقية، وقد شارك إلى جانب نائبه في قيادة الحركة حاليا " الشيخ أوسا" بداية ثمانينيات القرن الماضي في القتال ضد القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان، ضمن عشرات من المقاتلين العرب والطوارق أرسلهم الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي إلى لبنان وقد قاد إياد غالي "الجبهة الشعبية لتحرير "أزاد المتمردة بداية تسعينات القرن الماضي، وبعد توقيع اتفاق السلام مع الحكومة المالية برعاية الجزائر سنة 1992 انضم إلى الحكومة المالية وساعدها في إخضاع بقية حركات التمرد الرافضة لاتفاق السلام وعين بعدها قنصلا عاما لجمهورية مالي في المملكة العربية السعودية[2].

انتمى خلال العشرية الأولى من القرن الماضي لجماعة الدعوة والتبليغ التي تنشط عبر العالم في المجال الدعوي وترفض الخوض في السياسة ومجالات اختلاف الأمة، لكن التوجه التبليغي للزعيم الطارقي لم يكن إلا قنطرة عبر منها نحو الفكر السلفي الجهادي.

وانتظر إياد غالي ما اعتبره الفرصة المناسبة، بعد رحيل نظام القذافي عن ليبياء والذي شكل عقبة في وجه محاولات الطوارق التمرد على الحكومة المالية، فعاد إلى أزواد واتخذ من سلسة جبال أغر غار في أقصى شمال أزواد، مقرا له، وجمع حوله مشات المقاتلين الطوارق واستجلب كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، وأعلن عن تشكيل حركة تحمل اسم جماعة أنصار الدين ، يقول قياديون فيها إن اختيار اسمها لم يات اعتباطا وإنما جاء بعد مشاورات ودراسة متأنية، حيث تقرر أن تسمى "أنصار الدين لأن هدفها الأول هو إقامة الشريعة الإسلامية وإعادة الاعتبار للدين وإيجاد مجتمع إسلامي وفقا للرؤية السلفية الجهادية، ولا تقتصر أهداف الحركة على إقامة الشريعة الإسلامية في أزواد وإنما في سائر أراضي مالي، وما تصل إليه أيدي الجماعة في المستقبل،وانطلاقا من أيديولوجيتها الجهادية فإنها لا تؤمن بالحدود بين الشعوب الإسلامية[3].

دخلت جماعة أنصار الدين" بعد تأسيسها في نوفمبرعام 2011 في تنسيق مباشر مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، أشبه ما يكون بالتنسيق القائم بين حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان كما استطاعت أن تدخل معها في نفس التنسيق حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي انشقت حديثا عن تنظيم القاعدة، وهو التنسيق الذي أشار إليه إياد غالي في أول خطاب يوجهه إلى سكان تمبكتو في الرابع من شهر إبريل عام 2012 بعد سيطرة قواته عليها، حيث قال" .... اجتمع إخوانكم من المجاهدين ومن جماعة أنصار الدين وتعاهدوا على نصرة الحق وإقامة الدين ورفع الظلم عن المظلومين، وجمع شمل المسلمين، وتوحيد كلمتهم على كلمة التوحيد لا إله إلا الله محمد رسول الله صل الله عليه وسلم"[4].

---

[1] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص73.
[2] **المرجع نفسه**، ص73.
[3] **المكان نفسه**.
[4] **المرجع نفسه**، ص74-75.

وقد حدد إياد غالي الخطوط العريضة لبرنامج حركته السياسي، وإستراتيجيتها لتحقيق أهدافها، والتي ذكر منها الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، مضيفا أن من أعظم وسائلها لتحقيق أهدافها "جهاد الممتنعين عن الشريعة وقتالهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله الله"[1].

وقد بدأت جماعة أنصار الدين عملياتها المسلحة في أزواد بهجوم على مدينة أغلهوك غرب كيدال في أواخر شهر يناير2012، حيث سيطرت على قاعدة عسكرية هناك، قبل أن يتمكن مقاتلوها من اقتحام قاعدة " آمشش" العسكرية قرب مدينة تساليت واستولوا على كميات كبيرة من الأسلحة والآليات العسكرية. استثمر إياد غالي تجربته العسكرية التي اكتسبها من جولات التمرد السابقة في الإقليم، فكانت عملياته موجهة ومركزة ضد القواعد العسكرية والمواقع الإستراتيجية، تاركا المدن والقرى لمقاتلي "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" (الحركة أعلنت استقلال إقليم أزواد من جانب واحد)[2] .

ومع انهيار الجيش المالي بسبب تداعيات الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي آمدوتوماني توري في 22 من مارس 2012 سارع إياد غالي إلى وضع خطة مع حلفائه في القاعدة وحركة التوحيد والجهاد للسيطرة على مدن أزواد الكبرى.

فقرر هو محاصرة مدينة كيدال بمقاتليه واقتحامها، مستغلا البعد القبلي للمدينة المشكلة أساسا من قبائل الأفوغاس الذين ينتمي معظم مقاتلي الحركة إليهم، بينما وجه حلفاءه من حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا إلى مدينة غاوه، لأن أغلب مقاتلي تلك الحركة وقادتها ينحدرون من تلك المدينة، وقد سيطروا على معظم أجزائها بما في ذلك القاعدة العسكرية التي تضم مقر قيادة الجيش المالي في الشمال. أما مدينة تمبكتو التاريخية فقد استغل إياد غالي المفاوضات التي كانت تدور بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد ومقاتلين تابعين لمليشيات من القبائل العربية في المدينة، ليباغتها فجأة بقوات ضخمة، يتقدمها فيلق من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي يقوده أمير سرية الفرقان" يحيى أبو الهمام " الذي كانت مكافأته لاحقا على "فتح المدينة" تعيينه والياً عليها. إن هذه الجماعات الإرهابية تتمتع بحرية غير مسبوقة شمال مالي، لكن الخلافات العميقة فيما بينها قد تشوش على مخططاتها الرامية إلى تأسيس إمارة إسلامية[3].

6- حركة الشباب الصومالية

أدى انهيار الدولة في الصومال إلى إنشاء محاكم الشريعة سنة 1990 التي اتحدت مشكلة ما يعرف اتحاد المحاكم الإسلامية "ICU" بهدف مواجهة أمراء الحرب في مقديشو، وبعدها برز فصيل متشدد من اتحاد المحاكم الإسلامية يعرف باسم حركة الشباب وهي قوة قتالية تضم حوالي 400 عضو من الشباب وبقايا عناصر الحركة الإسلامية الصومالية السابقة "الاتحاد الإسلامي[4]".

في جوان 2006 قاد اتحاد المحاكم الإسلامية انقلاب عسكري ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية الذي تم قمعه وإخماده بعد تدخل القوات الإثيوبية في ديسمبر 2006 وبمشاركة قوات أجنبية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في الإطاحة باتحاد المحاكم الإسلامية وهو ما أشعل التوجهات

[1] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص75.
[2] **المرجع نفسه**، ص75.
[3] **المرجع نفسه**، ص76.
[4] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص220.

المتطرفة المدعمة من حركة الشباب ومع انسحاب القوات الإثيوبية سنة 2009 شنت حركة الشباب في شهر ماي هجوما سيطرت على إثره على أجزاء كبيرة من مقديشو[1].

ويمكن تقسيم تطورحركة الشباب حسب "R" "Wise" من مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية "CSIS"إلى مرحلتين هما[2]:

- مرحلة البروز (ديسمبر 2006 - بداية 2008): خلال هذه المرحلة كان التطرف مرتفع جدا كرد فعل على التدخل الأجنبي في الصومال حيث أدى التدخل الدولي بحركة الشباب التي تعرف ذاتها كحركة قومية لتكون أكثر راديكالية وعنفا فخلال هذه الفترة التي شهدت غياب الحكم خصوصا في جنوب الصومال استغلت ذلك حركة الشباب في تجنيد مقاتلين من المجتمعات المحلية من خلال تقديم الخدمات الأساسية للسكان وتوزيع المواد الغذائية وغيرها
- مرحلة التحول (أوائل عام 2008 إلى الوقت الحاضر) خلال هذه المرحلة حدث تحول تكتيكي انتقلت بموجبه الحركة من محلية قومية إلى جماعة إرهابية دولية مرتبطة بتنظيم القاعدة، وقد جاء هذا التحول كرد فعل على وجود القوات الإثيوبية وحسب رولاند يشير مارشال كبير الباحثين في معهد الدراسات السياسية بباريس CNRS هناك اتجاها جديدا مقلقا من انضمام مواطنين من شرق أفريقيا لحركة الشباب التي يمكن أن تنتج حركات جهادية في كينيا وتنزانيا وأوغندا في المستقبل. وحسب المحللين الأمنيين فمقاتلي حركة الشباب كانوا يتراوحون بين12000 و 14000 مقاتل قبل أن تنخفض إلى 8000 منذ بدء القتال ضد القوات الإثيوبية والكينية منذ ديسمبر 2011.

التمويل حسب مجلس الأمن الدولي في تقريره عن الصومال وإريتريا منذ جويلية 2011 وجد أن حركة الشباب تكسب بين 70 إلى 100 مليون دولار سنويا من الضرائب والابتزاز والقيام بعمليات داخل مناطق سيطرتهم خصوصا تصدير الفحم وتهريبه عبر الحدود إلى كينيا إضافة إلى تجارة التهريب دعم الشتات والمساعدات الخارجية ضيف إلى ذلك الحماية التي توفرها لشبكات الجريمة المختصة بالقرصنة حيث تدفع عصابات القراصنة جزء من أرباحها لحركة الشباب كفدية للحماية وهذه النسبة تختلف تبعا لمدى تشارك الشباب في محاولة القرصنة (5-10% حماية، التدريب على الأسلحة 20% والتمويل 50%)[3].

وتؤثر هذه الحركات الإرهابية بشكل سلبي على دول منطقة الساحل مما تسبب إما من تخويف أو عبر تخليف ضحايا ولتأثيراتها عدة أبعاد نذكر منها:

- التأثير السياسي: وذلك يكون عبر إفشال أي تحول ديمقراطي حقيقي، وهذا يعود كون أن الحركات الإرهابية تكون بمثابة ذريعة للإنقلابات العسكرية بعد فشل الحكومة المدنية في التعامل معها.
- التأثير الإقتصادي: ويكون هذا عبر عدة عوامل، كتقليل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وذلك عن طريق تخفيض الإستثمار، وأيضا إنخفاض التبادل التجاري الخارجي، وإخافة السياح وكل هذا يقلل من العائد الإقتصادي للبلاد.
- التأثير الإجتماعي: ويكون هذا عبر الضحايا التي تخلفها الحركات الإرهابية أو عبر التأثير على أفراد الدولة وذلك بغية تجنيدهم في صفوفها.

---

[1] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص220-221.
[2] **المرجع نفسه**، ص 221.
[3] **المكان نفسه**.

ب- الحركات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي

ونذكر أهم الحركات المسلحة فيما يلي[1]:

1- الحركة الشعبية لتحرير أزواد

وهي التنظيم الرئيسي الأول الذي مثل تاريخيا - إطارا جامعا لنضال الطوارق السياسي والعسكري ضد تجاوزات الحكومة المركزية في باماكو، وكان هذا التنظيم يخضع لقيادة الزعيم المؤثر إياد أغ غالي، وهو شخصية وطنية تحظى باحترام واسع ومصداقية كبيرة في صفوف الطوارق، وكذا بالنسبة لحكومات المنطقة، وهو ينحدر من منطقة كيدال، وقع العديد من الاتفاقيات مع الأنظمة المالية، له علاقات واسعة مع الجزائر شارك في قيادة وتوجيه الانتفاضات السابقة وكذا النشاط السياسي والدبلوماسي بالإقليم.

ويقود إياد الآن حركة أنصار الدين التي تتهم بأنها بدأت تتبنى طرح القاعدة ويبقى من المؤكد أن الحركة ذات توجهات إسلامية تميل للتأثر بالحركات السلفية.

2- الحركة الوطنية لتحرير أزواد

تأسست الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MN.IA) مطـ مطلع العام (10/10/ 2010)، وتتشكل الحركة بالأساس من "تو ماستيين" (نسبة إلى كلمة تو ماست وتعني القومية باللغة الطوارقية وليبراليين ومستقلين، وآخرين لا يعرف لهم انتماء أيديولوجي.

وبالرغم من محاولاتها الترويج في أدبياتها لنفسها باعتبارها حركة تمثل كل سكان الإقليم بمن فيهم العرب و الفولان و السونغهاي، فضلا عن الطوارق، إلا أن الواقع يعكس لوحة أخرى للحركة، قوامها بعد قومي قبلي.

وقد شهدت في الفترة الأخيرة انسحاب العديد من الأطر و الوجهاء الذي كانوا يؤيدون الحكومة في باماكو وانضموا إلى الحركة التي تسعى لإستقلال السياسي للإقليم عن الحكومة المالية.

وتؤكد أنها باتت تسيطر على كامل أراضي الإقليم، ومن أبرز قادتها محمد أغ ناجي، وهو قيادي شاب من العائدين من ليبيا، وعمه أغ سيد أحمد وهو خليفة إبراهيم باهنغا على مجموعته ومحمد الأمين ولد أحمد، وهو من الجبهة العربية الإسلامية.

3- الجبهة الشعبية لتحرير أزواد

يقودها السيد غيسي أغ محمد ولم توقع اتفاقية مع الحكومة المالية، ولذلك يحظى قائدها باحترام كبير في أوساط السكان، عرف بمهاجمته للجبهة العربية الإسلامية التي يتهمها بأنها تمثل مجموعة قليلة من السكان ذوي الأصول العربية، وهم في الأصل مهاجرون طارئون على الإقليم ولم يكونوا يوما من السكان الأصليين

[1] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص65-67.

4- الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد

وهي إطار سياسي يعكس الهوية العربية الإسلامية للإقليم خصوصا و قد تأسست الجبهة 1989 بقيادة أحمد ولد سيدي محمَد ولد عبد الوهاب وهو دبلوماسي من مدينة أروان في الشمال المالي مما يلي الشرق الموريتاني. يقيم أحمد في العاصمة نواكشوط، وقد عمل في الرئاسة الموريتانية بديوان الرئيس المختار ولد داداه، وهو ذو توجه إسلامي تأثر بفكر الإخوان المسلمين أيام دراسته بالأزهر في الستينيات.

شاركت الجبهة في انتفاضات التسعينيات كما شاركت في توقيع معاهدات السلام مع الحكومة المالية شهدت بعض الانشقاقات كان أشهرها الانشقاق الذي قاده الذهبي ممثل مالي في هايتي، ولكن الجبهة عادت موحدة وقوية ويقيم بعض نشطائها في مخيمات البوليساريو نتيجة الارتباط القوي بين القبائل العربية في أزواد وقبائل الصحراء الغربية، ولا يزال لها تأثير واسع في مناطق نفوذها، وهي الآن تنضوي ضمن الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

5- الجيش الثوري لتحرير أزواد

وهو فصيل مسلح حمل السلاح في وجه الحكومة المركزية يقوده هذا التنظيم عبد الرحمن قلة وهو دبلوماسي يعمل بسفارة باماكو بالرياض وله علاقات وطيدة بالجالية الطوارقية في العالم العربي، خصوصا في العربية السعودية والإمارات، ويجمع بين هذه التنظيمات كونها جميعا تطالب باستقلال الإقليم أو الحكم الذاتي في إطار دستور فيدرالي يسمح لأبناء الإقليم بإدارة أنفسهم عبر إدارة مستقلة إداريا وسياسيا عن باماكو.

الفرع الثاني: الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي و علاقتها بالإرهاب

إن الجريمة المنظمة لاتقل خطرا عن القوات المسحلة و الحركات الإرهابية، فالجريمة المنظمة تسهل مرور السلع الممنوعة و أبرزها المخدرات، ولكنها أيضا تسهل تنقل الأفراد و الأموال على حد سواء، ويجدر الإشارة إلى التقارب بين الإرهاب و الجريمة المنظمة و الإعتماد المبادل الذي بينهم وذلك يعود لعدة روابط مشتركة بين هذه الظاهرتين.

أ- الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

تتعدد أوجه الجريمة المنظمة في منطقة الساحل من حيث طبيعتها وأشكالها وأهدافها بحيث يمكننا الحديعن تجارة الأسلحة، تجارة المخدرات، الاتجار بالأشخاص، غسيل الأموال كظواهر فرعية لظاهرة الجريمة المنظمة، وبحكم الواقع الاقتصادي السياسي، الاجتماعي والأمني، ونجد في منطقة الساحل الإفريقي تفاقم لهذه الظاهرة بأبعاد المختلفة والتي تمس الأمن الوطني للدول، وبالتالي الآمن الإقليمي والدولي[1].

وارتبط صعود هذه التهديدات العابرة للحدود في الساحل بشكل واضح بالخصوصية الصحراوية لهذه المنطقة، مما شكل تهديدا خطيرا على أمن الدول والأفراد فيها، فالإرهاب والتجارة غير الشرعية وتجارة

[1] جداي سليم، زيطاري إسماعيل، مرجع سابق، ص35-36.

المخدرات والأسلحة مؤشر آخر على الفراغ الحكومي في مناطق الحدود وآثاره السلبية على الاقتصاديات المحلية الأخرى على جميع نواحي الحياة[1].

بالنسبة للمخدرات فتعد نسبة 27% المخدرات التي صودرت في أوربا مصدرها إفريقيا، أي ما يقدرب 1.8 مليار دولار يعتبر تزايد نسبة تجارة المخدرات في المنطقة في السنوات الأخيرة يعتمد على نشاط منظمات التهريب، التي تستغل الفساد وضعف رقابة الدول، لتمرير كميات الكوكايين تحو شمال إفريقيا وجزء لأروبا وحتى الشرق الأوسط[2].

ترتبط التجارة غير المشروعة بالجريمة المنظمة، كون بعض السلع المتداولة تعد محظورة دوليا على غرار الأسلحة والمخدرات والبشر ، التي ظهرت من خلال تطور الشبكات التجارية مع مرور الزمن حيث حدث مبدئيا تقارب بين الشبكات التجارية والاجتماعية التقليدية في منطقة الساحل، وذلك منذ تصفية الاستعمار مع سنوات الستينات وازدهرت بسبب تجارة السلع الجزائرية والليبية المدعومة، المهربة تحو شمال مالي والنيجر ، ونشطت أيضا تجارة الإبل بدأت تجارة الأسلحة بالظهور في المنطقة بشكل كبير خلال التسعينات، بسبب الصراعات الداخلية التي حدثت في تلك الفترة، مع الرفع الجزئي لدعم للسلع في الجزائر، الذي أثر على أسعار السلع التي كان يتم تهريبها[3].

مازال تهريب البضائع مستمرا، إلا أن ظهور تجارة التبغ مع بداية الثمانينات، أدى إلى تنامي شبكات تجارة الكوكايين وعليه تطور الوضع أكثر، إذ يرى بعض المحللين أن أهم ما سهل عمل هذه الشبكات هو الفساد في مختلف المجالات.

يشير المحللون إلى أن شبكات تهريب المخدرات عبر القارات قد زاد نشاطها بالنسبة لمنطقة الساحل، حيث يتم نقلها من كولومبيا نحو أوربا، مرورا بهذه المنطقة، متبعين طرق التنقل السرية من خلال دول غرب إفريقيا والصحراء الساحلية، تحديدا موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد. فمنذ عقود وأهمية منطقة الساحل تتزايد كمركز عبور لشبكات تجارة المخدرات، التي تربط مصادرها كل من أمريكا اللاتينية والمغرب الأقصى، فيما يتعلق بكل من الكوكايين ،والحشيش نحو أوربا والشرق الأوسط، فيعد المغرب الأقصى الأول في العالم منحيث إنتاج الحشيش بنسبة 21% بالنسبة للمسارات القديمة فكانت تنطلق من المغرب الأقصى نحو اسبانيا، أو من الجزائر نحو اسبانيا وفرنسا وباقي الدول الإفريقية لكن ظهرت الطرق الصحراوية وفقا لمسارين من المغرب نحو شمال موريتانيا، ومن شمال مالي والنيجر لنتجه نحو ليبيا ثم البلقان لتنتشر في أوربا، أو من خلال المسار الثانيعبر تشاد وتتجه نحو السودان والبحر الأحمر لتنتشر في الشرق الأوسط[4].

إن الاعتماد على منطقة الساحل بالنسبة لتجارة المخدرات يعود لزيادة الطلب عليها بالنسبة لأوروبا والمشرق، كذا فرض ضوابط مشددة على طول الحدود المغربية الجزائرية وسواحل اسبانيا وجزر الكناري والمطارات الأوربية، من ما جعل الطرق البرية في منطقة الساحل ضعيفة الرقابة بديلا مهما للمهربين وبدأت تجارة الكوكايين من أمريكا الجنوبية نحو أوربا بالتوسع بشكل متسارع، فتتم الإشارة إلى استخدام طائرات صغيرة لنقل الكوكايين من خلال حادثة الطائرة التي عثر عليها في غاوفي منطقة

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص113.
[2] **المرجع نفسه**، ص113-114.
[3] **المرجع نفسه**، ص114.
[4] **المرجع نفسه**، ص115-116.

تركنت شمال مالي وهي طائرة من نوع بوينغ 727 ، لقبتها وسائل الإعلام بالكوكايين الجوي، الطائرة مسجلة في غينيا بيساو و أقلعت من فنزويلا، وفقا للمدعي العام كانه كانت الطائرة تحمل ما بين 7 إلى 11 طن من الكوكايين، تم تهريبها إلى المغرب عن طريق شبكات تضم رعايا ،فرنسيين ،اسبان مغاربة ماليين وسنغاليين[1].

أصبحت منطقة غرب إفريقيا والصحراء والساحل كما أشرنا معبرا لتجارة الكوكايين القادم من أمريكا نحو أوربا وغيرها من خلال توقعات مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والكوكايين، فانه منذ 2006 يتم تسجيل ما بين 20 إلى 40 طن من الكوكايين سنويا، تنتقل من خلال غرب إفريقيا نحو أوربا بقيمة تقارب مليار دولار سنويا.

وحسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة لعام 2007، تم حجز 49 كغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار وكشف مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة أن 15% من التجارة العالمية للكوكايين تمر عبر منطقة الساحل والصحراء ما يهدد اقتصاديات دول يصنفها الاقتصاديون ضمن "الأفقر عالميا"[2] .

بالنسبة لحركة التوحيد والجهاد فيرى بعض المحللين أنها تجعل الدين غطاء لتمرير نشاطاتها غير المشروعة وتجارة المخدرات والتبغ، هناك نشاطات أخرى أصبحت واضحة على غرار تهريب العملات والهجرة غير الشرعية تحديدا نحو أوربا كذا اختطاف الرهائن والمطالبة بالفدية إن قضية تهريب العملات التي برزت بشكل كبير مؤخرا خاصة فيما يتعلق بتهريب العملة الأوربية الموحدة اليورو، تبين بشكل واضح أن الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة قد أصبحت تملك اقتصادا قويا في منطقة الصحراء والساحل[3].

ب- علاقة الجريمة المنظمة بالإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

إن تواجد القاعدة في منطقة الساحل ليس فقط ما يهدد الأمن في شمال إفريقيا،نوات الدرك بل إن عدم الاستقرار على مختلف المجالات يعد من أهم التهديدات لنتائجه السلبية المحتملة، إذ يرى بعض المحللين انه السبب الرئيسي لتنامي العلاقات بين تجارالمخدرات في أمريكا اللاتينية وفي دول غرب ووسط إفريقيا الضعيفة، حيث أصبحت هذه الأخيرة مركز انتقال المخدرات نحو أوربا مرورا بشمال إفريقيا، وعليه يبدو جليا أخره أن عدم الاستقرار في المنطقة لا يهدد مسار الإصلاحات السياسية فقط. بل يهدد مسار طرف قوات الأمن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومستقبل شعوب دول المنطقة ككل كما أن الإرهابيين في الساحل سيطورون من تكتيكاتهم، محاولين الاستفادة من هذ الوضع ، فقد أشارت تقارير جديدة لوكالات الاستخبارات إلى أن هناك معلومات مؤكدة على أن جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وجماعات متطرفة أخرى، قد أمريكا اللاتينية، من خلال الجماعات الإرهابية الموجودة في أوربا، هذا الأمر لا يعد بدأت في إقامة علاقات مهمة مع جماعات الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات في جديدا، فقد كانت للجماعة السلفية للدعوة والقتال في السابق علاقات مع المهربين، الذين يستخدمون سيارات الدفع الرباعي يرتكزن في نشاطهم على تهريب المخدرات - التبغ والأسلحة والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص 116.
[2] لبدي حنان، **التحولات الدولية الراهنية وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015، ص107.
[3] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص116-117.

الأجهزة الالكترونية والسيارات إلى غير ذلك. يعتمدون في طرق انتقالهم على المناطق التي تتوفر فيها المياه، لذا فان انتشار قوات الدرك الوطني الجزائرية يرتكز على تتبع تحركاتهم من خلال هذه المناطق فيحاولون بذلك اكتشاف المسارات الجديدة التي يتبعونها[1].

بالنسبة للطرق المعتمدة على الجنوب الجزائري من طرف مختلف الجماعات سواء الإرهابية او جماعات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية فمن المهم تبيين وضع المنطقة من الناحية الجغرافية، حيث انه في أواخر القرن التاسع عشر، احتارت فرنسا كيفية عبورالصحراء الجزائرية، هل يعبرون شرق أو غرب مجموعة جبال الأهاقاروالطاسيلي المعقدة ؟ فتواجه جماعة المهربين اليوم نفس الإشكالية. يعد الحل الأمثل هو العبور من خلال المجموعة غير أن الإشكالية الحقيقية هي كون جبال الطاسيلي صعبة التضاريس، إذ تتيح نقاط قليلة جدا حيث ترتكز نقاط العبور زواتلاز برج الحواس ويقابله الجاردال، ثم ايليزي ومناطقها افارة ايمهر و... إلى أخره. لكن أهم نقطتي عبور هما آمجيد ،وآراك اللتان تعتبران محميتان عسكريا من طرف قوات الأمن الجزائرية[2].

أما بالنسبة للهجرة غير الشرعية فإنها ترتكز في أقصى الجنوب الجزائري نحو ليبيا، انطلاقا من غرب جبال الأهاقار، مرورا بمنطقة أهنات عابرين أسد جراد حيث يصلون إلى غاية غرب منطقة تانزروفت، يحاول المهربون إيجاد طرق جديدة للوصول إلى الشمال الجزائري، وذلك لأهمية السوق الجزائرية، كذا إمكانية المرور إلى السوق الأوربية، وأهم طريق يعبرونه ينطلق من التحرك عبر جبال الطاسيلي، متوجهين نحو شمال عرق تيهودين مرورا بجبال التفيتافة خارج منطقة طريق المقابر[3].

تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة يركز عليها بعض المحللين، وتتلخص في كون جماعات الجريمة المنظمة تتخوف من العنف الممارس من طرف الإرهابيين، في نفس الوقت تخاف الجماعات الإرهابية من تحول نشاط الجريمة المنظمة نحوها، وعليه يبدو التعاون بين الطرفين الحل الأمثل، إذ تقدم جماعات الجريمة المنظمة المال، في حين تقوم الجماعات الإرهابية بممارسة العنف والقوة لتسهيل عمل جماعات الجريمة وتنقلها في مناطق صعبة من حيث المناخ والتضاريس، كذا تعتبر خطيرة بعمل مختلف أنظمة دول المنطقة على رفع قدراتها الرقابية فيها، والتعاون مع أطراف دولية في هذا الإطار[4].

ويورد مارك كليمان أهم 5 وسائل التي تساعد بها الجريمة المنظمة الحركات الإرهابية فيما يلي[5]:

- إيجاد السيولة النقدية لتميول عملياتها.
- خلق الفوضى في الدول التي تنتج فيها المخدرات و السلع الممنوعة ، أو تمر عبرها، أو تستهلك فيها، ما يتيح بيئة ملائمة للنشاط الإرهابي.
- توليد الفساد في المؤسسات القانونية و العسكرية و مؤسسات حكومية أخرى، وحتى في أوساط المجتمع المدني، بحيث يجري بناء دعم شعبي للإرهاب، وإضعاف قدرة المجتمع على محاربة التنظيمات المسلحة و أنشطتها.

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص117-118.
[2] **المرجع نفسه**، ص118.
[3] **المكان نفسه**.
[4] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص ، ص118-119.
[5] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص88.

- إيجاد خدمات مفيدة لنشاط تلك الجماعات المسلحة، في شكل أسلحة، وتبييض أموال، وهويات مزورة، ووثائق أخرى تخدم تهريب المخدرات و الأغراض الإرهابية أيضا.
- تشتيت جهد المنظومة القانونية و الاستخباراتية.

يبدو أن نقطة التقاء الجماعات الإرهابية، خاصة تنظيم القاعدة القادم من أفغانستان نحو الصومال لينتشر في الساحل الإفريقي، بجماعات الجريمة المنظمة تحديدا في منطقة الساحل، وخاصة بين الحدود الجنوبية الجزائرية المالية الموريتانية قد أصبحت أكثر وضوحا، لكن هذا لا ينفي كون نشاطها لا يشمل أراضي المغرب الأقصى والصحراء الغربية وتشاد، لذا فان الوضع ازداد خطورة في المنطقة بسبب هذا التقارب بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة حسب المعلومات المهمة التي تم الوصول إليها، لتصبحه منطقة مهددة امنيا بشكل خطير خاصة إذا أشرنا إلى قضية تمرد الأزواد الطوارق ومطالبهم الانفصالية في شمال مالي في الفترة الأخيرة[1].

نظم المحاربون الطوارق العائدون من ليبيا أنفسهم ضمن الحركة الوطنية لتحرير الازواد في أكتوبر 2011 والهدف هو تحرير الشمال من الرقابة المحدودة لباكو تختلف هذه الجماعة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، لكن تشير الحكومة المالية إلى أن هناك علاقات بين الجماعتين، غير أن البعض يرى أنها محاولة لكسب الدعم الغربي، كون هذه الجماعة تعد علمانية في الأساس، لكن هذا لا يعد دليلا مهما لان تنظيم القاعدة ينشط في إطار الجريمة المنظمة حسب العديد من الدراسات التي تم إيرادها في هذا البحث، وعليه فان تركيزه يعتمد على قاعدة الغاية تبرر الوسيلة، وليس على مبادئ إسلامية تحرم في الأصل الخمر والمخدرات، فمن خلال ما اشارت اليه لورانس في دراستها حول التعاون الأمني الإقليمي في المغرب والساحل، فان نشاطات التنظيم تبدو أنها قد أصبحت إجرامية متجاوزة كونها لأسباب دينية أو سياسية.كما يمكن القول بأنها تعمل من اجل أن تصبح حركة إرهابية عالمية لذا توسع من نشاطاتها و تحركاتها لتنتشر أكثر[2].

هناك احتمال أن تدخل الجماعات المسلحة مختلف توجهاتها وتصنيفاتها في شمال مالي في صراع من اجل السيطرة على طرق التجارة، أو إثارة الصراعات الاثنية في المنطقة وتغلغل الجماعات الإسلامية المتطرفة أكثر كذا جماعات الجريمة المنظمة في قضايا شعوب دول الساحل، وهو ما بداء بالفعل فالمنافسة حول السيطرة على طرق التهريب دخلت شيئا فشيئا ضمن ديناميكيات الصراع في المنطقة، وابرز مثال على ذلك الاشتباكات بين قبيلة الافوغاس والمهر والبرابيش حول شحنات الكوكايين حيث يرى بعض المحللين أن النظام المالي حاول استغلال هذه النقطة لصالحه، بإثارة جماعات من الشمال على غرار القبائل العربية المهر ،والبرابيش كذا قبائل من طوارق امغاد، ضد طوارق المتمردين من افوغاس والعدنان[3].

مما سبق يمكننا أن نبين الروابط التي تشترك فيها كل من ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي فيما يلي:

- البعد العقائدي: وذلك كون أن كل من الجريمة المنظمة و الإرهاب لهم نفس الديانة وهي الإسلام كما أنها ترتبط بقبائل مشتركة في الساحل الإفريقي.

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص119.
[2] **المرجع نفسه**، ص119-120.
[3] **المرجع نفسه**، ص120.

- المنفعة المتبادلة: وهذا كون أن كلتا الظاهرتين تسعى للوصول لأرباح مادية وذلك من ثروات كبيرة سواء كانت ثروات تخص المنطقة في الساحل الإفريقي أو بالإستيلاء و النهب.
- تقاسم الفضاء الجغرافي: وذلك كون أن العلاقة التي تربط بين الجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة هي علاقة تعايش، بحيث أن كلتا الظاهرتين تساهم في بقاء الأخرى فالإرهاب يحمي تنظيمات الجريمة المنظمة والجريمة المنظمة تحمي الجماعات الإرهابية.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي شهدت في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا متصاعدا وذلك يعود لمجالها الجيوسياسي الضخم، فهي تستقطب القوى العالمية لإمتلاكها ثروات باطنية ثم لموقعها الجيواستراتيجي.غير أن فشل دول المنطقة وإخفاقها في شتى النواحي السياسية و الإقتصادية والإجتماعية ساهم في إنتشار التهديدات اللاتماثلية والتي تتجسد بشكل أساسي في الحركات الإرهابية والجريمة المنظمة.

حالة العجز التي تعانيها منطقة الساحل الإفريقي أدت إلى تزايد الحركات الإرهابية و تنامي نشاطات الجريمة المنظمة ثم تحالف هذه الحركات مما أدى إلى تأجيج الوضع في المنطقة، وكنتيجة لذلك، برزت جهود ومواقف ومقاربات تنوعت بين داخلية و خارجية و هو ما سنتعرف عليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الأدوار والآليات المتعددة في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: الأدوار و المواقف الأجنبية في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: الأدوار و المواقف الإقليمية في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: الأدوار و المواقف الوطنية في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الرابع: االدور الجزائري في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقى

تمهيد

إن التنامي المستمر للتهديات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي جعل من الفجوة تتسع من حدود إقليمية إلى عالمية، فالأساس في أزمة الساحل الإفريقي ليست الظواهر المرتبطة بالتهديدات الأمنية كالإرهاب و الجريمة المنظمة بل هي فشل في بناء الدولة السليمة، ما جعلها محل نزاع داخلي و تدخل خارجي، لذلك تعددت الأدوار و الآليات للحد من الظواهر التي تهدد الأمن في الساحل، بحيث أصبحت مواجهة هذه التهديدات ضرورة.

تتناول دراستنا في هذا الفصل أهم الأدوار و الآليات في مكافحة التهديدات الأمنية بحيث سنتعرض في المبحث الأول على أهم الأدوار الأجنبية و ذلك بدءا من الأمم المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية وصولا للإتحاد الأوروبي، أما في المبحث الثاني فسوف نتعرض إلى أهم الأدوار الإقليمية كمنظمة الإتحاد الإفريقي و منظمة الإكواس و أيضا مجموعة الدول الخمسة، أما في المبحث الثالث سوف نتعرف على أهم الأدوار الوطنية أي الدول التي تتأثر بالأزمة بشكل مباشر، وفي المبحث الرابع سوف نتعرف على دور الجزائر و أهم ما قامت به في حل هذه الأزمة .

المبحث الأول: الأدوار و المواقف الأجنبية في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

على مدى السنوات القليلة السابقة برز إهتمام كبير بمنطقة الساحل الإفريقي، من طرف مختلف الفواعل الدولاتية وغيرها، حيث تعتبر الأدوار الأجنبية محورية في حل الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي، والتي تتعلق بالأمن و الإستقرار ككل.

فبرزت عدة مواقف و مبادرات من قبل أطراف أجنبية كالأمم المتحدة و الإتحاد الأوروبي و أخيرا الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للمساهمة في حل الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي، ومن الضروري أن نتعرف على أهم هذه القرارات .

المطلب الأول: دور هيئة المتحدة و المنظمات الدولية في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

تعد هيئة الأمم المتحدة أحد أهم الفواعل المؤثرة في أزمة الساحل الإفريقي، وإنطلاقا من الأزمة المتعددة الأبعاد التي تواجه الساحل فدور الأمم المتحدة مهم ومحوري من أجل إيجاد حلول ما تعانيه المنطقة.

قام مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا بالعمل على إيجاد استراتيجية اندماجية في الساحل اذ تحاول تطوير إطار استراتيجي لمساعدة دول الساحل في التعامل مع قضاياها الأمنية، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية على غرار مشكلة الغذاء التي تعيشها دول المنطقة[1].

ومن أجل تحقيق هذه الإستراتيجية أصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات المهمة منذ بداية الأزمة المالية، وهي كالآتي:

❖ **القرار رقم 2056 جويلية 2012**

قامت فرنسا بإعداد نص هذا القرار و تقديمه إلى مجلس الأمن الدولي حيث تضمن الرفض التام لإستقلال إقليم أزواد في شمال مالي والحفاظ على وحدته الترابية، كما ألزم السلطة العسكرية بحل المجلس الو طني لإستعادة الديمقراطية وإ عادة بناء الدولة الذي تم تشكيله بعد الانقلاب على الرئيس أمادو توماني توري، دعوته لضرورة دعم جهود مجموعة الإيكواس والاتحاد الإفريقي، وقد عبر مجلس الأمن عن قلقه البالغ من التهديد الإرهابي المتصاعد في شمال مالي بسبب تمدد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ليطلب من جهة أخري السلطة الانتقالية في باماكو بإعداد خار طة طريق لبناء المؤسسات الدستورية، و إعادة تنظيم القوات المالية بهدف بسط سلطة الدولة في كامل التراب المالي مع إجراء انتخابات رئاسية خلال عام ابتداءاً من التوقيع على الإتفاق الإطار لإعادة النظام الدستوري في البلاد (تم التوقيع على الإتفاق الإطار في 6 أبريل 2012)، ونص القرار في بنده الثامن على ضرورة إشراك السلطة الانتقالية خلال إعدادها لورقة الطريق كل القوى السياسية والمجتمع المدني والممثلين الشرعيين في شمال مالي،

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص167.

والدعوة إلى المشاركة الفعالة في الوساطة من خلال دعم وسيط دول الإيكواس الرئيس البوركينابي بليز كومباوري[1].

وقد تم في هذا القرار إرجاء طلب مجموعة إيكواس والاتحاد الإفريقي بالترخيص لهما بنشر قوات عسكرية لإعادة الاستقرار إلى شمال مالي و مرافقة المسار السياسي الداخلي، إلى غاية تحديد الأهداف الوسائل وكيفيات الإنتشار العسكري[2].

و في سبتمبر2012 تقدمت السلطة الانتقالية في مالي مرة أخرى بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة تلتمس فيه إصدار قرار من مجلس الأمن يأذن بنشر قوة عسكرية إفريقية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل مساعدة القوات المالية وإ ستعادة مناطق الشمال من قبضة الحركات الطوارقية المسلحة المدعومة بالتنظيمات الإرهابية، وفي نفس السياق أرسلت دول الإيكواس رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 28 سبتمبر2012 تطلب فيها إصدار قرار لمجلس الأمن يأذن بتدخل عسكري لتحقيق الاستقرار في مالي، و بموجب هذين الطلبين صدر القرار الأممي رقم 2071[3].

❖ القرار 2071 أكتوبر 2012

في القرار 2071 تم التصريح باستعداده للاستجابة لطلب الحكومة الانتقالية في مالي من خلال دعم القوات العسكرية الوطنية بقوة عسكرية دولية لاستعادة الأراضي التي تم السيطرة عليها في الشمال، وذلك من خلال طلبه من منظمة الإيكواس والإتحاد الإفريقي مهلة قدرها 45 يوما لتقديم خطة للتدخل العسكري بهدف إستعادة شمال مالي من سيطرة التنظيمات الإرهابية بعدما تبين أنها قائدة المعارك وهي سيدة الموقف [4].

كما حث القرار أطراف النزاع على مباشرة عمليات التفاوض للوصول إلى حل سياسي دائم، بالإضافة إلى دعوة مختلف الجماعات الطوارقية المتمردة إلى قطع كل علاقاتها بالتنظيمات الإرهابية على رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و فروعها .

وقد طلب مجلس الأمن الدولي من الأمين العام للأمم المتحدة في البند الثامن من القرار أن يتيح على الفور مخططين للشؤون العسكرية والأمنية لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي، بالتشاور الوثيق مع مالي والدول المجاورة له ودول المنطقة وسائر الشركاء والمنظمات الدولية المهتمين والمشاركة في الجهود المبدولة، كما طلب من الأمين العام أن يقدم بالتشاور مع الشركاء المذكورين أعلاه، تقريرا خطيا مفصلا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن توصيات مفصلة وقابلة للتنفيذ لتلبية طلب السلطات الانتقالية في مالي المتعلق بنشر قوة عسكرية إقليمية بما في ذلك وسائل وطرائق النشر ومضمون العمليات والقوام الممكن في ظل القدرات المتاحة لتكوين القوات والتكاليف المالية لدعمها، كما

---

[1] زكرياء بودن، **أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015، ص184.

[2] **المكان نفسه**

[3] **المرجع نفسه**، ص185

[4] **المكان نفسه**.

حثّ مجلس الأمن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية على توفير التدريب العسكري والمعدات لمكافحة الإرهاب[1].

وإ ذا كان مجلس الأمن قد اشترط تحديد الجوانب العملياتية والتمويلية لهذه القوة الدولية، فإنه في الوقت ذاته ربط الخيار العسكري بضرورة الإسراع في بناء المؤسسات الدستورية الشرعية، طالبا من السلطات الانتقالية تقديم خريطة طريق مفصلة تتضمن خطوات انتقالية ملموسة وأطر زمنية، وإ جراء انتخابات جامعة لكل الأطراف وذات مصداقية بحلول نهاية المرحلة الانتقالية، كما أكد مرة أخرى مطلبه بعدم تدخل السلطات العسكرية المالية في عمل السلطات الانتقالية، و ذلك ما لم يحترمه القادة العسكريين عندما أرغموا الوزير الأول الشيخ موديبو ديار على تقديم استقالته في ديسمبر 2012 وإ تهامه بتعطيل المرحلة الانتقالية وعدم جديته في الحوار الوطني، كما حث القرار السلطة الإنتقالية والمتمردين الطوارق والممثلين الشرعيين للسكان المحليين في شمال مالي على الدخول في عملية مفاوضات ذات مصداقية، للتوصل إلى حل سياسي يراعي سيادة مالي ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية .لتدخل السلطة الانتقالية في باماكو بعد هذا القرار في حوار شامل مع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد و تنظيم أنصار الدين تحت إشراف الرئيس البوركينابي (بليز كومباوري) وسيط مجموعة الإيكواس في مالي، وقد إلتزمت هاتين الحركتين مبدئياً بمطالب مجلس الأمن المتمثلة في قطع الروابط مع التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة، لتعلن بذلك الحركة الوطنية لتحرير أزواد تخليها عن مشروع إستقلال دولة الأزواد وهي الحركة التي تلقى دعما من فرنسا بعدما إستقبل ممثلوها في باريس من قبل السلطات العليا الفرنسية، كما أعلن تنظيم أنصار الدين تمسكه بتطبيق الشريعة في الإقليم الذي يسيطر عليه وتأكيد قائده إياد آغ غالي على تفكيك كل علاقاته مع تنظيم القاعدة في بلادالمغرب الإسلامي، غير أن الواقع أثبت عكس ذلك من خلال مواصلتها القتال إلى جانب تنظيم القاعدة وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا[2].

❖ القرار 2085 في ديسمبر 2012.

انطلاقا مما ذهبت إليه الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمبدأ الاستراتيجي للقضاء على الأزمة، والمبدأ المنسجم للعمليات (CONOPs) وتكميلا للقرار 2071 الذي أصدره مجلس الأمن، قام المجلس بالموافقة على نشر القوات من خلال القيادة الإفريقية الدولية لمهمة دعم مالي مبدئيا لفترة محددة بسنة انطلاقا من القرار رقم 2085 دعى مجلس الأمن الدول الأعضاء لتقديم الجنود في إطار القوات الدولية، كما دعى المنظمات الدولية والإقليمية للمساعدة فيما يتعلق بالتدريب وتوفير المعدات كذا الدعم اللوجستي بشكل عام[3]

وهذا القرار أدان بدين مشددة تدخل النخبة العسكرية في عمل السلطة المدنية الانتقالية في مالي والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ارتكبها المتمردون الطوارق ومختلف التنظيمات الإرهابية المسلحة في الشمال، كما وضح طلب السلطات المالية المدعوم بموافقة الإتحاد الإفريقي وجماعة الإيكواس لنشر قوات عسكرية إفريقية بغية دعم قوات الأمن والجيش الماليين بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في المقابل حث السلطات الانتقالية في مالي على التعجيل بوضع إطار ذي مصداقية للتفاوض مع جميع الأطراف المتصارعة منها التي قطعت علاقاتها مع التنظيمات الإرهابية خلال مدة

---

[1] زكرياء بودن، مرجع سابق، ص185.
[2] **المرجع نفسه**، ص185-186.
[3] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص168-169.

أقصاها عام واحد، وقد أكد القرار على ضرورة إتباع مسارين في نفس الوقت للتعامل مع الأزمة الأول سياسي يهدف إلى إدارة المفاوضات بين مختلف الأطراف المتصارعة والثاني أمني يهدف إلى القيام بمختلف الترتيبات لنشر قوات عسكرية في شمال مالي، وبناءاً على الطلب المالي إستجاب مجلس الأمن بترخيص نشر قوات عسكرية تحت إسم بعثة الدعم الدولي لمالي بقيادة إفريقية ميسما (MISMA) مدتها عام واحد لدعم السلطات المالية لإستعادة منطقة الشمال من قبضة الجماعات المسلحة، مع التأكيد على ضرورة إسهام المجتمع الدولي في تقديم الدعم المالي للبعثة على أن تتكفل الأمم المتحدة بتقديم دعم لوجيستى من معدات وخدمات لمدة عام كامل[1].

طورت منظمة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)، بعد تصريح الاكواس المتعلق بمنع تجارة المخدرات ومحاربة شبكات الجريمة المنظمة في المنطقة في ديسمبر 2008 برنامجا إقليميا لغرب إفريقيا يجمع كل من منظمة الأمم المتحدة لغرب إفريقيا كذا كتابة الأمم المتحدة المكلفة بشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الأنتربول. تقدم مبادرة ساحل غرب إفريقيا The West Africa Coast Initiative (WACI) النصح والإرشاد، المعدات المساعدة التقنية وتدريب خاص لتقوية تطبيق القوانين على المستوى الإقليمي والوطني في غرب إفريقيا، مع السعي لتقوية القدرات البشرية والمؤسساتية في محاربة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات بشكل فعال من خلال التركيز الأولي على دول ما بعد الصراع مثل ساحل العاج غينيا بيساو، ليبيريا وسيراليون، تسعى المبادرة إلى ضم الدول 15 لمنظمة الاكواس إضافة إلى موريتانيا، حتى تكون المبادرة فعالة بشكل مهم بالنسبة لمكافحة مشكلة انتقال المخدرات والأموال، يجب على الدول الأعضاء فيها توفير قدر كاف من التمويل لها[2].

انضمت دول المنطقة إلى جهود مكافحة الإرهاب العابر للحدود، على المستوى السياسي وضعت الاكواس استراتيجية ومخطط تنفيذ تسعى من خلالها إلى التأثير على مختلف المستويات الإقليمية والقارية والدولية فيما يتعلق بأساليب محاربة الإرهاب ووضع إطار عملياتي مشترك في هذه النقطة. انتشرت الجريمة المنظمة العابرة للحدود منطقة الصحراء والساحل الإفريقي بسبب ضعف أبنية الدول هناك خاصة على فى المستوى المحلي، من الصعب وضع مقترب محدد وواضح في هذه النقطة مثلها مثل محاربة الإرهاب، لكن ما يمكن التأكيد عليه هوانه لنجاح محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في الساحل، يجب أولا الاستجابة لتحديات الحكم والرقابة وتطبيق القانون في المنطقة. بالنسبة للنيجر يرى بعض المحللين أن المركزية من الممكن أن تسهل عملية الاندماج خاصة بالنسبة للطوارق مما يشكل متغيرا مهما في بناء السلام، من الحلول التي تعد مهمة على المستوى الوطني هي العمل من اجل مساهمة السكان في بناء السلام والأمن في مالي وباقي دول المنطقة[3].

طورت الأمم المتحدة استراتيجية تسعى من خلالها إلى التعامل مع تحدي ضعف الأبنية المحلية في شمال كل من موريتانيا تشاد جمهورية إفريقيا الوسطى والكاميرون على سبيل المثال. إن العمل الإقليمي من الممكن أن يساعد على تبادل التجارب والخبرات على مستوى دول الساحل، مما يقوي قدرات تعامل

---

[1] زكرياء بودن، مرجع سابق، ص186-187.
[2] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص169-170.
[3] **المرجع نفسه**، ص170.

دول المنطقة التحديات المرتبطة بالتحكم المحلي والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، كذا تقوية السلطة القضائية والحوار والمصالحة[1].

قامت كل من الأمم المتحدة وشركائها من مختلف الوكالات الإنسانية، للاستجابة للمطالب الإنسانية بالبدء بتطوير برامجها وفرق العمل على الأرض للخروج من التركيز التقليدي على التنمية إلى مقترب إنساني جديد دعم حكومات المنطقة التي طورت مخططات للاستجابة لمشكلة الأمن الغذائي وتحديات التغذية بشكل عام على غرار كل من النيجر وتشاد في افريل 2012 عين مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية (OCHA) الخاص بالأمم المتحدة، دفيد غراسلي منسق للشؤون الإنسانية الإقليمية في الساحل يعمل هذا المنسق الدولي بالقرب من منسقي الأمم المتحدة المقيمين كذا المنسقين الإنسانيين على وضع وتنفيذ استراتيجية الاستجابة للازمة في الساحل[2].

من المهم التذكير بان الحاجة إلى التعامل مع أسباب الأزمات في الساحل، من خلال تحسين الربط بين الاستجابة للازمة الإنسانية والتنمية على المستوى طويل المدى، يقوم المنسق الإقليمي المكلف بالشؤون الإنسانية ووكالات التنمية في المنطقة بتطوير مخطط عمل الأمم المتحدة لبناء المرونة في الساحل تحت قيادة المبعوث الخاص للكاتب العام لغرب إفريقيا بالتشاور مع الحكومات. تسعى الأمم المتحدة إلى كسر دائرة انعدام الأمن الغذائي المزمن، باعتماد المرونة كمحدد يمكن الأمم المتحدة من تنفيذ استراتيجياتها في الساحل، و إن هذا المبدأ يعطي الفرصة لإنجاز الكثير من الأمور بشكل مختلف، من خلال دعم أصحاب الأرض والمجتمعات التي تعاني من الأزمات الإنسانية، لكي تمتص الأزمات بشكل أكبر، وتعيد البناء بعد الأزمة، ودعم التحول طويل المدى من خلال توسيع وإيجاد المرافق والخدمات القاعدية والاجتماعية، تحسين مستوى الإنتاج الزراعي وتحسين مستويات المعيشة، كذا إيجاد أنظمة إدارة الخطر أو الأزمة، وتحذر منها قبل وقوعها من اجل نجاح خطة العمل.

تظهر الحاجة إلى انخراط دول المنطقة في ذلك بشكل قوي، وتقديم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للدعم السياسي والمالي، على الأمم المتحدة في حد ذاتها الانخراط في العمل. من بين أهم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجيتها في الساحل، تعدد الفاعلين بالنسبة لنظام الأمم المتحدة وصعوبة عملهم بشكل في الساحل، هي مشترك، ولإكمال بناء استراتيجيتها الأمم المتحدة ستواجه تحدي جعل الكل أكبر من الأجزاء منذ 9 أكتوبر 2012 أصبحت هذه المهمة تحت مسؤولية الايطالي السيد رومانو برودي، الذي عينه السكرتير العام كمبعوثه الخاص في الساحل. تتعدد مهام برودي التي من بينها تنسيق جهود الأمم المتحدة لاستكمال استراتيجيتها، التي كان يجب أن تقدم إلى مجلس الأمن في مارس 2013[3].

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص170.
[2] **المرجع نفسه**، ص170-171.
[3] **المرجع نفسه**، ص171-172.

المطلب الثاني: دور الإتحاد الأوروبي في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

بعد تعرفنا على دور هيئة الأمم المتحدة، سنتطرق في هذا المطلب لأهم المبادرات و القرارت التي قام بها الإتحاد الأوروبي في إطار حل الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي.

طالبت الممثلة الأولى للاتحاد الأوربي بالنسبة للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية، بتوقيف المواجهات من جميع أطراف الصراع والدخول في الحوار، كما حيت دعوة الرئيس السابق امادوتوماني توري من اجل الوحدة الوطنية، واهتمامه بدعم الاستقرار والوحدة الوطنية والسلام والديمقراطية[1].

وبدأ الإتحاد الأوروبي مبادراته من أجل الوحدة و الإستقرار في الساحل عام 2008 وذلك خلال وصول فرنسا للرئاسة الإتحاد الأوروبي، حيث برز القلق الأوروبي من تفاقم الوضع الأمني في منطقة الساحل و بعد العديد من المشاورات و البعثات الاوروبية التي تمت في كل من مالي، النيجر، مرويتانيا، الجزائر ، وبعد ما تعقدت الأوضاع على أثر الانتشار الواسع لنشاط القاعدة قدمت ثمانية دول أوروبية وهي (فرنسا، أمانيا، الدنمارك، اسبانيا، يطاليا، البرتغال، السويد، هولندا) برسالة إلى المفوضية الأوروبية مطالبة إياها بتنفيذ التزاماتها في المنطقة، وهي الجهود التي كللت في مارس 2011 بتبني" الإستراتيجية من أجل الساحل"[2].

وهي إستراتيجية تختص بالأمن و التنمية في منطقة الساحل لمواجهة المشاكل الاقتصادية والأمنية في المنطقة، التي تفاقمت مع التغيرات المناخية والوضع في ليبيا، وتركزت بدرجة الأولى على دول القلب وهي مالي ، موريتانيا، النيجر والتي إعتمدت على أربع محاور رئيسية وهي كالتالي[3]:

❖ **التنمية و الحكم الراشد.**

تشجيع التنمية الحكم الراشد، وحل الصراعات، إن الهدف من هذا المجال هو المساهمة في التنمية الاقتصادية ومن ثم الحيلولة دون أن تتحول هذه المنطقة لنشاط الجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة والعمل على تقوية مؤسسات الدولة، ودعم ميكانزمات الحوار الوطني لحل مختلف الصراعات.

❖ **والقضاء على الصراعات الداخلية**

وذلك عبر تشجيع التعاون الإقليمي من خلال دمج دول المنطقة في إطار حوار فعال لإدارة فعالة التهديدات والتحديات.

❖ **النشاط السياسي والدبلوماسي من وتطبيق القانون**

تقوية القدرات الأمنية الوطنية ودولة القانون، حيث ان عدم الإستقرار فى المنطقة سببه مشكلة التنمية وعدم سيطرة الدولة وعدم قدرة القوات المسلحة على ضمان وفرض وجودها الفعال فى هذه المناطق، بسبب نقص المعدات والتكوين، وعليه فإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل تضمن تقوية

---

[1] عمر فرحاتي مريم براهيمي، مرجع سابق، ص172.
[2] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص239-240.
[3] **المرجع نفسه**، ص240-241.

قدرات المؤسسات الأمنية والأمن ودولة القانون من أجل مواجهة الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات.

❖ **محاربة العنف والتطرف والراديكالية**

وذلك من خلال محاربة جذور التطرف و العنف عبر تحسين المستوى الاقتصادي، وذلك من خلال العمل على محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض الفئات الاجتماعية في منطقة الساحل.

ويتم تفسير الاهتمام الأوربي بالمنطقة من خلال كونها تعد منطقة إقليمية على حدوده الجنوبية، وبدأ هذا الإهتمام بضبط منذ عقدين و تحديدا بعد أحداث 11 من سبتمبر أين سارعت هذه المنظمة الدولية إلى تحديد أهم التهديدات التي قد تواجهها و من بينها تصاعد وتيرة الظاهرة الإرهابية في عدد من مناطق القارة الإفريقية عموما و خاصة في الساحل الأفريقي و التي رأى الاتحاد أنها تشكل تهديدا مباشرا على أعضائه والقارة السمراء، وذلك يعود لإختطافات متكررة لمواطني دول الإتحاد الأوروبي، كما أن هناك أسباب أخرى كالهجرة غير الشرعية، وتورط شبكات مافيا في تجارة الكوكايين وأنواع أخرى من المخدرات تتأثر بها الدول الأوروبية[1].

فالتوتر في الساحل الإفريقي سيؤثر بالتأكيد عليها بشكل أو بآخر على الإتحاد الأوروبي وتعد منطقة الساحل مصدرا مهما للطاقة ، كما أن البرنامج الإقليمي للطاقة الشمسية، كمشروع تعاوني بين الاتحاد الأوربي ومجموعة مراقبة الجفاف في الساحل، والذي يهدف تنمية الاقتصاد في الأرياف من خلال أنظمة الكهرباء، وآخر تكنولوجيات ضخ المياه التي تعتمد على الطاقة الشمسية، يبدوانه لاقى اهتمام من طرف السكان المحليين كمشروع مهم خاص بالمنطقة على غرار مشروع (Desertec)، والذي تم اقتراحه من طرف مجموعة المستثمرين الألمان في قطاع الطاقة، الذي يركز على الاتحاد الأوربي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2].

ويعتبر مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء من أعم هذه المشاريع، وهو مشروع قادم من نيجيريا نحو القارة الأوروبية، الذي سيحول المنطقة ككل إلى منطقة عبور استراتيجية بالنسبة للإتحاد الأوروبي[3].

---

[1] الامن والصحراء، 198.

[2] رضوان بوهيدل، **جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي الدولة الهشة و الفاشلة في مواجهة القوى الكبرى و الصاعدة**، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص172.

[3] **المكان نفسه**.

الشكل رقم (7): خريطة توضح مشروع الغاز القادم من نيجيريا إلى أوروبا

المصدر: https://www.dw.com/de/pipeline-projekt-erdgas-quer-durch-die-sahara-nach-europa/a-62768311

ويرى البرلمان الأوربي أن الساحل الإفريقي قد أصبح ملجأ للتنقل بالنسبة لشبكات تهريب المخدرات والحشيش المغربي نحو أوربا والشرق الأوسط ، ودعما للجهود الإقليمية لتامين المنطقة ومواجهة الأزمة في مالي على مستوى الاتحاد الأوربي، فان ،ألمانيا ،ايطاليا ،بولندا، اسبانيا وفرنسا صادقت على مخطط الاكواس أعلن الاتحاد الأوربي انه سيساعد مالي في الإصلاحات على مستوى القطاع الأمني، ووضعهما ضمن البرنامج الأوربي في النيجر (EUCAP) تستفيد مالي أكثر من باقي دول الساحل من المساعدات الأوربية، ويرى أحد المسؤولين الأوربيين بأنها محور المشكلة وهي أيضا أساس الحل[1].

[1] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص172-173.

الشكل رقم (9): خريطة توضح طريقة تهريب الكوكايين من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا.

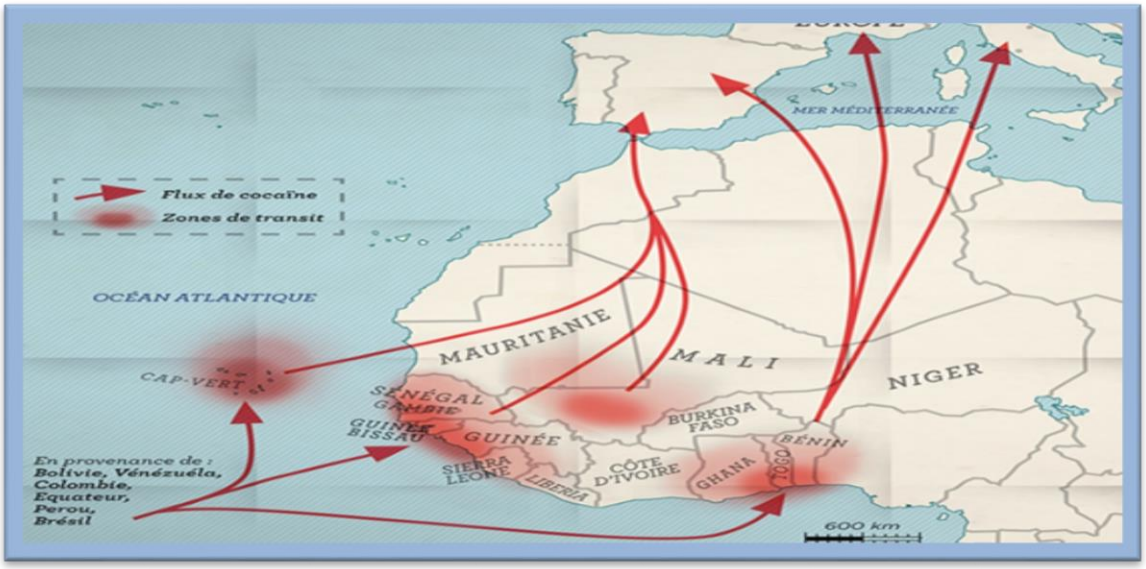

المصدر: https://www.nouvelobs.com/monde/guerre-au-mali/20130225.OBS9921/sahel-les-djihadistes-et-la-cocaine-connection.html

وافق الاتحاد الأوربي في ديسمبر 2012 على مخطط إدارة الأزمة، من خلال 15 شهرا من العمليات العسكرية والتي كان من المتوقع أن يستخدم فيها ما يقارب 500 جندي سيرسلون إلى مالي لغرض التدريب وإعادة تنظيم قوات الدفاع والأمن الوطنية، لتسهيل توحيد تراب البلاد والعمل في إطار سلطة مدنية، ومع التدخل العسكري الفرنسي بدأت الدول الأوربية على غرار بلجيكا، الدانمرك ألمانيا، ايطاليا وهولندا كذا المملكة المتحدة للمساهمة في الجهود العسكرية لفرنسا ودول غرب إفريقيا في شمال مالي من خلال تقديم الدعم اللوجستي والمادي كذا المساعدة المالية للقوات الإفريقية التي سيتم نشرها[1].

وكان الرد الأوربي بالنسبة للازمة في الساحل موحدا إلى حد كبير، بالتركيز على ضرورة تقوية النشاط الإنساني والمساعدات كذا التنمية في المنطقة، لكن بالرغم من ذلك برز اهتمام دول أوربية محددة بالمنطقة أكثر من البقية، والمقصود هنا فرنسا بشكل خاص، وذلك لعدة أسباب اقتصادية وتاريخية واستراتيجية إلى غير ذلك، وعليه سنركز على موقفها بشكل خاص.

تهتم كل من بريطانيا واسبانيا وإلى حد ما ألمانيا بالساحل، لكن فرنسا الأكثر تركيزا على المنطقة، حيث تقدم مساعدات عسكرية التي تركز على شمال النيجر كذا تعاون ثنائي فيما يتعلق بشمال مالي وتهتم أيضا بموريتانيا برزت فرنسا من بين القوى الدولية التي اهتمت بالوضع في شمال مالي، حيث كانت تحاول التنسيق مع الجزائر من خلال الزيارات المتعددة للدبلوماسيين الفرنسيين لها، لكن الجزائر لم تغير من توجهاتها المتعلقة بالحل السياسي[2].

وتعد أهم الأسباب الرئيسية للإهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي هو صراع النفوذ بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر من أكبر التهديدات التي تنافس نفوذها حول مستعمراتها التاريخية،

[1] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص 173.
[2] **المرجع نفسه**، ص174.

حيث أن كلتا الدولتين تسعى لتمديد نفوذهما في منطقة الساحل من جميع الجوانب وذلك يعود للمكانة الإستراتيجية لمنطقة الساحل[1].

تعد فرنسا أهم شريك بالنسبة لمالي بمساعدات سنوية مقدرة ب 87 مليون يورو، تليها كندا ثم الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج تحدي الألفية، صرح وزير الخارجية الفرنسية ألان جوبي في 07 فيفري 2012، في تدخل له أمام النواب الفرنسيين بان المتمردين الطوارق قد حققوا نجاحات مهمة شمال نهر النيجر، والوقف الفوري لإطلاق النار أمر واجب التنفيذ، مضيفا بأنه يجب معالجة الوضع بعمق ودخول بماكوفي حوار مع جميع الأطراف المعنية، كما حيا جهود الرئيس توري من اجل الوحدة الوطنية ومشيرا الى انه واثق بقدرة الشعب المالي على حماية نموذج الديمقراطية. وصرح الوزير الفرنسي المكلف بالتعاون هنري دورينكور في 13 فيفري من خلال إذاعة فرنسا الدولية، أن فرنسا لا تتوقع أن يكون هناك حل عسكري فوري، لذا فان توقيف إطلاق النار بأسرع وقت يعد مهما ، مؤكدا على وحدة التراب المالي، مع قرار التدخل الفرنسي صرح الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، أن التدخل العسكري هو استجابة لطلب الحكومة المالية، لحماية العاصمة من الوقوع تحت سيطرة الإرهابيين، كما أن التواجد العسكري في بماكو يهدف أيضا لحماية 6000 مواطن فرنسي متواجدين هناك[2].

قامت المملكة المتحدة ودول أوربية أخرى بتقديم الدعم للقوات الفرنسية مع بدء التدخل العسكري الفرنسي، أبدت بريطانيا استعدادها لمساعدة فرنسا في هذا التدخل بشكل واضح، حيث قدمت مبدئيا مساعدات لوجستية مهمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

وتم تخصص الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافا ماليا بحوالي 650 مليون يورو منها حوالي 450 مليون خصصت للدول الثلاثة التي تمثل قلب الإستراتيجية وهي موريتانيا، مالي والنيجر، أما مبلغ 200 مليون يورو فقد وجه البقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي، إلى جانب مبلغ 150مليون يورو كمبلغ إضافي من الصندوق الأوروبي للتنمية إضافة إلى الإنفاق عبر جهاز الاتفاق على الإستقرار، ويوضح الجدول التالي المساعدات المقدمة من قبل صندوق التنمية الأوروبي وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل الساحل[4].

الشكل رقم (10): جدول توضيحي حول ما قدمه الاتحاد الأوروبي لدول منطقة الساحل حتى 2014

	صندوق التنمية الأوروبي	استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل الساحل
مالي	533 مليون يورو	50 مليون يورو
موريتانيا	156 مليون يورو	8.4 مليون يورو
النيجر	458 مليون يورو	91.6 مليون يورو

المصدر: رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص176.

[1] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص239.
[2] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص174-175.
[3] **المرجع نفسه**، ص175.
[4] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص176.

المطلب الثالث: دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

بعد تعرفنا على دور كل من هيئة الأمم المتحدة و الإتحاد الأروربي، سوف نتعرف هنا على دور الولايات المتحدة في حل الأزمة في الساحل الإفريقي.

إن تنامي اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي، على الصعيد الأمني تنامى أساسا في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب التي منذ تعرضها لهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ففي هذا الإطار قررت الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الابن في نهاية سنة 2006 إنشاء (القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا الأفريكوم (AFRICOM) ، الذي أعلنت عن تكوينه رسميا في فبراير 2007 وبدأ العمل الفعلي في فاتح أكتوبر 2008 انطلاقا من مدينة شتوتغارت الألمانية مقر القيادة العسكرية الخاصة بأورو وهو مقر مؤقت في انتظار أن تتم استضافته من قبل إحدى الدول الإفريقية ويعتبر إنشاء (الأفريكوم) خطوة حاسمة ودالة على رغبة أمريكية صارمة في التواجد العسكري الفعلي فوق الأراضي الإفريقية وهو ما ترفضه رفضا صارما أغلب الدول المعنية بمكافحة الإرهاب[1].

ويمكننا أن نلخص الدوافع الأمريكية في التواجد في منطقة الساحل الإفريقي بمحورين أساسيان:

❖ دوافع أمنية

تتمثل في مكافحة التهديدات الأمنية بشكل رئيسي وعلى رأسها الإرهاب خصوصا بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 حيث جرى التعبير عن هذا التحول في إستراتجية الأمن القومي الأمريكي التي صدرت خلال شهر سبتمبر 2002، والتي اعتبرت الظاهرة الإرهابية تهديدا رئيسيا لهذا الأمن فهو عدو غير تقليدي، ولا يمكن احتواءه أو ردعه من خلال استراتجيات الردع التقليدية، وإنما من خلال تطبيق إستراتجية طويلة المدى تقوم على ضرب الجماعات الإرهابية وحرمانها من الحصول على ملاذ آمن أو دعم مالي، ومساعدة وحماية الدول التي كانت مستهدفة من الجماعات الإرهابية، كما اهتمت هذه الإستراتجية بالدول الفاشلة باعتبارها مرتعا للإرهاب، وملاذا آمنا له[2].

❖ دوافع مصلحية

تبني الولايات المتحدة الأمريكية إستراتجية كبرى جديدة، فإفريقيا تطرح بديلا قويا لآبار نفط الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يفتح شهية القوى الدولية الساعية للحصول على الثروة والنفوذ ويدفع للاهتمام بشؤون القارة الإفريقية وبالأوضاع الأمنية بها وبطبيعة تفاعلات الظاهرة الإرهابية فيها ومحاولة الوقاية منها في حالة لزوم الأمر، حيث دخلت القارة الإفريقية إلى حلبة الصراع الدولي على النفط منذ عام 2005، خاصة وأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يقدر الاحتياطي النفطي لإفريقيا ب 80 مليار برميل أي ما نسبته 8% من الاحتياطي العالمي الخام في 2003، وبهذا تصبح القارة الإفريقية تحتل مواقع مهمة في منظومات مصالح القوى الدولية الكبرى[3].

---

[1] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص238-239.
[2] إدريس عطية، مرجع سابق، ص221.
[3] المرجع نفسه، ص226.

و تعتمد الولايات المتحدة حاليا على 15% من وارداتها النفطية من إفريقيا، وتسعى لرفع هذه النسبة إلى 25% خلال اقل من خمس سنوات، كما تحاول إقامة قاعدة الأفريكوم في القارة والتي رغم قبول بعض الدول الإفريقية استضافتها على أراضيها - على غرار جيبوتي - إلا أنها تسعى لإقامتها في دول محددة، وهو الأمر الذي رفضته هذه الدول، إذ صرح الرئيس المالي السابق اما دوتوماني توري بان سعي الولايات المتحدة لإقامة هذه القاعدة على الأراضي المالية ليس بهدف حماية دول القارة من الإرهاب وتردي الأوضاع، بل هو من اجل حماية وتعزيز المصالح الأمريكية في إفريقيا، من خلال جعل هذه القاعدة مركزا للأنشطة الاستخباراتية[1].

يبدو أن منظور الولايات المتحدة الخطر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب والجماعات الموالية له، هو ما يقود سياستها تجاه الأزمة في مالي، إذ يعتبر الساحل منطقة استراتيجية محورية بالنسبة للمصالح الأمريكية، لكن لا يظهر ذلك بوضوح بالنسبة لرد فعلها من تفاقم الأزمة في مالي، وعليه يشير بعض المحللين إلى أن الولايات المتحدة تركز على نتائج التدخل العسكري الخطيرة، التي من شأنها أن تزيد من معاداة الغرب وأمريكا بشكل خاص، في حين يركز البعض على دور الكونغرس الأمريكي في هذه النقطة، وتحديدا فيما يتعلق بتكاليف وأعباء التدخل العسكري.

قامت الولايات المتحدة بوضع مبدأ عام ينص على أنها لا تتعامل مع حكومات الانقلاب قبل إقامة الانتخابات، ورأت أن الانتخابات الرئاسية التي دعت لأقامتها في أقرب وقت، وحدها التي ستمكن السلطات السياسية المالية من استعادة الشرعية، وبناء حكومات قادرة على إيجاد حل مناسب للازمة شمال البلاد. إن الحضور العسكري الأمريكي اقل بكثير من الفرنسي وذلك قبل التدخل العسكري الفرنسي رغم اشتراك خبرائها العسكريين في اللقاءات التخطيطية لمجموعة دول غرب إفريقيا، تهتم أمريكا بتهديد تنظيم القاعدة في مالي والمنطقة ككل وتتابع تطورات الوضع في البلاد، لكنها تركز أكثر على الوضع المتفجر في دول أخرى على غرار سورية[2].

قدمت الولايات المتحدة من خلال الأفريكوم مساعدات مقدرة ب 70 مليون دولار لتدريب الجيش المالي، لكن يتم نقد المساعدات الأمريكية لمالي من خلال نقطتين، الأولى ترتكز على كون هذه المساعدات هي في الأصل منطلقة من تهديد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، وليس من فهم حقيقي للوضع في مالي وشمال البلاد إذ أن التركيز على الحرب ضد الإرهاب، أضعف الاهتمام بالمشاكل التي يعاني منها السكان، حيث تعد مالي من أفقر الدول الإفريقية، من خلال ذلك يجب التنبه إلى نقطة مهمة، كون محاربة كل من أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب قد يجعل هذه الجماعات أكثر شعبية بين سكان المنطقة وتكسب ثقة السكان المحليين، لكن مقارنة بالتوجهات الأمريكية في المنطقة، فان الاستراتيجية التي وضعها الاتحاد الأوربي، تعد أكثر مراعاة لتوسع وتعدد مشاكل المنطقة، من خلال الاهتمام بالتنمية، الأمن الإدارة المحلية، فيعد من المهم تنفيذ هكذا استراتيجيات بالنسبة للحكومة المالية للتعامل مع الأسباب الحقيقية لعدم الاستقرار والصراع شمال البلاد[3].

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص175-176.
[2] **المرجع نفسه**، ص176.
[3] **المرجع نفسه**، ص177.

تمت الإشارة إلى أن التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الساحل، قد جاء مع انتشار الإرهاب فيها، ليتطور إلى تعاون مع أطراف أجنبية أخرى على غرار فرنسا، التي تهتم بالمنطقة انطلاقا من العديد من الأسباب الاستراتيجية والاقتصادية وحتى التاريخية.

وسوف نقوم بتفصيل لاحقا في الفصل الأخير عن جميع الأسباب و الإستراتيجيات التي إتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثاني: الأدوار و المواقف الإقليمية في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

رغم المبادرات الدولية التي تم طرحها، لكن نرى أن العمل الإقليمي يطرح تحت مبادئ و أهداف مشتركة في سبيل تعزيز الأمن وضمان الإستقرار، وكانت هذه القرارات و المبادرات تعمل كحل لمكافحة الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي، و التي تقضي بها على التهديدات الأمنية.

فقد كانت هناك عدة مبادرات من منظمات إقليمية كبيرة ذات شأن وثقل، والتي نذكر منها الإتحاد الإفريقي الذي كان له قرارات جريئة في مكافحة هذه التهديدات ومنظمات أخرى كالإكواس و مجموعة دول الساحل الخمس.

المطلب الأول: دور الإتحاد الإفريقي في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

يعود إهتمام الإتحاد الإفريقي لأمن منطقة الساحل الإفريقي منذ إندلاع الثورات العربية التي عقدت قضايا الأمن و خصوصا بعد الأزمة الليبية في عام 2011 والتي أدت في الأخير إلى إنهيار دولة ليبيا، ومع بداية الأزمة المالية عام 2012 التي ساهمت في تنامي الحركات الإرهابية و التهديدات الأمنية كان من الواجب على الإتحاد الإفريقي التدخل وذلك من أجل الحد من تنامي هذه التهديدات التي تضر بشكل مباشر في أمن الساحل.

أدان الاتحاد الإفريقي الهجوم شمال مالي في 18 جانفي، مؤكدا على دعم الاتحاد لجهود الحكومة المالية، يعد دور الاتحاد الإفريقي مهما من عدة جوانب كون أن هناك دول مهمة في الساحل ليست أعضاء في الاكواس، كذا التنسيق خاصة بين دول ليس بينها تقارب مهم على غرار مصر وجنوب إفريقيا، إضافة إلى تسهيل التواصل بين المنظمات الإقليمية الإفريقية على غرار الاكواس والمجتمع الدولي، حيث طلب مجلس السلام والأمن للاتحاد الإفريقي من مجلس الأمن*، الموافقة على الانتشار المخطط للقوات الإفريقية الدولية لفترة مبدئية مقدرة بسنة، وقدم الاتحاد الإفريقي مخططا استراتيجيا للقضاء على الأزمات في مالي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، هذا الإطار الاستراتيجي يعد خطوة مهمة بالنسبة لجهود التنسيق بين مالي والمجتمع الدولي، لإعادة الاستقرار في مالي ومنطقة الصحراء والساحل الإفريقي[1].

تبرز إشكالية عدم القدرة على تمويل العمليات على المستوى الإفريقي واضحة حيث كان من المتوقع أن تكلف ما بين 300 إلى 500 مليون دولار، لذا دعى مجلس الأمن الدول الأعضاء لتقديم الدعم المالي، والمساهمة في تسهيل انتشار القوات الإفريقية والدولية شمال مالي مع نهاية جانفي 2013 تم تنظيم ندوة للمانحين على هامش قمة الاتحاد الإفريقي، انتهت أشغالها بتقديم ما يقدر ب 455 مليون دولار، حيث قدم الاتحاد الإفريقي وحده 40 مليون دولار لكل من القوات الإفريقية الدولية وقوات الدفاع والأمن المالية، كما ساهمت أطراف دولية أخرى على غرار الاتحاد الأوربي، ،الصين، ألمانيا، الهند ،اليابان سيراليون والولايات المتحدة، إضافة إلى الوعد بتوفير التدريب والمعدات، لكن مع ارتفاع تعداد القوات الإفريقية الدولية إلى 5.700 من خلال الاكواس والجنود الذي قدمتهم كل من تشاد، البورندي وتنزانيا تضاعفت

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص152-153.

الميزانية الأولية إلى ما يقارب 950 مليون دولار ، فطالب الاتحاد الإفريقي من مجلس الأمن توفير الدعم اللازم لضمان قوة وتواصل تامين المنطقة[1].

وتقوم مقاربة الإتحاد الإفريقي لمكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل أو ما يطلق عليها "مهمة الإتحاد الإفريقي من أجل الساحل و مالي (Mission pour le Mali et le Sahel.) على ثلاث محاور أساسية[2]:

❖ **الحوكمة أو الحكم الراشد**

في مجال الحوكمة ترمي استراتيجية الاتحاد الإفريقي إلى دعم وتنمية دولة القانون في المنطقة وتقوية وجود و دور المؤسسات الديمقراطية، بالإضافة إلى حث دول المنطقة على تبني منهج لامركزي في الإدارة و تقاسم التجارب الناجحة في مختلف الأقاليم و في سياق متصل بالحوكمة، يسعى الاتحاد الإفريقي إلى مكافحة كـل أشكال الفساد من جهة و تنمية المعايير الدولية في التسيير و الإدارة من جهة أخرى.

كما تدعم الاستراتيجية الإفريقية مجال حقوق الإنسان و المساعدات الإنسانية. في سياق متصل، تشجع استراتيجية الاتحاد الأفريقي من أجل مالي و الساحل الاتجاه إلى الحوار و المصالحة كآلية مثلى لحل النزاعات و المسائل العالقة المحلية منها و الإقليمية، كما تدعم الاستراتيجية كل المسارات الانتخابية الديمقراطية، و إرساء السلم من خلال إشراك كل الفاعليين من قادة تقليدين أو دينيين، كما يرى الاتحاد الأفريقي أن عليه لعب دور في إدارة نزاعات المنطقة، و كذا في عملية إدماج المجموعات البدوية المترامية في عدد من المناطق النائية بالساحل الأفريقي.

❖ **الأمن**

تولي استراتيجية الاتحاد الأفريقي أهمية كبرى للجانب الأمني لمنطقة الساحل الأفريقي، خاصة بعد تفاقم عدد من التهديدات الجديدة في دول المنطقة، حيث يشجع الاتحاد و يرعى كل أشكال التعاون الإقليمي، بهدف الحد من التهديدات المختلفة وتوفير الأمن والاستقرار، كما يشارك الاتحاد الإفريقي في مشروع حفظ السلام، المسمى" نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" (DDR)، الناشط بقوة في الشمال المالي بالإضافة إلى برنامج (RSS) للساحل كما يسعى الاتحاد الإفريقي إلى التعاون مع الشركاء المحليين في مجال الأمن.

❖ **التنمية**

أما فيما يخص المحور الأخير من الاستراتيجية الإفريقية اتجاه منطقة الساحل تتعلق بمجالات التنمية المختلفة، أين تسعى المنظمة القارية إلى دعم وتشجيع التعاون بمختلف أشكاله، في المجالات التنموية، خاصة في تدعيم و تطوير منشآت البنية التحتية، كما تهدف الاستراتيجية الإفريقية، في نفس المجال، إلى دمج فئتي الشباب و المرأة في الحياة السيوسيو اقتصادية لدول المنطقة، على صعيد آخر، يعمل الاتحاد الإفريقي من خلال نفس الاستراتيجية، على تنمية قدرات دول منطقة الساحل الأفريقي في المجال الفلاحي و الرعوي.

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق،ص153.
[2] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص178-180.

يواصل الاتحاد الأفريقي رعاية مبادرات الأمن والسلم في القارة، من أهمها ما يعرف بمسار نواكشط أين تم اطلاق المبادرة في مارس 2013 بهدف تدعيم الأمني و تبادل المعلومات بين دول الساحل الإفريقي، قبل تنظيم لقاء القمة، الذي قادة المنطقة و ممثلين عن هيئات إقليمية ودولية في 14 ديسمبر و الذي جاء كنتيجة للاجتماع الوزاري الثالث المنعقد في فيفري 2014 بالعاصمة النيجيرية نيامي قبل أن يخرج قادة دول الساحل الأفريقي ببيان للتعزيز العملياتي و الميداني لمشروع الهندسة الأفريقية للسلم والأمن و المعروف باسم Architecture africaine de paix et de sécurité (APSA) حيث تلخص البيان في دعم مبادرات التسوية السلمية للنزاعات الداخلية، خاصة في مالي[1].

و نتج عن مسار نواكشط عدد من المبادرات التي يرعاها الاتحاد الإفريقي، و المتمثلة في اجتماعات على مستويات مختلفة، كاجتماع رؤساء الهيئات الاستخباراتية لدول المنطقة في ماي 2014 ، و اجتماع ملحقي الدفاع في ماي 2014 أيضا، بالإضافة إلى اجتماعات دورية لخبراء أمنيين لدول المنطقة، لاسيما فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة[2].

رغم المجهودات المبذولة من طرف الاتحاد الإفريقي بمنطقة الساحل، لتأطير و إدارة عمليات السلام والأمن المرتبطة أساسا بالتنمية ومكافحة عدد من الظواهر و التهديدات المتفاقمة و المتشابكة بالمنطقة، إلا أنه من الواضح أن العراقيل التي نواجه الاتحاد كبيرة، لاسيما في ظل تضاعف الفواعل الدولية في المنطقة، المتعددة و الغايات المعلنة منها و الكامنة، بالإضافة إلى الإمكانيات التي يوفرها الاتحاد القاري مقارنة مع الفواعل الدولية ،الأخرى كالولايات المتحدة وفرنسا و الصين و غيرها[3].

المطلب الثاني: دور منظمة دول غرب إفريقيا (الإيكواس) في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

تعد المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) أكثر المنظمات الإقليمية الإفريقية تحقيقا لأهداف التكامل الإقليمي في مختلف المجالات الإقتصادية و الأمنية و السياسية و الثقافية، ولما كان بناء السلم يعد المدخل الأول لتحقيق الأمن و الإستقرار، ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، فمن هنا سوف نتعرف على أهم ما قامت به هذه المنظمة من أجل حل الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي وكذا التهديدات الأمنية.

تضم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عضويتها 15 دولة، وتأسست المنظمة في عام 1975م من قبل دول غرب أفريقيا، كجزء من إستراتيجيتها الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والازدهار لدول الإقليم، وتزامنت هذه الإستراتيجية مع أوضاع أمنية غير مستقرة ونزاعات عديدة شهدتها دول المنطقة، ولقد أدرك القادة المؤسسون أن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن أن .يتجسد في ظل غياب الأمن والسلم في المنطقة[4]

---

[1] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص180.
[2] **المرجع نفسه**، ص181.
[3] **المكان نفسه**.
[4] مصطفى كراوة، **ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها**، مجلة آفاق العلمية، المجلد 12، العدد 1، (2019/10/1)، ص541.

وتقوم المقاربة الأمنية لمجموعة "الإيكواس" لحل الأزمة في مالي على ما يلي[1]:

- ضرورة إيجاد حلول سريعة لإيقاف الأزمة في منطقة شمال مالي من خلال دعم الجهود الإقليمية والدولية لاستعادة الاستقرار وتمويل العمليات العسكرية وتقديم الدعم اللوجيستي والأمني، من خلال رسم خطة زمنية واضحة وبالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي وهيئة الأمم المتحدة.
- الالتزام بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.
- تشكيل قوة تدخل ضد المتمردين في شمال مالي حسب ما أعلنته "الإيكواس "في19 جانفي 2013 بتنسيق ودعم لوجيستي غربي فرنسي أمريكي.

حيث أدانت مجموعة دول غرب إفريقيا الاقتصادية هجوم حركة تحرير الازواد في الشمال المالي واعتبرته تهديدا لوحدة تراب البلاد، إضافة إلى تنديدها لاستغلال هذه الجماعة وباقي الجماعات المسلحة للازمة الدستورية في البلاد، وتكثيف هجماتها في الشمال من اجل إحكام السيطرة على المنطقة[2].

علق قادة الاكواس عضوية مالي في التجمع الإقليمي بعد أيام من الانقلاب العسكري على الرئيس السابق المنتخب امادوتوماني توري في قمة 27 مارس 2012 فى أبو جا ، كما فرضت عقوبات سياسية وقانونية واقتصادية ودبلوماسية على البلاد، تلتها عقوبات أخرى من طرف الاتحاد الإفريقي ضد القادة العسكريين، كان ذلك كمحاولة لتهدئة مالي، و أدى الضغط من طرف الاكواس والمجتمع الدولي إلى توقيع اتفاقية عمل تقوم على العودة للعمل في إطار دستوري مع بداية شهر افريل ، و حاولت مجموعة دول غرب إفريقيا العمل من اجل تقليل تدخل الجيش في السلطة[3].

بدأت الجهود الإقليمية على المستوى السياسي لمواجهة الأزمة بعد ثمانية أشهر من انقلاب مارس 2012 على مستويين اثنين من خلال الوساطة بقيادة الاكواس وقيادة رئيس بوركينافاسو بليز كو مباريه، أو لا للتفاوض مع المنقلبين لتسهيل العودة للعمل في إطار دستوري ومواصلة مسار التغيير، اما النقطة الثانية فهي التفاوض مع الفاعلين في الشمال[4].

كان التركيز على العمل في إطار دستوري في مالي بالنسبة لجهود الوساطة للاكواس تحت قيادة بوركينا فاسو من اجل إعادة السلطة للحكومة المدنية وضمان مغادرة الرئيس السابق توري نحو السنغال في 19 افريل 2012، وعليه صرح القائد العسكري المالي امادوهايا سانو غو في 1 افريل من نفس السنة، عن إعادة إحياء دستور 25 فيفري 1992 للجمهورية المالية ومؤسساتها، في 6 أفريل جاء اتفاق الإطار لتنفيذ ما ورد في تصريح 1 افريل لكن يرى البعض أن ذلك خطأ كبيرا، أوكما تم وصفها في تقرير مجموعة دول غرب إفريقيا لنوفمبر 2012 ، بالخطيئة الأصلية أو الأولى (the original sin) ، لأنه وضع القيادة العسكرية في مركز صناعة القرار، وهو ما ظهر يعتبر لاحقا من خلال تنحية رئيس الوزراء للحكومة الثانية بعد الانقلاب موديبوديارا[5].

---

[1] مصطفى كراوة، مرجع سابق، ص541-542.
[2] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص153.
[3] **المرجع نفسه**، ص 154.
[4] **المكان نفسه**.
[5] **المكان نفسه**.

اعلن تشكيل الحكومة الأولى بعد الانقلاب في افريل، لكن بدا بوضوح أنها لا تمثل الماليين عموما، فجاءت الحكومة الثانية في 20 أوت التي تم تسميتها بحكومة الوحدة الوطنية Government of National Unity، لكن لم تكن بهذا المستوى من الوحدة حيث مثلت ثلاث أطراف مختلفة منها القيادة العسكرية من خلال مجموعة سانو غو قائد القوات العسكرية، كذا رئيس الوزراء الشيخ موديبوديارا الذي يدعمه المجلس الإسلامي، ومجموعة الرئيس المؤقت ترأوري، ظهر الخلاف وخطر حدوث أزمة مؤسسات جديدة ستثقل كاهل البلاد أكثر في لقاء باماكويوم 19 أكتوبر، فحاولت مجموعة دول غرب إفريقيا من خلال جهود الوساطة مع الحكومة المؤقتة، ضمان نقطتين تهدف للعمل في إطارهما والتي ركزت عليهما في اتفاقية 6 افريل، هما إدارة الأزمة شمال مالي وتنظيم انتخابات ديمقراطية[1].

كان التركيز على مقترب محدد بالنسبة لجهود الوساطة لمجموعة دول غرب إفريقيا مع الجماعات المسلحة في مالي، من خلال إعطاء الأولوية في التفاوض للمجموعات التي اعتبرتها مالية مسلحة، في حين اعتبرت المجموعات الأخرى غير مالية وإرهابية، حيث يتم وضع كل من حركة تحرير الازواد وأنصار الدين ضمن المجموعة الأولى، أما كل من حركة التوحيد والجهاد كذا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، فوضعتها ضمن المجموعة الثانية، لكن هناك اختلاف بالنسبة لهذه النقطة خلال اعتبار جماعات مسلحة غير إرهابية وأخرى إرهابية.

تعد الرقابة الأمنية الجيدة ووضع الجيش تحت الرقابة المدنية، من اسس اصلاح القطاع الأمني في مالي، وعليه ورد في اتفاقية 6 أفريل في المادة رقم 7 منها، إيجاد لجنة عسكرية لمراقبة وتوجيه عملية إصلاح قوات الدفاع والأمن المالية (CMSRFDS) ، تم تشكيل هذه اللجنة تحت قيادة القائد العسكري سانوغو، والذي لم يكن مرحبا به كثيرا من طرف الفاعلين الدوليين[2].

إن الشكوك حول استمرارية تدخل القيادة العسكرية والهجوم على الرئيس الانتقالي، كذا الروابط والتقارب بين رئيس الوزراء وقائد قوات الدفاع، ساهمت في إضعاف حكومة ما بعد الانقلاب. انطلاقا من ضغط اكواس تم تمديد فترة عمل الحكومة المؤقتة في أوت 2012 للقيام بتعبئة القوى السياسية والمجتمع المدني بشكل أوسع، كما تم إنشاء كتابة الشؤون الدينية، لكن من المهم الإشارة إلى أن التدخل العسكري كان هدفه الأساسي إضعاف الجماعات الإسلامية في الشمال، وذلك لكونها تضع في الحسبان تنامي تيار الإسلام السياسي داخل المجتمعات التقليدية التي تعد علمانية إلى حد ما.

حافظ خمس وزراء مقربون من القيادة العسكرية على مناصبهم، نفس الامر قام به رئيس الوزراء المعارض موديبوديارا رغم انه تنقصه الخبرة فيما يتعلق بهذا المجال، إلا انه كان يستند على شرعية تنطلق بشكل واضح من أسس عائلية. لكن تعرض للعزل من طرف القائد السابق للقيادة العسكرية سانو غو وتم تعيين ديانغوسيسو كو كرئيس وزراء جديد في ديسمبر 2012[3].

إن تشكيل الحكومة الانتقالية جاء لتسهيل العودة للعمل في إطار دستوري، لكن جهود الوساطة التي عهد بها إلى رئيس بوركينا فاسو، بدى أنها تفقد قوتها بالنظر إلى الوضع في الشمال ينقد بعض الماليين هذا المسار من خلال مصالح القيادات الإقليمية، كما ترى الحكومة الانتقالية أن إمكانية التفاوض مع

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص155.
[2] **المكان نفسه**.
[3] **المرجع نفسه**، ص156.

المتمردين الطوارق لن تكون إلا في إطار احترام وحدة التراب المالي، حيث يكون الاعتراف فقط بحركة تحرير الازواد كجماعة متمردة، أما كل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وأنصار الدين كذا حركة التوحيد والجهاد، فتعتبر إجرامية، كما أن مسالة وجود جزء من للطوارق يثير مشاكل أخرى، كون شمال مالي هو موطن لاثنيات مختلفة ليس الطوارق وحدهم[1].

تقطن شمال مالي مجموعات اخرى غير الطوارق على غرار العرب والصوتناي Songhai والفولاني Fulani والموريين Moors ، لذا فان قيام دولة الأزواد في المنطقة . لن تناسب هذه المجموعات، لكن لتحليل الوضع الحالي يمكننا القول أن ضعف الرقابة على مناطق شمال مالي، من أهم الأسباب التي فتحت المجال لنشاط وتواجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب - الذي يستقطب مختلف السكان - كما انه من المهم الإشارة إلى انه ليس الطوارق وحدهم من كانوا ضمن الجنود السابقين لنظام القذافي، بل كان هناك أيضا جنود من الفولاني والعرب الذين تشكلت من خلالهم جماعات أخرى مناهضة لنظام الحكم في بماكو، إن اعتبار مشكلة شمال مالي مشكلة تمرد الطوارق فقط يعد مقتربا محدودا بشكل كبير ، ذلك لتنوع المشاكل في المنطقة وتعددها[2].

قام قادة الاكواس بتكييف المبدأ التوافقي فيما يتعلق بانتشار القوات الإفريقية الدولية بطلب من مجلس الأمن و ذلك من خلال القرار 2085 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 (MISMA) الذي يسمح بخلق ما يسمى بالمهمة الدولية لدعم مالي تحت توجيه أفريقي، وذلك من أجل مساعدة الجيش المالي لإحكام سيطرته على المناطق جمالية تشهد تمردات[3].

وذلك منذ 2013، والتي سوف تكون تحت قيادة ميدانية للإفريقي النيجري شيهو عبد القادر (Shehu Abdulkadir)[4]، حيث طور المبدأ من خلال الجيش المالي كذا المسؤولين والمخططين الاستراتيجيين بالنسبة للايكواس بمساعدة من طرف الخبراء العسكريين من الاتحاد الإفريقي الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي وطبعا كل من الجزائر ،وكندا فرنسا، ألمانيا، موريتانيا النيجر والولايات المتحدة الأمريكية أعلن عن توفر قوات تقدر ب 3.300 جندي أن مستعدة للعمل مباشرة بعد الحصول على الموافقة اغلب الجنود هم من نيجيريا و النيجرو بوركينا فاسو[5].

و الذين وصل عددهم إلى 5700 جندي في جانفي 2014 قبل أن يصل عدد القوات ككل، باحتساب القوات المشاركة من خارج الإكواس إلى حوالي 8000 جندي[6].

في نفس الإطار، تم تخصيص ما بين 180 و 375 مليون أورو، لاسيما في ظل عدم قدرة الدول المشاركة بسد حاجيات جيوشها في المنطقة، مما استدعى بالضرورة إلى التعاون مع الاتحاد الإفريقي الذي وجه دعوة للدول المانحة في نهاية جانفي ،2013، أين تم تخصيص 45 مليون دولار إضافية للقوات

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص156.
[2] **المرجع نفسه**، ص157.
[3] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص195-196.
[4] **المرجع نفسه**، ص196.
[5] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص157.
[6] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص196.

المتواجدة بالمنطقة في إطار عمليات حفظ السلم، كما تعرض الاجتماع الوزاري المنعقد ببروكسل في 5 فيفري 2013 إلى قضية ضعف التمويل للجيوش المتواجدة بالمنطقة، من أجل السلم والاستقرار[1].

بدأ بعض المحللين والدول في الصحراء والساحل يرون ان الدعوات المتكررة للاكواس للتدخل العسكري لن تكون فعالة، لكون هذه المنظمة غير مناسبة للتدخل في شمال مالي، لأن العديد من الدول المساهمة في القوات التي تم وضعها تواجه تحديات مشابهة لما يحدث في مالي، فالنيجريون على سبيل المثال يواجهون وضعا مشابها بالنسبة للطوارق فيما يتعلق بالتهميش وتاريخ من التمرد في الشمال، أما موريتانيا والجزائر فتواجهان تحرك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[2].

كما كان للإكواس تدخلات عسكرية من قبل كأزمة ونذكر منها ما يلي[3]:

- التدخل في ليبريا عام 1990 للقضاء على الحرب الأهلية التي اندلعت و إيقاف التمرد الداخلي.
- التدخل في سيراليون عام 1991 مع دخول قوات الجبهة الثورية المتحدة بقيادة فوادي سنكوه Foday Sankoh.
- التدخل في كوت ديفوار عام 2002، بعد محاولة مجموعة من الثوار الإطاحة بالرئيس جباجبو Gbagboحيث كادت أن تقوم بتسيم البلاد، إلى أن أرسلت منظمة الإيكواس 1200 جندي لاحتواء الأزمة.

ورغم تمكن الإيكواس من لعب دور فعال في منطقة الساحل الأفريقي، إلا أن التبعية الاقتصادية، كثيرا ما تؤثر في قراراتها الإقليمية، مما خلق تباين في الآراء و التوجهات بين الأعضاء، لاسيما في المجالات غير الاقتصادية و هذا ما يعرقل من عملية التأثير إيجابا على التنمية في الساحل الأفريقي، لكن ما يحسب على هذه المنظمة، هو توسيع نشاطها من المجال الاقتصادي المحض إلى المجالين الأمني و السياسي، مما قد يقطع الطريق أمام الفواعل الغير إفريقية في هذا المجال[4].

المطلب الثالث: دور مجموعة دول الساحل الخمسة (G5) في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

رغم المبادرات التي قامت بها كل من منظمة الإتحاد الإفريقي و منظمة الإكواس وذلك من أجل سبل تعزيز الأمن و ضمان الإستقرار في المنطقة ، فقد كان لمنظمة مجموعة الخمسة للساحل أيضا مبادرته في مكافحة التهديدات الأمنية من أجل حل الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي و ذلك لإختصاصها الأمني، ففي هذا المطلب سوف نتعرف على أهم ما ساهمت به مجموعة الدول الخمسة في مكافحة التهديدات الأمنية منطقة في الساحل الإفريقي.

[1] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص196.
[2] **المكان نفسه.**
[3] إدريس عطية، مرجع سابق، ص209-210.
[4] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص196.

تعتبر مجموعة الخمسة للساحل (G5 Sahel) من أحدث المبادرات التي تحولت إلى منظمة حكومية، تضم كل من موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينافاسو وتشاد، في حين تغيب عن عضوية هذه المجموعة الفواعل الإقليمية الأخرى التي تلعب دورا مؤثرا في المنطقة، على غرار الجزائر أو حتى ليبيا[1].

تم خلق هذه المجموعة الدولية في المنطقة إستنادا على أربعة ركائز أساسية[2]:

- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة
- المساهمة في استعادة سلطة الدولة وعودة النازحين واللاجئين
- تسهيل العمليات الإنسانية وإيصال المساعدات للسكان المتضررين
- المساهمة في تنفيذ استراتيجيات التنمية في منطقة الساحل G5

وعلى إمتداد مساحة قدرها 5 ملايين كيلومتر مربع - أي ما يقرب من نصف مساحة الأرض الواقعة بين الساحل الأطلسي الأوروبي وموسكو - نشرت دول مجموعة الخمس قوات في ثلاثة قطاعات (الغربية والوسطى والشرقية)، حيث يتكون كل قطاع كتيبتين إلى 3 كتائب. وتتألف كل كتيبة من 650 جنديا، أي ما مجموعه 5000 جندي. وبالإضافة إلى الدول الأعضاء، تحظى القوة بدعم تحالف يضم 26 دولة والاتحاد الأوروبي[3].

الشكل رقم (11): جدول يوضح مدى حجم قوات مجموعة دول الخمس في منطقة الساحل الإفريقي

الدولة	القوة المشاركة لمجموعة دول الساحل الخمسة	المجموع الكلي للقوات المسلحة	المنتشرة من قبل الأمم المتحدة أو عمليات سلام أخرى
مالي	1100 جندي 200 من الدرك	15,570	50 لمهمات الأمم المتحدة
بوركينا فاسو	550 جندي 100 من الدرك	9,100	2,100 مهمات الأمم المتحدة
النيجر	1100 جندي 200 من الدرك	14,200	975 لمهمات الأمم المتحدة 1,000 لقوة المهام المعتددة الجنسيات
تشاد	550 جندي 100 من الدرك	30,300	1,500 لمهام الأمم المتحدة 2,000 لقوة المهام المتعددة الجنسيات
موريتانيا	550 جندي 100 من الدرك	17,000	1,050 لمهمات الأمم المتحدة

المصدر: https://africacenter.org/spotlight/review-regional-security-efforts-sahel

وهذا ما يضفي الطابع الأمني على هذه المنظمة الشبه إقليمية، التي ترتبط بشكل واضح مع بعض القوى الخارجية، وعلى رأسها فرنسا، في ظل غياب قوة إقليمية حقيقية بين أعضائها. فالدول المشكلة لمجموعة الخمسة ساحل شريك استراتيجي و ميداني في آن واحد مع فرنسا في كل عملياتها العسكرية في المنطقة، لدرجة أن المنظمة طالبت في ديسمبر 2014 بضرورة تدخل فرنسا في ليبيا لحماية الأمن في

[1] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص187.

[2] https://africacenter.org/spotlight/review-regional-security-efforts-sahel/?fbclid=IwAR25D0he4BaQoq2reGCTRQ2ixMKx3roayqANUwv1nP4nZ9BHTFm_qf4Dse8

[3] **Loc.cit**.

الساحل الأفريقي و هو ما لا يتماشى مع مبادرة السيموك التي تقودها الجزائر، الرافضة لأي تدخل أجنبي في المنطقة، في حين تعمل موريتانيا و مالي و النيجر متناقضة مع الطرفين، مما يخلق صعوبات في تجسيد الأهداف، سواء بالنسبة لمجموعة الخمس للساحل أو مبادرة دول الميدان السيموك[1].

في هذا السياق بدى واضحا هدف هذه المجموعة الموازية لمبادرة السيموك من خلال لقاء القمة الثاني المنعقد في العاصمة التشادية نجامينا، أين تم إعلان قادة دول مجموعة الخمس للساحل عن تشكيل قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب في المنطقة. من الملاحظ أن مجموعة الخمسة ساحل ما هي إلا يد فرنسا بالمنطقة بغطاء إقليمي، حيث يبدو جليا التناسق الكبير بين الرؤية الفرنسية و استراتيجيتها اتجاه الساحل الأفريقي مع قرارات المجموعة الإقليمية الحديثة، التي أصبحت عقبة أمام التعاون الأمني في الساحل الأفريقي أكثر منه آلية للتعاون[2].

كما كان هنالك عدة منظمات كان من الممكن أن تساهم في أزمة الساحل الإفريقي، ولكن غاب دورها و ذلك بعض الخلافات التي أثرت في مسارها.

ولعل من أهم هذه المنظمات هي منظمة المغرب العربي و الذي أصبح مجمد و ذلك بسبب الخلاف حول قضية الصحراء الغربية رغم أن المادة (14) من إتفاقية اتحاد المغرب العربي تنص على مكافحة التهديدات الأمنية التي تمس تراب الدول المغاربية[3] .

وكذلك الحال بالنسبة لتجمع دول الساحل والصحراء (SEN-SAD) والجماعة الإقتصادية لدول وسط إفريقيا المعروفة بالإيكاس (ECCAS)،و الكثير من المنظمات الأخرى التي لم يتسنى لي ذكرها.

[1] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص188.
[2] **المرجع نفسه**، ص189.
[3] إدريس عطية مرجع سابق، ص211.

المبحث الثالث: الأدوار والآليات الوطنية في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

بعد أن عرضنا أهم المبادرات و المواقف الدولية و الإقليمية في محاولاتها في حل الأزمة ومكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، فعلينا الآن التعرف على أهم الآليات الوطنية التي تؤثر بشكل كبير في مختلف مجريات الحياة بالمنطقة، فاختلاف المواقف و الإستراتيجيات من الطبيعي أن تغير مجرى الأحداث.

وقد كانت هنالك عدة مواقف وطنية و إستراتيجيات تسعى فيها هذه الفواعل لحل الأزمة في المنطقة بداية من الدول الأكثر تضررا، والتي تتمثل في كل من مالي و النيجر، وصولا لدول أخرى في هذا المحيط، ففي هذا المبحث سوف نتعرض لأهم هذه الفواعل.

المطلب الأول: دور دولة مالي في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

إنطلاقا من كون مالي هي أساس الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي و هي البداية من أجل الإستقرار منطقة الساحل ككل، فكان من المهم أن نذكر أهم المواقف و الوسائل التي قامت بها مالي من أجل إستقرارها أولا ومكافحة التهديدات الأمنية ثانيا.

منذ بداية 2011 شهدت مالي تمردا حقيقيا في الشمال البلاد، إضافة إلى حالة الإهمال التي تعيشها القوات المسلحة التي يسيطر عليها شعورا بمذلة لا تطاق أمام التقدم المستمر لمتمردين المسلحين، في أكتوبر 2011 فر من الجيش ضباط من الطوارق انضموا إلى صفوف المتمردين بعد توقيع اتفاقات السلام، وتوجهوا إلى الشمال، حيث عاد أيضًا مئات الرجال المدججين بالسلاح معظمهم من الطوارق الذين قاتلوا في ليبيا إلى جانب الزعيم الليبي السابق معمر القذافي. بداية عام 2012، قاد الطوارق التمرد وخصوصا فصيله الرئيسي الحركة الوطنية لتحرير أزواد بشن هجومًا في الشمالمنذ بداية[1] .

أدان المجلس الوطني في اجتماع 18 جانفي الهجومات التي حدثت شمال البلاد والتي تهدد وحدة التراب الوطني، كما صرح وزير الخارجية المالي صومايلوبوبي مايغا على هامش اجتماع حول الأمن الذي حضره أيضا وزراء خارجية كل من الجزائر النيجر موريتانيا في نواكشوط 24 جانفي 2012 ، بان الدولة المالية مستعدة للاستماع لكنها ليست مستعدة أن تتقبل أي نشاط من شانه تهديد استقرار وأمن ووحدة مالي[2].

قام الرئيس المالي السابق اما دو توماني توري قبيل الانقلاب عليه في 4 فيفري 2012 بالاجتماع مع رؤساء أهم خمس أحزاب في البلاد لمناقشة الوضع في الشمال، حيث دعموا وجهة نظر الرئيس الداعية لحل الأزمة من خلال الحوار، تشكلت اللجنة من صومايلا ،سيسي، ديوكوندا تراوري، تيبيلي درامي وشوغول كو كالا مايغا، حيث أكد مجددا على احترام التاريخ المحدد للانتخابات الرئاسية، وقام الرئيس

[1] مادي إبراهيم كانتي، مرجع سابق، ص161.
[2] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص159.

توري بالاجتماع مجددا مع هذه اللجنة ووضع خطة العمل للخروج من الأزمة في 10 فيفري والتي قام بتقديمها في المؤتمر الإعلامي الذي نظمه في دار الأنباء في باماكو 16 فيفري[1].

جاءت ردود فعل الأحزاب السياسية والمرشحين للانتخابات الرئاسية في إطار الحملات الانتخابية، من خلال التأكيد على تقوية الجيش والرد العسكري على غرار مارا، كما أكد إبراهيم بوبكر كايتا في المؤتمر الثاني للشباب لحزبه التجمع من اجل مالي في 27 فيفري انه يتمنى أن يقوم الجيش بتامين تراب البلاد ثم الدخول في حوار مع مختلف مكونات المجتمع المالي لإيجاد حل نهائي ووضع نقطة نهاية لمختلف الاتفاقيات والبرامج التي تم وضعها خلال عشرين سنة. في حين حيا رئيس التجمع من اجل التنمية في مالي الشيخ موديبو ديارا الذي كان مترشحا للانتخابات الرئاسية خلال مؤتمر صحفي شعوب الدول الشقيقة في كل من الجزائر بوركينا فاسو، موريتانيا والنيجر، لحسن استضافة اللاجئين الماليين، متمنيا توقف المواجهات مشيرا إلى أن لغة السلاح غير مقبولة بين الإخوة في 10 مارس أدان صومايلا سيسي مرشح الاتحاد من اجل الجمهورية والديمقراطية، الأعمال التي وصفها بالبربرية، التي قامت بها جماعة تحرير أزواد ضد الجمهورية[2].

ومع فشل الرئيس المالي في التصدي لهذه الهجمات ومقتل الجنود في مواجهة هذه التمردات، تظاهرت أمهات وأرامل الجنود المقتولين أمام بوابة القصر الرئاسي حيث استقبلهم أمادو توماني توري رغم نعتهم له بالمتمرد رقم 1 واتهامهم له بالتراخي وعدم الكشف عن حقيقة الأوضاع في شمال البلاد. تصاعدت الانتقادات الموجهة للرئيس أمادو توماني توري ولم تعد تقتصر على اتهامه بالتقصير في الجانب الأمني بل باتت تشمل تخاذله في مواجهة الفساد المستشري في البلاد.[3]

وهذا ما أدى للإنقلاب ضده في 22 مارس 2012 بقيادة نقيب أمادة حيا سانوغو، بسبب سوء تسييره لملف تمرد الطوارق في شمال البلاد، كما جاء في بيان قصير للجنة الانقلاب بثته هيئة الإذاعة والتلفزيون المالية التي احتلها الانقلابيون، فإن انهيار الدولة وعجزها عن تأدية جميع وظائفها الحيوية قد هيأ الأرضية لهذا الانقلاب العسكري الذي ستنعكس تبعاته قبل كل شيء على الوضع الأمني في شمال البلاد[4]

لا يبدو أن الشعب المالي كان مدركا لحجم خطورة الوضع الذي يتوقع العديد من المحللين انه يمثل أفغانستان جديدة أو صومال أخرى في المنطقة، من خلال إعلان ما يعتبره البعض الدولة المختلقة للازواد A Fictitious Self-Proclaimed State of Azawad بالرغم من إمكانية أن تؤثر الأزمة حتى على المستوى الدولي، فان الحلول المقترحة لا تناسب خطورتها، إلى غاية التدخل العسكري الفرنسي الذي أوقف زحف الجماعات المتطرفة نحو العاصمة باماكو في جانفي 2013 إن بطء الاستجابة للازمة أعطى الجماعات الإسلامية المسلحة مزيدا من الوقت لتقوية رقابتها على المنطقة، وتجنيد مقاتلين جدد والعمل على تقوية نفسها تحسبا لأي هزيمة مرتقبة[5]

أعلن الرئيس المالي ديوكوندا تراوري في جويلية 2012 على بناء مؤسسات جديدة من بينها المجلس الأعلى للدولة واللجنة الوطنية للمفاوضات، هذه المؤسسات من المتوقع أن تلعب دورا مهما بجمع الفاعلين

---

[1] **المرجع نفسه**، ص159-160.
[2] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص160.
[3] مادي إبراهيم كانتي، مرجع سابق، ص162.
[4] **المكان نفسه**.
[5] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص160.

الرئيسيين في الوضع لحل الأزمة من خلال المفاوضات. قام البرلمان المالي في آخر شهر جانفي 2013، بالمصادقة على خارطة الطريق للتغير التي تبنتها الحكومة من المتوقع أن خارطة الطريق سوف تعمل من اجل الإصلاح الدستوري والوحدة الوطنية، من خلال البدء في حوار شامل إعادة التأسيس والبناء لسلطة الدولة بالنسبة للشمال إعادة بناء الجيش تحت الرقابة المدنية كذا تنظيم انتخابات تتسم بالديمقراطية والمصداقية[1].

إن الانتخابات مهمة لتقوية سلطة الدولة في العاصمة باماكو وباقي البلاد، والعودة إلى العمل في إطار الدستور كان من المتوقع إن تكون الانتخابات في افريل 2013. بدأت مناقشة إشكالية ترشح سياسيين من الحكومة المؤقتة من خلال إعلان رئيس الوزراء السابق للحكومة المقالة مع نهاية سنة 2012 ، الشيخ موديبوديارا عن نيته في الترشح للرئاسة، مما أثار التساؤلات حول مسار التغير والديمقراطية في مالي[2].

تعد المصالحة بين الماليين المدنيين والعسكريين على حد سواء هي الأخرى خطوة مهمة للمضي قدما للخروج من الأزمة اذ دعى الطوارق العلمانيين في الشمال إلى دمجهم بشكل أفضل، وأكدت الحكومة على انطلاقها في بناء وتطبيق سياسات غير مركزية مما يتيح الفرصة لجميع الجماعات الاثنية لتنمية وتطوير مجتمعاتها. وعليه فمن المهم إعادة النظر في التعامل مع مسالة الطوارق فيما يتعلق بالتهميش، على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، للوصول وتطبيق اتفاقيات السلام بشكل فعال فيجب البحث في آليات مصالحة طويلة المدى تحديدا بعد التدخل العسكري في شمال البلاد، الذي أثر بشكل سلبي على الطوارق والعرب الذين يقطنون المنطقة. تعاني المجتمعات شمال مالي من إشكاليات ترتبط بضعف البنية الأمنية للدولة من خلال ضعف الرقابة وانتشار الجريمة المنظمة، هذه المشكلة يجب الاستجابة لها ليس فقط من خلال المفاوضات مع المتمردين الطوارق، بل يجب أن تشمل المجتمع ككل كما يجب أن تضم جهود المصالحة منظمات المجتمع المدني التي نشطت في ظل غياب سلطة الدولة ورقابتها في المنطقة.

بالنسبة للجيش المالي فهناك نقطتين مهمتين تفسران فشله في مواجهة تمرد الطوارق وهما الانقسام والفساد، بالنسبة للانقسام فانه يكمن في انقسام الجيش المالي لما يسمى القبعات الحمر وهي المجموعة التى تؤيد الرئيس السابق اما دوتوماني توري، وهي نفس المجموعة التي قامت بالانقلاب ضد الرئيس موسى تاروري، ومجموعة القبعات الخضر التي نظمت انقلاب 22 مارس الذي أطاح بتوري، قاد هذا الخلاف بين المجموعتين إلى محاولة الانقلاب في افريل ،2012 ، خلفت ما يقارب 20 قتيل وبدأت حالات الاعتقال التعسفي والصدام والمواجهات بين القبعات الحمر كذا عائلاتهم مع وحدة القبعات الخضر، إضافة إلى سنوات عديدة من الفساد، أثرت على مستوى الجيش من حيث التدريب والأسلحة والمعدات والجاهزية على مختلف المستويات المعنوية والمادية منها[3].

إن المصالحة وإعادة البناء على المستوى العسكري من خلال النظر في عمق المشكلة فيما يتعلق بالجيش المالي، تستلزم عملا طويل المدى . في هذا الإطار تم تشكيل لجنة عسكرية لمراقبة وإصلاح قوات الدفاع في جويلية 2012 ، بالاشتراك مع قائد قوات الدفاع السابق سانو غو، تقوم اللجنة بالعمل على وضع برنامج إصلاحي لقوات الأمن والدفاع المالية، كذا تدريب الجنود والإشراف على العمليات العسكرية. يمكن تفسير اختيار الكابتن سانو غو لقيادة الجهود الوطنية للمصالحة الأمنية من خلال

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص 160-161.
[2] **المرجع نفسه**، ص161.
[3] **المرجع نفسه**، ص162.

اعتبارات سياسية، لكن يثير ذلك التساؤلات حول استمرارية صعود وقوة العسكريين، انطلاقا من ضعف الحكومة وإمكانية تسليم الحكم للسلطة المدنية كذا مدى فاعلية ذلك[1].

المطلب الثاني: دور دولة النيجر في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

تعد النيجر من أكثر الدول تضررا من أزمة الساحل الإفريقي، وذلك يعود لموقعها الذي يقع في قلب منطقة الساحل المتأثرة باضطرابات شديدة، وتتلخص في عنف سياسي و ديني و تنامي الجماعات المسلحة و الحركات الإرهابية و كذا التهديدات الأمنية، فكان من الطبيعي أن يكون لدولة النيجر إستراتيجيتها الخاصة و مواقفها في أزمة الساحل الإفريقي و مواجهة التهديدات الأمنية.

يمثل جيران النيجر مصدر متكرر للقلق من وضع أمني متدهور في شمال مالي، ليبيا، شمال نيجيريا، لتمثل عواقب على النيجر ليس فقط من أجل الإستقرار الداخلي بل و أكثر للموازين الإقتصادية والإجتماعية[2].

وعلى النقيض من الأزمة الليبية فالرئيس "Issoufou" توجه بسرعة نحو الخيار العسكري حيث قبل أيضا وجود القوات الفرنسية و الأمريكية على أراضيه بما في ذلك الطائرات بدون طيار و حشد العمليات العسكرية[3].

فلم تخف الحكومة النيجيرية إستعدادها للمشاركة بوحدات من قواتها المسلحة في أي مجهود عسكري إقليمي أو حتى دولي[4].

التدخل العسكري النيجيري بمالي مرتبط باعتقاد أن الخلفية لدى القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي تشكل لسنوات عديدة تحديد مباشر للبلد تدخل يضع نيجر في وضع جيد للحصول على الأمن في منطقة الساحل[5].

وأيضا من أهم أسباب موافقة النيجر على التدخل الفرنسي هو من أجل إجهاض مشروع الانفصال الذي يعد إنتهاكا لمبادئ الإتحاد الإفريقي الاتحاد الافريقي التي تنص على احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار و أيضا المحافظة على وحدة الأراضي المالية[6].

بالتالي فتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مغلف كبير يزيد بشكل كبير في تأجيج الأزمة بالساحل الإفريقي[7].

من جهة أخرى الإلتزام النيجيري بمالي يقدم مخاطر و تكاليف أخرى، بالرغم من أنه يتلقى مساعدات خارجية فالنيجر يحمل نفسه جزءا النفقات المتعلقة بتدخله العسكري، والحكومة تقوم بعمليات نقل النفقات

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] محمد السعيد حجازي، **إشكالية الأمن بمنطقة الساحل، بين الأبعاد المحلية و الإقليمية**، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد2، سبتمبر 2020.، ص18.

[3] **المكان نفسه.**

[4] وليد يحياوي، التدخل الفرنسي **في منطقة الساحل الإفريقي "دراسة حالة مالي"**، مذكرة ماستر، المسيلة، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2020-2021، ص48.

[5] محمد سعيد حجازي، مرجع سابق، ص19.

[6] وليد يحياوي، مرجع سابق، ص49-50.

[7] محمد سعيد حجازي، مرجع سابق، ص19.

من القطاع الإجتماعي نحو الأمن والدفاع ما يؤثر على التوازن للبلد. أضف لذلك الإشتراك العلني في مكافحة الإرهاب كلها عمليات تجعل الحكومة النيجيرية تعرض نفسها لخطر النقد الداخلي، الدوائر الحكومية بعضها تنتقد التدخل بمالي خشية من أن السكان يظهرون حساسية لخطاب الإسلاميين الراديكاليين الذين يرون في النزاع حربا دينية و عليه يرى البعض أن النيجر ستكون هدفا رئيسيا للمجموعات الذين يريدون معاقبتها في رأيهم بتحالفهم مع الدول الغربية[1].

وكما أن الوضع بدأ يصبح خطيرا ومقلقا خصوصا لخطر انتشار عدوى الثورات الدينية على أراضي البلد، فالتطورات الأخيرة لبوكو حرام شكلت مخاوف للنيجر التي طورت قواعد خلفية بالبلد بما في ذلك مناطق مثل Zinder و Diffa، فهو يثير قلق و عصبية السلطات النيجيرية . ولحد الآن الأخيرة تشكل منطقة الجوء وليس مسرح العمليات بوكو حرام لكن بعض العلامات تشير إلى إمكانية تغيير الإستراتيجية، ففي سنة 2012 عززت الحركة اتصالاتها مع المجموعات التي تحتل شمال مالي بذلك نيجيريا التي تشجع جارها نيجر أن تكون أكثر صرامة في المعركة ضد بوكو حرام، لتوقع الدولتان في أكتوبر 2012 اتفاقيات لتنظيم دوريات مشتركة لمراقبة الحدود حرصا في تجنب تأجيج الوضع، بالتالي نيجر تستجيب بحذر لمشكلة بوكو حرام وأكثر اهتماماته وقف انتشار العدوى من شمال نيجيريا بصفة سرية نحو نيجرالأخير[2].

عدم الإستقرار الذي يؤثر حاليا على الساحل الإفريقي يشكل تهديدا إضافيا للبلد الذي يواجه بالفعل العديد من التحديات، فالآن النيجر في مركز الرهانات الجيواستراتيجية التي تتجاوزه، بحيث أن الشركاء الغربيين عازمون على الدفاع عن مصالحهم واحتواء ما يعتبرونه الإسلام المتطرف الذي لم يسبق له مثيل، و بتأثير من حلفائه الرئيس "Issoufou" التزم بمقاربة أمنية بمحاربة ومكافحة أي خطر في الحدود مع الجار المالي[3] .

المطلب الثالث: دور دول الساحل الأخرى (تشاد- نيجيريا- موريتانيا) في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

شهدت كل دولة من دول الساحل مواقفها ومبادرتها من أجل مكافحة التهديدات الأمنية ، وتختلف هذه الأدوار من دولة لأخرى وهذا على حسب إمكانياتها ومدى تهديد الأزمة في ساحل بأمنها.

الفرع الأول: دور دولة تشاد في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

شهد تشاد فترات طويلة من عدم الإستقرار و الصراع المستمر والآخذ في الإستمرار خاصة من حيث تهديدات الجماعات المسلحة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ليحصل فيما بعد على دعم دولي و طموحاته الجيوسياسية، الممول من عائدات النفط، المدعم من فرنسا، و عند أي تحديد داخلي حقيقي الرئيس يستخدم عاصمته السياسية لحل المشاكل الحدودية مع دول الجوار خاصة في شرق منطقة الساحل[4].

يرسل تشاد أيضا بشكل مستمر المزيد من القوات للعمليات العسكرية الفرنسية بمالي حوالي 2000 جندي في مطلع 2012، هذه العملية التي تعطي ل "Idriss Deby" فرصة لوضع بلاده كلاعب إقليمي

[1] ا محمد سعيد حجازي، مرجع سابق، ص19
[2] **المكان نفسه.**
[3] **المكان نفسه.**
[4] **المرجع نفسه**، ص20.

لا مفر منه في غرب و وسط إفريقيا، و من بين الأسباب الرسمية لهذا الإلتزام هو من أجل التضامن الإقليمى كون تشاد و مالي أعضاء اللجنة الدائمة (Cen_Sad, Cilss) لكن تسعى تشاد الإستراتيجية خاصة بما بالنظر لمجموع الأزمات الداخلية وتبعات الأزمتين الليبية والمالية، الأمر الذي يزيد من عدم الإستقرار كان للهجرة المتواصلة للمجموعة العرقية الرئيسية التي تعيش بالمنطقة المحتمل بما في ذلك الجزء الشمالي بلاد، حيث كان للهجرة المتواصلة للمجموعة العرقية الرئيسية التي تعيش بالمنطقة والتحالفات بين تبو من تيبستي من النيجر وليبيا و التأثيرات العربية المسلمة انتشار واسع في المنطقة الصحراوية الشاسعة، فمسألة التبو بتشاد والنيجر و ليبيا و مطامع الطوارق أعطت بعدا إقليميا للمشاكل السياسية المحلية بسبب التضامن الحدودي عبر الحدود[1].

الفرع الثاني: دور دولة نيجيريا في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

تمثل دور نيجيريا في مواجهة الظاهرة الإرهابية على الصعيد القطري منذ نهاية الستينات من القرن الماضي، مع بداية انتشار العنف الداخلي و انفجار قضية بيافرا الانفصالية، (1970-1967) وقد ركزت نيجيريا على الأداة العسكرية في فض الاشتباكات ومتابعة العناصر المتمردة، كما فتحت نيجيريا ، ملف الحوار مع جماعة تحرير دلتا النيجر منذ عام 2000[2].

فنيجيريا التي تضم 150 مليون نسمة وأكثر 250 جماعة إثنية ومئات، اللهجات الأمر الذي يجعل من الصعب عليها مواجهة التناقضات الداخلية، إذ تعتبر نيجيريا أقرب لتجسيد حقيقة التعددية والتنوع على الساحة الإفريقية فتعتبر نيجيريا أول دولة إفريقيا بعد جنوب إفريقيا تعتمد في مواجهة الإرهاب والعنف السياسي على الآلة الإعلامية، ومن أبرزها الكتابات النيجيرية وهي مشهورة عالميا، في محاولة هذه الكتابات التقليل من حدة التطرف والعنف وتفعيل قابلية الأخر والاتجاه نحو التسامح الداخلي[3].

كما أنشأت نيجيريا وحدة بوليسية خاصة بمكافحة الإرهاب داخل الدولة ومحاولة تجفيف منابعه، ومتابعة العناصر الإرهابية وتقصي نشاطهم وبرامجهم والعمل على تقويضها، إضافة إلى أن نيجيريا تسعى جاهدة للقضاء على ظاهرة الجريمة السياسية ولعل أبرز مظاهرها الفساد السياسي والمالي، فقد أشارت منظمة الشفافية الدولية العديد من المرات إلى استشراء حالة الفساد داخل نيجيريا واستفحاله، إلا جانب ارتباط الفساد في كثير من الحالات بالجماعات الإرهابية وعناصر الجريمة المنظمة، حيث اعتبرت نيجيريا الحل يمكن في المدخل القضائي في إطار محاسبة كبار المسئولين ورجال الجيش إلا أن هذه عملية صعبة تبقى عائقا أمام تحسن الأوضاع في نيجيريا[4].

وكما أنها تشترك في نفس إستراتيجيتها مع دولة النيجر فيما يخص الجماعات الإرهابية وعلى رأسها منظمة بوكو حرام وذلك منذ 2012 أكتوبر حينما وقعت إتفاقية الدوريات المشتركة التي ذكرناها سابقا.

الفرع الثالث: دور دولة موريتانيا في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

تمثل موريتانيا صلة وصل بين إفريقيا السوداء و المغرب العربي دولة إسلامية أين السكان يمارسون الإسلام السني المالكي على نطاق واسع، ظهر التطرف الديني الأول من الاحتجاجات العنيفة في منتصف

[1] ا محمد سعيد حجازي، مرجع سابق، ص20-21.
[2] إدريس عطية، مرجع سابق، ص203-204.
[3] **المرجع نفسه**، ص204.
[4] **المكان نفسه**.

التسعينيات وقمع ولد الطايع المعادي جدا لأطروحات الأصولية. رحبت موريتانيا منذ فترة طويلة باللاجئين الطوارق من شمال مالي حيث بلغوا 110.000 قبل بدء الصراع سنة 2012، وبعد معارضة التدخل الفرنسي فإن الحكومة الموريتانية و بعد ستة أشهر من عملية (serval)[1].

حيث أعلنت موريتانيا أنها لن تنخرط في عملية التدخل العسكري إلا إذا استهدفت أراضيها من قبل الجماعات الإرهابية إذ تتخوف في حالة التدخل العسكري الفرنسي في مالي سينقل الجماعات الإرهابية جغرافيا نحو أراضيها نظرا لشساعة حدودها مع مالي التي تقدر بـ 3311 كم فلا يمكنها حماية كل هذه الحدود الطويلة هذا بالإضافة لمحدودية قواتها عدة وعتاد[2].

كما أكدت موريتانيا على وحدة مالي وضرورة مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل السبل مع الدعوة إلى فتح حوار بين جميع الفرقاء في مالي لاحتواء النزاع ، فيما قامت بغلق حدودها مع مالي نظرا لتخوفها من إحتمال تحول البلد إلى ملاذ للجماعات الجهادية في حال مهاجمتها من قبل بعض القوى الإقليمية وهذا ما دفع بها تكتفي بفتح نقاط محدودة لإستقبال اللاجئين النازحين من الشمال المالي دخول أراضيها[3].

يضاف إلى ذلك أن موريتانيا تتمتع بعلاقات تحالف قوية مع الحركة الوطنية لتحرير " أزواد "الداعية الاستقلال الإقليم، والتي تعارض التدخل العسكري وتعتبره غزوا أجنبيا، بل وتلوح بالعودة إلى التحالف الجماعات الإسلامية المسلحة، لمواجهة هذا التدخل[4].

ولكن بعد هذا التردد المبدئي للرئيس ولد عبد العزيز الطايع خوفا من العواقب المحتملة لهجمات إرهابية، إلا أنها في الأخير أرسلت قوات إلى مالي بحوالي 11.800، فإذا كان البلد هدفا لهجمات بين عامي (2007 - 2011) فإن الوضع استقر بعد انهيار الجيش المالي في أوائل سنة 2012 حيث أن مقاتلي القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وجدوا صعوبة القتال على عدة جبهات فالجيش الموريتاني شارك بين عامي (2010-2009) في حملات عسكرية ضد القاعدة خصوصا في خلال عملية احتجاز الرهائن لتليها حملة التطرف (2011-2009) الذي حاول إعادة تأهيل الشباب المتدخل[5].

منذ نهاية 2000 ، التزمت الحكومة بإستراتيجية وطنية لمكافحة الجريمة العابرة للحدود ومكافحة الإرهاب التي تعين اعتمادها سنة 2012، إستراتيجية انتقدت بشدة من قبل بعض المعارضة التي رأت ضرورة وضع عقيدة جديدة تقوم أساسا على دبلوماسية نشطة و تواصل سياسي، فالعلاقات مع دول الجوار تلعب دورا محوريا في تنفيذ هذه الإستراتيجية بتعزيز العلاقات مع المغرب و العديد من اتفاقيات التعاون مع الجزائر، كما أكده البلدين من خلال استعدادهم لتنشيط التعاون الجمركي و مكافحة الجريمة المنظمة، أما عن التوترات مع مالي فانتهت من خلال عقد اتفاقيات تعاملها في مجال الأمن بجانفي 2014 تجمع وتأخذ بعين الإعتبار مكافحة وسائل الإرهاب و نشر دوريات عسكرية مشتركة[6].

---

[1] محمد سعيد حجازي، مرجع سابق، ص21.
[2] وليد يحياوي، مرجع سابق، ص48.
[3] **المكان نفسه.**
[4] **المكان نفسه.**
[5] محمد سعيد حجازي، مرجع سابق، ص21.
[6] **المكان نفسه.**

في الأخير من أجل تعزيز خبرة و كفاءة هذه الدول من أجل مكافحة التهديدات الأمنية فينبغي عليها أن تقوم بما يلي[1]:

- التشجيع علي التعاون وتنفيذ الاستراتجيات والآليات الأمنية القائمة و تعزيزها بما يشمل السلطات الليبية، وتعزيز إدارة اثر الأزمة الليبية بتوسيع نطاق التعاون الإقليمي ليشمل جميع البلدان المتأثرة في المنطقة برمتها.
- تشجيع جهود تنفيذ العمليات الرامية إلى تعزيز فعالية مكافحة الإرهاب و تعزيز مراقبة الحدود بما في ذلك بناء القدرات ورفع مستوى.
- تشجيع تبادل المعلومات و الأمنية خاصة في عمليات ضبط الأسلحة.
- ضمان تطبيق مبدأ المطاردة الحثيثة على أساس اتفاقيات جماعية. ه - تفعيل التعاون الإقليمي بين الدول المعنية في مجال الاستخبارات الميدانية لجميع المعلومات الاستخباراتية البشرية ورصد و متابعة النشاطات الإرهابية بين مختلف الوكالات والهيئات الاستخباراتية بين دول المنطقة.

[1] محمد بوبوش مرجع سابق، ص230.

المبحث الرابع: الدور الجزائري في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر الجزائر من أبرز الدول نجاحا ومن أهمها في مكافحة التهديدات الأمنية، وذلك حسب الكثير من المواقف الدولية، حيث أن النموذج الجزائري قد أثبت نجاحه في الكثير من المرات ، ولما كانت هذه الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي، كان من الضروري على الجزائر كون ان مخاطر هذه الأزمة تقع على إمتدادها أولا وكون أن للجزائر خبرة في مواجهة هذه التهديدات .

فإنطلاقا مما سبق كان للجزائر عدة مواقف و إستراتيجيات و ذلك إنطلاقا من أبعاد إهتماماتها بهذه المنطقة، ففي هذا المبحث سوف نتعرف على أهم ما قامت بها الجزائر من أجل مكافحة التهديدات المحيطة بها.

ولكن قبل التطرق لهذا المبحث يجب أن نتعرف على تاريخ الجزائر في مكافحة هذه التهديدات والخبرة التي إكتسبتها منها.

تشكلت التجربة الجزائرية في" مكافحة "الإرهاب" بتراكماتها ودروسها المختلفة من تفاعل خبرات حرب التحرير (1962-1954) لجيش التحرير الوطني(ALN) تجربة حرب الرمال سنة 1963 للجيش الشعبي الوطني (APN) التعامل مع الحركات السرية للجهاديين العائدين من أفغانستان وظهور جماعة مصطفى بويعلي منتصف ثمانينات القرن الماضي ، تليها التجربة الأليمة لمكافحة العمل المسلح للمتشددين الإسلاميين خلال عقد التسعينيات، والذي أصطلح على تسميته عقد "العشرية السوداء" (Décennie Noire) بسبب الحصيلة البشرية والاقتصادية الكارثية 200 ألف قتيل و 30 مليار دولار خسائر اقتصادية[1].

أما بالنسبة لخبراء الانتخابات، فقد كانت الأزمة الجزائرية نتاجا للتجربة الانتخابية الديمقراطية قيد التوطيد، حيث أدّى توقيف المسار الانتخابي سنة 1991، إلى "عنف انتخابي" متوقع، كما يقول ثيموتي سيسك، لكن هذا النزاع الانتخابي لم يؤد إلى فرض نظام "بريتوري " حكم عسكري يلغي الديمقراطية بشكل كامل[2] .

ومع ذلك كانت المقاربة الجزائرية في مكافحة التهديدات الإرهابية مع مجيء الرئيس اليمين زروال، في عام 1995 ، وإضافة أداة جديدة إلى جانب الآلة العسكرية الجزائرية في مواجهة الإرهاب، وقد تمثلت الأداة الجديدة في الحوار الفكري مع قيادة الجماعات الإسلامية الأصولية ، من خلال رجال المخابرات الجزائرية ومحاولة إقناعهم بالتراجع عن الفعل التطرفي وقتل الأبرياء، ومناقشتهم في مسائل الدين الإسلامي، وتبلورت الفكرة الأولى لهذه الأداة من خلال ما يسمى بقانون الرحمة آنذاك[3].

وفي عام 1996 أسس دستور جديد مكسب التعددية السياسية بالجزائر، وأعاد بناء المؤسسات الدستورية للبلاد، ضمن مساعي إنهاء حالة الفراغ الدستوري والقانوني القائم آنذاك[4].

---

[1] قوي بوحنية، **الجزائر و التهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الارهاب إلى هندسة الأمن**، عمان، دار ومكتبة الحماد للنشر و التوزيع، 2018، ص49.
[2] **المكان نفسه**.
[3] إدريس عطية، مرجع سابق، ص202.
[4] قوي بوحنية مرجع سابق، ص49.

كما وقعت الجزائر على الاتفاقية العربية لمحاربة الإرهاب في مايو 1999، واتفاقيات أخرى مع الشرطة الدولية التربول (Interpol) اعدت بين سنتي 1992 و 1999 على استراتيجية محكمة العمل العسكري والأمني الميداني القائم على تطوير أداء) أجهزة الجيش في مراقبة الحدود واقدام صلاحياتها مع أجهزة الدرك الوطني المكلف بتعمية أمن المدن والمناطق النائية تكوين فرق أمنية متخصصة في مكافحة الإرهاب وتفكيك الألغام والقنابل، تشكيل وتسليح فرق وميليشيات الحرس البلدي ومجموعات الدفاع الذاتي لتعزيز الأمن المجتمعي تجفيف مصادر تمويل الإرهاب ووقف تحويلاتهم المالية من الخارج، مراقبة المكالمات الهاتفية والمراسلات غير القانونية مراقبة حركة الموانئ والمطارات والنقل عبر الحدود، إنشاء بنك لصور وبيانات المطلوبين والمشبوهين مراقبة أنشطة المساجد والجمعيات والخطب الدينية تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية بدأ جلسات المراجعات والمناصحات لفتح مسلك لترك التاثيون أسلحتهم، والاستفادة من العفو الأمني[1].

قبل أن تشهد للألفية الجديدة بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أفريل (1999) السماح للمقاربة السياسية والانسانية بالتجسيد ميدانيا، المسيرة التي انطلقت في "مشروع الوئام المدني" سنة 1999، يليه مشروع السلم والمصالحة الوطنية (Réconciliation Nationale)، سنة 2005، والذي أتبع بإعلان الحكومة مراسيم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي مكن ضحايا المأساة من الحصول على تعويضات مادية رصد لها غلاف مالي بأكثر من 22 مليار دينار جزائري، صرف منها (06.6) مليار دينار كتعويضات، لأسر المفقودين الذي يبلغ تعدادهم 8023 مفقودا، وقد صرح الرئيس الجزائري بوتفليقة "أنه يدرك حجم الجرعة التي تساهم في علاج جراح الشعب الجزائري فوعد بتوفير السلم الأهلي خلال مرحلتي الوئام و المصالحة تحضيرا لمرحلة ثالثة أصعب لاقتراح مبادرة "العفو الشامل"، غير أن أحداث 11 سبتمبر2001[2].

وضعت الدولة الجزائرية فى اختبار سياسي داخلي بسبب دعوة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج والكر بوش الجزائر الالتحاق بالحرب على الأرهاب، إلا أن الجزائر حافظت على عقيدتها العسكرية في رفض أي تدخل للجيش الوطني خارج الحدود الدولية للجزائر، وواصلت مبادرتها للسلم الأهلي لفسح المجال للتائبين عن العمل المسلح للاستفادة من تدابير المصالحة الوطنية، وتمكينهم من الحصول على محاكمات عادلة يبت فيها القضاء الجزائري الذي كسب خبرة في هذا المجال. كما أتت محاولة اغتيال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ولاية باتنة في 6 سبتمبر 2007 ، إلى اختبار صمود رهان الرئيس بوتفليقة على مبادرته للسلم المدني[3].

و اليوم تسعى الجزائر إلى محاولة احتواء الأزمة الأمنية في مالي والنيجر حيث تسعى للتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا إلى وضع برنامج موحد المحاصرة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل والقضاء على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي [4].

---

[1] قوي بوحنية مرجع سابق، ص50.
[2] **المرجع نفسه**، ص50-51.
[3] **المكان نفسه**.
[4] إدريس عطية، مرجع سابق، ص203.

كما سعت الجزائر إلى طرح مشروع قانون تجريم الفدية في الاتحاد الإفريقي في جويلية 2010 ، حيث قبل هذا المشروع من طرف الاتحاد الإفريقي وكما تم قبوله أيضا من طرف الأمم المتحدة في الدورة العادية للأمم المتحدة في سبتمبر2010[1].

المطلب الأول: أبعاد الإهتمام الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي

يعود أساس الإهتمام الجزائري في منقطة الساحل، يرجع كون أن المنطقة تؤثر بشكل مباشرعلى أمنه، وأن هذه الأزمة أصبحت تشكل مجال إستقطاب داخلي وخارجي و مجالا لعمل قوى إقليمية، وذلك يعود للثروات التي تزجر بها المنطقة و أيضا الموقع الإستراتيجي الذي تحتله، لذلك كان من الطبيعي أن تعمل الجزائر على إستقرار المنطقة، وان تحاول إفراغها من كل النشاطات التي يمكن أن تمس أمنها القومي، ففي هذا المطلب سوف نتعرف على أهم أبعاد الإهتمام الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي.

الفرع الأول: أهمية الساحل الإفريقي الإستراتيجية بالنسبة للجزائر

تمثل منطقة الساحل الأفريقي البطن الرخو والعمق الاستراتيجي والحزام الأمني المتقدم للأمن الوطني في الجزائر، ولا يمكن بأي حال إهمال أهمية هذا الامتداد أو إغفال مكانته من خريطتي الجزائر الجيوسياسية والجيوستراتيجية، فلئن كانت كثافة إقامة الجزائريين واكتظاظهم في المدن الشمالية من البلاد، وربما اختلاف لون بشرة الأغلبية منهم عن لون البشرة الأفريقية أنتجا إحساسًا بالانتماء إلى الفضاء المغاربي والمتوسطي والوطن العربي، ولو بدرجات من الشعور بالتقارب أكثر من إحساسهم بانتمائهم الأفريقي، فإن ذلك لا يمكنه تجاوز حقيقة كون الجزائر بلدا أفريقيا بل هو البوابة الشمالية لأفريقيا وأكبر بلدانها مساحة بعد أن قسم السودان إلى دولتين متفاوتة.

الشكل رقم (12): خريطة توضح موقع الجزائر و الدول المحيطة بها

المصدر: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html

[1] إدريس عطية، مرجع سابق، ص203.

و كمؤشرات على هذا الامتداد الحيوي لا ضير من التذكير بأن مدينة تمنراست الواقعة على بعد 1575 كلم عن العاصمة الجزائر تبقى أقرب مسافة إلى خمس عواصم أفريقية منها إلى عاصمة بلدها[1]:

- نيامي عاصمة النيجر بـ 1049 كلم.
- طراباس عاصمة ليبيا بـ 1352 كلم.
- واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو بـ 1380 كلم.
- أبوجا عاصمة نيجيريا بـ 1543 كلم.
- انجمينا عاصمه تشاد بـ 1557 كلم

و تبقى مدينة عين قزام الواقعة أقصى الجنوب الجزائري على بعد 1932 كلم عن الجزائر العاصمة، أقرب مسافة إلى إحدى عشرة عاصمة أفريقية منها إلى عاصمة بلدها[2]:

- نيامي بـ 779 كلم.
- واغادوغر بـ 1119 كلم.
- أبوجا بـ 1185 كلم.
- أنجمينا بـ 1292 كلم.
- بوزتو نوفي عاصمة بنين بـ 1995 كلم.
- لومي عاصمة توغو بـ 1575 كلم.
- طرابلس بـ 1656 كلم.
- باماكو عاصمة مالي بـ 1661 كلم.
- آكرا عاصمة غانا بـ 1689 كلم.
- باوندي عاصمة الكاميرون ويام وسوكرو عاصمة كوت ديفوار بـ 1856 كلم.

الفرع الثاني: التقاطعات الإستراتيجية للجزائر مع الساحل الإفريقي

أ- امتدادات قبائل الطوارق

تشترك الجزائر في تشكيل الفضاء الجغرافي الوطني الذي تستوطنه قبائل الطوارق على الساحل الأفريقي و يختلف وضع "طوارق الجزائر" عن وضع نظرائهم من أبناء قبائلهم في غير الجزائر من الأقطار بسبب تمكينهم السياسي واندماجهم الوطني الذي يُبعد عنهم وصف الأقلية المضطهدة التي يعانيها نظراؤهم في الدول الأخرى[3].

وفي ظل الوضع الأمني المتأزم التي وصلت إلى حد رفع كثيرين منهم السلاح في وجه حكوماتهم المركزية للمطالبة بما يرونه من حقوق مسلوبة، إتجهت الجزائر نحو محاولة تغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب، خاصة لما قد ينتجه من نتائج وخيمة في المستقبل على الأمن الجزائري[4].

---

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص84-85.
[2] **المرجع نفسه**، ص85.
[3] **المرجع نفسه**، ص86.
[4] بروال الطيب، **الأمن و التنمية في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة ةدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة- الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018-2019، ص182.

كما يعبر عن ذلك الحاج محمود اقمامة، أحد كبار أعيان الطوارق الجزائريين، في مقابلة أجراها معه الباحث نبيل بوبية، بقوله: ما أراه شخصيا من معاناة لتوارق مالي والنيجر لا ينطبق بتاتا لما هو في الجزائر، لأن التوارق في مالي والنيجر حقيقة يعيشون في عنصرية بين أسود وأبيض الحكم في يد السود يمارسون الميز العنصري ضد البيض وهم التوارق والعرب[1].

ب- تزايد النشاط الإرهابي في المنطقة

كان لتزايد وتيرة النشاط الإرهابي منطقة الساحل الأفريقي ارتداد استراتيجي وأثر مباشر في الجزائر؛ ففضلا عن التدهور الأمنى وتصاعد حدة النشاط الإرهابي المتصل بمختلف أوجه، النشاط الإجرامية فى المناطق المتاخمة الحدود الوطنية، فإن الاتصال الهيكلي والعضوي لمختلف هذه الأعمال بالجماعات الإرهابية الناشطة والمتمركزة قياداتها بالجزائر ما كان له إلا أن يزيد من رفع درجات وحدة انعكاسها وتأثيرها في ترتيبات بناء السياسة الأمنية الجزائرية ومتطلباته.

وقد شهدت الجزائر مع بداية التسعينات العديد من التهديدات الناتجة عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر، مما أجبر الجزائر على التحرك الدبلوماسي والعسكري من أجل تفادي أي تدخل أجنبي ودولي في الحدود الجنوبية[2].

وخطت عملية اختطاف 32 سائحًا ألمانيًا في الجنوب الجزائري في لا فبراير 2003 من الفرع الصحراوي للجماعة السلفية للدعوة والقتال الناشط تحت إمرة المدعوعبد الرزاق البارا فصلا جديدا من فصول العمل الإرهابي في الساحل الأفريقي، خصوصا أن العملية لم تكن إلا بداية السلسلة متلاحقة من عمليات اختطاف الأجانب، لاسيما الأوروبيين منهم، لغرض مقايضة حرياتهم بالمال المعبّر عنه في أدبياتهم بما يعرف "الفدية" التي وجدوا فيها مصدر تمويل مهم، فحرك هذا الأمر ردة فعل الجزائر التي وظفت آلتها الدبلوماسية لحشد الدعم لمقترحها "تجريم دفع الفدية" الذي أقنعت به الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بتبنيه، وكانت وراء هندسة قرار مجلس الأمن الصادر في 17 ديسمبر 2009 تحت رقم 1409 ، المانع تقديم الفدية إلى الإرهابيين[3].

زاد التقارب الذي وصل إلى حد الارتباط بين الجماعة السلفية والدعوة والقتال» و «تنظيم «القاعدة» والذي أنتج في مطلع عام 2007 ما بات يُعرف بـ«تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي خطورة الوضع الأمني في الساحل الأفريقي ، بعد أن أضفى ظهور هذا التنظيم الناشئ خصوصية وحساسية على الفعل الإرهابي لاعتباره فرعًا من تنظيم «القاعدة»، الطريدة الأولى للحرب العالمية على الإرهاب التي حملت المجتمع الدولي مسؤولية مكافحة الإرهاب ومطاردة فلوله، الأمر الذي جعل من الساحل الأفريقي ساحة حرب فتحت ثغرة أمنية حقيقية للجزائر بسبب انفتاحها عليه جغرافيا، وارتباط التنظيم الإرهابي الناشط على ساحاته بقادة ومنتسبين جزائريين من جهة، ولما باتت تستقطبه المنطقة من سياسات واستراتيجيات أمنية عدة لدول من خارج المنطقة من جهة أخرى[4].

---

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 86-87.
[2] بروال الطيب، مرجع سابق، ص181.
[3] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص88.
[4] **المكان نفسه**.

حيث قام تنظيم القاعدة بإستهداف عدة مواقع في دول المغرب العربي (جربة/تونس 2002 أفريل) (الدار البيضاء/ المغرب 2003 ماي)، (اغتيال السياح الفرنسيين بموريتانيا 2007 ديسمبر) والهجوم المسلح على وزارة الداخلية الجزائرية ومقر الأنتربول 2007 ، وواجهت الجزائر مأساة اختطاف واغتيال دبلوماسييها في مالي، بإصرار على استصدار قرار أممي لتجريم دفع الفدية، وذلك قبل أن تتطور التهديدات الأمنية بالمنطقة[1]

استطاع تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامي لفت الأنظار إلى الساحل الأفريقي عبر عملياته الإرهابية كما ونوعا ؛ فعلى مستوى الكم، ارتفع عدد تلك العمليات المسجلة في الساحل الإفريقي من 21 عملية في عام 2001 إلى 204 عمليات في عام ،2009، أي بزيادة تقدر بـ 871 في المئة، وعلى مستوى النوع، كان اختطاف الأجانب والقيام بعمليات انتحارية غير مسبوقة والدعاية الإعلامية المتطورة[2].

ج- توريد الهجرة غير الشرعية

إن الانفتاح الطبيعي لجنوب الجزائر على دول الساحل الأفريقي الكادحة تحت وطأة الفقر والحروب والنزاعات اللامتناهية جعل منه ملجأ لكثيرين من المهاجرين غير الشرعيين الفارين من تركت مخلفات الأزمات لهم بجلودهم من واقعهم المرير والحالمين بتحسين أحوال عيشهم، ولاسيما هامشا من الطموح. والتطلع إلى غد يرونه أحسن إن نجحوا في الولوج إلى الأراضي الجزائرية، ويرونه أجود لمن استطاع منهم العبور منها إلى الضفة الشمالية للمتوسط. وهذا ما جعل من الجزائر بالنسبة إليهم هدفا للهجرة غير الشرعية.

ولأجل مواجهة ذلك، اتخذت جملة من الإجراءات والتدابير للحد من حشود الأفارقة القاصدين الجزائر من دون الاحتكام إلى ضوابط الهجرة ومحددات الانتقال من البلاد وإليها، وهذا لما تنطوي عليه الظاهرة من أخطار تمس عمق الأمن الوطني. وهي أخطار بعض أوجهها وزير الداخلية السابق نور الدين يزيد زرهوني ونقلتها عنه الجريدة الجزائرية (Liberté) في عددها الصادر في 13 آمارس 2008 بقوله: كان من الضروري تجريم الهجرة غير الشرعية التي تُعتبر طريقا مفتوحة على جميع طرق انتقال الأمراض المعروفة وغير المتوقعة، فضلا الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود[3].

تم ربط المؤسسات الأمنية الدرك الوطني والأمن الوطني وحرس الحدود مهمات القيام باحتجاز الموقوفين ثم طردهم إلى بلدانهم. وهنا يسجل تصريح العقيد الراحل علي تونسي، المدير العام السابق للأمن الوطني، المنقول عنه من الجريدة الجزائرية(La Tribute) في عددها الصادر في يوليو 2008 جميع أجهزة الدولة مجندة لخوض هذه المعركة التي تكلف الجزائر كثيرا. لتأطير العملية مؤسساتيا، استحدث في مارس 2006 الديوان لمكافحة الهجرة غير الشرعية الواقع تحت وصاية وزارة الداخلية والمدعوم ميدانيا بثلاث فرق جهوية للتحريات حول مكافحة الهجرة غير الشرعية في كل من مدن جانت ومغنية وسوق أهراس[4].

---

[1] قوي بوحنية، مرجع سابق، ص52.
[2] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص88-89.
[3] **المرجع نفسه**، ص89.
[4] **المرجع نفسه**.ص89-90

من بين الإحصاءات المتاحة مطالعتها في شأن عدد المهاجرين غير الشرعيين من الأفارقة الموقوفين في الجزائر ، نرصد ما قدمته مصالح الأمن عن وجود 3234 موقوفا، من بينهم 2244 موقوفًا طُردوا إلى خارج الحدود الأول من عام 2005 ، وهي الأرقام التي يرى الباحث علي الوطنية في السدس بن سعد أنها غير معبّرة عن الحقيقة التي يرى أن حجمها أكبر من الإحصاءات من مصالح الأمن؛ فبحسب ما استفاه بن سعد من معلومات ميدانية جرى ترحيل ما معدله 300 - 600 شخص مرة إلى مرتين أسبوعيًا بين شهري ديسمبر 2004 و يناير 2005 في مركز تينزاواتين الحدودي التابع إقليميًا لولاية تمنراست والواقع في أقصى الجنوب الحدود المالية، وهذا يعطي معدل 3000 حالة شهريًا على مستوى مركزي حدودي واحد[1].

د- معبر للهجرة غير الشرعية

و هو الرهان الأكبر والأخطر مقارنة بسابقه، لارتباطه بسياسات أوروبية تسعى إلى تكريس مقاربة تقوم على جعل الدول المغاربية حاجزًا متقدمًا واستباقيًا ضد قوافل المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، الساعين للوصول إلى الضفة الشمالية من المتوسط، وهو الطرح الذي نابت فيه بريطانيا وإيطاليا عن الدول الأوروبية في طرحه في عام 2004، بعد أن أبدتا رغبتهما واستعدادهما لتمويل مشروعات إنجاز مراكز عبور لتجميع المهاجرين غير الشرعيين في دول شمال أفريقيا لغرض إرجاعهم إلى بلدانهم، لكن لم توافق عليه الجزائر التي عبرت عن رفضها المبادرة من خلال وزير الخارجية السابق عبد العزيز بلخادم في تصريح له منقول عن جريدة Liberte في عددها الصادر في 21 تموز/ يوليو 2004: صرحت الجزائر بعدم قبولها احتضان أي من الدول المغاربية على أراضيها مراكز تجميع للمهاجرين غير الشرعيين في انتظار تسوية ملفاتهم في بلد أوروبي[2].

يدعو الطرح الجزائري في مواجهة الهجرة غير الشرعية إلى ضرورة الالتفات بجدية إلى أسبابها للوصول إلى حلول أنجع لها ؛ فالجزائر تركز على أهمية تفعيل مسار التنمية في الدول الأفريقية التي يدفع الفقر وعدم الاستقرار بأبنائها إلى الهروب من واقعهم والتطلع نحو أحلام كثيرًا ما اضمحلت على طريق الوصول إليها؛ فهي تنظر إلى الظاهرة من مقاربة ثقافية وسوسيو اقتصادية تقوم على اعتبار التوزيع اللامتساوي والتحويل غير الشرعي للثروات بين دول الشمال والجنوب السببين الفعليين لها، بعد أن تحوّلت أفريقيا إلى أغنى القارات ثروات وأفقرها تنمية[3].

لأجل ذلك نظمت الجزائر في أبريل 2006 ندوة للخبراء الأفارقة في شأن الهجرة في رد دبلوماسي على المؤتمر الذي كان من المزمع عقده في مدينة الرباط المغربية والذي أريد له أن يكون محطة لتسويق المقاربة الأوروبية. فاستبقته الجزائر لتمرير مقاربتها التنموية في التعامل . غير الشرعية واعتبارها ظاهرة لا مشكلاً قائمًا ،بذاته، وهي الندوة التي مهدت لـ مؤتمر «طرابلس الذي عُقد فـ الجزائرية برعاية الأمم المتحدة[4] .

---

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص90.
[2] **المرجع نفسه**، ص90-91.
[3] **المرجع نفسه**، ص91.
[4] **المكان نفسه**.

المطلب الثاني: المواقف الجزائرية في أزمة الساحل الإفريقي

تركز الجزائر اتجاه الأزمة في ساحل عموما و مالي خصوصا على ثلاثة مبادئ أساسية، وهي مبادئها الرئيسية في السياسة الخارجية، و التي تتمثل في[1]:

- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار
- مبدأ حسن الجوار
- احترام المواثيق الدولية فيما يخص قبول الحدود الموروثة عن الاستعمار

ونشطت الجزائر دبلوماسيا بشكل مهم من أجل إيجاد حل لنزاعات متعددة في إفريقيا، كما تعتبر الجزائر الدولة المحورية للأمن الإقليمي في المنطقة المغاربية وإفريقيا عموما، حيث أن لها تأثير كبيرا على دول المغرب والدول الإفريقية، لكنها لم تكن طرفا في مبادرة بان الساحل، غير أنها الآن تعد طرف مهم من مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء[2].

للجزائر دور مهم في محاربة الإرهاب والأمن في الساحل، حيث قامت بإنشاء مجموعة دول الميدان، إضافة الى المركز الذي يعد استخباراتي ويعتمد على جمع المعلومات. فنظرا لأهمية الجزائر الاستراتيجية وقوتها العسكرية كذا خبرتها المعترف بها دوليا في مكافحة الإرهاب مع تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والإقليمية، تستضيف هيئة الأركان المشتركة لدول الساحل ووحدة الدمج والاتصال، وتفضل التنسيق مع هاتين المؤسستين لمحاربة الإرهاب كبديل للتدخل الأجنبي، الذين ترى انه يمكن التعويل عليهما في جمع المعلومات وملاحقة الإرهابيين[3].

ظهر الاهتمام بالدور الجزائري في محاربة الإرهاب مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فبدأت العديد من الدول بالاهتمام بالخبرة الجزائرية في هذا الإطار، وسرعان ما اعتبرت خبرة رائدة يجب الاستفادة منها، فبدأت الولايات المتحدة بالاعتماد على التعاون الأمني مع الجزائر، مستفيدة من المعلومات الاستخباراتية اللازمة لمكافحة الشبكات الإرهابية في العالم، إذ تشترك الشبكات والجماعات الإرهابية الإسلامية في القناعات والتكتيكات والأهداف المتشابهة[4].

وإن تفكيك تنظيم القاعدة على وجه الخصوص لكونه شبكة غامضة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إضعاف الشبكات التابعة له، وضرب الأسس العقائدية -ليس المقصود هنا الدين الإسلامي بل المفاهيم التي تنطلق منها هذه الجماعات الإرهابية وتجعلها جزءا من الدين لتبرر بها انتهاك الحرمات التي يقوم عليها، فقد أصبح يمثل تهديدا مباشرا للدول المغاربية والساحلية والأوربية من خلال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب. نجحت الجزائر في احتواء التهديد الإرهابي باستهداف قيادات الجماعات الإرهابية، وضرب أيديولوجيتها كذا تدمير قدراتها القتالية، كما تمكنت من احتواء مختلف الشبكات المحلية التي تم تشكيلها للنشاط في العراق[5].

---

[1] نبيلة بويبية، **التنمية و الأمن في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه "الأزمة الأزوادية" في مالي: مسار إلى أين؟**، السياسة الخارجية الجزائرية في 50 سنة حصيلة تحليلية نقدية، مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، الجزائر، دار هومة، 2015، ص105.

[2] عمر فرحاتي، مريم براهيمي ، مرجع سابق، ص163.

[3] **المرجع نفسه**، ص163-164.

[4] **المرجع نفسه**، ص164.

[5] **المكان نفسه**.

يرى أحد المسؤولين في الاتحاد الأوربي أن الموريتانيين لا يثقون في الماليين، وأن النيجر مقبولة إلى حد ما بين هذه الدول الثلاث، لكن هذه الدول فقيرة ويغيب فيها النظام لمواجهة ذلك يجب أن نناقش إطاري عمل محددين بالنسبة للتعاون الإقليمي وهما الاعتماد على قيادة فاعلين خارجين مختلفين الأوربيون والجزائر ، غير أنه لا يجب إغفال كون الجزائر ترفض وتحاول منع التدخل الاجنبي المباشر خاصة الفرنسي والأمريكي في منطقة الصحراء والساحل[1].

حيث أثبتت الرؤية االجزائرية صحتها وذلك يعود لفشل التدخل الفرنسي و الذي تمثل في[2]:

- تصاعد ومضاعفة التوتر في مالي لدرجة التصفية العرقية مباشرة بعد التدخل العسكري الفرنسي
- عمق التدخل العسكري من هشاشة الحكومة المركزية، أي تدخل عسكري مهما كانت نتائج يبرز ضعف الحكومات والجيوش المحلية وبالتالي تزداد الهوة وعدم الثقة بين شعوبها والتي هي أصلا هشة ويفتح المجال للتمرد والإنزلاقات والانقلابات التي أصبحت السمة السائدة في معظم دول الساحل الإفريقي.
- أعطى التدخل العسكري مبرر لتوافق المتطرفين بشمال مالي في مواجهة الجيوش الأجنبية.
- تضاعف النزوح واللجوء إلى داخل وخارج مالي أكثر من 500 ألف مشتت ونازح بما فيهم 250 ألف في مالي، والباقي موزعين على موريتانيا النيجر.
- باعتراف فرنسا أن الإرهابيين والمتطرفين اختفوا أثناء التدخل العسكري . المباشر ولكن بعد انتهاء كثافة الحملة العسكرية رجع نشاط الإرهابيين وممارساتهم في المنطقة من جديد، فهذا دليل أن العملية لم تكن ذا جدوى حقيقية.

و لكنها ترحب بالنشاط غير المباشر التعاوني فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب انطلاقا من توفير الأسلحة ومعدات المراقبة وتبادل المعلومات الاستخباراتية، غير انه ومن خلال فترة طويلة من الرفض الجزائري أعلن المسؤولون الفرنسيون في بداية 2013 ، على أنها سمحت سمحت باستخدام مجالها الجوي أمام الطيران الفرنسي، إذ يبدو ذلك بسبب كون الأمر قد أصبح ضرورة عاجلة وليس تغيرا في توجهات البلاد[3].

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية براغماتية ونقاط اختلافها مع السياسات الأمريكية، فيما يتعلق بالعديد من القضايا مثل القضية الفلسطينية والصحراء الغربية، لا ترجع فقط للخبرة التاريخية الجزائرية فيما يرتبط بالقومية، بل لاعتبارات الأمن القومي الجزائري إذا ركزنا على قضية الصحراء الغربية، كما يجب الإشارة إلى الوساطة الجزائرية فيما يتعلق بالرهائن الأمريكيين في إيران لسنة 1981، كذا الوساطة التي قامت بما يتعلق بالتوتر في علاقات هذه الأخيرة مع الولايات المتحدة خلال سنة 2005 بسبب إشكالية برنامجها النووي[4].

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي ، مرجع سابق، ص 164-165.

[2] إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي و العالم العربي، أزمتي مالي و ما يسمى بالربيع العربي: الأسباب و الأبعاد**، الجزائر، دار هومة، 2017، ص199.

[3] عمر فرحاتي، مريم براهيمي ، مرجع سابق، ص165.

[4] **المكان نفسه**.

و أدان الوزير الجزائر المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل العنف حتى ولو كانت الأهداف مشروعة[1].

كما لم ترحب الجزائر بالدور العسكري لمجموعة، دول غرب إفريقيا، حيث أن قواتهم ستتواجد على الحدود الجنوبية للجزائر، كذا تعاونهم مع قوات غربية على غرار فرنسا، التي تعتبر علاقاتها مع الجزائر معقدة إلى حد ما وعليه راى بعض المحللين أن نيجيريا كقوة اقتصادية وعسكرية في مجموعة دول غرب إفريقيا، بإمكانها التحاور مع الجزائر للتنسيق في هذا الإطار، خاصة مع وجود جماعة بوكو حرام فيها، التي تعد إرهابية لها علاقات مهمة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب[2] .

كما ازدادت المخاوف بعد حادثة اختطاف الرهائن في الجنوب الجزائري في جانفي 2013 ، حيث أشارت السلطات الجزائرية أن العملية قد تم التخطيط لها منذ شهرين حين أعلن المختطفون أن ذلك يمثل انتقاما بسبب التدخل العسكري الفرنسي ضد المقاتلين الإسلاميين شمال مالي، وضد الجزائر التي سمحت للطائرات الفرنسية بالعبور عبر الأجواء الجزائرية لقصفهم، استنادا للقدرات العسكرية والاستخباراتية الجزائرية كذا خبرتها في مواجهة الإرهاب على طول حدودها الجغرافية، فإنها تعد من أهم الفاعلين لأي عمليات تهدف إلى محاصرة الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في شمال مالي[3].

كما كانت الجزائر رافضة لأي محاولة من طرف الاكواس بالتدخل عسكريا قبل التدخل العسكري الفرنسي دون التعاون معها،كونها ستتعرض لخطر الفشل وتعقد الوضع أكثر، فالحاجة للتعاون مع الجزائر في إطار الاستراتيجية الإقليمية، يمكن تفسيرها بان العمل مع الدول المحورية في الساحل سيكون فعالا في الاستجابة للازمة المالية والتعامل مع الاتحاد الإفريقي، حيث ستستمر الاكواس بدعم عودة العمل في إطار دستوري ويحاول الاتحاد الإفريقي معالجة الوضع في الشمال[4].

وتسعى الجزائر في خارطة تسوية الأزمة المالية و الأزمة في الساحل عموما لعام 2014 أن ترتكز على المبادئ التالية[5]:

- إعادة تأكيد الثقة بين أطراف الصراع.
- احترام الوحدة الوطنية ووحدة أراضي مالي.
- احترام طابع الجمهورية و العلمانية لمالي.
- إعادة تأكيد الالتزام بالتوصل إلى تسوية سلمية للصراع.
- الإعلان عن الاستعداد للحوار و التفاوض كوسيلة لتسوية النزاعات.
- تجديد الرغبة في البحث عن حلول سياسية و اقتصادية و اجتماعية كشرط لتحقيق سلام دائم و نهائي

المطلب الثالث: المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

تكمن أهمية المقاربة الجزائرية كونها ترتكز محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي من دون تدخل أجنبي و إحترام الوحدة الترابية لدولة مالي، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي يعد تهديدا لأمن و

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي ، مرجع سابق، ص165.
[2] **المرجع نفسه**، ص165-166.
[3] **المرجع نفسه**، ص166.
[4] **المكان نفسه**.
[5] نبيلة بويبية، مرجع سابق، ص121-122.

استقرار الجزائر و من ثم جمع أطراف الأزمة السياسية المتورطة في أزمة الساحل على طاولة التفاوض الداخل و الخارج، بعيدا عن أي حساسيات سياسية أو أحكام وهواجس مسبقة، وفي الأخير أن يكون هذا الحوار مباشر مع كل أطراف الأزمة وذلك من أجل حل جذري ونهائي للأزمة في منطقة الساحل الإفريقي، ففي هذا المطلب سوف نتعرف على أهم الآليات الجزائرية في حل الأزمة في الساحل الإفريقي و مكافحة التهديدات الأمنية.

تقوم الجزائر في مقاربتها على آليتان أساسيتين وهي :

الفرع الأول: الآلية الدبلوماسية

إن طرق تسوية النزاعات وإدارتها تختلف ويمكن تصنيفها إلى آليات دبلوماسية وأخرى قضائية، فالطرق الدبلوماسية تتمثل في(المفاوضات الوساطة، المساعي الحميدة، التحقيق والتوفيق)، أما الطرق السياسية القضائية تتمثل في(القضاء الدولي والتحكيم)، والتي تعد نتائجها الزامية على غرار الوسائل الدبلوماسية

إن اهتمام الجزائر بشؤون القارة الإفريقية عامة ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد نابع عدة أسباب يمكن حصرها في سعيها المتواصل إلى تكريس العمل الجماعي وذلك من خلال الالتزام عبادئ الإتحاد الإفريقي والتحرك المبادئ سياستها الخارجية، خاصة ما تعلق منها بعدم التدخل في شؤون الآخرين. وميديا حل النزاعات بالطرق السلمية بالإضافة إلى ذلك تتحرك الدبلوماسية الجزائرية وفق المصلحة الوطنية بإنتهاج دبلوماسية وقائية أمنية، ذلك أن ما يجري في المنطقة يعرض أمنها الوطني للتهديد [1].

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ديباجة ميثاق الإتحاد الإفريقي الذي صادقت عليه الجزائر، والتي ورد فيها، "وإذ ندرك أن ويلات التراعات في إفريقيا تشكل عائقا رئيسيا أمام التنمية الإجتماعية وأن هناك حاجة إلى تقرير السلام والأمن والإستقرار والتكامل"[2].

وعليه إذ تعلق الأمر بأزمة إقليمية تعمل الجزائر عن طريق خبرائها الدبلوماسيين للتوسط لحل تلك الأزمة، والعمل على تقديم مساعيها الحميدة والتقريب بين وجهات النظر المتباينة خاصة ما تعلق بدول الجوار سعيا منها لإستتباب السلم والأمن في المنطقة خاصة وأن ما يحدث يعنيها بشكل مباشر.

وقد تبنت الجزائر مبادرة الحوار السياسي من خلال الجهود الدبلوماسية الجزائرية لإدارة التراع في المنطقة فدعت إلى آليات الحكم الراشد، والديمقراطية التشاركية، وإحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتمسك بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات، وإشراك جميع الفواعل الوطنية في الحوار وهي كلها مبادئ وثوابت السياسة الخارجية الجزائرية التي نع عليها المواثيق والدساتير الجزائرية كما هو محدد في دستور 1996 المادة 26 تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية[3].

---

[1] جداي سليم، زيطاري إسماعيل، مرجع سابق، ص99.
[2] **المرجع نفسه**، ص99-100.
[3] **المكان نفسه**.

فالجزائر تسعى في إطار الحلول السياسية و الدبلوماسية أن تركز على النقاط التالية[1]:

- حل سياسي شامل يمارس ميدانيا قائم على مبدأ المصالحة الوطنية البناية ما مع المصالح الوطنية العليا لمالي وفي مقدمتها الوحدة الوطنية والتكامل مع لقرار والإرادة الوطنية للدول الإقليمية حل ومبدأ تم الاتفاق عليه بالجزائر لمتعددة، وآخرها في فيفري 2015 بالجزائر العاصمة ليستكمل (ماي 2015) ماهو تحت إشراف الجزائر والذي تضمن وقف إطلاق النار وانسحاب العناصر المسلحة المتمردة بشمال مالي واستبدالهم بالقوات المالية بالتعاون مرحليا مع واقع القوات الأممية (11200 جندي) لحفظ السلام بمالي.
- الحل السياسي والتوافق بين الحكومة المركزية المالية والمتمردين يبقى هشا في الحضور العسكري الفرنسي القوي بشمال مالي ، ولهذا لا بد من انسحاب فرنسا من المنطقة وإبعاد تأثيرها القوي على القوات الأممية (المنسما).
- يجب أن يصحب الحل السياسي نقاش إقليمي - إفريقي ودولي على أعلى المستويات لاتخاذ مواقف منسجمة وتحديد المسؤوليات في التعامل مع الوضع في الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا وخاصة في كل من ليبيا ومالي وبالأخص موضوع محاربة الإرهاب وتحديد مصادره وأبعاده والأطراف الخفية (عربيا ودوليا) من وراء التطرف والإرهاب في المنطقة. اقتراح مؤتمر لذلك على أعلى مستوى لدول الميدان للساحل الإفريقي بحضور مراقبين وممثلين للدول الكبرى المؤثرة.

الفرع الثاني: الآلية الإقتصادية

تهدف الجزائر من خلال مقاربتها في المنطقة إلى بعث التنمية الشاملة المستدامة، لدفع عجلة النمو والتطور ورفع مستوى التعليم والقضاء على الفقر والأمية والجهل ومحاربة أسباب التطرف من خلال التعاون المنسق بين الجزائر ودول المنطقة للقضاء على أشكال الجريمة المنظمة ، التي أصبح يلجأ إليها سكان المنطقة جراء الفقر ، والتي تدر أموال غير القانونية كتهريب السلع الغذائية، والبترين، والسجائر، والمخدرات، وما فيه من إنعكاسات على الأمن الوطني، وكما هو معروف فإن الفقر هو سبب الإغراف وجميع المشاكل الإجتماعية، الإنحراف و جميع المشاكل الإقتصادية فوظفت الجزائر التنمية الإقتصادية كمحور بارز في مقاربتها الأمنية، جاهدة لبناء الأمن والإستقرار في المنطقة فقامت بعدة إجراءات على المستوى الداخلي والخارجي[2].

ونستعرض هنا بعض المشاريع الجزائرية في إطار آلياتها الإقتصادية و التنموية فيما يلي:

أ- مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس)

قامت الجزائر بتطوير شبكة الاتصال عبر بناء المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر - لاغوس)، مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والعديد من دول غرب إفريقيا، لقد أطلق مشروع الطريق السيار العابر للصحراء منذ حوالي أربعين عاما، سنة 1971، وكان يطلق عليه طريق الوحدة الإفريقية، ويعتبر أهم رابط قاري يمتد على نحو 9400 كلم، يهدف إلى تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي والساحل وتسهيل المبادلات التجارية بين

[1] إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص200-201.
[2] جداي سليم، زيطاري إسماعيل، مرجع سابق، ص101.

جزء كبير من إفريقيا وأوروبا، وسعيا إلى تسهيل المبادلات في المغرب العربي والصحراء الكبرى والساحل وتوفير مناخ مناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية[1].

قام قادة البلدان الستة المعنية (الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد، نيجيريا) ببعث فكرة هذا المشروع الإفريقي في بداية الستينات وكانت رهانات هذه المبادرة كبيرة منها[2]:

- الاسهام في فك العزلة عن مساحات صحراوية شاسعة .
- تسهيل المبادلات الاقتصادية والتجارية لا سيما من خلال فتح الموانئ المتوسطية للبلدان الواقعة جنوب الصحراء بهدف تسهيل ولوج الأسواق الأوروبية.

وتم التركيز على هذا المشروع لطبيعته الاستراتيجية في مكافحة الفقر و فك العزلة عن سكان مناطق واسعة و الحاجة إلى ترقية التعاون الإقليمي المطروح من جميع الجهات للاستفادة من نقل تدفقات التجارة الخارجية الجارية في أعقاب عولمة العلاقات الدولية[3].

ب- مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء

هو المشروع الاستراتيجي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ويعرف هذا المشروع كذلك باسم خط نيجال (NIGAL) يهدف إنشاء هذا الخط إلى تغذية أوروبا بالغاز من خلال مد خط أنابيب الغاز العابر لإفريقيا أنابيب الغاز من نيجيريا إلى الجزائر مرزرا بالنيجر ومنه إلى أوروبا قاطعا مسافة 4128 كلم (نيجيريا) 1037 كلم النيجر 841 كلم، الجزائر 2130 كلم، ومن المتوقع أن ينقل من 20 إلى 30 مليار متر مكعب في السنة، تكلفة هذا المشروع تفوق حاليا 10 مليار دولار، إضافة إلى 3 مليارات إضافية من أجل بناء البنية التحتية الخاصة بتجميع الغاز في نيجيريا، وفي جوان 2009 تم التوقيع من قبل حكومات كل الجزائر، النيجر ونيجيريا على اتفاق خاص بإنشاء القاعدة الغازية كأقصى حد إلى غاية 2015[2]، وكما قد أشرنا لهذا المشروع سابقا في دور الإتحاد الأوروبي[4].

ج- مشروع شبكة الألياف البصرية

وقعت الجزائر مع نيجيريا والنيجر إعلان الجزائر المتعلق بمشروع الربط بالألياف البصرية على محور الجزائر - أبوجا مرورا بمدينة زيندر بجمهورية النيجر ، وقد جاء هذا المشروع الذي يندرج ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقية (النيباد) ليلبي حاجة إفريقيا إلى تكثيف شبكاتها الاتصالية ذات النطاق الواسع خاصة تلك المتعلقة بالاتصال مابين القارات. ويمتد خط الجزائر أبوجا على طول إجمالي يقدر بـ 4500 كلم تستحوذ الجزائر على 2200 كلم منها، بينما سيكون نصيب النيجر 900 كلم، أما نيجيريا فسيمسها على طول 800 كلم[5].

---

[1] بن ملوكة خيراني، طيبي عيسى، **المقاربة التنموية للجزائر في إفريقيا ودول الساحل**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 2، 2022، ص272.

[2] بروال الطيب، مرجع سابق، ص185.

[3] **المكان نفسه**.

[4] بن ملوكة خيراني، طيبي عيسى، مرجع سابق، ص274.

[5] **المرجع نفسه**، ص276.

خلاصة الفصل

بعد إطلاعنا على الجهود المبذولة أجنبيا و إقليميا في محاولتها للوصول لإحتواء الأزمة ومواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، اتضح لنا أنها غير كافية في حل الأزمة في المنطقة ومحدودة نظرا لكونها مؤقتة من جهة وطغيان المصالح الدولية على هذه الأزمة من جهة أخرى

بناء على ذلك فإن محاولة حل الأزمة تتطلب معالجة جذرية لا مؤقتة، أي معالجة الجذور و ليس الأعراض فحسب ، فإنتشار التهديدات اللاتماثلية التي تتجسد في الإرهاب والجريمة المنظمة ماهي إلا أعراض الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي وبالتالي فإن الفواعل الدولية والإقليمية والوطنية قد قطعت شوطا كبيرا في الوصول لحل لإحتواء هذه الأزمة غيرأنها لم تتوصل لصيغة نهائية تجمع جميع أطراف النزاع على طاولة واحدة.

الفصل الثالث

المقاربات و السيناريوهات في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: الشركات الأمنية الخاصة في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: أهم المقاربات في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية في مكافحة التهديدات الأمنية فى منطقة الساحل الإفريقى

تمهيد

إن التطورات التي حدثت في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها الكبير على الأزمة الواقعة هناك جعلت من منطقة الساحل ساحة تنافس بين الدول و الكيانات التي تسعى لترسيخ وجودها بشتى الطرق الممكنة.

الأمر الذي دعا لوجود حل جذري شامل للأزمة في منطقة الساحل الإفريقي عكس الحلول التقليدية التي أثبتت فشلها مرارا وتكرارا، وعليه تتطرق دراسة هذا الفصل إلى أهم المقاربات التي من شأنها المساهمة في التخفيف من الأزمة في المنطقة، بحيث سوف نتعرض في المبحث الأول إلى التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي، ونتناول أهم الدول المتنافسة كفرنسا و الولايات المتحدة الامريكية و الصين و إنتهاءً بروسيا، أما في المبحث الثاني فسوف نتعرض لأهم الشركات الأمنية في منطقة الساحل و المتمثلة في شركة فاغنر و الفيلق الأجنبي الفرنسي، أما في المحبث الثالث فسوف نتعرض لأهم المقاربات التي من شأنها حل الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي و في المبحث الرابع سوف نحاول أن نتنبأ بأهم السيناريوهات المستقبلية في المنطقة .

المحبث الأول: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي

باتت الكثير من المؤشرات ترجح أن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت رقعة أساسية لصراع دولي بين لاعبين متعددين، فالولايات المتحدة الأمريكية تهتم مؤخرا بالنواحي الأمنية و العسكرية في العديد من المناطق و الساحل الإفريقي تحديدا، كما تلعب الصين أدوارا اقتصادية و استثمارية مهمة في القارة، وتكاد فرنسا تكون اللاعب المتفرد بالعديد من المناطق الإفريقية، خصوصا تلك التي كانت تحت نفوذها الاستعماري، وقد ظهر اللاعب الروسي مؤخرا في بعض دول الساحل، فضلا عن لاعبين آخرين.

فأصبح من الضروري الآن أن نتعرف على أهم أدوار الدول التي لها نفوذ و تأثير كبير في منطقة الساحل الإفريقي و المتمثلة في فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و الصين أخيرا روسيا و الفواعل المؤثرة الأخرى.

ولكن قبل التطرق لهذا المبحث فعلينا أن نذكر أهم الأمور التي جعلت من إفريقيا عموما و منطقة الساحل الإفريقي خصوصا ساحة تنافس دولية.

❖ الدوافع الأمنية

تعتبر التهديدات الأمنية من أهم الأسباب التي ساهمت في التدخل الأجنبي من من قبل الدول الكبرى، وفي فترة ما بعد هجمات 11 من سبتمبر 2001، أصحبت مكافحة التهديدات الأمنية أمر ضروري لا يمكن التهاون فيه[1].

ويمكننا أن نذكر أهم الأسباب التي ساهمت في التدخل الأجنبي للدوافع الأمنية فيما يلي:

➢ فشل الدول في منطقة الساحل الإفريقي وتزايد التهديدات الأمنية

وبرغم من أننا قذ قمنا بشرح ما تعانيه الدول في منطقة الساحل الإفريقي في الفصول السابقة وذلك من إرث إستعماري قديم و من ثم أزمة بناء الدولة التي تعيشها ليومنا هذا.

إلا أن هذا الفشل الكبير في تسيير أمور الدولة و بمعنى أخر "إستيراد الدولة " و مع إنتشار العولمة التي إنعكست سلبا على منطقة الساحل، قد ساهم في خلق (الحروب الجديدة[2]).

فبرغم من كون أن الكثير من الأفراد أعجبوا بثقافة الجديدة التي إنتشرت بفضل العولمة و التي تتمثل بشكل رئيسي في ثقافة الأمريكية، ظهرت شعوب تحاول الدفاع عن هويتها المتمثلة في (الدين- القبيلة- العادات و التقاليد)[3].

فكما يرى البعض أن في التفتح الليبرالي هو المستقبل، إلا أن هنالك من الأفراد من تمسك بهويته ورفض هذا التفتح و إصطدم بشكل مباشر بالعولمة، وذلك برفض هذه القيم من جميع نواحيها وصولا لإستخدام العنف في مواجهتها[4].

---

[1] إدريس عطية، مرجع سابق، ص221.

[2] Mary Kaldor, op.cit, p71.

[3] **Loc. cit**.

[4] **ibid,** p72.

والتي نطلق عليها التهديدات اللاتماثلية، والتي تتمثل في منطقة الساحل فيما يلي:

- التنظيمات الإرهابية و الحركات المسلحة
- عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود
- الهجرة غير الشرعية

يبرز خطر التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي كونها، أصبحت تنافس الدولة في إحتكار العنف، حيث يعود السبب الرئيسي في ذلك كون أن أفراد هذه التنظيمات ذو أيديولوجية عصبية يرون أن النخب الحاكمة هي نخب عميلة ليست لها شرعية في الحكم، كما أنها ساهمت في الفشل التي ذي يعيشونه اليوم و المساهم الأول في إدخال القوى الأجنبية لبلدانهم[1].

➢ خطر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على الدول الأجنبية

حيث تعتبر الكثير من الدول الإفريقية ساحات خصبة أمام الجماعات الإرهابية، لجذب الأفراد إلى أفكارها المتطرفة ومحاولة تجنيدهم للمشاركة في عملياتها الإرهابية و نشر إيدولوجية التطرف على أوسع نطاق ممكن داخل قارة إفريقيا، عبر الاستفادة من ظروف الفقر المدقع وضعف الدولة وحالة الفراغ السياسي و الأمني وحتى الايديولوجي في تلك الدول، وتعتبر حالة الفراغ هذه مصدر تهديد بالغ الخطورة بالنسبة للمجهودات الأمريكية و الدولية في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية[2].

وعلى سبيل الذكر فإن لتنظيم القاعد ةعلاقات عديدة منها القديمة و الجديدة ببعض الجماعات المتطرفة في كثير من مناطق القارة، و لا سيما في منطقة الساحل، حيث كان تنظيم القاعدة يرتبط بعلاقات وثيقة مع ما كان يعرف بجماعة الاتحاد الإسلامي في الصومال[3].

وكانت الدول الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بمكافحة التنظيمات الإرهابية منذ أحداث 11 من سبتمبر ولكن بدأ إهتمامها في مكافحة التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل عام 2006 عندما علمت بوجود علاقات وثيقة للغاية بين القاعدة و الجماعات السلفية للدعوة و القتال في الجزائر، إذ وصل التحالف بين الجانبين إلى درجة تحويل الأخيرة اسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في جانفي 2007، ثم قيامها بتنفيذ عمليات إرهابية واسعة في كل من الجزائر و المغرب[4].

ولكن من جانب آخر كانت هذه التهديدات الأمنية مساهما كبيرا في تدخل أوسع للدول الأجنبية، حيث أضفت الطابع الأمني لتدخلاتها في دول الساحل الإفريقي.

فمنذ بداية العصر الحديث ونهاية الحروب التقليدية بين الدول، و الدخول في حروب الجيل الرابع، لم تعد الدول قادرة على الدخول في حرب مباشرة كالسابق، فكان من الضروري أن تضفي الطابع الأمني و المستمد من "الأمن القومي"[5].

---

[1] Mary Kaldor, op.cit, p187.

[2] إدريس عطية، مرجع سابق، ص222.

[3] **المكان نفسه.**

[4] **المكان نفسه.**

[5] Mary Kaldor, op.cit, p187.

فبرغم من كون أن هذه التهديدات الأمنية كانت بالفعل يعتبر بمثابة تهديد على الدول الغربية و على الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، إلا أنها كانت بمثابة وسيلة للتدخل و البقاء في منطقة الساحل الإفريقي، الأمر الذي يثير تساؤل حول مدى التاثير الحقيقي لهذه التهديدات الأمنية على الدول الأجنبية.

❖ الدوافع الإقتصادية

ونذكر من أهم بين أسباب الاهتمام و التنافس الدولي بمنطقة الساحل الإفريقي هو الثروة الباطنية الكبيرة والتي تتمثل في المعادن النفيسة، ذهب ، فوسفات، و على رأسها اليورانيوم مما جعلها محل تربص خارجي بهذه الثروات.

و يعتبر النفط محور إهتمام العالم منذ إكتشافه وحتى الآن ومن المتوقع أن يستمر هذا الإتجاه قائماً في السنوات القادمة وذلك للإكتشافات الهائلة لإحتياطات غير مستغلة متوفرة، وتظهر قدرات إفريقيا النفطية حسب ما ذكرته الادارة الأمريكية للطاقة (EIA) أن هناك 16 بلدا إفريقيا ينتج النفط، ما جعل احتياطاتها ينموا بما يقارب 120% في العقود الثلاث الماضية فقد إرتفع من 85 مليار برميل سنة 1980 إلى ما يقارب 140 مليار برميل في عام 2012، وشكل بدأ من 2010 نسبة 12.4% من إجمالي الإنتاج العالمي ما جعله يستحوذ على 20% من صادرات العالم[1].

وتعود أهمية النفط الإفريقي للنقاط التالية[2]:

- تزايد الطلب العالمي على الطاقة، وارتفاع الأسعار وهو ما يجعل هناك نوعاً من التنافس والتصارع على البترول والمناطق الغنية به.
- سياسات القوى الكبرى الخاصة بتأمين الطاقة لأنها عصب الإقتصاديات، ومن ثم أصبحت القضايا الخاصة بالطاقة توضع مباشرة في أولويات الأمن القومي لهذه البلدان .حيث أصبح أمن الطاقة شأنه شأن العديد من المحددات التقندية الأخرى كالحفاظ على مكانة الدولة، و التوسع في تأمين الحدود التي تشكل السياسة الخارجية للدول لاسيما القوة الصناعية. فالصراع بين الصين والولايات المتحدة وروسيا والعديد من القوى الصناعية الصاعدة أصبحا حول مصادر الطاقة فضلا عن الارباح الكبيرة التي تعنيها الشركات من وراء إنتاج وتوزيع هذا المصدر الحيوي الإستراتيجي.

فالثقل البترولي في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي فراص إستراتيجية للتعامل الدولي مع افريقيا، مما تسبب في رفع وتيرة التنافس بين الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وذلك لأن هذا البترول يتمتع بمزايا متعددة لاتوجد فى نفط مناطق أخرى من أهمها[3]:

- أن البترول الإفريقى أفضل في الجودة، وأحسن في النوعية من مثيله في الشرق الأوسط، نظراً لاحتوائه على نسبة ضئيلة من الكبريت.
- البترول الإفريقي قريب من سوق الإستهلاك في أوروبا وأمريكا، إذ أن الساحل الغربي لإفريقيا على مسافة قريبة نسبياً من الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية مما يخفف من تكاليف النقل،

---

[1] زكريا وهبي، **التنافس الدولي حول الطاقة النفطية في إفريقيا دراسة حالة التنافس الأمريكي- الصيني 2010-2020**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018-2019، ص113.

[2] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص90.

[3] **المرجع نفسه**، ص91.

خاصة إذا أخذنا في الإعتبار الأوضاع السياسة القلقة في الشرق الأوسط، وإمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس .

- أن القارة الإفريقية من حيث الإستهلاك تعد أقل إستهلاك من غيرها مما يمكنها من تصدير الفائض.
- يتركز الإحتياطي النفطي الكبير في مواقع نقطية فوق الماء بعيدا عن الشاطئ مما يجعله في مأمن من الإضطرابات السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تتعرض لها تلك الدول.
- إن الدول الإفريقية المنتجة للنفط، باستثناء نيجيريا وليبيا والجزائر لاتنتمى إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تعمل على التحكم في أسعار النفط العالمية، ثما يمكن هذه الدول من حرية الإنتاج.

الشكل رقم (13): إحصائية توضح أكثر الدول من حيث إحتياطيات النفط في إفريقيا

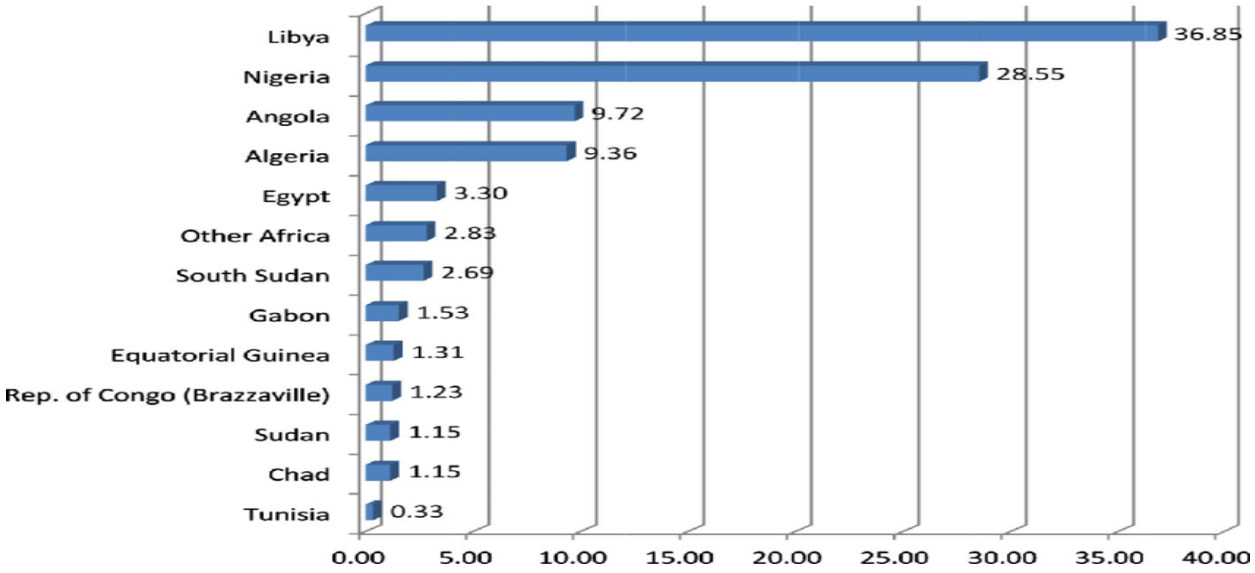

المصدر: https://www.researchgate.net/figure/Africa-percentage-share-of-Africas-oil-reserves-in-2012-by-major-countries_fig15_261602755

❖ الدوافع الإستراتيجية

يلعب الصراع أو التنافس الدولي الشديد على الساحل الإفريقي دورا مهما في التأثير سلبا على أمن هذه المنطقة، خاصة إذا زادت حدته، وأصبحت الدول المتنافسة فيما بينها تستخدم عدة وسائل لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في اتجاه لا يخدم مصالح دول المنطقة، فوجود إحتياجات ضخمة من الموارد ذات البعد الإستراتيجي خصوصا البترول والغاز واليورانيوم جعل من القوى الكبرى كا ألو.م.أ وفرنسا تتسابق من أجل إستغلالها مستعملة في ذلك كل الوسائل وآليات المتاحة لديها من أجل ذلك.

ما جعل منطقة الساحل الإفريقي في حالة صراع مصالح دائم وبتالي مواصلة الصراع في ظل بيئة أمنية فوضويه، خاصة لتحقيق مصالحها القومية ، والذي قد يخلق تصادما مع الدول الأخرى عند إستعمالها للقوة، بحيث يعتبر مرغانتو من من أبرز الباحثين الواقعيين أن السياسة الدولية ككل سياسة هي صراع من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، القوة دائما الهدف العاجل. ففي الوقت الذي تسعى دول الساحل الافريقي إلى التحرر من نفوذ القوى الإستعمارية، تأتي مسألة الإهتمام بهذه المنطقة وبروز التنافس الدولي حولها، في محاولة لإعادة التموقع من جديد في إطار يضمن لها كسب

معركة الصراع حول خيرات هذه المنطقة وبسط نفوذها، حيث برزا الساحل الإفريقي بعد أحداث سبتمبر 2001 كمنطقة إستراتيجية في ظل الحملة العالمية للحرب على الارهاب[1].

وفي هذا السياق يبرز تحدي المشاريع الأجنبية كأحد المتغيرات الرئيسية في إبقاء حالات الإستقرار في المنطقة في إتجاه إجراء عمليات فك وتركيب للعدد من الدول الافريقية أو حلحلة الخريطة السياسية لها، وتظهر هنا منطقة الساحل الإفريقي كأهم مناطق الإستراتيحة في العالم إنطلاقا من نظرية تحليل القوة للإستراتيجية للمناطق في العالم (S.W.O.T)[2].

فهنا يبرز النفوذ التقليدي لفرنسا بما أنها صاحبة الإرث الاستعماري السابق وكذلك تبرز الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لمكافحة التهديدات الأمنية ونشر مبادئ الديمقراطية وأيضا دخول الصين في المجال الإقتصادي وذلك عبر إستثماراتها الضخمة في القارة، وأخيرا هناك قوى صاعدة أيضا في الساحل كروسيا التي عادت بقوة بعد غياب.

المطلب الأول: النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر فرنسا أحد أهم الفواعل المؤثرة في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك يعود كونه الفاعل التاريخي و التقليدي في المنطقة، وذلك على عدة مستويات إقتصادية و سياسية وعسكرية، اجتماعية، وحتى ثقافية، وبرغم من هذه العلاقات الكبيرة التي تربط فرنسا بالمنطقة إلى أن هنالك إرث إستعماري ومصالح إقتصادية كبيرة ومكانة إستراتيجية مميزة عن المناطق الأخرى، فالهدف الأساسي في هذا المطلب هو التعرف على أهم الأسباب التي أبقت فرنسا في المنطقة ليومنا هذا، وأيضا التعرف على آليات التي ساهمت في بسط نفوذها في المنطقة.

الفرع الأول: أسباب و دوافع التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

أ- الأسباب التاريخية (الإرث الإستعماري)

تمثل منطقة الساحل الإفريقي نقطة تقاطع جزء من " إمتدادات المنظمة الدولية الفرنكفونية" التي أسستها فرنسا، بحيث ترى هذه الاخيرة أن دول المنطقة مستعمراتها اتها السابقة لها الحق الطبيعى لمواصلة النفوذ الذي يصل إلى حد التدخل في شؤونها الداخلية ما إذا إستدعت مصالحة ذلك. وإستطاعت فرنسا أن تستحدث أطر بديلة لتثبيت موطئ قدمها بدول المنطقة من أهمها الإتفاقيات والمعهدات العسكرية الدفاعية الثنائية كتلك الموقعة مع السنغال في مارس 1974، موريتانيا في سبتمبر 1976، النيجر في فيفري 1977، ومالي في اكتوبر1974[3].

كما توجد في مواد الدستور الفرنسي الذي تبنته فرنسا يميل أكتوبر 1946 إنشاء الإتحاد الفرنسي و والذي بموجبه تم ضم كل الأقاليم الفرنسية المحتلة الى الدولة الأم وبموجب تلك المادة الملزمة أضحت كل أقسام الدول المحتلة في شمال إفريقيا وغربها وشرقها تابعة لما يسمى بتنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية

[1] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص 87.
[2] **المرجع نفسه**، ص87-88.
[3] **المرجع نفسه**، ص52-53.

(OCRS) بحيث هذا المشروع هو مشروع سياسي، عسكري وإقتصادي جسده رجل الدين الفرنسي الأب فوكو le pere Foucauld عندما ألقى فكرته حول تنظيم منطقة صحروية ذات نفوذ فرنسي[1].

ساعدت التغيرات الحاصلة على مستوى النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، في تطور العلاقات بين فرنسا ودول القارة الإفريقية من جهة ودول الساحل الافريقى من جهة أخرى. فتداعيات الحرب العالمية الثانية، إشتداد حركة التحرر الوطني إلتزام النازية الغربية ونشؤ الأمم المتحدة ، ظهور الإتحاد السوفياتي ومعسكره الشرقي كقوة عظمى، كل ذلك ساهي في بروز ظاهرة الإستقطاب الدولي، وكان يعني نهاية عصر أوروبا الغربية وتراجع وزنها النسبي في العالم وبداية لتصفية مستعمراتها ، خصوصا بعد إنهيار النظام الإستعماري في أسيا مما جعل الدول الإستعمارية الأوروبية في مقدمتها فرنسا، تركز جهودها على كيفية إستغلال مستعمراتها الإفريقية[2].

تطورت العلاقات الفرنسية بدول الساحل الإفريقي بعد إنتهاء المرحلة الإستعمارية، وأخذت منحى أخر، هوالتعاون في جميع المجالات وعبر عدة آليات ونذكر من بينها[3]:

- التعاون في المجال الأمني والنقدي (France CFA)
- التعاون العسكري عن طريق المساعدات التقنية (AMT)
- برنامج تعزيز قدرات الدول الإفريقية لحفظ السلام (RECAMP)
- التعاون في المجال الثقافي عن طريق الفرنكفونية.

تبقى المعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بالتعاون الأمني والعسكري هي من بين آليات التعاون القديمة التي تربط فرنسا بدول الساحل الإفريقي. بتالي إحتفظت فرنسا بوجودها العسكري في القارة الإفريقية منذ عملية تصفية الإستعمار، وذلك بعقد إتفاقيات متعددة تمكنها من البقاء كشريك مميز هذه الدول.

ب- الأسباب الإقتصادية

سعت فرنسا إلى البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد ومواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، إذ تعاني فرنسا نقصا في هذه المواد، وبالتالي أصبحت مضطرة لإستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعاتنا الوطنية.

ولقد كانت فرنسا في مرحلة الثمانينات تعتمد بشكل كبير على دول إفريقيا خاصة الغابون والنيجر وساحل العاج والتشاد من أجل الحصول على الموارد الأساسية وعلى رأسها اليورانيوم[4].

ففرنسا لا تزال أكبر مستثمر في ساحل العاج حيث إستحوذت في عام 2007 حوالي 150 شركة فرنسية على 68% من الإستثمارات الأجنبية في ساحل العاج[5].

---

[1] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص53.
[2] **المرجع نفسه**، ص53-54.
[3] **المرجع نفسه**، ص53-54.
[4] **المرجع نفسه**، ص58
[5] **المكان نفسه**.

كما هيمنت شركة أريفا الفرنسية (Areva) لعدة عقود على حقوق إستخراج وإستغلال اليورانيوم في النيجر، حيث أن النيجر تؤمن لها ما يقارب 249 مليون طن ، و الذي يمثل المصدر الرئيسي لبرنامجها النووي، فضلا عن استثماراتها الاقتصادية في دول الساحل الإفريقي المختلفة[1].

و يغطي 12% من احتياجات الإتحاد الأوروبي وحوالي 60 % من احتياجات المفاعلات الفرنسية المولدة للطاقة[2].

وتعتمد عليه حوالي 75 % من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية هذا بالإضافة إلى إستثمارات الشركات الفرنسية في دول مثل السنغال، ومالي، وموريتانيا[3].

ج- الأسباب الأمنية

بالإضافة إلى التواجد من أجل الأهداف الإقتصادية المتعاظمة لفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي، أحد القيمة الإستراتيجية للمنطقة أمنياً وعسكرياً بالنسبة إلى فرنسا، فهذه الأخيرة ترتبط مع أغلبية مستعمراتها السابقة باتفاقيات أمنية ودفاعية ولها انتشار عسكري ملحوظ في منطقة.

فبعد أحداث 11 سبتمبر تحولت المنطقة المناطق عبود و تمركز لعدد من الجماعات الإرهابية التي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا على المصالح الفرنسية، مما أعطى لهذه الأخيرة التبريرات المناسبة للتواجد العسكري بشكل مكثف، باعتبار أن التهديد الإرهابي يهدد القارة الأوروبية ككل، و في هذا الصدد عبر وزير الدفاع الفرنسي (سابقا) جونايف لودريان، عن الرؤية الفرنسية لهذا التهديد الذي دفع فرنسا بالتدخل العسكري، مؤكدا أن فرنسا و من وراءها أوروبا، لن تسمح بإقامة دولة إرهابية على أبوابهم و ما زاد في تدعيم الموقف الفرنسي، ومازاد هذا الإهتمام الأمني هو مجموعة الاختطافات التي طالت رعاياها بالساحل الأفريقي ، و حتى رعايا دول أوروبية أخرى سواء كانوا سياحا أو عمالا أم رعايا مقيمين في المنطقة[4].

وذلك من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومقايضتهم بالمال المعبر في أدبياتهم (الفدية) مما أعطى غطاء شرعي و دولي لتدخل القوات الفرنسية بالمنطقة[5].

كما أن الكتاب الأبيض 2013 والإدراك الفرنسي للأمن في الساحل الإفريقي يعتبر أن منطقة الساحل ذات أهمية حيوية بالنسبة لفرنسا، وهذا نظرا لإعتبارات عديدة سبق ذكرها، فإن فرنسا تولي أهمية لمحيطها ولدوائرها الجيو أمنية التي يجب أن تعمل على تحقيق الأمن فيها تفاديا لأي إنكشاف إستراتيجي قد بأمنها[6].

---

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص93.
[2] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص105.
[3] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص58.
[4] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص105-106.
[5] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص58.
[6] **المكان نفسه.**

فمن بين التهديدات التي تدرك في المنظور الفرنسي تذكر أساسا[1]:

- الفشل الدولاتي في الساحل
- التهديد الإرهابي
- الهجرة غير الشرعية

د- الأسباب السياسية و الإستراتيجية

تسعى فرنسا إلى الحفاظ على نفوذها الإستراتيجي والسياسي في منظومة دول إفريقيا الفرنكفونية"، كونها تعد مستعمرات سابقة لها، وذلك في ظل تصاعد التنافس على المنطقة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وظهور قوى منافسة خاصة الصين التي تنظر إلى القارة الإفريقية من منظور إستراتيجي لما تتمتع به المنطقة من ثروات معدنية يحتاجها الإقتصاد الصيني إلى جانب البعد الإقتصادي للسياسة الفرنسية في منطقة الساحل، تحظى المنطقة بقيمة إستراتيجية عسكرية وأمنية لدى فرنسا وتجسد هذا الإهتمام في العديد من الجوانب لعل أهمها يتمثل في الإتفاقيات الدفاعية والأمنية بين فرنسا ودول المنطقة، إضافة إلى الإنتشار العسكري الملحوظ والمتمثل في القواعد العسكرية الفرنسية المتواجدة في غرب ووسط أفريقيا[2].

وبعبارة أخرى، تعطي فرنسا اهتماما كبيرا للمنطقة من خلال تواجد قواتها العسكرية في بعض البلدان الأفريقية، فعلى سبيل المثال، إهتمت فرنسا بإعتبارها الدولة المستعمرة لتشاد بتحقيق نوع من النفوذ غير تواجد القاعدة العسكرية الفرنسية في البلاد منذ الستينيات من القرن الماضي ويعود هذا التواجد العسكري الفرنسي في تشاد إلى أهميتها بالنسبة لفرنسا من الناحيتين الإستراتيجية والسياسية حيث تدخلت فرنسا مرات عديدة في الشئون السياسية الداخلية لتشاد من خلال تسليم الأقلية المسيحية مقاليد السلطة بعد استقلال البلاد، وكان هذا التدخل تأثيره، كونه أذكى الصراع السياسي وساهم في إندلاع الحرب الأهلية بين الأقلية المسيحية والأغلبية المسلمة خلال نهاية السبعينات من القرن الماضى[3].

تهدف فرنسا من خلال سياساتها الخارجية على الحفاظ على دورها الريادي في الساحة الدولية وبوجه خاص في مستعمراتها القديمة وكذا الحفاظ على مراكز قوتها في النظام الدولي في المنظمات الإقليمية الدولية كما تسعى في الوقت الحالي، لاحتواء النفوذ الأمريكى خاصة الصيني المتزايد في منطقة الساحل بالإضافة إلى الحفاظ على القواعد العسكرية المنتشرة على طول الساحل الإفريقي.

الفرع الثاني: آليات بسط النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

واصلت فرنسا ممارسة النفوذ و الوصاية على الكثير من مستعمراتها السابقة بعد إستقلالها عنها في ستينيات القرن الماضي ما دعاها لإستحداث طرق بديلة للإستعمار التقليدي والتي سنذكرها فيما يلي:

[1] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص58.
[2] **المرجع نفسه**، ص59.
[3] **المكان نفسه**.

أ- الآليات السياسية

وتمثلت الآليات السياسية في مجموعة من الإتفاقيات نذكر منها مايلي[1]:

1- إتفاقيات الدفاع المشتركة

والتي كانت بين كل من:

- إتفاقيات ثنائية كتلك الموقعة مع السينغال ومدغشقر، وموريتانيا، وتوغو.
- إتفاقيات متعددة الأطراف أو إتفاقيات على أساس إقليمي كتلك الموقعة مع التشاد وجمهورية افريقيا الوسطى والكونغو والغابون مع كوت ديفوار والبنين والنيجر.

2- التعاون العسكري التقني.

3- إتفاقية إحتكار المواد الإستراتيجية و استغلالها.

ب - الآليات العسكرية

ارتكزت الآليات العسكرية الفرنسية من القرن الماضي في المنطقة، على أساس و هي إقامة قواعد عسكرية وتطوير التعاون العسكري مع دول الساحل الأفريقي، بالإضافة إلى التدخل العسكري عند الضرورة، و إن كانت هذه الاستراتيجيات تهدف لحماية المصالح الفرنسية في هذه الفترة، إلا أن فترة ما بعد التسعينات فرضت على فرنسا ضرورة احتواء المد الصيني و الروسي و منعه قدر الإمكان من التوسع بالمنطقة، في وقت تسعى فرنسا إلى تحجيم الدور الأمريكي مما أدى بها بالانتقال من السلوك الفردي (فرنسا) إلى السلوك الجماعي (الاتحاد الأوروبي) الذي يوفر لها الغطاء الشرعي لكل ما تقوم به في هذا الفضاء الاستراتيجي[2].

دعت فرنسا من خلال رئيسها السابق نيكولا ساركوزي، إلى ضرورة تدعيم التعاون ما بين دول الساحل الأفريقي وفرنسا و قد جاءت دعوة ساركوزي، مباشرة بعد مقتل الرهينة الفرنسي، ميشال جيرمانو على يد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، و قد ترجمت رغبة فرنسا في تدعيم تعاونها الأمني مع دول المنطقة، من خلال إيفاد وزير الخارجية الفرنسية آنذاك، بيرنار كوشنار، إلى كل من موريتانيا، مالي و النيجر لبحث المسائل الأمنية المشتركة بين الطرفين[3].

التواجد العسكري الفرنسي بدول الساحل الأفريقي يعتبر الأكبر، حيث ينتشر عدد معتبر من قوات الجيش على أراضي عدد من دول المنطقة، أين تشير الأرقام الرسمية إلى وجود 3000 جندي فرنسي من بينهم 1000 بالأراضي المالية و 1200 بدولة تشاد، كما تشير المعلومات الصادرة عن هيئة الأركان الفرنسية، عن وجود قاعدة عسكرية تكتيكية، بغاو المالية، بالإضافة إلى قاعدة عسكرية إقليمية للقوات الجوية الفرنسية و مقرها العاصمة نجامينا بتشاد، كما تتواجد قاعدة لعناصر الاستخبارات الفرنسية،

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص92.
[2] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص106.
[3] **المكان نفسه.**

بالعاصمة النيجيرية نيامي، مدعومين بـ ثلاث طائرات بدون طيار، واحدة من نوع ريبار (reaper) و اثنتين من نوع هارفانغ (harfang)[1].

تحوز فرنسا على ثلاث قواعد عسكرية عملياتية متقدمة، تقع واحدة أقصى الشمال المالي بمنطقة ،تيساليت جنوب الحدود الجزائرية بالإضافة إلى واحدة أخرى بشمال النيجر وتحديدا بمنطقة "ماداماً، بالإضافة إلى قاعدة متقدمة أخرى وسط دولة تشاد بمنطقة فايا ،لارغو، كما تجدر الإشارة أن فرنسا تمتلك عددا من القواعد العسكرية خارج دول الساحل الأفريقي و المحاذية له، لكنها تقوم بدور تدعيمي للقوات المنتشرة بهذا الأخير و يمكن اعتبار هذه المراكز بمثابة قواعد خلفية لعمليات الجيش الفرنسي بالساحل ككل كما تتواجد هذه القواعد بكل من داكار (نيجيريا) و واغادوغو (بوركينا فاسو) و ليبارفيل (الغابون)[2].

على صعيد آخر، شهدت منطقة الساحل الأفريقي، لاسيما بعد استقلال دول منطقة الساحل الإفريقي مجموعة من التدخلات نذكر منها[3]:

❖ عملية سيرفال

تمثل عملية سيرفال باكورة التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي وفي مالي تحديدا، ففي ديسمبر عام 2012، نجحت فرنسا في استصدار قرار رقم 2085 من مجلس الأمن، والذي يخول للقوات الفرنسية التدخل عسكريا في مالي بهدف الدفاع عن السلامة الإقليمية وإعادة سلطة الدولة على المناطق التي سيطر عليها المتمردون، ولقد بدأ التدخل العسكري الفرنسي بالفعل في 11 يناير 2013 بطلب من الرئيس المالي تراوري إثر قيام الطوارق بالسيطرة على إقليم الشمال بالكامل والتوجه جنوبا للسيطرة على العاصمة باماكو، وبالرغم من نجاح التدخل العسكري الفرنسي في وقف تقدم الجماعات الإرهابية إلى الجنوب ودفعهم إلى خارج المناطق التي سبق وسيطروا عليها، إلا أن الجماعات الإرهابية استمرت في ممارسة نشاطها في المنطقة

❖ عملية برخان

في أغسطس 2014، بدأت عملية برخان الفرنسية، والتي من خلالها تمت إعادة نشر قوة قوامها 3000 جندي فرنسي في مجموعة دول الساحل الخمس، وتجهيز هذه القوة بطائرات مقاتلة ومروحيات وعربات مصفحة وناقلات جوية، مع منحها صلاحيات للعمل عبر الحدود لملاحقة الإرهابيين في الدول الخمس، ومنذ ذلك الحين توحّدت العمليات الفرنسية التي تضم قرابة 4500 جندي تحت اسم عملية برخان، وتعمل القوات الفرنسية في هذا الإطار على نحو وثيق مع القوات المسلحة في منطقة الساحل، وهي تعد من أكبر التدخلات العسكرية للقوات الفرنسية في مكافحة الارهاب كما صرح العقيد العقيد جيلس جارون (Gilles Jaron) الناطق الرسمي باسم رئاسة أركان الجيش الفرنسي لكنه تفادى تفادى تحديد المدة التي ستستغرقها العملية، و هو مؤشر على الخفايا الحقيقية للعملية، التي تهدف إلى حمايتها

---

[1] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص 106-107.
[2] **المرجع نفسه**، ص107.
[3] شيماء محي الدين، **الوجود العسكري الفرنسي ومكافحة الإرهاب في الساحل: ماذا بعد برخان؟** على الرابط: https://pharostudies.com/?p=4146 تاريخ الإطلاع: 2023/5/8.

لمنشآتها الاقتصادية، لاسيما في البلدان المعنية بالعملية و هي مالي و موريتانيا و النيجر و تشاد، بالإضافة إلى بوركينا فاسو.

تتواجد القاعدة المركزية للعمليات في مدينة غاو المالية، بينما تتواجد الطائرات الحربية و الطائرات بدون طيار في العاصمة النيجيرية نيامي، أما القوات الخاصة. فتتمركز في واغادوغو البوركينابية وتيساليت في شمال مالي، في حين استرجعت فرنسا أحد القلاع القديمة التي شيدتها في 1930، وحولتها إلى قاعدة عسكرية متقدمة، و الواقعة في أقصى شمال النيجر، على الحدود الجنوبية لليبيا[1].

الشكل رقم (14): خريطة توضح أماكن التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

المصدر: https://www.gisreportsonline.com/r/france-military-sahel/

فالخلاصة أن فرنسا تسعى لتعزيز تواجدها في المنطقة وذلك عبر إنشاء قواعد عسكرية وذلك بغية حماية المصالح الإقتصادية.

ج- الآليات الإقتصادية

أما الآلية الإقتصادية لفرنسا في إفريقيا، فقد إعتمدت على[2]:

- تنمية التجارة البينية مع غالبية دول القارة.
- زيادة حجم الاستثمارات الفرنسية في دول شمال افريقيا.
- انشاء شبكة مواصلات كثيفة بهدف دعم التجارة البينية.

فبدون إفريقيا ستكون فرنسا دولة هامشية، تلك هي الحقيقة المؤلمة التي تتجنب فرنسا الوصول إليها، والتي عبر عنها بجلاء الرئيس الفرنسي الراحل، جاك شيراك، في لحظة نادرة من لحظات الصدق لدى الساسة الفرنسيين، وليس في الأمر تهويل ولا مبالغة، ففرنسا التي تُصنف ضمن الدول الأولى في إنتاج الطاقة، تعتمد في هذا المورد الاقتصادي المهم على الثروات الإفريقية، وخصوصا في النيجر.

[1] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص109.
[2] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص68-69.

ويتأسس التحكم الفرنسي في الاقتصادات الإفريقية على مركزيات استعمارية كبرى، من أبرزها[1]:

❖ **منطقتا الفرنك الإفريقي:**

وهما المنطقة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا اللتان تأسستا سنة 1948 وأطلقتا العملة الإفريقية-الفرنسية CFA لتحقيق أهداف متعددة من بينها تسهيل وتسريع حركة التجارة بين إفريقيا والعالم، وتحديث وتطوير مستويات التحكم الفرنسي في الاقتصادات الإفريقية، خصوصًا مع تنامي أشواق الحرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية

كما أن بنوك 15 دولة إفريقية تتبع باتفاقية شراكة مجحفة للبنك المركزي الفرنسي، الذي يحتفظ بودائع هذه البنوك، مقابل نسبة فوائد عالية؛ حيث تلزم فرنسا شركاءها الأفارقة بإيداع 50% من احتياطياتها من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي الفرنسي، وبنسبة فائدة أقل مما تمنحه بقية المؤسسات النقدية، كما أن المركزي الفرنسي يتحكم أيضًا في حجم السحوبات المسموح بها، فلا يمكن لأي من المودعين الأفارقة تجاوز سقف 15% من الأصول المودعة، وهو ما يمنح فرنسا أرباحًا سنوية تناهز 500 مليار دولار، وفق ما تؤكده دراسات اقتصادية متعددة. وهكذا، فإن الأفارقة يدفعون لفرنسا الإتاوات الباهظة مقابل احتجازها لأموالهم وتربُّحها منها.

❖ **الاستنزاف المباشر للثروات**

وإلى جانب التحكم في المصارف والسياسات النقدية لعدد من الدول الإفريقية، فإن فرنسا تستنزف الثروات الإفريقية في وفاء تام لأسلوبها الذي بدأته مع الاستعمار، والذي وفَّر لها المواد الأولية المتعددة لتحريك اقتصادها الهش. وهكذا، فإن اليورانيوم في النيجر، والذهب في مالي، والمصادر الزراعية في السنغال والسمك والحديد الموريتانيين، كل ذلك كان نهبًا للفرنسيين طيلة سنوات ما قبل الاستقلال، وقيام الأنظمة الوطنية، وتحول هذا النهب بعد ذلك إلى مسار آخر عبر الشركات الفرنسية الكبرى التي واصلت نفس المشروع، وتعتبر شركة توتال أو آريفا أبرز ذراع دولية لنهب مصادر الطاقة، والتحكم في الآفاق النفطية والغازية في غرب ووسط إفريقيا.

وقد تحولت هذه الشركات إلى دول قائمة بذاتها داخل الدول الإفريقية، حيث تملك قوتها الخاصة، وتعمل تحت حماية القواعد الفرنسية، وتملك مطاراتها وشبكات اتصالها الخاصة، وتتحكم في راهن ومستقبل الأنظمة السياسية، وتقف بوضوح في وجه الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، وهو ما يعبِّر عنه وزير الطاقة الفرنسي السابق، بيير فوما، بقوله: "تستغرق الدورة بين اكتشاف النفط في منطقة ما وبداية إنتاجه نحو ثماني سنوات، والسماح بحدوث تغيرات في السلطة كل عام يضر بمصالح الطاقة الخاصة بنا، لذا فإننا نبحث دومًا عن الاستقرار".

[1] محمد صخري، **ملف شامل حول التنافس الدولي في إفريقيا: دوافعه وأطرافه وأبعاده**، 2022/3/06، على الرابط: https://www.politics-dz.com تاريخ الإطلاع 2023/5/10.

❖ **سوط الاتفاقيات المجحفة**

أقامت فرنسا في مطلع خروجها الشكلي من إفريقيا اتفاقيات متعددة، مع الأنظمة الجديدة، منحتها مستوى عاليًا من التحكم في مجالات متعددة تشمل الأمن والدفاع والاقتصاد والتعليم والتنمية، وتشترك هذه الاتفاقيات في ميزتين أساسيتين، هما:

- طول الأمد الزماني.
- تحقيق مصالح فرنسا على سيادة وأمن وهوية البلدان الإفريقية.

وقد كان سعي بعض الأنظمة الإفريقية إلى مراجعة هذه الاتفاقيات سببًا أساسيا في تحرك فرنسا للإطاحة به، أو إغراقه في أزمات سياسية أو اجتماعية تعيده خاضعًا إلى الحضن الباريسي.

د- الآليات الثقافية

لا يمكننا تشخيص وتحليل الإستراتيجية الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي دون الرجوع الى الإطار الفكري والإستراتيجي الذي ساهم بشكل كبير على بلورة الإستراتيجية الأمنية الفرنسية والذي يعرف بالثقافة الإستراتيجية (La Culture Strategique.)[1].

يعرف Yitzhak Klein الثقافة الاستراتيجية بأنها " جميع المواقف والمعتقدات السائدة داخل جهاز الجيش (Lappareille Militer)، والتي تعبر عن الهدف السياسي للحرب، وعن الطريقة الإستراتيجية الأكثر فعالية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة"[2].

لخص كار نيس لورد Cames Lord مجموعة من الخصائص تقوم عليها الثقافة الإستراتيجية: الموقع الجغرافي، العلاقات الدولية الايدولوجيا، الثقافة السياسية والعسكرية، التنظيم البيروقراطي وفي الأخير التكنولوجيا الحربية، لكن الخصائص تختلف من دولة الى أخرى، مما يشكل عائقاً في تشكيل معادلة جاهزة تنطبق على كل الدول[3].

فالجانب الثقافي يحتل مساحة عالية من الرؤية الاستعمارية الفرنسية، بل هو الحمض النووي لفرنسا الكولونيالية، وترى فرنسا في الشأن الثقافي الطريق الذي مكن الفرنكفونية، وهي العقيدة الحضارية لفرنسا، من[4]:

❖ **صناعة نخب الاستقلال**

الذين تدرجت أغلبيتهم في النظام التعليمي الفرنسي، وكانوا النخبة المثقفة في مجتمعاتهم، وجرى تشكيل وجدانهم الثقافي والحضاري عبر مرتكزات الفرنكفونية، وهي اللائكية، كإطار فكري، والفرنسية لغة للتواصل والإبداع. وقد استمات هؤلاء في التمكين للفرنكفونية وتوطيد أركانها في غرب ووسط إفريقيا، وبشكل ماتت معه أو كادت تؤول إلى الانقراض الثقافات والهويات الإفريقية التقليدية.

---

[1] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص 69.
[2] **المكان نفسه**.
[3] **المكان نفسه**.
[4] محمد صخري، **ملف شامل حول التنافس الدولي في إفريقيا: دوافعه وأطرافه وأبعاده**، 2022/3/06، على الرابط: https://www.politics-dz.com تاريخ الإطلاع 2023/5/10.

❖ **فرض الهوية الفرنكفونية وصياغة الوجدان الإفريقي**

تحولت الفرنكفونية من عقيدة سياسية إلى هم عالمي تقدمه فرنسا على أنه "إطار شامل للتعاون" ومن خلاله " تتبوأ فرنسا المرتبة الأولى في قائمة المساهمين في المنظمة الدولية للفرنكفونية والجهات التنفيذية للفرنكفونية".

فالإرث التاريخي الذي فرضته في المنطقة وشكلت منه الثقافة الفرانكفونية يعد أحد أهم ما يميز التواجد الفرنسي في المنطقة، وأحد الآليات الأساسية التي تعتمد عليها للحفاظ على هيمنتها ومصالحها، و التي تسعى لتمديده و إنتشاره كونه يضمن لها حق البقاء في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: النفوذ الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي

على الرغم من أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر منطقة نفوذ فرنسي باعتبارها المستعمر القديم و القوة الأكبر في المنطقة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لها تأثير فعال أيضا في منطقة الساحل، حيث أن المنطقة كانت منطلق إهتمام لها من جميع المستويات منذ الحرب البادرة وزاد إهتمامها كثيرا بها بعد نهايتها ومن ثم أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي ساهمت في ترسيخ نفوذها في المنطقة، ففي هذا المطلب سوف نتعرف على أهم أسباب تواجد الولايات المتحدة الأمريكية و كيف إستطاعت تثبيت وجودها في المنطقة.

الفرع الأول: أسباب و دوافع التواجد الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي

أ- الأسباب التاريخية

ظلت إفريقيا لوقت طويل على حافة أولويات الإستراتيجية الأمريكية، فاتسمت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا منذ تأسيس الجمهورية عام 1789 وحتى سنوات الحرب الباردة بنوع من التهميش والإهمال وذلك يرجع لعدة أسباب وعوامل يفترض أنها كانت تعيق تطور العلاقات الأمريكية الإفريقية في هذه الفترة الزمنية، من بينها[1]:

- حكم وجود القوى الإستعمارية الأوروبية المسيطرة على هذه القارة منذ مؤتمر برلين 1884-1885.
- هذا التردد أو التذبذب يعود إلى كثرة العوامل والإعتبارات التي تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إفريقيا.
- ما يتعلق داخلي يتعلق بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الإقتصادية، السياسية، الثقافية كما تراه الإدارة الأمريكية.
- ما يتعلق بطبيعة النظام الدولي ومواقف الدول الصديقة والمنافسة والعوامل الإستراتيجية في خضم المنافسة

وتعود بوادر اهتمامها بأفريقيا إلى عام 1958، حين أنشئ في 2 سبتمبر من العام نفسه مكتب شؤون أفريقيا الخارجية بتوصية من ريتشارد نيكسون، نائب الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور، في عقب زيارة قادته إلى غانا، وتبعت ذلك خطوات دبلوماسية ترجمت التقارب المراد إحداثه بين الإدارة الأميركية وأفريقيا بفتح سفارات أميركية في البلدان الأفريقية الحديثة الاستقلال، تجسيدًا لما بات يروّج في الأوساط

[1] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص60.

السياسية الأميركية من أن الولايات المتحدة تزمع إقامة علاقات مباشرة مع أفريقيا، ولن تتعامل معها بعد ذلك الوقت لم يكن يعني تمتّع القارة بمكانة مهمة في السياسة الخارجية الأميركية، بل كانت على هامش أولوياتها، ولا سيما منطقة الساحل الأفريقي التي طالما اعتبرتها منطقة نفوذ فرنسي ، ومنطقة المغرب العربي (شمال أفريقيا) التي لم تستأثر بالاهتمام الأميركي الخاص، إذ حتى بداية التسعينيات لم يكن للولايات المتحدة الأميركية سياسة جهوية خاصة بالمغرب ، إلا أن الإدارة الأميركية راجعت سياساتها الخاصة بأفريقيا في عقب مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حين ظهرت القارة كمنطقة اجتمعت حولها الظروف المختلفة المنتجة الأزمات فزاد اهتمام الولايات المتحدة بأفريقيا بعد حوادث 11 سبتمبر 2001[1].

فكانت هنالك حاجة حقيقية إلى إعادة ترتيب الأولويات و الأهداف، ومن أهم العوامل التي أدت إلى تغيير التوجه الأمريكي نذكر[2]:

- إزدياد المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية في عصر العولمة، فالمحددات الثابتة مثل الموقع الإستراتيجي لإفريقيا والساحل الإفريقي والثروة الطبيعية وخطوط التجارة، تدفع دوما إلى تأكيد أهمية القارة السمراء في منظومة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.
- تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانيها بعض المناطق المعينة في إفريقيا مثل منطقة الساحل الإفريقي، فصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الإستقرار والأمن في هذه المناطق، نظرا لما تتوفر عليه من موارد طبيعية خاصة النفط.
- تتميز السياسة الأمريكية في الساحل الإفريقى بالحركية والحيوية والإستباقية واعتماد مقاربه الأمن الذكي الذي يقوم على جمع بين العسكراتية الدبلوماسية، الشركات الجهوية والإصلاح السياسي والإقتصادي.

و يعود بدايات الإهتمام الأمريكي بإفريقيا إلى حقبه لامبريالية وذلك عند تزايد الإستغلال الإستعمار القاري الإفريقي، وبدأت تبرز أهميتها ثرواتها وإمكانياتها وموقعها الجغرافي المتزايد الأهمية[3].

وقد شرع الرأس المال الأمريكي في التواجد في القارة بصورة تدريجية بدا من ليبيريا والتي أصبحت بعد العالمية الثانية قاعدة أمامية التجارية والحرية إستراتيجية رئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة إفريقية الغربية[4].

ب- الأسباب الأمنية

كما وضح وزير الدفاع الأمريكي في فترة بوش الأب 1993 "ديك تشيني" dick cheney أن من أهم المصالح الأمن القومي التي ترتكز عليها الولايات المتحدة الأمريكية ، هي بقاء الولايات المتحدة آمنة حرة مستقلة، و سلامة قيم الولايات المتحدة الأساسية و مؤسساتها و شعبها[5].

---

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص93-94.
[2] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص60-61.
[3] **المرجع نفسه**، ص61.
[4] **المكان نفسه**.
[5] عادل جارش، **الاستراتيجية الأمريكية في ضوء المستجدات الدولية**، عمان، ألفا للوثائق للنشر و التوزيع، 2022، ص62.

وبدأ منطلق الإهتمام الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة بعد المشروع الذي جاءت به إدارة كلينتون المسمى بمشروع ايزنستايت "Eizenstat من أجل تقوية الروابط الإقتصادية مع شمال إفريقيا وإشراك هذه الأخيرة في إقتصاد السوق[1].

تبلورت أهمية القارة الإفريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001 بإعتبارها منطقة ذات أهمية جيو سياسية وأولوية عالمية، وقد حصل الساحل الإفريقي بصفة خاصة على إهتمام السلطات الأمريكية، وبغية تأمين مصالح هذه المنطقة إنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية "الضربة الإستباقية"، وخصصت هذه الأخيرة برنامجا خاصا بهذه المنطقة ووفقا للبنتاغون أربعة دول المنطقة (تشاد النيجر - مالي موريتانيا)، هي أكثر عرضة للإختراقات الإرهابية وذلك بسبب حدودها المشتركة مع الجزائر، ليبيا، السودان[2].

نقلت إدارة بوش الابن الحرب على الإرهاب إلى القارة السمراء خوفا من تعارض الجماعات الإرهابية لمصالح الولايات المتحدة في منطقة غرب إفريقيا، لاسيما بعد بروز الأهمية الإستراتيجية التي يمثلها خليج غينيا بالنسبة للأمن الطاقوي ،الأمريكي، ولقد أدى هذا الرأي إلى زيادة التعاون العسكري مع هذه الدول البترولية، وهي السمة الجديدة في العلاقات الأمريكية الإفريقية التي باتت تركز على الأهمية الإستراتيجية للنفط الإفريقي [3].

في إطار التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري بين إفريقيا والولايات المتحدة، أصدر الرئيس كلينتون 18 ماي 2000 قانون سمى بقانون النمو الفرص الإفريقي هذا القانون (Opportunity A et GOA Africain Growth)، يسمح هذا القانون و يتيح لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالتصدير للولايات المتحدة منتجات مطابقة للمعايير التي وضعها نظام الافضليات المعمم (S.G.P) دون دفع رسوم جمركية وبدون حصص[4].

الإنفاق الأول حدد بالأساس للملابس والمنسوجات وليكون مؤهلا للمشاركة في هذا الإتفاق يتعين على البلدان الإفريقية إحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية وممارسة البيرالية الإقتصادية وبالأخص الإنفتاح على الإقتصاد والإستثمارات الأمريكية.

يظهر الإهتمام الأمريكي بالنفط الساحل الإفريقي جليا من خلال الإستثمارات الأمريكية في المنطقة فنجد 3 شركات أمريكية هي أكسون موبيل، بيتر و ناس و شيفرون لها 95% من إستثمارات النفط التشادي، وتخطط هذه الشركات إلى مد خط البترول من الخليج العربي يمر من ميناء "ينبع" السعودي إلى ميناء "عروسي" السوداني مخترقا "دارفور" إلى تشاد ليلحق بالأنبوب الحالي الذي سيبدأ من حقول "دويا" التشادية ليصب في المحيط الاطلسي[5].

---

[1] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص61.
[2] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص142.
[3] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص62.
[4] **المكان نفسه.**
[5] **المكان نفسه.**

وتعود أهمية النفط الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية إلى عدة عوامل من أهمها:

- أن أمريكا تستعمل القوة العسكرية من أجل ضمان الإمدادات النفطية الدائمة وهذا أسلوب من الأساليب المعتمدة ويبرز ذلك من خلال التدخلات العسكرية التي قامت بها أمريكا على سبيل المثال في العراق وأفغانستان مع وضع قواعد عسكرية محيطة بآبارالنفط كما هو موجود في إقليم دول مجلس التعاون الخليجي[1].
- اعتماد أمريكا على استراتيجية مبنية على فرض الهيمنة على كل مستويات التي تدخل في هذا المجال من فواعل مثل الشركات العالمية والمنظمات المتحكمة في النفط مثل الأوبك والوكالة الدولية للطاقة بالإضافة إلى الدول التي لديها إنتاج يومي وفير مثل المملكة العربية السعودية وروسيا وهذا لضمان تحكم في المجال التفاوضي لصالح أمريكا، وهذا ما يدعوها إلى السيطرة على النفط الإفريقي من أجل مصالحها المستقبلية[2]
- بالإضافة إلى تراجع إنتاج النفط في مناطق عديدة وخاصة في خليج المكسيك وبحر الشمال وذلك مقابل النمو الكبير في قطاع النفط الإفريقي ودخول دول جديدة في ميدان إنتاج النفط مثل موريتانيا، تشاد والصحراء الغربية، فضلا عن جودة المنتج وقرب مناطق النفط في غرب وجنوب إفريقيا من السواحل الشرقية الأمريكية بما يخفض من تكاليف نقله بنسبة تصل إلى 40% بالمقارنة بنفط الخليج العربي، كما أن خطوط نقل النفط من إفريقيا تمر عبر مناطق أكثر أمنا نسبيا من منطقة الخليج والشرق الأوسط وهي ميزة في غاية الأهمية خصوصا إذا علمنا أن حجم الإنفاق الأمريكي من أجل تأمين مصادر النفط في الشرق الأوسط يبلغ نحو 50 مليار دولار سنويا[3].

ولتأمين مصادر الطاقة الآتية من القارة الإفريقية تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية وفق ثلاث محاور أساسية هي[4]:

- المحور التجاري من خلال دعم التبادل التجاري.
- المحور السياسي من خلال رفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي يبدأ منذ عهد إدارة كلينتون Clinton إلى يومنا هذا.
- المحور العسكري: عن طريق تعزيز الوجود العسكري في القارة سواء في إطار تعاون ثنائي أو تعاون متعدد الأطراف.

حيث مثلث مبادئ الديمقراطية وإقتصاديات السوق وإحترام حقوق الإنسان بعد إنتهاء الحرب الباردة، هى من المبادئ الأساسية لسياسة الأمريكية في القارة الإفريقية عامة وفي منطقة الساحل الإفريقي خاصة، وتشمل هذه السياسة دعم الديمقراطية، المعونة الموجهة نحو التنمية الإقتصادية المستدامة، بناء إقتصاديات السوق الحرة، الإهتمام بالمخاوف البيئية وإحترام حقوق الإنسان وكذا تنشيط الدور الأمريكي في حل النزاعات.

---

[1] زكريا وهبي، مرجع سابق، ص185.
[2] **المرجع نفسه**، ص186.
[3] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص62-63.
[4] **المرجع نفسه**، ص63.

ج- الأسباب السياسية و الإستراتيجية

حددت إستراتيجية الأمن القومي الأهداف الأمريكية في منطقة الساحل[1]:

- ضمان حصول القوات الأمريكية على عدد من التسهيلات الجوية والموانئ في إفريقيا.
- المساهمة في تعزيز إحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان بين القوات الإفريقية المسلحة.
- التعاون في وضع وسائل إقليمية بين الأفارقة للمساندة أو تأسيس السلم.
- المساعدة على وجود عسكري محدود في إفريقيا من أجل التدريبات والتمارين.

وأصبح الساحل الإفريقي يمثل الجبهة الجديدة في اسمية إدارة "بوش الابن" الحرب العالمية على الإرهاب، وخاصة مع بروز خليج غينيا كمصلحة حيوية أمريكية، هذا يشكل أساس سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي، التي تتراوح بين التعاون العسكري مع الحكومة المحلية في مواجهة الإرهاب، وتعزيز الديمقراطية بالتركيز على الإصلاحات القانونية والضغوط في سبيل تحرر أسواق الطاقة عموما، وأسواق النفط بشكل خاص[2].

وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك في القارة الإفريقية وبوجه الخصوص في الساحل الإفريقي من أجل حماية الإمدادات وخطوط الأنابيب الحيوية، كما تبين أن الغرض من التدابير العسكرية والجهود الأمنية في هذه المنطقة لا يكمن في تعزيز الأمن فيها أو حفاظا للسلام كما جاء في خطابات بوش الإبن ولاهي جزء من الحرب على الإرهاب بل جزء من التدافع الجديد الذي تشهده منطقة الساحل الإفريقي.

تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذا الهدف على رفع إراداتها النفطية من إفريقيا من 15% إلى 25% عام 2015، سعيا منها في التحكم في إنتاج النفط العالمي وفي أسعاره، كما تسعى لتأمين احتياجاتها من النفط وتوزيع مصادر الواردات في ضوء الأزمات العنيفة التي عرفها سوق النفط العالمي منذ سبعينات القرن الماضى وشيوع إستخدام النفط سياسيا، مع تزايد الإستهلاك الأمريكي من النفط مقابل تناقص إنتاجه على المستوى الوطني هذا ما دفع بواشنطن إلى السيطرة على منابع النفط فى جميع أنحاء العالم[3].

على هذا الأساس تكاد الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفرد بمفهوم خاص لتأمين النفط الذي لم يعد يقتصر على مجرد البحث عن مصادر النقط وتأمين طرق الوصول إليها، وإنما يشمل أيضا حماية تلك المصادر من الأخطار أو التهديدات القائمة أو المحتملة، وكذا الحفاظ على إستقرار أسعار النفط ومنع القوى المنافسة من النفاذ إلى تلك المصادر والاستحواذ عليها.

---

[1] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص63-64.
[2] **المرجع نفسه**، ص64.
[3] زكريا وهبي، مرجع سابق، ص194.

يمكن تلخيص الدوافع الأمريكية في الإستثمار في إفريقيا عامة والساحل الإفريقي خاصة لعدة عوامل أساسية تتمثل في[1]:

- التواجد في القارة الإفريقية هو مصلحة مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية فمن أجل مكافحة كل ما هو تهديد لمواطنيها، أمنهم رفاهيتهم والأراضي الأمريكية وممتلكاتها (خاصة في مجال الطاقة والمناجم).
- أولويات مرتبطة بالمبادئ الأمريكية كالديمقراطية حقوق الإنسان مكافحة الفقر والإستجابة للأزمات الإنسانية، هذا ما يعكس الرؤية الأمريكية لدورها في العالم.
- تريد الولايات المتحدة تشكيل العالم، وخلق منطق نفوذ وإقامة تحالفات من أجل تدعيم سياستها الخارجية .
- إعتبار هذه المنطقة كمسرح مواجهة غير مباشرة مجموعة من التفاعلات (حرب إيديولوجية، الصراع على النفوذ) .
- تنامي العامل الإقتصادي والتكنولوجي كمحدد بارز في غط العلاقات الدولية.

فالولايات المتحدة الأمريكية لم تخفي رغبتها في فرض هيمنتها على العالم وفي العمل على حماية مصالحها في أي مكان من العالم مستندة في ذلك إلى اللزوميات الواقعية وليست المنطقية التي حكمت العلاقات الدولية، أي هيمنة الطرف القوي الذي يعترض بشكل أو بآخركل ما يناوئ نفوذه، ومن خلال موقف الإدارة الامريكية المحدد باستخدام الفيتو ضد أي قرار[2].

الفرع الثاني: آليات بسط النفوذ الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي

أ- الآليات السياسية و الإستراتيجية

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم ببسط نفوذها في المنطقة عبر بعض الإتفاقيات ونذكر منها مايلي[3]:

1- مبادرة عموم الساحل (PSI)

و ضمت فضلا الولايات المتحدة، كلا من تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا والجزائر كدولة مراقبة وأُعلن عن تأسيسها في عام 2002 لتكون إطارًا من أجل مساعدة جيوش المنطقة وتأهيلها في مجالات الرماية والتخطيط العملياتي والاتصالات والمساعدات الأولية والملاحة الجوية وإدارة الدوريات الاستطلاعية... لكن ما رُصد لها من ميزانية لم تتجاوز 7.75 ملايين دولار لم يكن ليتماشى مع الأهداف المرجوة، وإن أضيفت إليها مخصصات مالية ملحقة من بعض الميزانيات الأخرى لبرامج منوّعة في مكافحة الإرهاب.

2- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTT)

التي أُعلن إنشاؤها خلال يونيو 2005 لتتوسع وتشمل إضافة إلى الدول الأعضاء الساحل، كلا مبادرة عموم الجزائر والمغرب وتونس والسنغال ونيجيريا.

---

[1] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق65.
[2] **المكان نفسه.**
[3] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص94-95.

ورصدت لها ميزانية قدرت بحوالي 16مليون دولار في عام 2005، أملا بان تضاعف إلى 30 مليون دولار في العام الموالي قبل أن تصل إلى 100 مليون دولار في عام 2011 . وأريد لها أن تكون إطارًا للتنسيق الميداني في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة على اختلاف أنواع نشاطها في منطقة الساحل الأفريقي وكذا تمكين الدول الأعضاء فيها من حسن إدارة عمليات الإغاثة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية تخطيط وتنفيذ الأوامر والتحكم بأنظمة الاتصالات ومراقبتها ودعم مستقبل الجماعة الإنسانية وحفظ السلام وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث .

وتحددت أهم أهدافها الاستراتيجية فيما يلي:

- المساعدة في تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب
- تعزيز وترسيخ التعاون بين قوات الأمن في المنطقة،
- تعزيز الحكم الديمقراطي
- صون العلاقات الثنائية للولايات المتحدة مع جميع الدول الأعضاء

وأعلنت" شيلا فيلاروسا"، نائب مساعد كاتبة الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية ومنسق الشؤون الإقليمية في مكتب مكافحة الإرهاب عن تشكيل خمس مجموعات عمل[1]:

- مجموعة عمل تخص العدالة الجنائية وتطبيق القانون.
- مجموعة عمل تخص مكافحة التطرف.
- مجموعة عمل تخص تعزيز القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في بلدان الساحل الإفريقي.
- مجموعة عمل تخص تعزيز القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في بلدان القرن الإفريقي.
- المجموعة عمل تخص تعزيز القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في جنوبي شرق آسيا.

ب- الآليات العسكرية

وتتمثل أهم الآليات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في إفريقيا أو ما يطلق عليها الأفريكوم.

و قيادة الأفريكوم تختص بالشأن الإفريقي وتشمل الدول الإفريقية باستثناء مصر التي تعتبر تابعة للقيادة الوسطى الأمريكية، ويتواجد مقرها بشتوتغارت الألمانية[2].

وقررت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء قيادة جديدة في إفريقيا، على أن تبدأ ممارسة مهامها اعتبار من 2008، وأن تتولى إدارة وتنفيذ المهام الأمنية في إفريقيا لاسيما تأمين منابع النفط ومحاربة الإرهاب سبتمبر ولأجل إنشاء هذه القيادة واختيار مقرها تعددت زيارة كبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين إلى إفريقيا، و من ذلك زيارة قائد الماريتر الأمريكية في أوروبا في فيفري 2004، وزيارة نائب قيادة القوات الجوية في أوروبا[3] .

[1] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص72.
[2] عادل جارش، مرجع سابق، ص42-43.
[3] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص72-73.

ومن أجل متابعة الأوضاع الأمنية والعسكرية داخلها، وبغرض التدخل من أجل حماية مصالحها وكذا أمام رفض وممانعة عدد من الدول الإفريقية لإستقبال هذه القاعدة تم ضمها إلى القاعدة العسكرية الجهوية في أوروبا بألمانيا "شتوتغرت"[1].

وقد أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق بوش في خطاب له في 8 فيفري 2007، المهام الرسمية لإنشاء الأفريكوم في النقاط التالية[2]:

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
- إدارة نشاطات الأمن والتعاون في القارة.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
- دعم المساعدات الإنسانية، والتخفيف من أثار الكوارث
- إحترام حقوق الإنسان المنظمات الإفريقية.
- إدارة العمليات العسكرية في القارة الإفريقية.

المطلب الثالث: النفوذ الصيني في منطقة الساحل الإفريقي

بعد أن تعرفنا على تأثير الكبير لكل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي والمنافسة الشديدة من أجل تثبيت وجودهم في المنطقة، برزت قوى صاعدة جديدة تسعى لترسيخ وجودها و أهمها الصين، حيث أن الإهتمام المتنامي للعملاق الصيني قد زادة مؤخرا في جميع المجالات، لا سيما في مجال الأسواق الجديدة، فالهدف الأساسي من هذا المطلب هو التعرف على ما هي أهم الأسباب التي دعت الصين لتواجد في منطقة الساحل الإفريقي و أيضا معرفة ما هي أهم الآليات التي دخلت بها للمنطقة.

الفرع الأول: أسباب و دوافع التواجد الصيني في منطقة الساحل الإفريقي

أ- الأسباب التاريخية

تعتبر الصين من القوى الصاعدة في العالم إلى جانب قوى صاعدة أخرى كروسيا، الهند البرازيل وجنوب إفريقيا مجموعة البريكس وإلى جانب دول أخرى، كما أن الصين تمثل القوة الوحيدة المنافسة فعليا للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي وعلى المدى المتوسط والبعيد،وهذا الصعود جاء بعد التعديلات السياسية الإقتصادية الصينية في سبعينات القرن الماضي وتركيزها على مجال الصناعة الصناعات الثقيلة والخفيفة، مرورا بالصناعات العسكرية وذات تكنولوجيا عالية. ومن أجل تحقيق أهدافها والإستمرار على هذه الوتيرة، تحتاج الصين إلى موارد طاقوية ضخمة وبأسعار منخفضة بالطبع، ولتلبية هذه الحاجيات تمثل القارة الإفريقية الحال الجغرافي بامتياز والذي يحتوي على هذه الخصائص وبالخصوص شريط الساحل الإفريقي الذي احتل الأرضية الخصبة للإستثمارات الصينية.

[1] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص73.
[2] **المكان نفسه**.

فحسب ملف السياسة الصينية تجاه إفريقيا الذي نشر في جانفي 2006 أين أعلنت الصين على طموحاتها للمشاركة كليا في إعادة النظر في تقسيم العالم خلال الحرب الباردة ونص ألتقرير" أصبحت العلاقات الدولية اليوم متعددة الأقطاب وتعتبر إفريقيا كقارة منفتحة ويجب أن تستفيد من أفضل الفرص من هذه العلاقات الدولية"[1].

فلم يعد هناك فيناء خلفي على القارة الإفريقيا ولكن هناك مجتمع منفتح أين تساهم المنافسة في خلق أوضاع معيشية أفضل للأفارقة[2].

فحينما قامنت الصين الشعبية في 1949 كانت الشعوب الإفريقية تحت نير الاستعمار وتعاني من "الإذلال الغربي" الذي تحررت منه الصين التي عانت منه لقرن وعندما بدأت الشعوب الإفريقية تنال استقلالها من خلال كفاح ثوري وشعبي مسلح كانت الصين ما تزال مقيدة في السياسة الدولية وكان مؤتمر باندونج عام 1955، وهو أول لقاء اسيوي إفريقي تأسست من خلاله منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية التي لعبت فيه الصين دورا قياديا[3].

وإن لم تكن العلاقات الصينية الإفريقية على نفس الوتيرة منذ مؤتمر باندونج، حيث شهدت نوعا الفتور في إطار أجواء الحرب الباردة، فإنه ومع نهاية التسعينات عادت العلاقات الصينية الإفريقية إلى الانتعاش مرة أخرى، وقد ترسخت أكثر مع إنطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي تأسس في أكتوبر سنة 2000 وشكل آلية فعالة للحوها والتعاون الصيني الإفريقي، فنجد الصين قد قامت تحت إطار المنتدى بالغاء جزء من الديون المستحقة على الدول الإفريقية بما يعادل 1.5 مليار دولار، ومنحت الصين أيضا 29 دولة إفريقية من الدول الأقل نموا والمرتبطة بعلاقات دبلوماسية مع الصين 190 نوعا من المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية[4].

هذا بالإضافة إلى المساعدات غير المشروطة التي تقدمها الصين للعديد من الدول الإفريقية التي أصبحت تفضل التوجه شرفا لتخلص من قيود المشروطية السياسية والإقتصادية التي تفرضها الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وبالإضافة إلى منتدى التعاون الصيني الإفريقي فإن هناك العديد من المؤشرات عن زيادة الإهتمام الصيني بالقارة الإفريقية وتنامي دورها فيها، مما أصبح يثير قلق الولايات المتحدة وجعلها تهتم أكثر بالشؤون الإفريقية.

ب- الأسباب الإقتصادية

تعود أهم الأسباب الإقتصادية في دخول الصين في إفريقيا هوالإهتمام بمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية على مصادر الطاقة الإفريقية، لاسيما البترول والغاز الطبيعي وغيرها من الموارد الطبيعية والمعدنية المهمة اللأزمة للتنمية الصينية، لا يمكن إغفال الأسواق الإفريقية التسويق الإنتاج الصين المنافس بقوة لأنتاج الأمريكي والغربي[5].

---

[1] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص93.
[2] **المكان نفسه**.
[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص319.
[4] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص93.
[5] **المرجع نفسه**، ص94.

وكما أن الصين تسعى للهيمنة على الموارد الاقتصادية و أهم طرقها العالمية، حيث أن الوصول الصيني تميز بالهدوء والثبات، وغلبت عليه اللغة الاقتصادية من استثمار و تعاون وتبادل تجاري، فأثار امتعاض القوى الكبرى ذات المصالح و الرهانات الاستراتيجية في المنطقة، كما عبر عن ذلك الباحث جوليان بوكيلو لوسايي "أثاراستثمار الصين المتصاعد في إفريقيا قلق شركاء التقليديين للقارة، خصوصا أن الصين جاءت بمقاربة جديدة للشراكة مبنية على أساس الاحترام المتبادل انطلاقا من القاعدة الاقتصادية " رابح-رابح"، وهي الاستراتيجية التي فتحت لها الأبواب الإفريقية على مصاريعها أمام دهشة منافسيها و ارتيابهم[1].

وتسعى الصين في ظل المنافسة الدولية المزاحمة النفوذ الفرنسي على هذ المادة الحيوية في النيجر، والعمل على الحد من إحتكار المجموعة الفرنسية "أريفا" ، حيث الجحت الشركة الصينية "سومينا" في إنتزاع ترخيص للتنقيب في مناجم أراليك وفي أعقاب زيارة الرئيس الصبي التبخر عام 2010، تم التوقيع على صفقة قدرت بـ53 مليار دولار بين مجموعة أريفا وبين المجموعة الصينية العملاقة للكهرباء، وذلك من أجل إستلام ما قيمته 20 ألف طن من اليورانيوم من منجم ايمورارن" على مدار عشر سنوات وبذلك أنهي هذا العهد إحتكار شركة " أريفا" في بيع وتصدير اليورانيوم النيحري[2].

ج- الأسباب سياسية و الإستراتيجية

يمكننا تلخيص أهم الأسباب السياسية و الإستراتيجية للتواجد الصيني فيما يلي[3]:

- الموقع الاستراتيجي للمنطقة التي تعتبر قلب القارة، فهي التي تفصل بين شمال إفريقيا وجنوبها، و هي الممر المؤدي إلى البحر الأحمر شرقا و المحيط الأطلسي من الناحية الغربية، و قد دفعت هذه النظرة بالتواجد الصيني في منطقة الساحل الأفريقي، لتتحول إلى أحد أكبر الفواعل بالمنطقة كشريك تجاري و أحد أكبر المستثمرين، بالإضافة إلى المساهمة المباشرة في التنمية بالمنطقة التي تعاني فقرا أساسا و من هذا المنطلق تمكنت الصين من حجز مكانة لها فى أسواق دول الساحل الإفريقي.
- تقوية التعاون الاقتصادي و التجاري و تقديم تسهيلات من الجانبين، وفتح مجال الاستثمارات، وكذا تدعيم التعاون في مجال الزراعة و تطوير البنى التحتية في أفريقيا.
- توسيع نطاق التعاون ليشمل المجالات التعليمية و الصحية والثقافية، بالإضافة إلى التعاون العسكري و الأمني الذي كان حكرا على الغرب لفترات طويلة، من أجل التوسع في منطقة الساحل الإفريقي.
- تسعى الصين إلى استغلال ماضيها الجيد مع بلدان المنطقة لاستمالتها بعض القضايا العالقة على المستوى الدولي وعلى رأسها قضية تايوان أين استطاعت كسب تاييد معظم بلدان القارة الاعتراف باستقلال تايوان.

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص98.
[2] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص94.
[3] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص125.

الفرع الثاني: آليات بسط النفوذ الصيني في منطقة الساحل الإفريقي

أ- الآليات الإقتصادية

تعتمد الصين في تنفيذ سياساتها إتجاه القارة الإفريقية ودول الساحل الإفريقي على مجموعة من الأدوات نذكر منها[1]:

- تقديم المساعدات حيث قررت الصين زيادة المعونات المقدمة للدول الافريقية والتي زادت من 100 دولار منذ حوالي عقد من امن الزمان إلى حوالي 2.7 مليار دولار في الوقت الراهن، كما تعتمد على يكون تقديم المساعدات إلى الدول الإفريقية عن مبادرات، بعبدا مبادرات، بعيدا عن المنظمات الدولية والإقليمية.
- زيادة إنتشار اللغة والثقافة الصينية وذلك عن طريق توفير أعداد كبيرة من المنح الدراسة زيادة التبادل التجاري بين الصين وافريقيا وقيام الشراكة التجارية بينهما بحيث أصبحت الصين في المرتبة الثالثة حيث التبادل التجاري بين إفريقيا والعالم، ومن حيث حجم الإستثمار الأجنبي في القارة الإفريقية وفي دول الساحل.

الشكل رقم (15): خريطة توضح حجم الإستثمارات في مختلف القطاعات في القارة الإفريقية

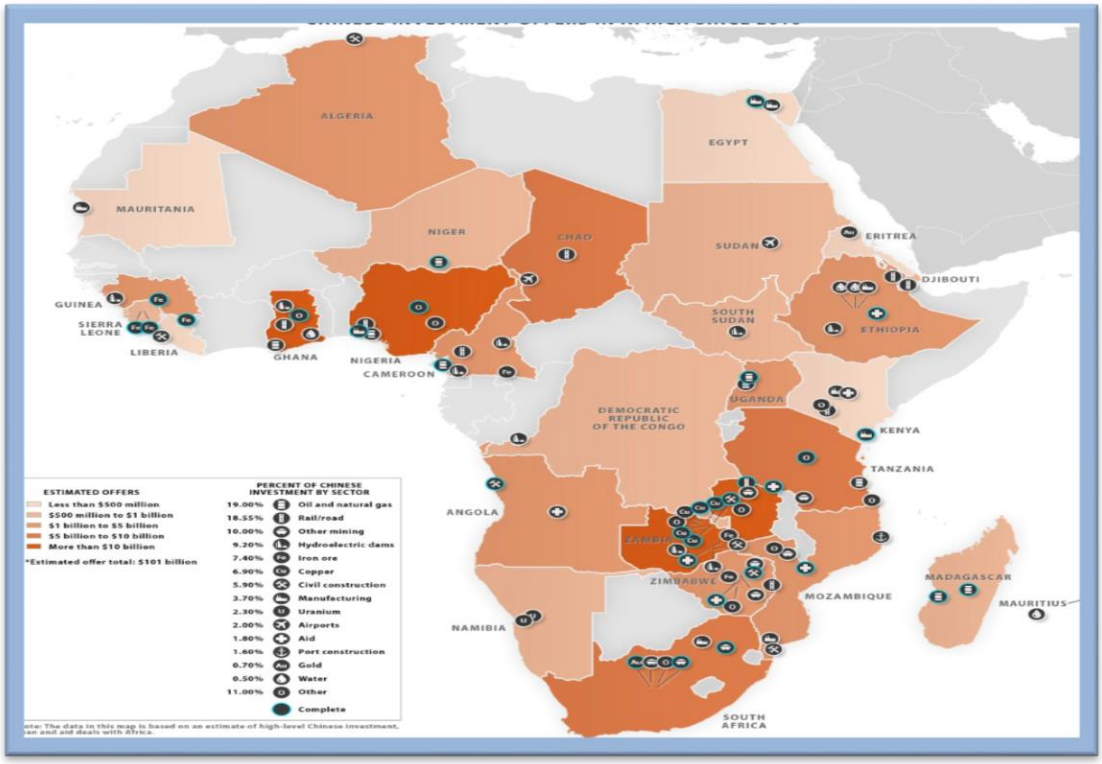

المصدر: https://www.businessinsider.com/map-chinese-investments-in-africa-2012-8

[1] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص95.

ب- الآليات السياسية و الإستراتيجية

يمكن إرجاع الإهتمام الصيني بالساحل الإفريقي، وبلوغ الإهتمام ذروته في السنوات الأخيرة السمين رئيسيين[1]:

- إن الصين ترى توطيد العلاقات مع إفريقيا من العوامل الرئسية في بلوغها مرحلة القوى العظمى.
- أنها تهتم بمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية على مصادر الطاقة الإفريقية، لاسيما البترول والغاز الطبيعي وغيرها من الموارد الطبيعية والمعدنية المهمة اللأزمة للتنمية الصينية، لا يمكن إغفال الأسواق الإفريقية التسويق الإنتاج الصين المنافس بقوة لأنتاج الأمريكي والغربي.

و تسعى الصين في ظل المنافسة الدولية المزاحمة النفوذ الفرنسي على هذ المادة الحبوبة في النيجر، والعمل على الحد من إحتكار المجموعة الفرنسية "أريفا" ، حيث الجحت الشركة الصينية "سومينا" في إنتزاع ترخيص للتنقيب في مناجم أراليك وفي أعقاب زيارة الرئيس الصبي التبخر عام 2010، تم التوقيع على صفقة قدرت بـ53 مليار دولار بين مجموعة أريفا وبين المجموعة الصينية العملاقة للكهرباء، وذلك من أجل إستلام ما قيمته 20 ألف طن من اليورانيوم من منجم "ايمورارن" على مدار عشر سنوات وبذلك أنهي هذا العهد إحتكار شركة " أريفا" في بيع وتصدير اليورانيوم النيحري[2].

المطلب الرابع: النفوذ الروسي في منطقة الساحل الإفريقي

بعد تعرفنا على كل من الدول الفعالة و المؤثر في منطقة الساحل الإفريقي و التي تمحورت في كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، سعت روسيا أيضا أن يكون لها دور مؤثر أيضا في منطقة الساحل الإفريقي ، بحيث حاولت إستغلال جميع الطرق الممكنة من أجل أن يكون لها موطئ قدم في منطقة ، فالهدف الأساسي من هذا المطلب هو التعرف على أهم أسباب التواجد الروسي و أهم الآليات التي تستخدمها لتمديد نفوذها.

الفرع الأول: أسباب و دوافع التواجد الروسي في منطقة الساحل الإفريقي

أ- أسباب تاريخية

على غرار الدول السابقة، تملك روسيا اليوم، علاقات جيدة مع الدول الافريقية عامة، بما فيها دول الساحل الأفريقي، منذ الدعم التي تلقته هذه الأخيرة إبان فترة وجود الاتحاد السوفياتي، وذلك أثناء مرحلة الاستعمار أو حتى في فترات ما بعد استقلال هذه الدول في بداية الستينات، و هي المرحلة التى شهدت حربا باردة بين القطبين الشرقي والغربي، أين كان كل منهما يحاول استقطاب أكبر عدد من الدول الإفريقية لتبني أيديولوجيته لكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي توقف هذا الاهتمام الروسي بالمنطقة و لم تفكر روسيا الحديثة بالعودة للقارة الأفريقية إلا بعد مرور أكثر من 20 سنة من نهاية الحرب الباردة، عرفت هذه المرحلة الركود في العلاقات بين بلدان المنطقة وروسيا، حيث توقفت المنح الدراسية و المساعدات الاقتصادية والعسكرية[3].

---

[1] جداي سليم، زيطاي إسماعيل، مرجع سابق، ص94.
[2] **المكان نفسه.**
[3] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص131-132.

وفي عام 2006، قام فلاديمير بوتين بجولة أفريقية تمهيدية للجولة التي قام بها ميدفيديف عام ،2009 مرفقا بأكثر من 400 رجل أعمال روسي، أين تم مسح 20 مليار دولار من بين 25 مليار من الديون الأفريقية الموروثة عن حقبة الاتحاد السوفياتي[1].

أما اليوم، و بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تقوم روسيا بمحاولات عديدة لبسط نفوذها في المنطقة في مجالات عديدة تتركز أساسا في بعض المشاريع الطاقوية وصفقات التسليح، لاسيما في منطقة تشهد منذ فترات بعيدة عددا من النزاعات والحروب، كما تسعى روسيا منذ عقدين من الزمن إلى خلق توازن جديد بالمنطقة بين الفواعل التقليدية والجديدة، خاصة بعد الاجتياح الذي عرفته المنطقة من طرف عدد من الفواعل الجدد و على رأسهم الصين و بعض القوى الأخرى بحثا عن تأمين موارد الطاقة و المواد الخام[2].

ب- أسباب إقتصادية

هناك مجموعة من الأسباب الإقتصادية التي دعت روسيا للتوجه نحو الساحل الإفريقي ونذكر منها[3]:

- تنظر روسيا إلى عدد من الدول الإفريقية على أنها غنية بالموارد الطبيعية على غرار الذهب والماس والحديد، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي، وحصتها الكبيرة من إنتاج النفط العالمي، ومع كون روسيا أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي، فبإمكان ذلك فتح مزيد التعاون في هذا المجال.
- في مجال الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية تولي روسيا أهمية كبيرة لزيادة الدعم الحكومي لقطاع الأعمال، وزيادة استثمار الشركات الروسية في الدول الإفريقية ومنها شركة "روس أتوم " و " غازبروم " وشركة " روسفنت ".
- في مجال التسليح تسعى روسيا إلى فرض نفسها كمصدر أساسي للسلاح في إفريقيا.

ج- أسباب سياسية و إستراتيجية

تكمن أهم الأسباب السياسية و الإستراتيجية لدى روسيا في منطقة الساحل الإفريقي، هي محاولة التموقع مجددا في المنطقة وذلك عبر إعادة صفقات السلاح التي قامت بها مع الدول الإفريقية ومنافسة الدول الفاعلة هناك[4]، و نذكر من أهم الأسباب التي ساهمت في عودة روسيا بقوة ما يلي- موقع[5]:

- قرار أمريكا أواخر 2018 تقليص القوات الأمريكية في إفريقيا
- قلق الأفارقة بشأن الهيمنة الصينية المتنامية وحرصها على تنويع شركاء التجارة والاستثمار.

---

[1] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص132.
[2] **المكان نفسه.**
[3] بن دادة كلثوم، **البعد الأمني للسياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا: التحديات و الرهانات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2020-2021، ص134-135.
[4] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص132.
[5] محمد صخري، ملف **شامل حول التنافس الدولي في إفريقيا: دوافعه وأطرافه وأبعاده**، 2022/3/06، على الرابط: https://www.politics-dz.com تاريخ الإطلاع 2023/5/10.

الفرع الثاني: آليات بسط النفوذ الروسي في منطقة الساحل الإفريقي

أ- الآليات السياسية و العسكرية

ويعد الجانب العسكري هو الأبرز والذي تتفوق فيه لروسيا على نظرائه من القوى العظمى المنافسة في القارة الإفريقية ويتضح ذلك من خلال ابرام اتفاقيات التعاون العسكري مع معظم الدول الأفريقية[1].

حيث تسعى روسيا إلى تجديد العتاد الحربي لدول المنطقة، الموروث عن صفقات قديمة إبان الاتحاد السوفياتي و أهمها بعض الدبابات والطائرات الحربية و العمودية المختلفة، كما تقوم روسيا بتسليح الجيش المالي، منذ النزاع القائم، حيث تم إمضاء صفقة بـ 12 مليون دولار، تخص أسلحة خفيفة، تشمل بنادق كلاشينكوف (3000 قطعة) و رشاشات (300) قطعة و خراطيش كما تجري المحادثات حول صفقات جديدة تخص طائرات حربية وطائرات هليكوبتر بالإضافة إلى مدرعات[2].

ما يمكن قوله عن دور، روسيا كفاعل في منطقة الساحل الأفريقي، أنها استغلت النزاعات في المنطقة لتنشيط تجارتها للأسلحة، مما يفسر دعم الروس للتدخل الفرنسي في مالي عام 2012 و من ناحية أخرى تعتبر الثروات المختلفة التي تزخر بها المنطقة، بمثابة عامل جذب للاستثمارات الروسية التي تملك من الخبرة في مجال يسمح لها بلعب دور محوري في هذا المجال، أما اليوم، فإن روسيا أصبحت تنافس التواجد العسكري الفرنسي بالمنطقة، بعد أن أبدت استعدادها لإرسال عدد من قواتها إلى مالي في إطار قوات حفظ السلام للهيئة الأمم المتحدة (MINUSMA) ، و التي لاقت ترحيبا رسميا من طرف الرئيس المالي شخصيا[3].

وكما كان لروسيا دور عسكري ولكن عبر ذراعة العسكري و المتمثل في شركة فاعنر و الذي يتمركز في كل من ليبيا و السودان، و الذي سوف نتطرق له لاحقا.

ج- الآليات الإقتصادية

1- أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP)

من بين أهم المشاريع الطاقوية التي تشرف عليها روسيا بالمنطقة و التي نمس الدول بشكل مباشر و الذي سيربط بين منطقة واري (Warri) بنيجيريا حتى سواحل بني صاف بالجزائر مرورا بالنيجر، قبل أن يتفرع من منطقة حاسي رمل الجزائرية نحو الشرق (إيطاليا)، ونحو الغرب إسبانيا ، يصل طول أنبوب الغاز العابر للصحراء إلى 4128 كلم، في وقت من المتوقع السنوية إلى 30 مليار متر مكعب، و هو ما يمثل تغطية حوالي 70% من السوق الأوروبية في غضون 2050 ، كما سيكلف المشروع حوالي 21 مليار دولار[4].

---

[1] محمد صخري، **ملف شامل حول التنافس الدولي في إفريقيا: دوافعه وأطرافه وأبعاده**، 2022/3/06، على الرابط: https://www.politics-dz.com تاريخ الإطلاح 2023/5/10.

[2] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص133.

[3] **المرجع نفسه**، ص134..

[4] **المرجع نفسه**، ص132-133.

2- العودة لمجال الأسلحة

على صعيد آخر لا يقل أهمية عن المجال الطاقوي تعمل روسيا على استعادة مكانتها كممون رئيسي للأسلحة بالمنطقة، أين تحتل دول الساحل مراتب متقدمة عالميا في الإنفاق العسكري، حيث تقوم وكالة رونوبونيكسبورت (Rosobonexport) بمهمة الأسلحة الروسية لدول المنطقة، أين تتعامل مع 15 بلد في منطقة ما وراء الصحراء، لكن صادرات روسيا للمنطقة ككل لا تشكل سوى 2% من إجمالي مبيعاتها في العالم، حيث تبقى بلدان الشمال الإفريقي الزبون الأول في المنطقة ككل[1].

ويعد السر وراء انجذاب السوق الأفريقي لمبيعات الأسلحة الروسية أنها ليست مثقلة بشروط الالتزام بقوانين حقوق الانسان ولا التقيد بالإصلاحات السياسية والتعددية الحزبية والتزام مساطر حقوق الإنسان. وتشير الاحصائيات أن أكبر أربعة موردي أسلحة لإفريقيا في عام 2017 روسيا في المرتبة الأولى بنسبة 37.6٪ تليها الولايات المتحدة 16.3٪ وفرنسا 14.6٪ ثم الصين 9.2٪[2]

إضافة إلى الدول السابقة فهناك قوى كبرى صاعدة، تسعى للمنافسة على مكانة الساحل الإفريقي، وإن كان ذلك بشكل هامشي ، مثل (بريطانيا، الهند، تركيا، اليابان، كندا)

فبريطانيا تحاول إستعادة مكانتها منذ وصول توني بلير لرئاسة الوزراء عام 1997 ، من خلال زيادة الدعم المادي لبلدان المنطقة، و استهداف الكنائس و المجتمع المدني، لكن يبقى دور البريطانيين هامشي، إلى حد ما، في منطقة الساحل الإفريقي، كونها منطقة نفوذ فرنسي، بينما يبقى تركيز بريطانيا على بلدان أخرى في القارة السمراء، على غرار نيجيريا وجنوب إفريقيا.

وأيضا نذكر الهند والتي تسعى لتغلغل في منطقة الساحل الإفريقي منط انعقاد القمة الهندية الإفريقية الثالثة في 2015، حينما طالبا الهنديون بإقامة علاقة تبادل تجاري مبنية على الاحترام من كلتا الجانبين و أن الهند مستعدة للمساهمة في تنمية بدول المنطقة ، أيضا دخولها بقوة في مجال الإستثمار وذلك من أجل مواجهة التمدد الصيني هناك[3].

ولا ننسى أيضا تركيا التي تحاول الدخول في منطقة الساحل الإفريقي وذلك منذ وصول حزب العدالة و التنمية للحكم عام 2002، و القائمة على عدة مبادئ أهمها سياسة التصفير المشكلات و الاعتماد على سياسة خارجية متعددة الأبعاد، حيث تحولت عام 2003 إلى استراتيجية تجوير العلاقات مع الدول الافريقية، قبل أن تعلن في عام 2005 ما سمته بعام إفريقيا، والذي كان غزوا ديبلوماسيا وتجاريا على القارة الإفريقية ككل بما فيها منطقة الساحل الإفريقي.

أما بالنسبة لكندا و اليابان فهما متواجدين من خلال بعض الشركات المختلطة و متعددة الجنسيات لأهداف إقتصادية محضة.

---

[1] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص133.

[2] محمد صخري، **ملف شامل حول التنافس الدولي في إفريقيا: دوافعه وأطرافه وأبعاده**، 2022/3/06، على الرابط: https://www.politics-dz.com تاريخ الإطلاح 2023/5/10.

[3] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص.135

المبحث الثاني: الشركات الأمنية الخاصة في منطقة الساحل الإفريقي

أصبحت الشركات الأمنية الخاصة ظاهرة متنامية على الساحة الدولية، منذ عقد التسعينات إثر النزاعات المسلحة التي اندلعت في الكثير من بقاع العالم، حيث تقوم الدول بتبني سياسة توكيل شركات تقوم بأعمال متعددة بدلا من تكليف الجيش بها، تلك الأعمال التي ترافق القطاعات العسكرية، بدءاً بتجهيز القوات العسكرية بالطعام والأجهزة ونقل المؤن والذخيرة والمحروقات، كما أصبحت الشركات الأمنية الخاصة تلعب دورا مهما في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول الكبرى في الكثير من المناطق ذات البعد الإقتصادي و الإستراتيجي.

وبالعودة للأزمة التي تعانيها منطقة الساحل الإفريقي، ساهم ذلك في تدخل شركات أمنية كبيرة للتحقيق أهداف هذه الدول كشركة فاغنر و الفيلق الفرنسي، اللذين كان لهما دور كبير في زيادة حدة التنافس منطقة الساحل الإفريقي، فالهدف الأساسي في هذا المبحث هو التعرف على أهم الشركات الأمنية المؤثرة في منطقة الساحل الإفريقي والمتمثلة في شركة فاغنر الروسية و الفيلق الفرنسي.

ولكن قبل التطرق لهذا المبحث علينا التعرف على الشركات الأمنية الخاصة و أهم خصائصها وكذا التعرف على نشأتها و أسباب ظهورها.

❖ مفهوم الشركات الأمنية الخاصة و خصائصها

تختلف تعاريف الشركات الأمنية الخاصة وهنا سوف نقوم بذكر بعض التعاريف للشركات الأمنية الخاصة[1]:

- هي شركات تجارية تقدم خدمات عسكرية أو أمنية، مقابل رسوم ، بواسطة أشخاص طبيعيين أو معنويين.
  هي جميع المؤسسات التجارية التي تقدم خدمات مباشرة أو عسكرية أو أمنية قيمة على المستوى الوطني أو الدولي.
- منظمة مدنية خاصة، تعمل في مجال العمليات العسكرية في تقديم المساعدة والمشورة والدعم العسكري، وتقدم الخدمات التي تقدمها عادة القوات المسلحة الوطنية .
- الشركات التي تسعى إلى تحقيق الربح وتقدم مجموعة كاملة من الخدمات القانونية التي كانت توفرها الجيوش الوطنية في السابق.
- هي الشركات التي توفر الحماية المسلحة للمباني أو الأشخاص ، وقادرة على الدفاع ضد قوات حرب العصابات أو العمل كحراس شخصيين.
- هي كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية أو أمنية ، بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها ، وتشمل الخدمات العسكرية والأمنية ، بوجه خاص، توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص والممتلكات مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى، وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها، واحتجاز السجناء، وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية و لموظفي الأمن.

فمن خلال مجموعة التعاريف السابقة فيمكننا أن نصل لتعريف شامل وهو كالتالي: كيانات تجارية خاصة تقدم تتميز بالتنظيم و الهيكلية تقدم خدمات ذات صلة بالمجال العسكري و الأمني.

[1] طالب ياسين، **الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، 2018/9/28، ص43.

وتتميز الشركات الأمنية بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي[1]:

- الطابع التجاري: تعد الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة في نظر مؤسسيها و المؤيدين لوجودها شركات تجارية شأنها شأن باقي الشركات ذات الصلة بالمجال الإقتصادي والخدماتي، فهي تقدم مجموعة خدمات مقابل الحصول على مقابل مادي، أي أن هدفها ربحي و هو ما يضفي عليها طابع التجاري، فشأنها شأن بقية الشركات التجارية والإقتصادي ذات الطابع الخاص التي تقدم السلع والمواد الغذائية و المادية للمواطن.
- الإحترافية والإنضباط العالي: من المعلوم جدا أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي شبكات غير رسمية من المقاتلين والفنيين الذين يتحركون بسرعة فائقة ، لإجراء مهمات محددة هذه الشبكات يديرها في الغالب قدماء الإطارات في وحدات النخبة في الجيوش النظامية ، وبالتالي فهم يتمتعون باحترافية كبيرة و سرعة فائقة وجودة عالية في أداء الوظائف والمهام الموكلة لهم، سواء في الحالات الحرب أو السلم.
كما أن عناصر هذه الشركات ينفذون الاوامر الصادرة إليهم من قبل رؤسائهم بحذافيرها ومهما كانت قساوتها ، بل ويتجردون في أحيان كثيرة من الإنسانية في حالات الإعتقال التعذيب والإستنطاق، ولعل ما حدث في سجن أبو غريب في العراق أحسن مثال على ذلك.
- العمل خارج دولة المنشأ : إن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تتدخل في صراعات ونزاعات خارج دولة المنشأ، من خلال المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في العمليات العسكرية للدولة التي نشأت وفقا لقوانينها ، أو التدخل من خلال إبرام عقود توريد الخدمة مع دول أخرى.
- غياب القيود والمعايير المهنية: إذ لا تلتزم بأي قيد سوى ذلك الذي تقبل به طواعية، وهو الأمر الذي يعني إمكانية قيامها في بعض الحالات بدعم جماعات مشبوهة، فمثلا أعلنت شركة "ساند لاين" البريطانية أنها تعمل فقط مع الحكومات الشرعية، التي تتمتع بعلاقات ودية مع الغرب، غير أن هذه الشركة أضافت لنفسها وظائف إضافية تتمثل في دعم حركات التحرر الوطني الحقيقية المعترف بها دوليا، وهي خطوة تهدف من خلال توسيع قاعدتها السوقية.
- الملكية الخاصة : الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي شركات مملوكة للأفراد وليست مملوكة للحكومات أو الدول، لذلك فهى شركات خاصة تنشأ الحساب الأفراد المؤسسين لها، وبالتالي فإن هذه الشركات تتكون من هيكل تنظيمي مثل الذي تعتمده باقي الشركات، أي رئيس مدير عام ومجلس إدارة وموظفين كما أن أرباح هذه الشركات تصب في الحسابات المصرفية لمالكيها.

❖ نشأة الشركات الأمنية الخاصة و أسباب ظهورها

إن الارتزاق العسكري ظاهرة قديمة تضرب جذورها في أعماق التاريخ، عرفته مختلف العصور والشعوب السابقة واللاحقة حيث كانت الإمبراطوريات والدول تستعين بمقاتلين لا يحملون جنسيتها للمشاركة في الحروب مقابل أجر مادي، وصولا لتطورها بشكل الذي نعيشه اليوم، فسوف نحاول أن نقدم نبذة بسيطة عن تاريخ تطور الشركات الأمنية الخاصة.

تعود أصول الشركات الأمنية منذ العصر القديم حيث استغل الرومان مقاتلين من الشعوب الأخرى التي يحتلونها في المشاركة في الحروب وتوسيع الرقعة الجغرافية للأمبراطورية، حيث إعتمدت معظم الإمبراطوريات في ذلك الوقت على تجنيد المرتزقة الخاصين المعروفين بمهاراتهم في الحروب

[1] محمد الصالح جمال، دور **الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019، ص84-85.

والصراعات والذين لم يكونوا من مواطني الدولة، وفي نهاية القرن الرابع عشر، تجاوز هؤلاء المقاولون العسكريون الخاصون فترة مجرد جنود مرتزقة ليصبحوا شركات صناعية عسكرية خاصة في أوروبا تقدم خدماتها لكبار موردي الأسلحة[1].

فعرفت الولايات الإيطالية في السنوات (1453-1337) شكل جديد ومنظم من المرتزقة يطلق عليه (Les condor)، حيث يتم الإرتباط بالدولة عبر عقود قانونية ، مع ميزانية لتجنيد و تجهيز الرجال للقتال. وصولا إلى العصر الحديث " كان مثلا الحرس العامل لدى البابا في دولة الفاتيكان عبارة عن كتيبة من المرتزقة السويسريين كلفتهم الكنيسة عام 1506م بحماية البابا "[2].

كما كان لولادة الإمبراطوريات الاستعمارية، ولا سيما تلك الإمبراطورية البريطانية، دور كبير في ظهور الشركات الخاصة، أين تأسست شركة الهند الشرقية الإنجليزية الشهيرة في عام 1601 وتلقت من الملكة إليزابيث الأولى احتكار التجارة في المحيط الهندي لمدة خمسة عشر عاما وبعد ثماني سنوات، لفترة غير محددة[3].

وبعد توقيع معاهدات وستفاليا عام 1648 وفي ضوء ظهور القومية ومفهوم السيادة الذي أدى لبروز الواجب الوطني، بدأ دور جيوش المرتزقة الخاصة بالزوال.

وتم استبدال الجيش العسكري الخاص بالجيوش الوطنية بعد ولادة تجنيد المواطنين باسم الواجب الوطني. ولكن عادت هذه الظاهرة مجددا في العصر المعاصر، حيث تم تجنيد مقاتلين مأجورين أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية لتحرير الدول الأوروبية من الإحتلال النازي، وبعد انتهاء الحرب تم استخدامهم لقمع حركات التحرر في بلدان العالم الثالث ، لاسيما في عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي[4].

ويرى بعض الباحثين أن بداية تأسيس الشركات العسكرية والأمنية بالشكل الحالي يعود لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد تأسيس شركة داين كورب (DynCorp) على أيدي جماعة من المحاربين القدامى في الولايات المتحدة الأميركية في العام 1946 ويرى البعض الآخر أنها تعود لفترة منتصف الستينيات من القرن الماضي، حين أنشأ الكولونيل الإنكليزي الاسكتلندي السير ديفيد سترليتغ شركة ووتش غارد انترناشيونال (Watch Guard International) والتي قدمت خدماتها لبعض دول الخليج[5].

كما عملت هذه الشركات على حراسة رؤساء الدول القادمين عبر الانقلابات في دول العالم الثالث والتي عادة ما تكون مدبرة من الخارج أو حماية حكوماتها وحماية آبار النفط ومناجم الماس كما في أفريقيا ، وحتى أنها كانت تقوم بانقلابات على أنظمة الحكم التي ترفض الهيمنة كما كما حدث في حدث لي جزر القمر بقيادة المرتزق الفرنسي بوب دينار، وفي دول أخرى مثل غينيا وجزر سيشل وغيرها من الدول[6].

---

[1] سمر الخمليشي، **القانون الدولي والشركات الأمنية العسكرية- العسكرية الخاصة**، 2021/10/18، على الرابط: https://eipss-eg.org/ تاريخ الإطلاع 2023/5/11.

[2] طالب ياسين، مرجع سابق، ص41-42.

[3] **المرجع نفسه**، ص42.

[4] سمر الخمليشي، **القانون الدولي والشركات الأمنية العسكرية- العسكرية الخاصة**، 2021/10/18، على الرابط: https://eipss-eg.org/ تاريخ الإطلاع 2023/5/11.

[5] طالب ياسين، مرجع سابق، ص42.

[6] طالب ياسين، مرجع سابق، ص42.

لقد شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة طفرة رهيبة لهذه الشركات التي تنامت كالفطريات، وأصبحت من المؤثرين الجدد على مسار العلاقات الدولية، وظهر ذلك بوضوح من خلال الحرب على أفغانستان (2001) والحرب على العراق (2003)، حيث كان لهذه الشركات دور كبير في مساعدة قوات الحلفاء في عملية الإحتلال، لما تمتاز به هذه الشركات من خصائص سنتطرق إليها لاحقا[1].

وتعددت أسباب اللجوء إلى خدمات الأمن من قبل الشركات الأمنية الخاصة، وسوف نذكر أهم هذه الأسباب فيما يلي[2]:

➢ **الأسباب السياسية**

- الغياب التام لوجود الدولة في بعض أقاليمها: سبق القول أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تقتات من تجارة الموت والحروب، حيث كثيرًا ما تستعين بها الدول خاصة الضعيفة منها، لفرض الأمن في المناطق التي يصعب على الدولة الوطنية السيطرة عليها أو التحكم فيها
- تأثير الرأي العام الداخلي على القرارات السياسية لبعض الدول : محاولة منها للتقليل من خسائرها البشرية خوفا من ردة فعل الرأي العام الداخلي، تعهد بعض الحكومات الوطنية لهذه الشركات مهمة تحقيق السلم وصناعة الأمن، خارج حدودها الإقليمة، لما لها من قسوة و خبرة في هذا المجال.
- فقدان الأنظمة الحاكمة للثقة في الجيش الوطني والأجهزة الأمنية المختلفة : تتحقق هذه الحالة في وصول نظام جديد للسلطة، حيث أن الواقع يُثبت دوما فقدان هذه الأنظمة الجديدة - كما في العراق مثلاً بعد سقوط نظام صدام حسين - للثقة في الجيش الوطني والأجهزة الأمنية المختلفة، لأن الكثير من عناصر هذه الأجهزة يبقون يدينون بالولاء للنظام السابق، وهذا ما يجعل هذه الأنظمة تلجأ إلى هذا النوع من الشركات لتأمين المرافق الحساسة في الدولة ، وكذا تأمين الحماية للشخصيات العامة فيها.
- انحسار عصر الاستعمار العسكري: مما جعل الدول الاستعمارية تستعمل حكام عملاء تحميهم بمثل تلك الشركات، لحماية هؤلاء الحكام من شعوبهم، لأنهم يؤدون لهذه الدول الاستعمارية خدمات أفضل وأرخص من الاستعمار العسكري فالتدخل العسكري المباشر أضحى يكبد القوى الإستعمارية خسائر مالية وبشرية فادحة، الأمر الذي جعلها تستعمل أيادي داخلية في حماية مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية .... إلخ ، وبالتالي الحصول على مكاسب كثيرة بدون خسائر كبيرة.

➢ **الأسباب الإقتصادية**

- اتجاه الدول نحو تقليص الإنفاق العسكري والأمني : لقد أدت عملية خصخصة الأمن إلى اتجاه الدول ، بما فيها المتقدمة، إلى الإستعانة بخدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتخفيف الأعباء المالية والتنظيمية واللوجيستية للجيوش النظامية، ونتيجة اتجاه العديد من الدول التقليص عدد أفراد جيشها كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا إلى حدود 60% وكذا اتجاه الدول الأوروبية إلى خفض عدد أفراد الشرطة.
- انتشار البطالة في المجتمعات تؤدي البطالة والفراغ القاتل وكذا الحاجة الملحة إلى مصدر ثابت للأموال بالكثير من الأفراد، لاسيما قدماء المجندين في الجيوش الوطنية الذين يمتلكون مهارات قتالية

[1] **المرجع نفسه**، ص43.
[2] **المرجع نفسه**، ص48-51.

مرتفعة وخبرة كبيرة في الميدان العسكري، إلى الإلتحاق بهذا النوع من الشركات، لما فيها من مزايا كبيرة أولها المرتبات العالية جدا، والتي قد تصل في بعض الشركات إلى 2000 دولار يوميا.

- غياب التجنيد الإجباري في بعض البلدان في الدول الغنية التي يعيش سكانها في الرفاهية، يجعل شباب هذه الدول لا يقبلون علي حياة الجندية الخشنة التي فيها خطر الموت محتملا، خاصة وأن معظم تلك الدول لا يوجد فيها تجنيد إجباري مما تعد معه الجندية وظيفة لاكتساب الرزق أي مثله مثل أي عمل مدني.

➢ الأسباب العسكرية

- غياب الأمن الذي يلي انتهاء النزاعات المسلحة : تلعب الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة دورًا كبيرًا في القضاء على الفوضى، وبسط النظام العام والأمن في المناطق التي نهاية الصراع وانتهاء النزاعات المسلحة، لاسيما غير الدولية منها، حيث تعمل وبسرعة على ضبط الأمور وبعث الحياة من جديد لما لها من خبرة في هذا المجال، فقد لقد عرفت عدة دول تدخل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لاسيما الدول الإفريقية، مثل أنغولا سنة 1992 ، ناميبيا ، بورندي، السنغال ... إلخ، وكما حدث في العراق ابتداء من سنة 2003 تاريخ سقوط العراق وحل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية المختلفة بقرار أمريكي، مما أدى إلى حدوث فوضى رهيبة و أعمال عنف وحشية وذات صبغة طائفية، مما فتح المجال واسعاً للشركات العسكرية والأمنية الخاصة للقيام بأعمالها الوحشية لفرض الأمن والاستقرار وبشكل عام ، يتم استخدام الشركات العسكرية الخاصة لملء الثغرات التي لا يمكن أن يتم ملؤها من قبل الدولة . الوطنية في حالات الصراعات الداخلية أو النزاعات الدولية.
- اتجاه الدول إلى خوض حرب بالوكالة ضد دول أخرى: إن لجوء الدول، لاسيما الكبرى منها ، إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يهدف إلى خوض" حرب بالوكالة " ضد دول أخرى بأقل الأضرار المادية والبشرية، أين تقوم هذه الشركات بهذه المهمة بسرعة وكفاءة من جهة، ومن جهة أخرى تنتفي مسؤولية تلك الدول التي طلبت خدمات تلك الشركات، عن الخروقات والإنتهاكات الجسيمة للقانون الدولي باتفاقياته وأعرافه، في سبيل صناعة الأمن والسلام.
- استمرار ولاء ضباط الجيش والشرطة للدولة بعد نهاية الخدمة، إذ غالبا ما يؤسس هؤلاء هذه الشركات بعد ذهابهم للتقاعد ، بصورة منفردة، أو بمشاركة كبار رجال الأعمال، وبالتالي تتم الاستعانة بهذه الشركات، للقيام بهذه المهام في مقابل عائد مادي كبير، يفوق بكثير العائد الذي يحصل عليه الضابط النظامي، وربما هذا ما يساهم في حدوث إشكالية بين العاملين في هذه الشركات ونظرائهم النظاميين، الذين ربما يطالبون، أحياناً، بمساواتهم بأقرانهم في هذه الشركات.

المطلب الأول: دور شركة فاغنر في منطقة الساحل الإفريقي

تعد شركة فاغنر أحد أهم الكيانات الفاعلة في منطقة الساحل الإفريقي و ذلك من خلال تمركزها في مناطق جيوسيتراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي ذلك لتحقيق أهداف روسيا من خلال أنشطتها في منطقة الساحل، والتي سوف نتعرف عليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: التعريف بشركة فاغنر و نشأتها

أ- تعريف شركة فاغنر

شركة فاغنر: هي شركة عسكرية شبه حكومية روسية المنشأ أنشأت رسميا عام 2018 أكتوبر والرعاية تعتمد عليها حكومة روسيا الاتحادية ، أنشأتها الحكومة الروسية للقيام بالمهام العسكرية في الدول التي لا ترغب روسيا بإرسال قواتها المسلحة لها، وأول ظهور لها في شرق أوكرانيا دعما للانفصاليين ثم تم استخدمت في الصراع الدائر في سوريا و في فنزويلا و في إفريقيا[1].

ب- تاريخ تأسيس شركة فاغنر

عقب سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي تسريح عدد كبير من العسكريين والأمنيين الذين اتجهوا إلى تأسيس شركات أمنية وعسكرية، حيث توجد حوالي 20,000 شركة حماية خاصة في روسيا، وقرابة 4,000 شركة أمنية خاصة، وما بين 10 إلى 20 شركة عسكرية خاصة[2].

تعود جذور شركة فاغنر إلى شركة أوريل (Orel) لمكافحة الإرهاب التي تأسست رسميا في مدينة أوريل في عام 2003 باعتبارها " مركزاً للتعليم والتدريب غير الحكومي"، وهي شركة أسسها أفراد متقاعدين من القوات الخاصة، ووقعت تلك الشركة عقودا مع شركات مدنية روسية مختلفة لحماية عملياتها التجارية في العراق وانبثقت عن شركة أوريل (Orel) عدة شركات من أبرزها شركة تدعى (مجموعة موران للأمن) مسجلة رسميا في عام 2011، و تقول أنها تقدم خدمات الحماية في المجال البحري بما في ذلك الحراسة المسلحة للسفن، ولديها أنشطة في أفريقيا الوسطى وكينيا ونيجيريا، وعدد من السفن البحرية الخاصة بها المسجلة في جزر الكوك[3].

تصدرت موران واجهة الأخبار في روسيا عندما ألقت الحكومة النيجيرية القبض على تسعة من حراسها الروس خلال غارة على سفينتهم في ميناء لاغوس في أكتوبر 2012 بتهمة امتلاك أسلحة بشكل غير قانوني و أطلق سراحهم بكفالة السفارة الروسية في نيجيريا، وسُمح لهم بالمغادرة والعودة إلى ديارهم في أكتوبر 2013[4].

في أكتوبر من عام 2013 طلبت الحكومة السورية من (مجموعة موران) للأمن المساعدة في استعادة السيطرة على البنية التحتية للنفط والغاز التي استولى عليها تنظيم الدولة الإسلامية، وذلك قبل عامين من دخول روسيا بشكل رسمي في الصراع السوري، وللقيام بتلك المهمة أسست (مجموعة موران

---

[1] محمد بركات صعايدة، **دور الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية**، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد7، العدد1، جوان 2022، ص11-12.

[2] أحمد مولانا، **شركة فاغنر الروسية النشأة والدور و التأثير**، دراسات سياسية، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات،(2021/2/3)، ص9.

[3] **المكان نفسه.**

[4] **المكان نفسه.**

للأمن) شركة فرعية في هونج كونج تُسمى الفيالق السلافية، (Corpus-slavonic) يمتلكها فاديم جوسيف نائب مدير مجموعة موران[1].

أرسلت شركة الفيالق السلافية 267 مقاتلا إلى سوريا، لكنهم لم ينجحوا في مهمتهم ، وعند عودتهم إلى روسيا أعتقل مالك الشركة جوسيف وأحد مساعديه، وأدينا بتهمة إدارة مجموعات مرتزقة بموجب المادة 359 من القانون الجنائي الروسي، وحكم علهما بالسجن ثلاث سنوات ، ويبدو أنهما ذهبا ضحية صراعات الأجهزة الأمنية الروسية[2].

في تلك الأجواء ظهر اسم ضابط الاستخبارات العسكرية ديمتري أوتكين المولود في عام 1970. شارك أوتكين في حربي الشيشان الأولى والثانية، ثم انتقل في عام 2000 إلى بلدة "بيتشوري" بالقرب من الحدود الإستونية، حيث خدم كقائد لفرقة العمليات الخاصة (سبستيناز) في اللواء الثاني التابع للمخابرات العسكرية الروسية"، غادر أوتكين الخدمة في عام 2013 ، وعمل ضمن مجموعة موران للأمن، وشارك في بعثة شركة الفيالق السلافية إلى سوريا لكن لم يُقبض عليه عقب عودته إلى روسيا[3].

أسس أوتكين شركة فاغنر في عام 2014 على اسم الموسيقار الألماني ريتشارد فاغنر (1813-1883) الذي يعشق موسيقاه. وقد ظهر أوتكين في بث فيديو لحفل استقبال أقيم في الكرملين في 9 ديسمبر 2016 وبعد أن أنكر الكرملين في البداية أي معرفة بوجود أوتكين، أقر السكرتير الصحفي لبوتين ديمتري بيسكوف في النهاية أن أوتكين حضر حفل تكريم للعسكريين السابقين في الكرملين[4].

ظهرت فاغنر لأول مرة بالمشهد العام في شرق أوكرانيا في مارس 2014 حيث كان الكرملين بحاجة لشن حرب بشكل سري بغرض تخفيف الضغوط الدولية ضده. نشطت فاغنر في جزيرة القرم ودونباس ولوهانسك، وخاضت معارك ضارية ضد القوات الأوكرانية، ورصد جهاز الاستخبارات الأوكرانية في فبراير 2015 مكالمات هاتفية بين أوتكين وأوليج إيفانيكوف أحد كبار ضباط الاستخبارات العسكرية الروسية بخصوص التقدم المحرز في الأنشطة العسكرية في شرق أوكرانيا[5].

مع تراجع القتال في أوكرانيا، نُقل عناصر فاغنر في عام 2015 إلى قاعدة تدريب سرية في مولينكو بمنطقة كراسنودار بجوار منشأة تدريب تابعة للقوات الخاصة العاملة ضمن اللواء العاشر في الاستخبارات العسكرية (GRU) في جنوب روسيا، وظل أوتكين يقود فاغنر عسكريا في حين بدأ دورها يتوسع بمرور الوقت في سوريا حيث استفاد عناصرها من القواعد العسكرية الروسية والشبكات اللوجستية الموجودة هناك[6].

في تلك الأونة برز دور رجل الأعمال يفجيني بريغوزين كممول ورئيس لفاغنر في حين لم يتعد دور أوتكين جانب القيادة الفنية والميدانية. ومن الملفت للنظر أنه لا توجد أي خلفية عسكرية أو أمنية لبريغوزين والمعلومات المتوافرة عنه تذكر أنه قضائه فترة في السجن بتهمة السرقة والاحتيال في أواخر

---

[1] أحمد مولانا، مرجع سابق، ص9-10.
[2] **المرجع نفسه**، ص10.
[3] **المكان نفسه**.
[4] **المكان نفسه**.
[5] كريمة لعيساوي، **دور الشركات الأمنية العسكرية الروسية الخاصة "فاغنر" في إفريقيا: نموذج ليبيا**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 9، العدد 1، (2022/6/6)، ص370.
[6] **المكان نفسه**.

الحقبة السوفيتية، أصبح صاحب مطعم يدير مطاعم راقية في مدينة سانت بطرسبرج التي عمل فيها بوتين، وبحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بعد استضافته لبوتين في مطاعمه، بدأ بريغوزين يشق طريقه إلى دائرة الرئيس، ليتمكن في نهاية المطاف من أن يصبح متعهدا لتوريد الطعام إلى الكرملين ويشتهر بلقب "طباخ بوتين 22 . ثم توسع نشاطه ليشمل توريد الطعام إلى الجيش والشرطة والمدارس والمرضى في المستشفيات مقابل مدفوعات ضخمة تقدر بما لا يقل عن 3 مليارات دولار[1].

تمويل بريغوزين لفاغنر وفرعدة مزايا للكرملين حيث أصبحت تحت يده قوة مرتزقة دون الحاجة إلى دفع تكاليف عملها، ففي سوريا تكفل نظام بشار الأسد بدفع تكاليف الخدمات العسكرية التي تقدمها شركة فاغنر عبر منحها ربع أرباح حقول النفط والغاز التي تحرسها الشركة أو تستعيدها من خصوم النظام كما استخدم الكرملين فاغنر لتحقيق أهدافه دون أن يتحمل تبعات أفعالها، حيث صورهم على أنهم متطوعون لا علاقة لهم بالدولة[2].

وتتحرك شركة فاغنر نحو مناطق النزاعات الدولية من خلال أربعة محاور أساسية يمكن حصرها فيما يلي[3]:

- تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال خلق توترات داخل هذه الدول.
- محاربة ما سمي بالظاهرة الإرهابية للتحكم في الوضع.
- دعم النظم الموالية لروسيا.
- إستخدام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة خارج القنوات الدبلوماسية الرسمية يسمح لها ببناء علاقات ترابطية في المجتمع الدولي.

و في تحقيق مشترك أجراه موقع (Bellingcat) مع موقع (The Insider) ومجلة دير شبيغل الألمانية، وتضمن تحليل رسائل بريد إلكتروني لأحد مساعدي بريغوزين سربتها في عام 2015 مجموعة القرصنة الروسية (Shaltai Boltay) واحتوت على سجلات فواتير هاتف لبريغوزين تبين أنه اتصل وأرسل رسائل نصية إلى ديمتري بيسكوف مستشار بوتين والمتحدث باسمه بما مجموعه 144 مرة. كما تواصل مع أنطون فاينو رئيس موظفي بوتين ما مجموعه 99 مرة، وكذلك تواصل 54 مرة مع إيجور ديفيكين نائب رئيس موظفي بوتين، كما تحدث بريغوزين 31 مرة مع نائب وزير الدفاع بولجاكوف المسؤول عن الخدمات اللوجستية في الجيش، وتحدث 3 مرات مع يوري أوشاكوف سفير روسيا السابق لدى الولايات المتحدة وكبير مستشاري بوتين في قضايا السياسة الخارجية، وهو ما يعني أن بريغوزين ليس مجرد متعهد لتوريد الطعام إنما هو جزء من الحلقة المقربة من بوتين[4] .

الفرع الثاني: أهم أنشطة شركة فاغنر في منطقة الساحل الإفريقي

شاركت شركة فاغنر في مجموعة من دول الساحل الإفريقي نذكر منها ما يلي[5]:

---

[1] أحمد مولانا، مرجع سابق، ص 11-12.
[2] **المرجع نفسه**، ص12.
[3] كريمة لعيساوي، مرجع سابق، ص371.
[4] أحمد مولانا، مرجع سابق، ص12.
[5] **المرجع نفسه**، ص16-19.

أ- أنشطة شركة فاغنر في السودان

بدأ ظهور فاغنر في السودان عقب زيارة الرئيس السوداني السابق عمر البشير إلى موسكو في شهر نوفمبر من عام 2017 ، ففي تلك الزيارة الشهيرة طلب البشير علناً من بوتين المساعدة ضد التدخلات الأمريكية في الشؤون السودانية. وعقب الزيارة بأقل من شهر نقلت روسيا أول سرية من شركة فاغنر بقيادة الرائد المتقاعد بالقوات الخاصة الكسندر كزنيتسفو إلى السودان، وجرى إنشاء معسكر لهم في مدينة أم درمان أشرف خلاله عناصر واغتر على تدريب عناصر القوات الخاصة والاستخبارات السودانية. وفي يونيو 2018 بدأ تدريب قوات الدعم السريع في المعسكر المذكور على كيفية التصدي للمظاهرات.

توثقت علاقة قوات الدعم السريع بفاغنر ، وتم الاتفاق على الشراكة بينهما في تجارة الذهب والسلاح، وجرى إنشاء معسكر بمنطقة أم دافوق على الحدود السودان مع أفريقيا الوسطى مخصص لهذا الغرض، كما منح البشير فاغنر حقوق التنقيب عن الذهب في عدة مواقع في جبال النوبة ودارفور وولاية نهر النيل وساهمت في تنفيذ أنشطة التعدين شركة روسية باسم ميرو) (قولد) تأسست في السودان خلال عام 2017 بحي الرياض بالخرطوم تحت إدارة ميخائيل بوبتكين أحد المقربين من بريغوزين . كما تأسست شركة روسية بالشراكة مع شركة أسوار التابعة للاستخبارات السودانية تحت اسم "لوبابي للاستثمار" للقيام بأعمال التعدين في أفريقيا الوسطى. وفي أغسطس 2020 ألقت حكومة روسيا البيضاء القبض على 33 عنصرا من فاغنر على أراضيها ثبت أن من بينهم عدة عناصر تواجدوا في السودان قبل مجيهم إلي البلاد، وعثر بحوزتهم على شرائح اتصالات وعملات وكروت شحن سودانية. وقد صرح وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوشين بأن(يفجيني بريغوزين وشبكته يستغلان الموارد الطبيعية للسودان لتحقيق مكاسب شخصية ونشر تأثيرهم الخبيث حول العالم).

نشاط فاغنر في السودان رصدته أيضا شبكة تحقيقات استقصائية روسية تدعى (The Bell) تحدثت عن تواجد أكثر من 100 عنصر من فاغنر في السودان لتدريب القوات الحكومية السودانية مقابل الحصول على امتيازات للتعدين عن الذهب.

ب- أنشطة شركة فاغنر في ليبيا

بدأ الحديث عن تواجد لفاغنر في ليبيا خلال عام 2018 ، وهو العام الذي شهد حضور بريغوزين اجتماعا في موسكو بين قيادة الجيش الروسي وحفتر، ثم أخذ ظهورهم يتزايد مع هجوم حفتر على طرابلس في إبريل 2019 حيث شاركوا في القتال فضلا عن قيامهم بأعمال الحراسة لحقول النفط الواقعة ضمن مناطق سيطرة حفتر. ونص تقرير للأمم المتحدة في عام 2020 على (أن الدعم اللوجستي العسكري الروسي المباشر المقدم إلى فاغنر.. زاد بشكل كبير حيث رصدت نحو 338 رحلة جوية بواسطة طائرات عسكرية روسية أقلعت من سوريا إلى ليبيا بين 1 نوفمبر 2019 و 31 يوليو 2020، وفي تقرير سري أممي صدر في مايو 202 ، قال مراقبو العقوبات إن مجموعة فاغنر الروسية لديها ما يصل إلى 1,200 مقاتلا في ليبيا.

ج- أنشطة شركة فاغنر في الدول الإفريقية الأخرى

تزايد اهتمام روسيا بمد نفوذها في القارة الأفريقية حيث صدرت 39% من الأسلحة المصدرة إلى القارة خلال الفترة من 2013 إلى 2017 كما أبرمت موسكو 19 اتفاقية تعاون عسكري مع دول أفريقية خلال الفترة من 2014 إلى 2019، فضلا عن انعقاد أول قمة روسية أفريقية في سوتشي في أكتوبر

2019 بحضور قادة 43 دولة من دول القارة البالغ عددها 54 دولة، وممثلين رفيعي المستوى من بقية الدول.

وفي ظل تلك المعطيات رصد انتشار عناصر فاغنر في عمق القارة الأفريقية فضلا عن ليبيا والسودان، حيث صرح المتحدث باسم القوات الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) العقيد كريستوفر كارنس بأن روسيا توظف مقاولين عسكريين خاصين في ما لا يقل عن 16 دولة أفريقية لإخفاء دور موسكو المباشر في تلك الدول.

ويقدر مسؤولون أمريكيون أن حوالي 400 من المرتزقة الروس يعملون في جمهورية إفريقيا الوسطى التي عيّن رئيسها فاوستن توادیرا الروسي فاليري زخاروف مستشاراً له للأمن القومي. فضلا عن تواجد 175 مدرباً روسيا نظاميا يعملون على تدريب قوات الجيش والشرطة في مواجهة التمرد الذي تشهده البلاد، وذلك بعد أن وافقت الأمم المتحدة رسمياً على قيام روسيا بمهمة تدريب عسكرية واستثنائها من حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على إفريقيا الوسطى منذ عام 2013.

كما رصد انتشار قوات تابعة لفاغنر في سبتمبر 2019 في موزمبيق لمحاربة عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في مقاطعة كابو ديلجادو الشمالية ولكنهم انسحبوا لاحقا في ظل عقبات واجهتهم في التنسيق ميدانيا مع الجيش الموزمبيقي فضلا عن تعرضهم لهجومين منفصلين أسفرا عن مقتل سبعة مرتزقة روس و 20 جندياً موزمبيقياً 43 وعلى الرغم من إرسال معدات وقوات إضافية في فبراير ومارس 2020 ، تم استبدال فاغنر في أبريل بمجموعة (Dyck) للاستشارات، وهي شركة عسكرية خاصة من جنوب إفريقيا.

المطلب الثاني: دور الفيلق الأجنبي الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

يعد الفيلق الأجنبي الفرنسي أحد الكيانات المؤثرة والمهمة في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك من خلال أنشطته في الدفاع عن المصالح الفرنسية وترسيخ نفوذها في المنطقة.

الفرع الأول: بالفيلق الأجنبي الفرنسي وجذوره التاريخية- الموقع الفرنسي

الفيلق الأجنبي الفرنسي أو بالفرنسية (Légion étrangère): هي وحدة عسكرية فريدة في الجيش الفرنسي التي أنشئت في 1831، الفيلق أنشئ خصيصا للأجانب الذين يرغبون أن يخدموا في القوات المسلحة الفرنسية، ولكن بقيادة الضباط الفرنسيين، ومع ذلك، فإنه أيضا مفتوح للمواطنين الفرنسيين، الذين يشكلون 24 % من المجندين اعتبارا من 2007. واليوم يعرف الفيلق بوصفه وحدة عسكرية نخبة التي تركز التدريب ليس فقط على المهارات العسكرية التقليدية ولكن أيضا على روح التآزر، كما رجاله يأتون من بلدان مختلفة مع مختلف الثقافات، هذا حل مقبول لتعزيزه للعمل كفريق واحد، بناء على ذلك، التدريب يوصف بإنه تحدياً كبيراً ليس فقط من الناحية الجسدية بل أيضاً من الناحية النفسية[1].

أنشأ لويس فيليب الأول، ملك الفرنسيين الفيلق الأجنبي الفرنسي في 10 مارس 1831، وكان السبب المباشر منع الأجانب من الخدمة في الجيش الفرنسي بعد ثورة يوليو 1830، لذلك أنشأ هذا الفيلق، وكان

[1] https://www.legion-etrangere.com.

غرضه هو إزالة العناصرالتخريبية من المجتمع واستخدامها في محاربة أعداء فرنسا و عينت الجزائر كوطن للفيلق[1].

ومرالفيلق الفرنسي بمجموعة من الأحداث و التغيرات وذلك بداية من تأسيه وصولا للحرب العالمية الأولى و الثانية، فكانت أعماله تتغير تارة عن أخرى، فتكون مهامه أحيانا قمع المخربين و أحيانا أخرى تكون المشاركة في الحروب كدعمه لفرنسا بقواته في الحرب العالمية الأولى و الثانية[2].

الفرع الثاني: أهم أنشطة الفيلق الأجنبي الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

شارك الفيلق الأجنبي وذلك من خلال دعم الجيش الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي في عملية سيرفال 2012 الفرنسية في مالي وكذلك في عمليته في برخان عام 2014. وتم تحديث الفيلق الأجنبي الفرنسي في عام 2015 وذلك من خلال زيادة القوة العاملة فيه، وشارك في عام 2017 في مجموعة من العمليات في كل من مالي و النيجر وكوت ديفوار[3].

و أعلنت رئاسة الجمهورية عام 2020 الرابع من مايو أن الفيلق الأول من الدرجة الأولى كيفين كليمان "قتل أثناء القتال" خلال عملية ضد الجماعات المتمردة في مالي كان ينتمي إلى أول فوج سلاح فرسان أجنبي في كاربيني في جنوب فرنسا[4].

كما عزى رئيس الجمهورية إيمانويل ماكرون أسرته وإخوانه في السلاح من الفيلق الأجنبي والجيش، الذين سقطوا أيضا، وقالت وزارة القوات المسلحة إن كيفين كليمان قتل في "اشتباك مع الإرهابيين" في منطقة ميناكا شمال شرق مالي[5].

---

[1] https://www.legion-etrangere.com.
[2] **Loc.cit**.
Loc.cit.[3]
[4] **وفاة عسكري فرنسي من الفيلق الأجنبي متأثرا بجروح أصيب بها خلال عملية في مالي،** على الرابط : https://www.france24.com/ar/20200502 تاريخ الإطلاع 2023/5/17.
[5] **نفس الموقع.**

المبحث الثالث: أهم المقاربات في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

بعد تعرفنا في الفصول والمباحث السابقة على الوضع الذي تعيشه منطقة الساحل الإفريقي، برزت عدة مقاربات تسعى لتفسير و إيجاد حلول لما تعيشه المنطقة، وذلك عبر الفهم جذور الأزمة من أجل الوصول لحلول نهائية لما تعيشه المنطقة.

وكانت المقاربات بصفة عامة تتمحور حول الأمن و اللاستقرار و الفشل التي تعيشه دول المنطقة في عدة جوانب سياسية، إقتصادية، وإجتماعية كمقاربة الدولة الفاشلة، الأمن الإنساني، القوة الناعمة والسلام عبر التكامل، فكان من الضروري أن نتعرف على هذه المقاربات والحلول التي تقترحها للمنطقة.

المطلب الأول: مقاربة الدولة الفاشلة

شهدت الساحة السياسية الدولية في خمسينات القرن السابق ظهور فواعل ومقاربات جديدة نتيجة التحول الذي نعيشه في العقود الأخيرة، فبينما تسير الدول الكبرى إلى العولمة والتكامل، نجد دولا لم تكن قادرة على مواجهة هذا الإنفتاح، ما تسبب لها في تهديدات متزايد على أمنها و إستقرارها، والتي عرفت فيما بعد بالدول الفاشلة، فهي دول بالكاد قادرة على حماية أمنها و ضمان إستمرار وجودها، و التي برزت بشكل كبير في منطقة الساحل الإفريقي، فالهدف الأساسي من هذا المطلب هو التعرف على الدول الفاشلة ومعرفة أهم خصائصها و أنماطها، والتعرف على معالمها و أسباب فشلها.

الفرع الأول: مفهوم الدولة الفاشلة ونشأتها

أ- مفهوم الدولة الفاشلة

إختلفت التعريفات حول الدولة الفاشلة وسوف نذكر هنا أهم التعريفات فيما يلي[1]:

تعريف روبرت روتبيرج: بأن الدولة القومية تعد فاشلة عندما تتصف بالصفات التالية: وجود عنف داخلي، عدم قدرة الدولة على تقديم السلع الاساسية للمواطنين (الأمن والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والخ)، فقدان الحكومة لمصداقيتها، تصبح شرعية الدولة في قلوب وعقول المواطنين موضع شك ووضع الدولة يصبح غير شرعي.

تعريف: عزف جون مكروميك في: هي دولة من دون حكومة أو بحكومة ضعيفة إلى درجة أنها لا تقوى على توفير احتياجات المواطنين الأساسية، وتتصف باقتصاد منهار أو على حافة الانهيار.

عرفها جيرلد هيلمن وستيفن رانتر بأنها : الدولة التي لا تستطيع المحافظة على نفسها كعضو في المجتمع الدول

وكتعريف شامل للدولة الفاشلة فيمكننا أن نعرفها بما يلي: هي الدولة التي لم تستطع فرض سلطة الإكراه على كافة أراضيها، وغير قادرة على تحقيق مطالب مواطنيها على المستويات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية.

[1] عارف احميدي حسين بني حمد، امين عواد مهنا المشاقبة، **الدولة الفاشلة (سوريا نموذجا)**، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد 45، العدد 4، 2018، ص158.

ومهما إختلفت أو إقتربت المسميات كالدولة التسلطية، والدولة التابعة أو الإستتباعية، أو الدولة الرخوية، أو دولة ما بعد الإستعمار[1].

فإن الدولة الفاشلة بإختصار هي الدولة التي تعاني أزمة في بنائها أو هي التي تملك سيادة و إعتراق قانوني و لكن ليس لها سيادة على أرض الواقع قادرة على ممارستها، ولقد أشرنا لهذا في الفصل الأولي جذور أزمة الساحل الإفريقي.

وكما تتميز الدولة الفاشلة بمجموعة من الخصائص تبين فيها مظاهر فشلها نذكر منها ما يلي[2]:

- العنف الدائم: إن حدة العنف لا تحدد وحدها "الدولة الفاشلة، بل خاصية استمرارية هذا العنف كما هو الحال في أنغولا وبورندي وغيرهما، وكذا خاصية شدة المطالب السياسية والجغرافية من أجل اقتسام السلطة أو الاستقلال هي التي تبرر اعتبار العنف محدداً للدولة الفاشلة.
- الحرب الأهلية: يظهر فشل دولة ما جلياً عندما يتحول العنف إلى حرب داخلية شاملة، وغالباً ما تكمن جذور الحروب الأهلية المميزة "للدول الفاشلة" في العداء الاثني أو الديني أو اللغوي أو أي عداء آخر بين المجموعات المكونة للمجتمع (حالة العداء التاريخي بين الهوتو والتوتسي).
- وجود تناقضات بين الجماعات حيث لا توجد دولة فاشلة بدون تباينات بين الجماعات، غير أنه الإشارة إلى وجود العديد من الدول الحديثة التي تضم مجموعة غير متجانسة من المصالح الإثنية والدينية واللغوية، وهاته التناقضات تعد عاملا مساعدا أكثر سببا أصليا لفشل الدولة القومية، ففشل ينبعي الدولة لا يعود بالدرجة الأولى إلى عدم القدرة على بناء أمم انطلاقاً من كتلة من المجموعات الإثنية.
- العجز عن مراقبة الحدود: لا تستطيع الدول الفاشلة مراقبة حدودها، لأنها تكون قد فقدت سلطاتها أجزاء كبيرة من الإقليم، وتكون ممارسة السلطة الرسمية محدودة بشكل كبير في عاصمة الدولة، أو في منطقة عرفية محددة أو أكثر. ويعتبر مدى الامتداد الجغرافي للدولة الذي تمارس عليه الحكومة مراقبتها بشكل فعلي أحد معايير اتساع فشل الدولة، كما هو حال سورية اليوم العاجزة عن تأمين حدودها الشمالية والشرقية مع تركيا والعراق .
- اضطهاد الدولة لمواطنيها : إذ يدفعها إلى ذلك العداء العرقي أو غيره من أنواع العداء بين المجتمعات المحلية، أو عدم استقرار النظام. وكما كان عليه الحال في زائير جمهورية الكونغو الديمقراطية في عهد موبوتو سيسي سيكو أو أفغانستان خلال حكم طالبان ازداد قمع الكوادر الحاكمة لغالبية المواطنين أو ابتزازهم والتحرش بهم، على حين تفضل نخبة صغيرة.
- نمو العنف الإجرامي: يعد نمو العنف الإجرامي وانتشاره أحد معالم فشل الدولة؛ فعندما تضعف سلطة الدولة وعندما تقوم الدولة بقمع مواطنيها، فإن الفوضى العامة تصير هي سيدة الموقف؛ من خلال سيطرة العصابات والجماعات الإجرامية على شوارع المدن، فمن فمن الطبيـ الطبيعي في هذه الحالة أن يلجأ المواطنون الحماية أنفسهم إلى زعماء المليشيات أو الوجهاء الأقوياء الذين يجسدون النظامين الاثني ،والعشائري وبالتالي بروز قوة جديدة في الوقت الذي تنحل فيه جميع المؤسسات بما في ذلك الدولة نفسها.

---

[1] أشواق عباس، مرجع سابق، ص45.

[2] عدنان بوزيدي، **الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، مارس 2018، ص69-70.

ب- ظهور مقاربة الدولة الفاشلة

يعتبر الاهتمام الأكاديمي بمقاربة الدول الفاشلة غير جديد، فقد جاء نتيجة لدراسات أكاديمية للدول الضعيفة، والتي بدأت منذ الستينات من القرن الماضي حيث استخدم قونار مميردال تعبير الدولة الضعيفة للإشارة لبعض الدول الإفريقية حديثة الاستقلال أو حديثة النشأة، والتي يعتبر استقرارها معرضا للتوتر، كونها دول قامت على حدود غير واضحة المعالم وتفتقر للوحدة الوطنية والانسجام الثقافي والاجتماعي[1].

كما يرى المفكر نعوم تشومسكي أن هذا المصطلح غير حقيقي أصلا، بل تستعمله الولايات المتحدة الأمريكية بغية الوصول لأهدافها السياسية وذلك بقوله " إن النظام الأمريكي أخذ في إكتساب بعض سمات "الدولة الفاشلة" هذا إذا ما استعرنا تعبيرا رائجا في الآونة الأخيرة يطلق عادة على دول تعتبر مصدر خطر محتمل على أمننا (مثل العراق)، أو في حاجة إلى تدخلنا لإنقاذ شعبها من مخاطر داخلية جسيمة (مثل هاييتي)[2].

كما أشار كالفن هو لستي إلى أن المشكلة الأساسية في الألفية القادمة لن تكون الحرب بين الدول، ولكن الحروب داخل الدول، وأكثر ما يميز هذه الحروب هو أنها نتيجة مباشرة للدول الضعيفة وذلك من خلال مؤلفه " الدولة الحرب وحالة الحرب" (The State War and the state of war)[3].

و يبين هولستي في هذا المؤلف أهم الخصائص البنيوية لهذه الدول فيما يلي: غياب الشرعية وشخصنة الدولة؛ حيث أن القادة في الدول الضعيفة لا يميزون بين شخصهم وبين الدولة ومؤسساتها، كذا تنوع الطوائف والإثنيات، مبرزا أن الصراعات الإثنية في هذه الدول ليست إلا نتيجة سياسات الدولة التميزية، حيث أن الإثنية التي تملك السلطة، تقوم بخدمة مصالحها على حساب الإثنيات الأخرى، مما يثير الصراعات بينها، وهو ما ينتج عنه مراكز مقاومة داخلية لسلطة وقرارات الدولة من المفترض أن تكون الدولة قوية لزيادة تماسك المجتمع، لكن هذه الدول لا تملك القدرة على ذلك تزداد قوة الجماعات الداخلية في الدولة في ظل سهولة الحصول على الأسلحة، لضعف الرقابة من طرف الدولة، فتظهر الحروب الأهلية والإبادات الجماعية، وحركات التمرد كما حدث في الصومال[4] .

ولكن بدأ الترويج السياسي لمفهوم الدولة الفاشلة خلال إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون بهدف حشد التأييد الدولي لسياسته اتجاه الصومال، إلا أن الأمر استمر، بعد ذلك، أثناء حكم الرئيس السابق جورج بوش الابن، لا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين لعب دورا مهما في تحوير المفهوم وتوجيهه من مبدأ عدم قدرتها على حماية نفسها من التهديد الإرهابي، مما قد يساهم في تفاقم هذه الظاهرة و انتشارها وتوسع رقعتها في العالم ككل، وبذلك تتحول إلى تهديد مباشر للويات المتحدة الأمريكية و الغرب عموما[5].

من جهة أخرى، لم يخلو الخطاب السياسي للرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، منذ حملته الانتخابية في 2007، من استعمال و استغلال مفهوم الدولة الفاشلة أين قال أن أخطار الدول التي لا تستطيع التحكم

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص35.
[2] نعوم تشومسكي ترجمة سامي الكعكي، **الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة و التحدي على الديمقراطية**، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007، ص8-9.
[3] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص35-36.
[4] **المرجع نفسه**، ص36.
[5] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص79.

في حدودها و السيطرة على أراضيها، أو لا تستطيع الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعبها، لا تمثل فقط معضلة أخلاقية أمام الولايات المتحدة، بل هي تهديد أمني يجب مواجهته[1].

الفرع الثاني: معالم وأسباب فشل الدولة

أ- معالم فشل الدولة

يمكننا أن نميز معالم فشل الدولة في مستويين، معالم فشل على المستوى الداخلي، ومعالم فشل على المستوى الخارجي، والتي سوف نذكرها فيما يلي:

1- معالم الفشل الداخلية

تتركز أهمها في غياب دور الدولة وتطبيق القانون أو عدم السيطرة أو غياب الحكم، حيث تشترك كل من الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا وسيراليون في هذه النقطة. إذ لا يمكن أن تقوم الدولة بفرض النظام والقانون على سائر المناطق التابعة لها، وهذا لا يعني أن هذه المناطقي خالية من المؤسسات الحكومية، لكنها تكون في الغالب منفصلة قانونيا عن السلطة المركزية، و لا تمثلها في هذه المناطق بالشكل المطلوب[2].

وتم وضع مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالدولة الفاشلة منذ 2005 من طرف صندوق السلام (Fund For Peace)، بالإشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية (Foreign Policy) من خلال التقارير السنوية لترتيب الدول الفاشلة في العالم، ويمكن تلخيص المؤشرات و تقسيمها إلى ثلاثة محاور، وهي تلخص معالم الفشل الداخل وهي كالتالي[3]:

1.1 المؤشرات السياسية

وتتمثل في شرعية نظام الحكم عجز في قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، ضعف أو انعدام كامل لتطبيق حكم القانون و انتشار إنتهاك حقوق الإنسان، ضعف الدولة في السيطرة على العنف عدم الاستقرار السياسي تزايد حدة التدخل الخارجي سواء من جانب دول أو الفاعلين الآخرين من غير الدول.

2.1 المؤشرات الإقتصادية

يلعب الجانب الاقتصادي دورا مهما في تحديد مدى فشل الدولة من عدمه لذلك يرى تقرير مؤشر الدول الفاشلة أن هناك عددا من الؤشرات الاقتصادية، ما إذا توفرت كانت الدولة فاشلة، أولها هو تذبذب معدلات التنمية الاقتصادية، ثم استمرار تدهور وضع الاقتصاد الوطني للدولة، إضافة إلى ازدياد معدلات الفساد و انتشار المعاملات العرفية.

---

[1] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص79-80.
[2] عبد العزيز لزهر، **الدولة الفاشلة: دراسة مفاهيمية**، مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية، المجلد3، العدد3، سبتمبر2020، ص189.
[3] رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص77-78.

3.1 المؤشرات الإجتماعية

من أهم المؤشرات الاجتماعية التي تدل على وجود فشل لدى الدولة، نذكر تصاعد الضغوط الديموغرافية من خلال الارتفاع الكبير لعدد السكان انخفاض نصيب الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الأساسية، تزايد حركة المهاجرين، لاسيما نحو الخارج، انتشار ظاهرة هجرة الأدمغة و الكفاءات و تهجير عدد من السكان من مناطق الداخلية للدولة النزوح الداخلي القسري، بالإضافة إلى ضعف الاندماج الاجتماعي أو انعدامه.

الجدول رقم (16): جدول يوضح مؤشرات فشل الدولة

المؤشرات السياسية	المؤشرات الإقتصادية	المؤشرات الإجتماعية
عدم القدرة على تقديم الخدمات العامة	إنخفاض معدلات التنمية	سوء توزيع الثروة
إنتهاك حقوق الإنسان	تدهور الوضع الإقتصادي	تزايد هجرة الأدمغة و الكفاءات
عدم التحكم في سلطة الإكراه من قبل الدول	إنتشار الفساد و المحسوبية	ضعف الإندماج الإجتماعي

المصدر: من إعداد الطالب

2- معالم الفشل الخارجية

هناك خاصيتين بالنسبة لهذه النقطة الأولى تكمن في خاصية الانتشار أو بالأخرى وجود موجة لاجئين في الدول المجاورة، مثل الوضع في ليبيريا وسيراليون في منتصف السبعينات، أما الخاصية الثانية تكمن في عدم قدرة الدولة في الدخول في علاقات دولية عادية، وتمثيل نفسها في المجتمع الدولي، كذا يصعب على المنظمات الدولية والدول تحديد الجهة الواجب التعامل معها بالنسبة للدولة الفاشلة[1].

ب- أسباب فشل الدولة

هنالك مجموعة من الأسباب نذكر من أهمها ما يلي[2]:

1- الأسباب الاقتصادية

يعتبر الضعف الاقتصادي من أهم أسباب ضعف وفشل الدول، لكون بناء مؤسسات البلاد وإيجاد استقرار فيها يتطلب تحسين مستوى المعيشة وتقليل نسب البطالة، فمن خلال تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة يتضح أن هناك مشاكل اقتصادية كبيرة تصل إلى توقع كوارث إنسانية ومجاعة في إفريقيا. لكن لا يمكن الفصل بين الفشل الاقتصادي والفشل السياسي؛ فالاهتمام بالاقتصاد وتقويته إن كان ذلك ممكننا حقا لن يحل المشكلة، لان الاستقرار في الدولة يتطلب مؤسسات اقتصادية مستقرة، وتنمية اقتصادية تستند عليها من حيث الموارد المالية.

[1] عبد العزيز لزهر، مرجع سابق، ص189.
[2] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص37-38.

2- الأسباب الاجتماعية

إن التنوع الإثني والثقافي في ظل غياب ثقافة قبول الأخر والتعامل معه، كما يشير باري بوزان إلى انه إضافة إلى هذا التنوع ويسبب ضعف بعض الدول الإفريقية، أصبحت جماعات صغيرة كذا عائلات تتجمع لخدمة مصالحها الخاصة، مشكلة بذلك جماعات إثنية ، من ما يزيد من معدل الصراعات من اجل السيطرة في هذه المناطق.

3- الأسباب التاريخية والسياسية

يشرح باري بوزان أسباب تعثر الدول الإفريقية في مسارات البناء التي دخلتها منذ الاستقلال، مرجعا أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور دول افريقية ضعيفة إلى الفترة الاستعمارية التي شهدتها، والتي تركت أثارا عميقة على المجتمعات الإفريقية، إضافة إلى التنوع الاجتماعي في كتابه المعروف "المناطق والقوى : بنية الأمن الدولي".

حيث يقول أن المشكلة بالنسبة لدول إفريقيا تكمن في كونها دفعت فاتورة كبيرة للتحرر، وتحاول تقليد النموذج الأوربي لبناء الدولة. إن الدول الإفريقية ضعيفة من حيث مستويات التلاحم الاجتماعي والسياسي، كذا من حيث قوة وقدرة الدولة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

فمن خلال كل ما سبق يمكننا أن نعتبر أن أهم الأسباب التي أبقت دول الساحل الإفريقي ضمن قائمة الدول الفاشلة هو فشل مشروع إعادة بناء الدولة بعد كل ما شهدته المنطقة من تطورات جيوسياسية.

فمن خلال كل ما سبق يمكننا أن نوضح أن مقاربة الدولة الفاشلة يمكنها أن تفسر الوضع الذي تعيشه دول الساحل من إتجاهين:

الإتجاه الأول: الذي يمكننا من خلاله أن نرى أن دول الساحل بالفعل تعاني من أزمة بنيوية عميقة تحتاج لإصلاحات جذرية حقيقية.

الإتجاه الثاني: والذي يمكننا من خلاله أن نرى كيف تستغل الدول الكبرى مفهوم الدولة الفاشلة كألية للتدخل وذلك بالإدعاء بحماية أمنها من التهديدات التي تنتج من هذه الدول الفاشلة، ولكن تكون حماية مصالحهم هي الأساس من هذا التدخل.

كما يعرف هذا الأسلوب بمفهوم الأمننة وذلك في محاولة خلق تهديدات وهمية أحيانا وذلك من أجل الوصول لمصالح خاصة، وذلك عبر إضفاء الطابع الأمني من أجل التدخل في الدول الأخرى سواء كان هذا عبر محاربة الإرهاب، أو مكافحة التهديدات الأمنية في الدول الفاشلة

المطلب الثاني: مقاربة الأمن الإنساني

عرف الأمن سابقا من خلال مفهوم سياسي ضيق، ويعني سلامة الدولة من التهديد الخارجي الذي يسعى لإستهداف أمنها و إستقرارها و لكن مع مرور الزمن قد أصبح هناك مفهوم واسع للأمن و الذي يعرف بالأمن القومي و الذي يسعى لحماية أمنها و مواطنيها، كذا تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة، ويقوم على التوازن الذي يرتكز على التوافق و الإجماع الداخلي، وأيضا التعاون الإقليمي بحيث يشمل عدة أبعاد (سياسية، عسكرية، إقتصادية، بيئية، مجتمعية) الذي يسعى في مجمله تحقيق الرفاه للمواطنين،

وهذا ما ينقلنا إلى مفهوم الأمن الإنساني الذي يدعو لحماية الفرد قبل كل شيء، فالهدف الأساسي من هذا المطلب هو التعرف على الأمن الإنساني و ظروف نشأته وكذا التعرف على أهم خصائصه و أبعاده وذلك من أجل فهم الأوضاع التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي.

الفرع الأول: مفهوم الأمن الإنساني وخصائصه

أ- مفهوم الأمن الإنساني

تشكل مقاربة الأمن الإنساني، قطيعة معرفية مع المقاربة التقليدية السابقة لمفهوم الأمن التي تختزل التهديد في الأبعاد العسكرية الصرفة، بل تركز في أساسها على تحقيق أمن الفرد كأساس لها وتحقيق أمن الدولة كذلك، إذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقض فيه أمن مواطنيها بل إنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرا لتهديد أمن مواطنيها ومن ثم يجب عدم الفصل بينهم[1].

إلا أن هذا لا ينفي وجود إسهامات تنظيرية سابقة، ركزت على الفرد كغاية للأمن، وعلى التهديدات غير العسكرية شكلت أصولا فكرية للأمن الإنساني. يلخصها الجامعي الكندي شارل" فيليب دافيد" في أفكار وتطور هذا المفهوم من خلال الإسهامات التنظيرية السابقة، التي ركزت على الفرد كغاية للأمن، وعلى التهديدات و التي لخصها الجامعي الكندي "شارل فيليب دافيد" في أفكار "جون غالتونغ" و"جون "بورتن" والمقارية الليبيرالية الأمريكية في نهاية السبعينات خاصة إسهامات "براون" و "إلمن". كما جاءت أهم الانتقادات للمقاربة الواقعية للأمن من قبل المدرسة النقدية "مدرسة فرانكفورت"، التي ترى أن الأمن الحقيقي لا يتحقق إلا بعد تحرر الفرد الكامل، وانعتاقه من انتهاكات الدولة الممارسة عليه وأخيرا يقدر البنائيين أن أمن الإنسان يتصل بإعادة بناء قيم وتغييرات سلوكية على المستوى الدولي[2].

كما كان للمدرسة الكندية، إسهامات كبيرة في بلورة هذا المفهوم، من خلال وزير الخارجية الكندي لويد" أكسوورثي"، الذي دعا إلى ضرورة بناء مجتمع عالمي قائم على قيم إنسانية يكون فيها الأفراد محميون من أي تهديدات[3].

كما تم تطوير هذا المفهوم من طرف (لجنة الأمن الإنساني)، التي تأسست في جانفي 2001 بمبادرة من الحكومة اليابانية التي تربط اللاأمن الإنساني، كنتيجة للنزاعات والعنف من جهة ومن جهة أخرى، نتيجة غياب الأمن و التنمية، وفي هذا السياق لك باعتمادها يقول أمارتيا سان: "الأمن الإنساني يشكل عنصر أساسيا في مسارات التنمية الشاملة"[4].

إلا أن أول استخدام رسمي لهذا المفهوم، جاء في تقرير التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 والذي قام بتحريره كل من "أمارتيا "سان" و "محبوب الحق " بحيث تم صياغة مفهوم جديد للأمن تمثل في الأمن الإنساني [5].

---

[1] سمير قط، مرجع سابق، ص98.
[2] **المكان نفسه**.
[3] **المكان نفسه**.
[4] **المرجع نفسه**، ص98-99.
[5] كريم رقولي، بقرار أبوبكر، **الأمن الإنساني-مقاربة معرفية**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 6، العدد 1، مارس 2023، ص1786.

ويمكننا تعريف الأمن الإنساني: هو تحرر الفرد من الخوف و التحرر من الحاجة، و المقصد من هذا حصوله على الأمن و الأمان و أيضا القدرة على العيش الكريم.

ب- خصائص الأمن الإنساني

لخص تقرير التنمية البشرية" UNDP" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 خصائص الأمن الإنساني في النقاط التالية[1]:

- الأمن الإنساني شامل للعالم، بالنظر إلى التهديدات والمخاطر المشتركة للأفراد دون استثناءات.
- يتأسس على الاعتماد المتبادل، فمكونات الأمن الإنساني يتوقف كل منها على الآخر، فعندما يتعرض الأفراد لخطر في أي مكان من العالم المرجح أن تتأثر بذلك كل الدول.
- التركيز على الوقاية المبكرة بدل التدخل اللاحق في حماية الأفراد، ومثال ذلك "أزمة أنغولا" عام 1993 و رواندا عام 1994، وبالتالي الوقاية المبكرة لها نتائج إيجابية أفضل من التدخل اللاحق.
- يتمحور حول الفرد فهو كغاية للأمن فيهتم بتحسين نمط حياة الأفراد ومستوى معيشتهم، ومدى حريتهم في ممارسة خياراتهم ومدى قدرتهم على الوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: مستويات و أبعاد الأمن الإنساني

أ- أبعاد الأمن الإنساني

- للأمن الإنساني عدة أبعاد نذكر منها ما يلي[2]:
- الأمن السياسي: التمتع بالحقوق المدنية و الحريات العامة
- الأمن الإقتصادي: يعني غياب الفقر
- الأمن الغذائي: ضمان مصادر الغذاء
- الأمن الصحي: ضمان الحماية من الأمراض
- الأمن البيئي: الوقاية من التقهقر البيئي
- الأمن الشخصي: الحماية الجسدية ضد التعذيب، الحروب، العنف المحلي، وجرائم تعاطي المخدرات
- الأمن الإجتماعي: بقاء الثقافات التقليدية وأمن المجموعات الإثنية

ب- مستويات الأمن الإنساني

هناك ثلاث مستويات للأمن الإنساني و سوف نذكرها فيما يلي[3]:

1- الأمن الفردي

يقصد بالأمن الفردي تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد، باعتباره إنسانا، وذلك بسلامته من كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو شرفه او حريته أو ماله، وبعبارة أخرى فإن الأمن الفردي يعني العصمة والحماية من خلال منع أي عدوان يهدده مكين الإنسان من تحقيق خصوصياته العقدية و اللغوية والثقافية

[1] كريم رقولي، بقرار أبوبكر، مرجع سابق، ص1788.
[2] سمير قط، مرجع سابق، ص100.
[3] زيدي جازية، مرجع سابق، ص111-113.

وكذلك تمكين الفرد من تكوين عائلة وتحقيق الطموح في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في القرص والعدالة في التوزيع.

2- الأمن الجماعي

يقصد بالأمن الجماعي، أمن الأمة باعتبارها وحدة واحدة، وذلك بتحقيق العصمة والحماية لحقوقها العامة ومصالحها المتمثلة في وحدتها الدينية والاجتماعية والفكرية صيانة نظمها وحماية مؤسساتها والحفاظ على مقدراتها ومكتسباتها.

كما يعني مفهوم الأمن الجماعي أن أمن الجزء يتعين أن يكون مرتبطا بأمن الكل ومن ثم فإن أي تهديد يقع على الجزء " فإن مواجهة هذا التهديد يقع على عاتق "الكل" وليس على عاتق الجزء المهدد فقط فقط .

وعليه فإن كل من الأمن الفردى والأمن الجماعى متداخلان فأمن الفرد هو أمن الجماعة و العكس صحيح، وما يفسد على الفرد أمنه يمكن أن يفسد أمن الجماعة

3- الأمن الوطني

هو أمن الدولة وليس أمن المجتمع والدولة هى نقاء الشعب وحماية وسلامة الإقليم، وعليه فإن مسؤولية الأمن الوطني هي مسؤولية جماعية وفردية، مواطنا كان أم مقيما، لهذا ينبغي توحيد الأمن والمواطنة والولاء في التقوس ولا يكون ذلك إلا بايجاد ثقافة أمن شاملة وهي مهمة مناطة لكل الأفراد و المجتمع للحفاظ على سلامة الوطن.

وعليه فإن مسؤولية الأمن الوطني هي مسؤولية جماعية وفردية، مواطنا كان أم مقيما، لهذا ينبغي توحيد الأمن والمواطنة والولاء في النفوس ولا يكون ذلك إلا بإيجاد ثقافة أمن شاملة وهي مهمة مناطة لكل الأفراد والمجتمع للحفاظ على سلامة وأمن الوطن

فالأمن الوطني هو أمن الوطن الصغير بما فيه ويشمل الأمن الفردي والأمن الجماعي والأمن الداخلى والأمن الخارجي.

الأمن الداخلي: ويقصد به تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شأنها الداخليعلى نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية لكل المصلحة العامة والخاصة فيها، وبذلك يمتد مفهوم الأمن الداخلي فهو أمن الدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها ومصالحها التي يقوم عليها وجودها، وتحقق بها قدرتها على ممارسة وظائفها واختصاصاتها النظامية والإدارية والسيادية.

الأمن الخارجي: فهو يعني الاستقرار والاطمئنان للدولة في شؤونها الخارجية، علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، ويقتضي سلامة وصيانة مصالح الدولة، ومن تلك المصالح مصلحتها في الوحدة وسلامة الأرض وفي سلامة قدراتها وفي حماية مقومات وجودها وأسباب قوتها. مما لا شك فيه أن الأمن الوطني يعتبر من الركائز الجوهرية الحساسة التي تعتمد عليها الدول في المحافظة على استقلالها وأمنها وتطورها أما مقومات الأمن الوطني فانها تختلف من دولة إلى أخرى والسبب أن لكل دولة ظروفها وخصائصها.

فالأمن الوطني هو ذلك الذي يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها ومصالح شعبها من أي عدوان خارجي بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية، الذي يحتاج إلى حراك دائم على المستوى المحلى والخارجي.

فمن خلال المقاربة السابقة يمكننا أن نرى إلى ما تعانيه منطقة الساحل الإفريقي من نقص في أبسط مقومات الحياة، بحيث أن الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي ليست فشل في بناء الدولة فقط، بل يجب تأمين مقومات الحياة للأفراد كونهم هم الأساس في بناء أي دولة أن عدم الإستقرار التي تعيشه ليس من جانب واحد فقط بل عدة جوانب أخرى.

ويجب مساندة منطقة الساحل الإفريقي للنهوض من الأزمة التي تعشيها و بداية مشاريع تنموية تركز على جميع الجوانب، ومن المفضل أن يتم مساندة المنطقة عبر هيئات ومنظمات حكومية موثوقة كالأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي، ومحاولة الإبتعاد أكبر قدر ممكن عن الدول وذلك كون أن مساعدات الدول الكبرى تأتي من أجل مصالح معينة وهي مؤقتة أكثر من رغبتها في الإصلاح الجذري للأزمة.

المطلب الثالث: مقاربة القوة الناعمة

لايمكن لأحد أن يقلل من قوة الدولة، فالقوة في العلاقات الدولية هي الأساس التي تبين الطريق وتحدد إطار علاقتها بالقوى الخارجية، وأغلبية الناس تعرف القوة الصلبة، و التي تتمثل في القوة العسكرية والإقتصادية (الترغيب والترهيب)، ومع مرور الزمن ظهر نوع جديد من القوة في تسعينيات القرن الماضي يتركز على التأثير في الآخرين دون إستخدام القوة الصلبة التي تعرف بالقوة الناعمة، فالهدف الأساسي في هذا المطلب هو التعرف على القوة الناعمة ومعرفة مرتكزاتها و أهم أدواتها.

الفرع الأول: مفهوم و القوة الناعمة و نشأتها

أ- مفهوم القوة الناعمة

قبل التطرق للقوة الناعمة علينا أولا أن نفهم ماهي القوة وذلك يعود كونها المحرك لسياسة الدول فهي التي ترسم موقعك في العلاقات الدولية، وبرغم من كثرة التعريفات للقوة فيمكننا أن نعرف القوة أنها القدرة على الحصول على النتائج التي يريدها الفرد أو بمعنى آخر القدرة على تأثير على سلوك الأخرين[1].

ولكن القوة الناعمة لا تعمل بنفس الطريقة فالقوة الناعمة تعتمد على القوة المعنوية في تنفيذها أكثر من القوة المادية، فهي تعتمد على مفهوم الإعجاب، الذي يأثر على الأخرين دون الحاجة للضغط عليهم بالإكراه[2].

فمن خلال ما سبق يمكننا أن نعرف القوة الناعمة على أنها: التأثير على الأخرين بجعلهم يفعلون ما تريد دون إرغامهم على ذلك[3].

---

[1] جوزيف.س.ناي، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، الرياض، العبيكان للنشر، 2007، ص19-20.

[2] **المرجع نفسه**، ص20.

[3] **المرجع نفسه**، ص25.

فالقوة الناعمة بإختصار هي القوة الجذابة أو القوة المعنوية الأخلاقية بشكل أساسي فهي تسعى لتأثير على الأخرين بجعلك مركز إهتمام و جذب ، فإذا طبقنا هذا المثال على الشرطة فسوف نرى أن التأسيس الإجتماعي جعل من رجال الشرطة ودودين بما يكفي لجعل مجتمعاتهم تطلب من المساعدة.-25

أما إذا طبقنا هذا في مجال السياسي فيمكننا أن نرى ما مدى قدرة تأثير القوة الناعمة، فمثلا إذا تدخلت دولة ما في دولة أخرى فيطلق على ذلك بالإحتلال و إلخ...، ولكن إذا تم التدخل بمعايير أخرى كحماية حقوق الإنسان و الحرب على الإرهاب فسوف تتغير النظرة لهذا الفعل، بالرغم من أن الأمر لا يختلف كثيرا، وهذا ما جعل الدول تستخدم القوة الناعمة وتكسب سمعة دولية، من أجل مصالحها الشخصية.

ب- نشأة القوة الناعمة

و إستلهم جوزيف ناي نظريته هذه من أفكار مارشال سينغر. والذي منذ 1972 اعتبر أن " القوة لا تقوم على القدرة على الإكراه. بقدر ما تقوم على القدرة على الجذب" كرس ناي عمله هذا في دراسة طبيعة القوة الأمريكية وقدرتها على القيادة. هناك ظاهرتين دفعنا نحو هذا التحول أي من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة : الأولى، تكمن في تشابك التبادلات الدولية والتي عبر عنها جوزيف ناي في عمله السابق حول (الإعتماد المتبادل المركب)، والثانية، تتمثل في تحول القوة في العلاقات الدولية. فهذه القوة أصبحت أقل تحولية من السابق بعبارة أخرى، خصائص القوة تقوم على فكرة أن المزايا المتحصل عليها في ميدان ما لا يمكن تحويلها إلى ميادين أخرى[1].

وطرح مفهوم القوة الناعمة لأول مرة بشكل أكاديمي سنة 1995، من طرف البروفيسور الأمريكي جوزيف ناي، من خلال كتابه الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية، حيث قام بتطويره في التقرير الذي أصدره سنة 2004 تحت عنوان القوة الناعمة (وسائل النجاح في السياسة العالمية) يرى ناي أن القوة الناعمة تستخدم لتبيين مستويات التأثير الكبير للثقافة والقيم والأفكار على سلوك الآخرين مقارنة بالإجراءات والوسائل القسرية، انطلاقا من استخدام القوة الصلبة[2].

استخدم هذا المصطلح أكاديميا من طرف ناي قبل سنوات تحديدا سنة 1990 من خلال مؤلفه الذي يحمل الذي عنوان Bound to Lead ، والتي قام بوضعها كرد فعل على دراسة بول كيندي سقوط وصعود القوى الكبرى حيث يشير إلى أن القوة الأمريكية ليست في تراجع وأن القوة الناعمة مكملة للقوة الصلبة[3].

يرى جوزيف ناي أن أهمية القوة الناعمة قد زادت في الوقت الراهن مع سرعة الاتصال والعولمة، وعلى الولايات المتحدة الاعتماد على المؤسسات الدولية من اجل الدفاع والتأثير من خلال قيمها العالمية، حيث يقول"على الولايات المتحدة الجمع بين القوة الصلبة والناعمة لتتشكل القوة الذكية مثل ما فعلت خلال الحرب الباردة"[4].

---

[1] سمير قط، مرجع سابق، ص49.
[2] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص26.
[3] **المكان نفسه.**
[4] **المكان نفسه.**

الفرع الثاني: مرتكزات القوة الناعمة

ترتكز القوة الناعمة على ثلاثة مصادر أساسية للقوة الناعمة والتي سنذكرها فيما يلي:

أ- الثقافة

وهي مجموعة القيم والممارسات التي تخلق معنى للمجتمع، ولها عدة مظاهر فمن المألوف عادةً أن يميز المرء بين الثقافة العليا، كالأدب والفن والتعليم، التي تعجب النخبة والثقافة الشعبية التي تركز على إمتاع الجماهير بالجملة[1].

فعندما تحتوي ثقافة بلد ما على قيم عالمية، وتروّج سياساته قيماً ومصالح يشاركه فيها الآخرون، فإنه يزيد من إمكانية حصوله على النتائج المرغوبة بسبب علاقاته التي يخلقها من الجاذبية والواجب. فالقيم الضيقة والثقافات المحدودة يقل احتمال إنتاجها للقوة الناعمة. والولايات المتحدة تستفيد من ثقافة عالمية التوجه ولقد جادل المحرر حتى من أصولها وموجوداتها الاقتصادية والعسكرية، إن ثقافة الولايات المتحدة الرفيعة منها أو المتواضعة، تشجع إلى الخارج بحدة كان آخر عهد العالم بها أيام الإمبراطورية الرومانية ولكن بانعطاف .جديد. ذلك أن السطوة الثقافية الرومانية والسوفيتية كانتا تتوقفان بالضبط عند حدودهما العسكرية. أما قوة أميركا الناعمة فهي تحكم إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس أبدا[2].

ب- المعايير السياسية (سياسات الحكومة)

وهي التي تعزز القوة الناعمة لهذه الدولة أو تقوضها، فالسياسات الداخلية والخارجية التي تقوم وفق أسس وطنية ضيقة مع عدم مراعاة مصالح اللآخرين تقوض أسس القوة الناعمة[3].

فسياسات الحكومة في الداخل والخارج مورد آخر من موارد القوة الناعمة، وعلى سبيل المثال، في الفصل العنصري في خمسينيات القرن العشرين في داخل أميركا قد انتقص من قوتها الناعمة في إفريقيا. أما اليوم فإن تطبيق عقوبة الإعدام والقوانين الضعيفة للسيطرة على انتشار الأسلحة في أيدي عامة الناس تنتقص من القوة الأميركية الناعمة في أوروبا[4].

ج- السياسة الخارجية

للسياسات الخارجية تأثيراً قوياً على القوة الناعمة ومن الأمثلة على ذلك سياسات جيمي كارتر الخاصة بحقوق الإنسان، وكذلك جهود الحكومة لترويج الديمقراطية في أيام إدارتي ريغان وكلينتون. وفي الأرجنتين، فإن السياسات الأميركية الخاصة بحقوق الإنسان التي رفضتها الحكومة العسكرية في سبعينيات القرن العشرين أنتجت قوة ناعمة لا بأس بحجمها للولايات المتحدة بعد ذلك بعقدين من الزمن عندما جاء البيرونيون إلى السلطة بعدما كانوا مسجونين في السابق. ويمكن أن تكون للسياسات أثار بعيدة المدى وقصيرة المدى أيضاً تختلف حسب سب التغييرات في السياق. فشعبية الولايات المتحدة في

---

[1] جوزيف.س.ناي، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مرجع سابق، ص32.
[2] **المرجع نفسه**، ص32-33.
[3] نفطية محمد، **القوة الناعمة في العلاقات الدولية دراسة حالة تركيا 2002-2017**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017، ص48.
[4] جوزيف.س.ناي، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مرجع سابق، ص35.

الأرجنتين في أوائل التسعينيات والقرن العشرين كانت انعكاساً لسياسات كارتر في سبعينيات ذلك القرن، وقد جعلت الحكومة الأرجنتينية تؤيد السياسات الأميركية في الأمم المتحدة البلقان[1].

ومن أجل أن تكون السياسة الخارجية للدولة أكثر نجاحا وتحقيقا للأهداف، فيجب عليها أن تنتهج النقاط التالية[2]:

- القدرة على الجذب: وآلية الجذب ترتبط بالقدرة على الإقناع الذي يؤدي إلى تغيير تفضيلات الفواعل الدولية بعد تدخل الدولة بأدوات القوة الناعمة
- وجود مصادر للقوة الصلبة بجانب مصادر القوة الناعمة غير ملموسة: حيث أن امتلاك موارد للقوة الصلبة يعتبر في حد ذاته من آليات الجذب و الاقناع
- تسويق الأفكار والسياسات والقيم والثقافات بشتى الطرق والوسائل
- اكتساب المصداقية والثقة من الأطراف والفواعل المستهدفة
- مرعاة مصالح وتفضيلات الدولة المستهدفة: سواء النخبة الحاكمة وصانعي القرار أو لعموم المواطنين والرأي العام

فمما سبق و بإسقاط هذه المقاربة على ما تعيشه منطقة الساحل الإفريقي، فيمكننا أن نرى ما مدى تأثير الأدوات الجديدة في مكافحة التهديدات الأمنية التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي، وذلك عبر إستخدام الطرق الحديثة و التي تعتمد على الجانب المعنوي أكثر من الجانب المادي.

وبالنظر لما تعيشه منطقة الساحل الإفريقي من التهديدات الأمنية و المتمثلة قبل كل شيء في الإرهاب كالتهديد الأول على المنطقة، فتفعيل مقاربة القوة الناعمة أصبح جد ضروري، وذلك عبر إستخدام جميع القدرات المعنوية التي تمتلكها دول الساحل و التي تتمثل بشكل أساسي في الدين الإسلامي.

فبنظر للتنظيمات الإرهابية و عصابات الجريمة المنظمة فالرابط الأساسي الذي يجمع فيما بينهم هو الدين، فالخطاب الديني المتطرف هو الذي أثر على الأفراد في منطقة الساحل و الذي أدى لتكاثر الحركات الإرهابية.

ومن أجل السيطرة على هذه التنظيمات فلا بد من التأسيس لخطاب ديني معتدل يكون ضد الخطاب الديني المتطرف التي تستخدمه الجماعات الإرهابية بغرض التأثير على الأفراد الذين لا يمتلكون وعي سياسي بما يحصل.

وأيضا يمكن الأخذ بالتجربة الجزائرية في محاربة الإرهاب بما عرف "العشرية السوداء" والتي كانت من أهم وسائلها في القضاء على التطرف هو إعادة المنابر وذلك يعود لتأثيرها القوي في نفوس الأفراد، وأيضا كانت القوانين التي تم سنها كقانون الرحمة 1995 ومن ثم قانون الوئام 1999 ومن ثم المصالحة الوطنية 2005-2006، كل ماسبق كان له دور فعال في القضاء على الظاهرة الإرهابية معنويا قبل القضاء نهائيا.

[1] جوزيف.س.ناي، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مرجع سابق، ص35-36.
[2] نفطية محمد، مرجع سابق، ص48.

وأيضا يجب محاولة تجديد الخطاب الديني قدر الإمكان كما تقوم اليوم بعض الدول في الشرق الأوسط و التي ترى أن الجماعات الإرهابية تستخدم النصوص القديمة و المتطرفة من أجل الوصول لمصالحها الخاصة.

وفي الأخير فمقاربة القوة الناعمة ليست هي الحل الجذري التي سوف تحل الأزمة في منطقة الساحل وتكافح التهديدات الأمنية، كون أن الجماعات الإرهابية في الأخير تتميز بالعقلانية ولها مصالح سياسية قبل أي مصالح أخرى، ولكنها هذه المقاربة سوف يكون لها دور كبير في التقليل من خطر هذه الجماعات وذلك عبر توعية الأفراد.

المطلب الرابع: مقاربة السلام عبر التكامل

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والخسائر الكبيرة التي خلفتها على جميع المستويات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، برزت عدة مقاربات تسعى للإصلاح عبر التكامل كوسيلة من أجل النهوض، وتتمثل في اندماج الدول في تجمعات وتكتلات كبرى وذلك من أجل حل مشاكلها الداخلية ومواجهة التهديدات الخارجية إذ تسمح الدول بنقل بعض صلاحياتها إلى المنظمات الإقليمية التابعة لها كي تنوب عنها في حل مشاكلها بصورة تعاونية مع الغير، وبذلك أضحت بديلا عصريا للتعاون الاقتصادي والاجتماعي على غرار ما حدث في منظمة الاتحاد الأوروبي، حيث نرى أن هذا ما قد يساهم في حل الأوضاع المعقدة في دول منطقة الساحل الإفريقي، ففي هذا المطلب سوف نتعرف على مقاربة التكامل وكيف تت وما هي أهم مرتكزاتها.

الفرع الأول: مفهوم التكامل

يمكن أساساً تعريف التكامل باعتباره عملية تشكيل الأجزاء لكل (Forming Parts into a Whole) أو عملية استجابة وإيجابية للإعتماد المتبادل بين الدول. ورغم بروز تعريفات متعددة ومعقدة وبطريقة ما متباينة للتكامل إلا أن هذا المفهوم يشير أساساً إلى علاقة الجماعة المترابطة أو الالتحام القوي بين الأفراد في كيان سياسي فهي تتضمن روابط متبادلة وإحساس بهوية الجماعة، والإدراك[1].

ويدرك التكامل من خلال مستويين مختلفين[2]:

- مستوى التكامل القومي (National Integration Level): وهو الذي يهتم بشروط أو بعمليات التكامل في داخل وحدة سياسية واحدة. وهو الذي يوضح نجاح أو إخفاق قومية ما في خلق وتعميق مشاعر الانتماء إلى كيان الدولة Nationhood سواء كانت مستقلة حديثاً مثل نيجيريا،على سبيل المثال، أو يمكن معاينته من خلال دول أكثر استقراراً مثل بلجيكا أو كندا. هذه الدول تمثل وحدات ذات تقسيمات داخلية تضع حسابات للاختلافات اللغوية والعرقية والدينية .
- مستوى التكامل المتعدد (Multinational Integration Level): ويتضمن التكامل هنا مستوى تعددياً إقليمياً أو عالمياً. ففي المستوى الإقليمي يبرز على سبيل المثال، نموذجي الإتحاد الأوروبي (The European Union)وجماعة أفريقيا الشرقية (The east african Community)

[1] عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2008، ص33
[2] **المرجع نفسه**، ص33-34.

وعلى المستوى العالمي تبرز أعمال الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كنموذج يسعى لأحداث التكامل بأشكاله المختلفة.

والسلام عبر التكامل هو عنوان لمقال حرره كل من شارل فيليب دافيد والباحثة عفاف بن السايح سنة 1997، يعتقد الباحثان أن الإقليمية تعد الخاصية التي ميزت السياسة العالمية في أواخر القرن العشرين، فجل دول العالم حتى الفقيرة منها والصغيرة، باتت تعتقد أن تحقيق مصالحها الإقتصادية ،والسياسية لن يتأتى لها سوى عبر الإندماج الإقليمي[1].

فكما يلاحظ الباحثان أن الإندماج في سياق عولمة إقتصادية، هو مصدر مهم للغاية للإستقرار والأمن. فكل المناطق الجغرافية التي قامت فيها إندماجات إقليمية كأوروبا الغربية (الإتحاد الأوروبي)، والأسيان والماركوسير و إلخ...، كلها عرفت علاقات سلمية بين دولها فضلا عن ذلك، فالإنفتاح الإقليمي بين الدول كالإتصالات الرحلات التبادلات بمختلف أشكالها بين مواطني هذه الدول سيعيد لا محالة تعريف السيادة الوطنية الدولاتية بمفهومها التقليدي الواقعي المغالية في الإنغلاق على الأخر فكل التجارب التكاملية، أظهرت نتائج إيجابية سياسيا، فتطور أي تجربة تكاملية[2].

فسيكون ذلك له تأثير بالغ على الصعيدين النفسي والعملي، فهذا التطور سيشكل نقلة نوعية في أنماط التفكير عند صناع القرار داخل الدول ما يقود في نهاية المطاف إلى تغيير الصورة النمطية لإدراك الأخر. ويدفع باتجاه تحويل العلاقات التنافسية والصراعية وغياب الثقة بين النخب الحاكمة إلى علاقات تعاونية سلمية. وهذا بدوره سيخلق بيئة توافقية سلمية بين الدول المنضوية في هذا التكامل.

من جهة أخرى، يؤكد كاتبا المقال شارل فيليب دافيد وعفاف بن السابح، أن الإندماج الإقليمي سيكون إستراتيجية جد نافعة في التصدي لما يعرف بالتحديات الجديدة للأمن[3].

فالتهديد كما هو معروف يمكن أن يكون داخلي كالمشاكل المتعلقة بالشرعية الدولاتية، وإما أن يكون خارجي في شكل تحد عسكري من دولة أخرى غير أن العولمة. جلبت معها ظواهر مرضية جديدة فخلقت أنواعا جديدة من التهديدات عادة ما تكون عابرة للأوطان والحدود هذه التهديدات لا يمكن التعامل معها بشكل منفرد أي عبر استراتيجيات وطنية دولاتية فحسب، بل يجب التعاون الدولي وخاصة الأقليمي للسيطرة عليها ومكافحتها مثل الإرهاب الدولي الجريمة العابرة للحدود الهجرة غير الشرعية واللاجئين، إنتشار التكنولوجيات الحديثة، تقهقر البيئة[4].

الفرع الثاني: أسس ومرتكزات التكامل

الافتراض الذي تقوم عليه نظرية التكامل الدولي تقوم على ثلاثية (التطور - الحاجة - المصلحة). فالتطور الذي شهدته المجتمعات الإنسانية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية وفي مجال السلع الضرورية والخدمات الأساسية، كل ذلك أنتج مطالب متنوعة وحاجات متزايدة يفترض إشباعها والعمل على تأمينها، وأن تأمين هذه الحاجات والمطالب يمثل مصلحة مشكوكة لجميع الأطراف المعنية، كما وأن تحقيق هذه الغاية لا يتم إلا عن طريق التعاون الدولي، وتحقيق مستوى

[1] سمير قط، مرجع سابق، ص47
[2] **المرجع نفسه**، ص47-48.
[3] **المرجع نفسه**، 48.
[4] **المرجع نفسه**، ص48-49.

متقدم من التعاون بين الدول يقود بدوره إلى التكامل، أي أن يكمل كل طرف الطرف الآخر في قطاع معين، ومثل هذا التعاون في قطاع معين من شأنه أن يقود إلى تعاون مماثل في قطاعات أخرى[1].

هذه الأنشطة التعاونية أو التكاملية بين قطاعات متخصصة وظيفيا ستؤدي بالدول الأطراف في هذه العملية إلى أن تتكامل هي الأخرى بدورها وتندمج مع بعضها وعلى نحو لا يسمح لأي منها أن تستغني عن الأخرى، وكما يذهب (ليون ليندبرغ) في توصيفه لعملية التكامل، أن الدول ستجد نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة[2].

فالتكامل يفترض أولا وقبل كل شيء وجود الرغبة في التعاون بين طرفين أو أكثر تحكمهم حاجات ومصالح مشتركة يسعون إلى تحقيقه، وعندما تتم عملية التفاعل التعاوني تتشكل بعد ذلك حالة التكامل، وعليه فإن التكامل بمعناه النهائي هو العملية التي يجري فيها التعاون بين أطراف (دول) متعددة الإنجاز أهداف ومصالح لها طبيعة مشتركة يلتفون عندها ويعملون على تحقيقها.

وكما يذهب (ارنست هاس) إلى أنه في اطار هذه العملية و ضمن حدودها تتحول الولاءات و النشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة و مختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة، ويضيف (هاس) إذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من التفاعلات والتمازجات بين عدد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية، فإن على التكامل أن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة هذا التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية[3].

وثمة مسألة هامة في العملية التكاملية وهي التسييس التدريجي لأغراض أو أهداف الأطراف لا سيما أن هذه الأهداف اعتبرت منذ البداية أهدافا فنية أو أهدافا ليست موضع خلاف، ويتم التسييس من خلال موافقة الأطراف على البحث في الوسائل التي تعتبر الانسب لتحقيق تلك الأهداف الفنية أو غير الخلافية[4].

يتضح مما تقدم أن العملية التكاملية ترتبط أساساً بالمفهوم الوظيفي أو الوظيفة، ويقصد بالوظيفة هنا. تلك النشاطات أو الفعاليات التي يقوم بها تنظيم معين يختص بوظيفة معينة أو يضطلع بنشاط معين مثل جمعية نقابية. حزب سياسي حكومي، منظمة إقليمية أو دولية بمعنى أن هناك مؤسسات أو منظمات متخصصة تقوم بنشاطات محددة وفي قطاعات مختلفة تحقيقاً الأهداف معينة، وذلك من خلال الوظيفة التي تمارسها أو التي تقوم بها، والنجاح المتحقق ضمن هذا القطاع يمكن أن بشكل حافزا للتعاون الوظيفي في قطاعات أخرى، ما يقود إلى الانتشار والتوسع في قاعدة التعاون الوظيفي التكاملي[5].

---

[1] عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية**، عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع، 2010، ص148.
[2] **المكان نفسه**.
[3] **المرجع نفسه**، ص148-149.
[4] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، ترجمة وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص286.
[5] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص149.

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن نظرية التكامل تبنى على مرتكزات أساسية[1]:

- أن التعاون في معالجة المشكلات الفنية غير السياسية هو البديل الأكثر عقلانية لتحقيق المصالح الذاتية والمشتركة وأن هذا التعاون المتعدد الأطراف هو الذي يقود إلى التكامل.
- أن التكامل لا يمثل نتاج قرارات سياسية مصدرها النحب الحاكمة، إنما يأتي من بنية قاعدية قوامها المختصين بالمشكلات الفنية غير السياسية.
- أن التعاون غير الحكومي في حقل معين من شأنه أن يقود إلى اتساع قاعدة التعاون الدولي، كما أن التعاون في أكثر من قطاع يخلق الحاجة إلى التعاون في قطاعات أخرى.
- أن نجاح أي سلوك تعاوني - تكاملي يعود إلى تماثل توقعات أطرافه بالحصول على مكاسب معينة أو درء أخطاء متوقعة.

فمما سبق يمكننا أن نرى أنه من الضروري أن نزيد من أدوار المنظمات الإقليمية كالإتحاد الإفريقي و المنظمات الإقليمية الأخرى في دول الساحل من أجل مساهمة أكبر ومحاولة التكتل في جميع الجوانب وخاصة الجانب السياسي و العسكري في مكافحة التهديدات الأمنية، كون أن مواجهة هذه التهديدات بشكل جماعي بالإشتراك بين دول المنطقة سيساهم بشكل فعال من مواجهتها بشكل فردي فالمقصد هنا هو محاولة إحتواء هذه التهديدات الأمنية وجعلها أزمة تخص الساحل وذلك بغية الإبتعاد عن تدخلات الدول الأجنبي.

[1] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص149-150.

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

بعد تعرفنا في الفصول والمباحث السابقة على الوضع الذي تعيشه منطقة الساحل و جميع المبادرات سواء كانت من أطراف أجنبية أو إقليمية أو وطنية، وبعد تعرفنا على أهم المقاربات و النظريات المقترحة، ففي هذا المبحث الأخير سوف نحاول التنبؤ بأهم السيناريوهات المستقبلية لمستقبل المنطقة.

حيث قمنا بتقسيم السيناريوهات المستقبلية إلى ثلاثة، تتمحور في أحد تفاؤلي و أخر تشاؤمي و سيناريو خطي يشير لإستمرارية الوضع، وهذه السيناريوهات التي سوف نحاول التنبؤ بها هي من معطيات سابقة قد مررنا عليها في الفصول السابقة وذلك بغية الوصول لسيناريوهات واقعية.

ولكن قبل أن نتطرق لهذا المبحث فيجب أولا أن نتعرف بنبذة بسيطة على تقنية السيناريو و ماهي أهم أشكاله.

ويمكننا أن نعرف تقنية السناريو بأنها: وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح الملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من الوضع الابتدائي المفترض، وهذا يعني أن تصور المسستقبل يبنى على مكونات الوضع القائم وصولا إلى صياغة مجموعة من المشاعد التي من الممكن أو المحتمل أن تشكل الحاضر في الزمن القادم[1].

ورسم السيناريو يمكن أن يأخذ مجموعة من الأشكال التي منها[2]:

- **السيناريو الممكن**

السيناريو الممكن، والذي يعني المشهد الأوفر حظا في الحدوث بواسطة المؤشرات القائمة والمتماسكة التي يرجح أنها تتحكم في مخرجات المستقبل بشكل كبير، مثلا وجود زيادة كبيرة في تكديس الأسلحة وسباق التسلح المحموم بين طرفين أو أكثر، يؤدي إلى التبز بنشوب نزاعات مسلحة أو استمرار التوترات الإقليمية في المستقبل كذلك الانخراط المتزايد لحجم كبير من السكان في التعليم واتساع دائرة المتعلمين داخل المجتمع، يؤدي إلى ترجيح سيناريو تراجع الفقر وزيادة التنمية الاقتصادية، بمعنى آخر التركيز على العوامل البارزة في رسم سيناريوهات المستقبل التي يفترض أنها المتحكمة في صناعة صورة وملامح المستقبل، وبالتالي يجب أن تختزل جهود الباحثين في مجال الاستشراف حول مجموعة من المتغيرات المنتقاة بعناية، ويتم الاستدلال عليها بواسطة خاصية شيوعها في الحاضر.

- **السيناريو المحتمل**

يتحدد الشكل الثاني من أنواع السيناريو في المشهد المحتمل الذي يتميز بعدم ثبات وتماسك حدوثه لكن من المحتمل أن يحدث بسبب وجود توقع بنسبة معينة حول تدخل متغيرات أخرى غير تلك القائمة في الحاضر تعزز حظوظه ، أو وجود نوع من الغموض حول متغيرات الحاضر أو تذبذبها؛ بمعنى آخر، وجود مجموعة من التعقيدات التي تجعل الباحثين غير واثقين من وقوع هذا الشكل من السيناريو للحاضر

[1] عامر مصباح، **الدراسات الاستشرافية النماذج و التقنيات**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2016، ص 302
[2] **المرجع نفسه**، ص303-305

التي تضفي صعوبات متزايدة على تحديد ملامح المستقبل بدقة لكن في نفس الوقت هناك مؤشرات أخرى تفرض على الباحثين عدم إلغائها من الحسبان كجزء من عملية التوقع المستقبلي.

➢ **السيناريو المرغوب**

الشكل الأخير في قائمة أنواع السيناريوهات فهو السيناريو المعياري والذي يصمم على أسس معيارية أو مثالية أو ذاتية رغبوية، بحيث تشتق صورة سيناريو المستقبل من المضمون المعياري أو القيمي الرغبوي للباحث أكثر من اشتقاقها من البيانات والمكونات المشكلة للحاضر،وعادة ينتشر هذا النوع من السيناريوهات في تصميم الاستراتيجيات التخطيطية التي يهدف أصحابها من ورائها تحقيق غايات محددة متسقة مع التوجهات الرئيسية للسياسات الوطنية أو السياسات الخارجية أو توجهات مؤسسات العمل بمعنى آخر تحديد الوضع القبلي للموجهات المرجعية ثم الانتقال إلى رسم مكونات وصورة السيناريو في المستقبل، الذي يساعد على اختزال المسافات أمام صناع القرار أو رؤساء المؤسسات والشركات نحو الوصول إلى المستقبل المرغوب.

المطلب الأول: السيناريو الإصلاحي (التفاؤلي) في حل أزمة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

يفترض هذا السيناريو على احتمالية حدوث تغييرات جذرية في المنطقة وذلك من خلال المتغيرات الإيجابية التي تدفع الأوضاع نحو التطور إلى الأحسن و التي تتمثل في النقاط التالية:

- مكافحة التهديدات الأمنية بوسائل و إمكانيات حديثة.
- جلوس أطراف الصراع في مائدة المفاوضات و الإقتناع بتقاسم السلطة.
- التخطيط مشاريع تنموية حقيقية و ذلك بغية تحسين المستوى الإقتصادي.
- تلاشي النفوذ الغربي في منطقة الساحل الإفريقي

وفي سياق الجهود المحلية و الإقليمية فإننا نرى أنه بالفعل هنالك مساعي إيجابية من أجل مكافحة هذه التهديدات و كذا حل الأزمة التي تعيشها المنطقة.

وبرغم من التحولات الجيواستراتيجية التي يشهدها العالم، و إفريقيا بشكل خاص، في فترة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، و التي عززت ضرورة مواجهة الظاهرة الإرهابية، أتاحت فرصا ملائمة لحركة الوعي الدولي بمدى الخطر الذي تمثله هذه الظاهرة و انعكاساتها السلبية على قارة إفريقيا و العالم[1].

و يعتبر الإتحاد الإفريقي من أهم المخارج من المشكلة الأمنية الحادة في إفريقيا، إذ يأخذ الإتحاد الإفريقي على عاتقه عدة ملفات أهمها مكافحة التهديدات الأمنية و بناء هيكل أمني موحد يمثل صمام أمان أمام هذه التحديات المتنوعة، وكذا العمل على تنسيق الجهود الإفريقية في هذا المجال، اضطلاعا بما يقوم به مجلس السلم و الأمن بأدوار مهمة في السودان و الصومال، إلى جانب دور مفوضية الاتحاد الإفريقي،

[1] إدريس عطية، مرجع سابق، ص279.

مما يعزز زيادة الوعي و الإدراك الجماعي تجاه التهديدات الأمنية الجديدة وصولا إلى قانون إفريقي موحد لمنع ومكافحة الإرهاب[1]

وفي ظل ما تحظى به الجزائر من تأييد دولي و إقليمي واسع وتجربة رائدة في مجال مكافحة الإرهاب لما لها من إمكانيات مادية وبشرية تخولها لعب الدور الريادي و قيادة العمليات فانه يستوجب على الدول مرافقتها و التعاون فوق الميدان للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة بما يمكن ضمان الاستقرار والأمن و التنمية للمنطقة مع مضاعفة الجهود وتطابق كل الرؤى الإرادات الحسنة، وخلق آليات واطر من شانها تكثيف التواجد في الميدان للتضييق على تحركات و نشاطات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالإضافة إلى شبكات تهريب الأسلحة والمخدرات التي تغذي الجريمة المنظمة[2].

و يتم ذلك عن طريق مراقبة جميع الحدود وهي مهمة في غاية الصعوبة بسبب قلة الموارد المادية و البشرية و الجغرافيا الصعبة للمنطقة وشساعتها، وكذلك تبادل الخبرات العسكرية بمقتضى أن الجيش الجزائري يتمتع بخبرة طويلة في ميدان مكافحة الإرهاب خلال سنوات العشرية السوداء في ظل نقص خبرة الجيوش الشركاء وكذلك نقص تكوينهم ومحدودية تقنياتهم لذا ينتظر من الجزائر أن تبذل مجهدات كبيرة فيما يخص التنسيق الأمني بين الدول المنطقة متمثلة في موريتانيا النيجر تشاد و بروكينا فاسو و أيضا إشراك تونس التي ليست بمنأى عن التهديدات الأمنية في المنطقة[3]، كما يجب على الدول أو بعض المنظمات أن تمتنع عن دفع الفدية إلى التنظيمات الإرهابية من أجل تحرير الرهائن، وهذا المطلب لطالما دافعت عليه الجزائر في المحافل الدولية في إطار مكافحة الإرهابية و تجفيف منابع تمويله.

ومن ناحية التهديدات الأمنية فنحن نرى أنه برغم من خطر الحركات الإرهابية و عصابات الإجرام المنظم و خطر التحالف فيما بينهم، والذي يتمثل في التعاون المتكامل متمثلا في حماية الإرهاب للجريمة المنظمة و تمويل عصابات الإجرام المنظم للحركات الإرهابية، فيعود سببه الرئيسي لفشل الحركات الإرهابية في إيجاد تمويل لإستمراريتهم في المنطقة.

وأما من ناحية الأزمة المالية التي تعيشها المنطقة و التي هي السبب الرئيسي في تزايد التهديدات الأمنية في المنطقة فيمكننا أن نرى أنها تسير نسبيا إلى مسار إيجابي.

فبنظر لخارطة طريق التفاوض في إطار الآلية الجزائرية لسنة 2014 التي تحدثنا عنها سابقا فإنها قد شملت جميع المبادئ الأساسية التي يمكن لها أن تحل الأزمة في منطقة الساحل، ولكن يجب التركيز أكثر كيف يمكن نجاح هذه الإتفاقية وخاصة فيما له علاقة مباشرة في فشل الإتفاقيات السابقة، وحتى و إن هذه الإتفاقية لم تكلل بالنجاح إلا أنها تبقى تشكل لبنة إيجابية في سبيل الإصلاح في المستقبل.

وفي هذا السياق دعى وزير المالية المالي السابق سومانا ساكو في دراسة جديدة له، إلى أهمية دعم المجتمع الدولي و مختلف المانحين للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية في البلاد، كذا العمل على تقوية مؤسسات الدولة الضعيفة، من أجل إسترجاعها لشرعية المواطنين الماليين ككل، مؤكدا على العلاقة المهمة بين نجاح التحول الديمقراطي وفعالية المؤسسات[4].

---

[1] إدريس عطية، مرجع سابق، ص279.
[2] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص229-230.
[3] **المرجع نفسه**، ص230.
[4] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص227.

وأيضا يمكننا أن نرى في السنوات الأخيرة أن هنالك صحوة حقيقية للدول الساحل الإفريقي، كون أنها بدأت تطالب بزوال النفوذ الغربي و الذي يتمثل في فرنسا بشكل أساسي.

وهذا ما تجسد فعليا في آخر انقلابين في مالي ما بين عامي 2020-2021، بحيث ظهرت أهم بوادر التخلص من النفوذ الفرنسي حينما إنسحبت مالي من مجموعة الدول الخمسة (G5) و إنسحابها من قتال الجماعات الإسلامية المسلحة في المنطقة[1].

وغير هذا فقد تنامت مشاعر شعوب دول الساحل الإفريقي ضد التواجد الفرنسي وذلك في تظاهر الآلاف منددين "حرروا الساحل" في كل من مالي و بوركينا فاسو[2]، ونحن نرى أن الإنقلاب في مالي ما كان سوى تلبية لتنامي مشاعر الشعبي ضد التواجد الفرنسي.

وقامت فرنسا في العام 2022 بسحب قواتها في مالي الموجودة منذ 2013 وذلك بعد آخر انقلاب عسكري الذي طلب منها الرحيل[3]، وإستقرت في النيجر.

وأيضا نرى أن بوركينا فاسو إتبعت خطوات مماثلة وذلك بطرد القوات الفرنسية في العام 2023 و رفضت التجديد لهم ونددت بالإتفاق الموقع عام 2018[4].

وكل ما سبق هي مؤشرات توحي بزيادة احتمالية نهاية الأزمة في مالي و أيضا القضاء على التهديدات الأمنية ومستقبلا بناء مشاريع تنموية حقيقية لصالح الساحل كلل.

المطلب الثاني: السيناريو الكارثي (التشاؤمي) في عدم حل أزمة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

يعتبر هذا السيناريو أن هناك احتمالا استثنائيا قد يجعل الوضع يتراجع بسرعة نحو كارثة، وذلك من خلال المعطيات الموجودة على أرض الواقع و تطور هذا الوضع و من ثم الوصول لحالة الفوضى.

فبنظر لجذور الصراع في منطقة الساحل، فنرى أن الأزمة الحقيقية ليست أزمة تتمثل في التهديدات اللاتماثلية، بل هي إرث إستعماري تسبب في أزمة بناء الدولة التي تعيشها اليوم أغلب دول الساحل الإفريقي، وكما وضحنا سابقا أن أزمة بناء الدولة هي أزمة متجذرة ولا يمكن حلها إلا بقرارات حقيقية و مؤثرة.

وبعد أن إضطلاعنا على الوثائق بين الطوارق و السلطة الفرنسية عام 1958 ، فمما سبق يتضح لنا أن الأزمة المالية أو الأزمة الأزوادية هي أزمة هوية لا يمكن أن تحل إلى بالانفصال، وهذا مايتضح من خلال تمرد الطوارق في 1963، والتعامل المالي مع هذا التمرد كان من أهم أسباب تمرد التسعينات، وإن إنفصال شمال مالي لن يساهم في حل الأزمة بل سوف يساهم في طلب باقي الإثنيات و القبائل الأخرى في

---

[1] **مالي انسحبت منها..تعرف على مجموعة دول الساحل الخمس** على الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/5/18/ تاريخ الإطلاع: 2023/5/15

[2] **بعد طرد فرنسا من عدة بلدان.. ماكرون يبدأ جولة في أفريقيا لمواجهة النفوذ الروسي** على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/2023/2/27/ تاريخ الإطلاع : تاريخ الإطلاع 2023/5/15

[3] **الموقع نفسه.**

[4] **منحتها "مدة محدودة".. بوركينا فاسو تطالب القوات الفرنسية بالمغادرة** على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/ تاريخ الإطلاع 2023/5/21.

حقهم في الإنفصال أيضا، حيث سوف يؤدي هذا إلى تنامي التهديدات الأمنية ومن ثم الوصول لحالة الفوضى.

فقبل محاولة أي إصلاح حقيقي، فلا بد من وجود إمكانيات مادية حقيقية تتمثل في الموارد وخصوصا الأموال مع خطط إصلاحية تنهض ببلدانهم ولكن قبل هذا فيجب أن يكون هنالك أفراد ذوي ضمائر حقيقية راغبة في تغيير أوضاع بلدانهم.

و بالرغم من جميع الجهود الساعية للإصلاح الخارجية و التي تتمثل بشكل أساسي من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، ولكن قد إتضح لنا أنها كانت من دافع مصلحي أكثر من كونه دافع إصلاحي.

حيث أن الإصلاح لم تعد إشكاليات و تحديات داخلية له فقط، بل أصبحت تعتبر المدخل الشرعي إلى تدخلات القوى الدولية في شؤونه، كما أن مشاريع الإصلاح لا تعدو أن تكون غطاء للتحقيق مصالحها في المنطقة بذريعة حماية الإستقرار الدولي و الإقليمي[1].

الأمر الذي يؤكد لنا أن الأطراف الأجنبية لا يهمها أبدا أن تصل إلى حل جذري حقيقي، بل إن تدخلها قد زاد من تفرق الأطراف وزيادة حدة الأزمة، كونها تتعامل مع هذه البلدان بمنظور مستعمراتها القديمة، وتتحكم في عملتها الوطنية المرتبطة بسيادتها.

أما من ناحية التهديدات الأمنية و المتمثلة بشكل رئيسي في الإرهاب، فتشير التحولات الأخيرة أن الظاهرة الإرهابية قد أصبحت معقدة أكثر.

حيث أن الشكل التنظيمي للجماعات الإرهابية قد تغير، من التنظيم الهرمي الذي يسهل القضاء على قادته وتركيبته العامة، إلى التنظيم عنقودي، و الذي ينقسم بدوره إلى الكثير من الخلايا الصغيرة يصعب القضاء عليها، وكذا توزيعه اللامركزي للقيادة في أجزاء المجموعة العنقودية[2]، وزاد من حدة هذا التعقيد إستغلال الجماعات الإرهابية للتطور التكنولوجي خاصة الإتصالات.

كما أن تحالف الجماعات الإرهابية مع عصابات الإجرام المنظم يجعل هذه الظاهرة معقدة أكثر و أصبح من الصعب مواجهتها كالماضي، بالإضافة إلى إنتشار العولمة التي ساهمت بشكل مباشر في تطور الظاهرة الإرهابية العابرة للحدود، مقابل فشل دول الساحل في الإستفادة من العولمة.

كما أن تنظيم القاعدة في وقت سابق قد وجد له مواطئ قدم كبرى في كل أرجاء قارة الإفريقية و توسع فيها، ووفقا لما طرحته "سوزان رايس" في شهادتها أمام الكونغرس الأمريكي في نوفمبر 2002 أن الإرهاب في إفريقيا ينتشر إلى السودان، ومن نيجيريا إلى الجزائر[3].

---

[1] أشواق عباس، مرجع سابق، ص101.
[2] إدريس عطية، مرجع سابق، ص275.
[3] **المرجع نفسه**، ص275-276.

كما يسعى تنظيم ما يسمى داعش اليوم إلى إكتساح الفضاء الإفريقي من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وهذا بعد أن وجد له أماكن حاضنة كثيرة في كل قارات العالم، مما أدى إلى ظهور جماعات الموالات التي تظهر في مناطق عدة في وقت واحد مثلما عبرت عنه نظرية "حبات الفطر"[1].

كما أن نجاح نموذج داعش و دولة الخلافة بانتشاره في شمال مالي ثم ليبيا سيجعل إحتواءه صعبا، ومع توفر مجال حيوي مهم للقوى الدولية غني بالطاقة، وانتشار التنظيم حتى شمال نيجيريا خاصة أن زعيم بوكو حرام قد بايع زعيم دولة الخلافة[2].

ويتضح لنا أن الجزائر قد كانت رافضة لتدخل فرنسا في عام 2013 في مالي ولكنها سمحت بذلك إمتثالا للقانون الدولي و عملا بقرارا ت مجلس الأمن الذي إستصدر لائحة أممية الرقم (2013/2100) تخول لها التدخل في المالي.

إن الجزائر سعت و تسعى دائما من أجل تجنب الكارثة و الوصول لحالة الفوضى وتعارض التدخل الأجنبي قدر الإمكان الذي يزيد من تعقيد الوضع في مالي و المنطقة ككل.

كما أن الجماعات الإرهابية في حالة تكاثر حيث أكد تقرير دولي صادر عن وكالة التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة في 7 فبراير 2023 أن منطقة الساحل قد أضحت تمثل الوجهة العالمية الجديدة للإرهاب، في ضوء تزايد أعداد المنضمين إلى التنظيمات الإرهابية هناك بنسبة 92% مقارنةً بسنوات سابقة؛ لأسباب اقتصادية وليست لقناعات دينية[3].

وقد سلط التقرير الضوء على تنامي المخاوف الدولية من توسع تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في الأساس وتهديداته الإرهابية في الساحل ووسط وجنوب أفريقيا، لا سيما بعدما دفعت التحديات الأمنية إلى تنامي مشاعر الاستياء لدى قطاع كبير من الرأي العام الأفريقي ضد المقاربات الغربية لمكافحة الإرهاب، وهو ما أدى بدوره إلى تزايد الضغوط على فرنسا التي تراجَع نفوذها نسبياً بعدما أعلنت انسحابها من بعض دول المنطقة، مثل مالي وبوركينا فاسو اللتين وجَّهتا البوصلة إلى موسكو لتعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين[4].

ومع ذلك، ربما يدفع تنامي التهديدات الأمنية التي يشكلها تنظيما القاعدة وداعش وفروعهما، وتوسعهما المستمر في أجزاء من غرب أفريقيا، نحو تهديد وجودي للدولة في المنطقة التي تعاني بطبيعة الحال من مشكلات هيكلية يفاقمها الإخفاق في مواجهة التهديدات الإرهابية خلال السنوات الأخيرة، وربما يتطور الأمر إلى سقوط بعض هذه الدول في يد التنظيمات الإرهابية كما هو الحال في بعض البلدان[5].

وكل هذه المؤشرات برغم من أنها إستثنائية إلا أنها محتملة وعليها فإن السيناريو الكارثي يبقى قائما وهذا يعني إمكانية الوصول إلى حال أسوء أو الفوضى مستقبلا.

---

[1] إدريس عطية، مرجع سابق، ص276 .
[2] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، 228.
[3] **أبعاد تصاعد التنظيمات الإرهابية في غرب إفريقيا**، على الرابط: https://www.interregional.com/ تاريخ الإطلاع: 2023/5/17.
[4] **الموقع نفسه**.
[5] **الموقع نفسه**.

المطلب الثالث: السيناريو الخطي (الوسطي) في إستمرارية أزمة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

وهذا السيناريو هو الأكثر إمكانية، حيث يقوم على فكرة بقاء الوضع الراهن وعلى استمرار الأزمة المالية في نفس المسار من التهدئة و التوتر.

ويمكننا أن نرى أنا هذا السيناريو ممكن بشكل كبير وذلك يعود لسببين محوريين والتي تتمثل فيما يلي:

- إستمرارية التنافس الدولي
- عدم القدرة على إحتواء جميع أطراف الصراع

فبنظر لسبب الحقيقي في إستمرارية الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي، فهذا يعود لرغبة القوى الكبرى والصاعدة في بقاء هذه الأزمة، و هذا ما يؤدي إلى تزايد التهديدات الأمنية.

فكما شرحنا سابقا فإن منطقة الساحل الإفريقي لا تتمثل كونها أزمة في بناء الدولة أو أزمة إنتشار للتهديدات اللاتماثلية بل الأزمة الحقيقية في كونها أصبحت ساحة للتنافس الدولي من جميع الأطراف والتي تتمثل في الدول و الشركات الأمنية، كما أن المنطقة أصبحت مرتع لإنتشار للحركات الإرهابية.

وكما شرحنا سابقا ففي الواقع لا يوجد إمكانية حقيقية لحل جذري في المنطقة، وذلك يعود لتقسيم المنطقة التي ورثته من الإرث الإستعماري السابق، بحيث قد إتضح لنا أن الطوارق كانوا رافضين لهذا التقسيم، حيث يوضح لنا هذا مدى عمق الأزمة.

أما إذا إتجهنا إلى الحل الثاني والذي يسعى للإصلاح من فوق إلى تحت، فسوف نرى أنه قد أثبت فشله مرارا وتكرارا وذلك منذ التسعينات القرن الماضي، ، إن تدخلها يسعى فقط لإبقاء تواجدها وحماية مصالحها، كما أن الدول الكبرى و المتمثلة في فرنسا و الولايات المتحدة هي أيضا لا تريد الوصول للسيناريو الكارثي بل هي تسعى فقط لإبقاء أنظمة ضعيفة يمكنها السيطرة عليها بسهولة.

وكل هذا يدل على أن منطقة الساحل الإفريقي ستبقى في حالة تنافس دولي بين القوى الكبرى لأكبر فترة ممكنة.

ومن ناحية أخرى فيمكننا أن نرى أن أطراف النزاع في مالي فشلت مرارا وتكرا في الوصول لحل مرضي لجميع الأطراف.

فإتفاق الوفاق الوطني لسنة 1992 على توازن القوة بين الجماعات الموجودة في الشمال، وهذه نقطة مهمة يجب مراعاتها لمستقبل الأزمة ويجعلها مستمرة في نفس المسار، فشمال مالي في الحقيقية لا يمثل كتلة معارضة موحدة حيث شهدت المنطقة خلال التسعينات عنفا داخليا، و استفادت بعض الجماعات من بنود الوفاق على حساب جماعات أخرى، كما فشلت الاتفاقيات السابقة في ضمان الامن في المنطقة ، فتراجع الجيش المالي منها لم يكن حلا لإيجاد الامن، بل أدى الى تماي نشاط الجريمة المنظمة و الجماعات المسلحة بمختلف أشكالها[1].

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص222-223.

ويمكننا ملاحظة أن هناك عدة أسباب أدت للفشل لكن أهمها عدم القدرة على الوفاء بالالتزام بالمطالب المادية، وكذا إشكالية العدالة في التوزيع وليس المساواة.

وكما أن إستقالة الوزير الأول المالي موسى مارا و الباتلي الحكومة ككل يوم 08 جانفي 2014، أمر يثير الشكوك حول مدى الاستقرار السياسي للنخبة الحاكمة في مالي[1].

وهذا ما أثبته إنقلاب 2020 العسكري في مالي الذي قام على الرئيس المنتخب إبراهيم أبوبكر كيتا وبعدها بعام حدث إنقلاب أخر عام 2021 الذي قام به أسيمي غويتا[2].

ويرى الخبراء و المختصون أن سبب الإنقلاب الأخير يعود لتفسيرين رئيسيين[3]:

- الأول: يرى أنه امتداد للأزمات التي ظلت تعصف بالبلاد منذ الاستقلال والصراعات التي خلفها الاستعمار بين الشمال المهمش والجنوب النافذ أو الصراع التقليدي بأفريقيا بين المدنيين والعسكر، أو بين الرافضين لهيمنة الخارج والموالين له، ولكنه في النهاية امتداد أزمات سياسية تتفاقم منذ وقت بعيد كلما بدأت محاولات حلها.
- الثاني: تحليل الخبراء المتخصصين بأمن الساحل الأفريقي، والذي يذهب إلى أن ما جرى صراع نفوذ بين فرنسا وروسيا خاصة بعد عودة الروس بقوة لأفريقيا بالعقد الأخير، وكون أن رئيس الانقلاب (غويتا) وبعض الضباط تلقوا تدريبات في روسيا عام 2019 إضافة إلى أن موسكو لم تدن الانقلاب من أساسه.

و إن هذين التفسيرين لما أدى للإنقلاب يدل على نقطتين أساسيتان

- النقطة الأولى: التي تبين لنا العودة من الصفر، وإعادة نفس الخطوات السابقة والوصول إلى نفس النتائج السابقة، والتي تتمثل في عودة الصراع من أجل السلطة كالعادة و أن جميع الإتفاقيات السابقة في عام 1992 و إتفاقية 2014 ذهبت مهب الريح، كما حصل في جميع الإنقلابات السابقة في مالي.
- النقطة الثانية: وتتمثل حتى في حالة زوال النفوذ الفرنسي و الذي يعتبره الأفارقة أن أحد أهم أسباب الأزمة التي يعشونها اليوم، فسوف يتم إستبداله بنفوذ الروسي، بحيث أن زوال النفوذ الفرنسي لا يعني مطلقا نهاية التنافس في منطقة الساحل الإفريقي

فكما أشرنا سابقا أن الأزم متعمقة في الجذور و لا يمكن أن تنتهي إلى بمرور الأجيال و إختفاء المشاكل الإثنية التي تغذي الأزمة و تساهم في تطورها يوما بعد يوم.

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص 223.

[2] **انقلاب مالي: قائد الانقلاب أسيمي غويتا يستولي على السلطة مرة أخرى** على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-57248402 تاريخ الإطلاع: 2023/5/12.

[3] **انقلابات متتالية وأزمات سياسية.. أين تتجه الأوضاع في مالي؟ سؤال وجواب** على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2021/5/30/ تاريخ الإطلاع: 2023/5/20.

خلاصة الفصل

بعد إطلاعنا على حالة التنافس الدولي الشديد ومدى تأثير الفواعل في منطقة الساحل الإفريقي، وبرغم المقاربات السابقة التي تطرقنا لها ومدى فاعليتها إلا أن طغيان المصالح الدولية على الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي كانت السبب الأساسي في عدم جدوى المقاربات السابقة.

وبرغم ما تتميز به هذه المنطقة من ثروات إقتصادية وإستراتيجية قادرة على الإسهام في تغيير الوضع التي تعيشه إلا أن إختلاف المنظورات الأمنية كان من أهم الأسباب في تفاقم الإرهاب والجريمة المنظمة وتعقد الوضع.

وفي النهاية يبقى مستقبل الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي مرهون بين ثلاثة سيناريوهات وهي ما بين إستمرارية أو تفاقم أو حلها.

الخاتمة

تطرق موضوع دراستنا "الروابط المشتركة بين الإرهاب و الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي" لكل من الإرهاب و الجريمة المنظمة و العلاقة التي تجمعهما سواء من تداخل و تكامل أو تقاطع، إضافة إلى محاولة دراسة هذه الظواهر من خلال منطقة الساحل الإفريقي، والتي كما رأينا أنها كانت تعاني من هشاشة في دولها ورثتها عن الإستعمار السابق، الذي ساهم في خلق دول فاشلة تعاني من اللإستقرارمع إنقسامات إثنية و قبائلية في المجتمع تحولت لحركات تطالب بالإنفصال و أهمها الطوارق، وكل هذا ساهم في جعل المنطقة مرتعا للحركات الإرهابية و عصابات الإجرام المنظم، مما ساهم في زيادة المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية والتي أدت للفقر و البطالة و من ثم غياب أي مشروع تنموي حقيقي لهذه البلدان

وإن الربط بين المقاربات السابقة بين الأمن الإنساني و التكامل والفشل الدولاتي و القوة الناعمة، ينطلق من كون أن أمن الفرد مهدد في دولة تعاني من مشاكل كهذه في مختلف مستوياتها، لذا فإن التدخل يجب أن يضع أمن الفرد من أولوياته في ظل ضعف الدولة و ما تعانيه من أزمة بنيوية حقيقية، فبهذا نرى أن برامج الأمم المتحدة و الإتحاد الأوروبي كانت برامج داعمة للإصلاح و لأمن الفرد، ولكنها أيضا كانت تركز على إصلاح ظاهري و ليس إصلاح عميق يلمس جذور الأزمة في تقوية مؤسسات الدول في منقطة الساحل و خصوصا مالي.

وفي الأخير إن الطوارق المتمثلين في حركة تحرير أزواد مواطنون ماليين قبل كل شيء لهم حقوق أساسها المواطنة، ولا يمكن حلها إلا بالعودة لطاولة المفاوضات والتصالح مع جميع أطراف النزاع، فقد أثبت أن قمع هذه التمردات بالأساليب العسكرية و الإستعانة بالدول الخارجية لم يساهم أبدا في الوصول لحل بل ساهم في تكاثر التهديدات اللاتماثلية في المنطقة من ناحية، ومن ناحية أخرى رسخ لبسط النفوذ الغربي في المنطقة أكثر مما كان عليه.

وفي نهاية هذه الدراسة تم التوصل لمجموعة من النتائج التي تجيب عن إشكاليتنا و الأسئلة التي قمنا بطرحها سابقا وتتمثل فيما يلي:

- ✓ العلاقة الرابطة بين كل من التنظيمات الإرهابية و عصابات الإجرام المنظم هي علاقة تكامل حيث أن الإرهاب يتغذى من نشاطات الجريمة المنظمة و في المقابل تقوم التنظيمات الإرهابية بالدفاع عن نشاطات الإجرام المنظم.
- ✓ التنظيمات الإرهابية في الأخير هي جزء من ظاهرة الإجرام المنظم ولكنها ظاهرة متطورة و أخطر بكثير من عصابات الجريمة المنظمة.
- ✓ الدول في منطقة الساحل لا تعاني من التهديدات الأمنية فقط بل هي تعاني من أزمة بناء الدولة والتي تسببت في خلق دول هشة في جميع مستوياتها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و غير قادرة على التعامل مع هذه التهديدات
- ✓ الإنكشاف الأمني في منطقة الساحل كبير جدا ويتمثل في الإنقسامات الإثنية و القبلية التي ساهمت بشكل مباشر في تكاثر التهديدات اللاتماثلية، والخطر الحقيقي في هذه التهديدات هو إحتمالية تمكنها من دول المنطقة و من ثم الوصول لحالة الفوضى.
- ✓ ساهمت المنظمات و الدول الأجنبية و الإقليمية بإمكانياتها المتمثلة في قرارات سياسية و عسكرية و مشاريع تنموية في حل هذه الأزمة شكليا دون الوصول لحل جذورها في منطقة الساحل الإفريقي.

- ✓ المقاربة الجزائرية في مكافحة التهديدات الأمنية كانت هي الأكثر ملامسة لعمق الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي و التي تتمثل بشكل أساسي في تغليب لغة الحوار قبل أي شيء والعودة لطاولة المفاوضات التي سوف تكون بداية حل حقيقي للأزمة في المنطقة.
- ✓ التدخل الأجنبي في مكافحة التهديدات الأمنية كان مهما في وقت سابق، لكن مع الصحوة التي تعيشها أغلب دول الساحل الإفريقي فإنه لم يعد بنفس الأهمية السابقة، و دول المنطقة قادرة مع الوقت على تجاوز التدخل الأجنبي وتأطير الأزمة الأمنية في الساحل.
- ✓ لا يمكن حل الأزمة التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي إلا بالطريقة السلسة و تغليب لغة الحوار، بعد أن تعرفنا على عمق الأزمة التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي.

وفي نهاية هذه الدراسة تم التوصل لمجموعة من التوصيات يمكن طرحها في النقاط التالية:

- ✓ مكافحة التهديدات الأمنية لا يجب أن تتم بالطرق و الأساليب السابقة التي تتمثل في القوة التقليدية (العسكرية) بشكل أساسي، بل يجب الدمج بين الأساليب التقليدية و الأساليب الحديثة و خصوصا القوة الناعمة التي لها تأثير كبير جدا في مكافحة التهديدات الامنية.
- ✓ التركيز على مشاريع تنموية تنهض ببلدان الساحل الإفريقي من حالة الفقر و المجاعة و الأوبئة، فالقضاء على هذه المشاكل سوف يكون لها نتائج جيدة في القضاء مستقبلا على الأزمات العميقة التي تعانيها المنطقة من إنقسامات إثنية و قبلية.
- ✓ ضرورة الإعتماد على المقاربات الإقليمية و تأطير أزمة الساحل بغية الحد من التدخل الأجنبي لأقصى حد ممكن ولا يتم هذا مباشرة، بل بالتدرج.
- ✓ أزمة بناء الدولة التي تعيشها المنطقة لن يتم حلها عبر إستيراد الدولة بل الوحيدون القادرون على حلها هم شعوب دول المنطقة، فيجب على دول منطقة الساحل أن تقوم ببناء مؤسسات بهندسة داخلية تأخذ بعين الإعتبار الوعاء الثقافي و التقاليد السياسية و العمق التاريخي.
- ✓ العمل على خلق الإرادة السياسية و التي هي أساس أي تغيير حقيقي فأي تغيير ناجح في أي دولة يحتاج إلى موارد و خطط إصلاحية ولكن قبل كل هذا أفراد راغبين في التغيير.

الملاحق

الملحق: المراسلات بين الطوارق والسلطات الفرنسية عام 1958.

- LETTRE OUVERTE -

Par les chefs coutumiers, les Notables et les commerçants de Boucle Niger: TOMBOUCTOU, GAO et GOUNDAME

A sa majesté Monsieur le Président de la REPUBLIQUE FRANCAISE à

PARIS

s/c des Messieurs:

Le Président du Gouvernement Français
Le Ministre de France d'Outre-Mer
Le Haut Commissaire de l'A.O.F.
Le Ministre du Sahara Français
Le Commandant du Cercle de Tombouctou

COPIES ADRESSEES AUX MESSIEURS:

Le Ministre d'Etranger
Le Ministre de défense national
Le Général Commandant Supérieur des Forces Armées de l'AOF.
Le Général Commandant de la 3e Brigade S/C du Colonel délégué Militaire, Commandant d'Armes de Tombouctou.

Monsieur le PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE,

Nous avons l'honneur de vous reiterer très respectueusement notre pétition du 30 Octobre 1957 en sollicitant votre haute bienveillance une suite très favorable.

Comme nous sommes parmis les citoyens Français-musulmans, nous croyons que nous disposons les droits parfaits de vous exprimer nos aspirations.

Nous avons l'honneur de vous déclarer très sincèrement une fois de plus que nous voulons rester toujours français musulmans avec notre cher statut privé.

Nous vous affirmons notre opposition formelle au fait d'être compris dans une système autonome ou fédéraliste d'Afrique Noire ou d'Afrique Nord.

Nos intérêts et nos aspirations ne pourraient dans aucun cas valablement défendues tant que nous sommes attachés à un territoire représenté forcement et gouverné par une majorité noire dont l'ethnique, les intérêt et les aspirations ne sont pas mêmes que les notres.

Nous vous assurons que nous ne pourrons sous aucune forme soumettre à cette autorité africain que si ce n'est pas la France nous l'ignorons totalement -

.../....

-2-

C'est pourquoi nous sollicitons votre haute intervention équitable pour être séparé politiquement et Administrativement et le plutôt possible d'avec Soudan-Français pour intégrer notre pays et sa région Boucle de Niger au Sahara Français dont faisant partie historiquement sentimentalement et ethniquement-

C'est nos ancêtres Sahariens les Touaregs et les Maures Nomades et sedentaires qui ont habité et dominé le sahara des miliers d'années avant l'Islame- Ce sont les fondateurs des grandes villes sahariens,Ghana,Oudaghost,Iumaddadra,Araouan,Tadamecquat(Essouq de Kidal) Gao(de Tadamakkat et non Gaoua de Haute-Volta)Tombouctou etc...etc...

Nous n'étions jamais soumis à aucune autorité d'Afrique Noire ou d'Afrique Nord,c'est nos ancêtres sahariens qui avaient conquis l'Afrique nord(où ils y avaient fondé Marrakoche) et Afrique Noire comme l'Histoire écrit l'atteste.

Si Tombouctou parfois a été conquise par africains noires ou blancs elle n'a jamais restée aux mains des envahisseurs mais libérée toujours par ses fondateurs-Jusqu'au passage des explorateur Européens notamment Monsieur RENE CAILLE et ses suivants et jusqu'à l'arrivée Française: TOMBOUCTOU et ses régions étaient sous la domination de ses fondateurs les Touaregs et les Maures(Moulethimines de Sanhadja sonrays-Assikya,Armas,Berabiche,Kounta et leurs assimilés dans le même ethnie des Touaregs et Maures nomades et Sedentaires.

C'est avec ces Touaregs et ces Maures que la France avait traité affaires du pays:

1°)- Par l'intermediaire de Elhaj ABDOUL KADER Ambassadeur de Tombouctou à PARIS Janvier 1865,dix ans environ avant l'arrivée Française-

2°)- Avec les Chefs Maures et Touaregs après l'arrivée Française et non jamais avec les Africains noires du Soudan(partie sud de Haute sénégal Niger) qui n'existait pas encore à cette date-

Au point de vu historique,étymologique et terminologie: le mot Soudan employé dans les livres chroniques veut dire l'expression BILAD-ESSOUDAN qui signifie pays des noires qui s'applique à toute la partie qui contient africains noires situé au Sud du Sahara c'est à dire au sud de Boucle Niger et jamais dans la langu usuelle le Soudan Colonie crées et baptisés par les Français et dont les limites comprennent des régions sahariennes nord Soudanais-Ces dernières régions n'ont jamais été appelées Soudanaises qu'après les organisations administratives Françaises surtout 1921.

Les régions de la bordure Saharienne ne furent jamais définitivement délimitées.

Comme vous savez en 1880 avant le nom empreinté"SOUDAN" Cette région se nommait Haut Sénégal-1881 il prenait le nom de Haut Fleuve- 1890(11 Août) Commandement Supérieur du Soudan Français dépendant du Sénégal-1895(16 Juin)Colonie Soudan-Français-1899(17 Octobre) dislocation du Soudan Français par décret et fut repartie en donnant:

.../...

-3-

A Dahomey: Canton de Kando et territoire de Say; à côte d'Ivoire Odienné Kang et Bouno; à la Guinée: Dinguiray,Siguiri,Kourousa,Kankan,Kissidougou et Beyla,en rattachant la partie de Haut Sénégal du Sahel et Haut Niger à la Colonie du Sénégal-

Les provinces de Tombouctou et de la Haute Volta formèrent deux territoires,militaires placées chacun sous le Commandement d'un Officier Supérieur relevant du Gouverneur Général-

1904(18 Octobre) création Colonie de Haut-Sénégal Niger(comprend région de Tombouctou et Zinder)- 1905 création du Territoire;militaire Zinder au Tchad;rattachement de Hoggar au Territoire du Sud; 1910-11 création du Niger et rattachement de Tombouctou au Niger; 1919 création de Haute-Volta;en 1912 création cercle de Oualata Néma ressertissant de région de Tombouctou;en 1920 (Décembre) ont vit réapparaître le nom empreinté"SOUDAN"- Alors notre pays a été divisé encore la partie l'Est Azaouak) Cercle de Tahoua Agadès,etc... restait attachée au Niger et le reste de la province de Tombouctou y compris Cercles Gao,Goundam,Soumpi et Haoud(Néma Oualata) était alors rattachés au Soudan Français avec un délégué du Gouverneur désigné par Paris avec résidence à Tombouctou.

Après quelques années suppression de délégation de Tombouctou En 1927 rattachement de Dori et Fada au Niger- 1932 suppression de Haut volta- 1936 les Subdivisions de Kidal et de Bourem déttachés de Tombouctou et attachés du Cercle de Gao- 1945 rattachement de Haoud (Néma Oualata et leur région) Mauritanie- 1947 retablissement de Haût Volta-

Tous ceci montre clairements le caractère artificiel des frontières de cette partie de l'A.O.F. Les lignes de démarcation n'y ont jamais tenu compte des réalités ethniques et économiques.

Tous ces remaniements et divisions administratives qui furent peut être valables il y a vingt ans,sont largement dépassés ici l'heure de l'avion,du téléphone et de Radio et l'heure où la France a octroyé le droit politique à la population de F.O.M.- Ces droits sont toujours detenus par une minorité insuffisement représentative de l'ensemble des populations à cause de la très forte proportion diab d'abstention d'une part et d'autre part les populations de Territoire de Soudan notamment ne forme jamais un ensemble homogène mais composé des populations totalement différentes,sans ethniques sans coutumes ou traditions communs mais tous les différencie-

Cette minorité politicien africain dont les élements ne sont même véritablement citoyens de propre pays,en ignorant totalement les cadres traditionnels de la vie africaine,a porté par la politique des parties à la population de graves atteintes; disocialisation dans les familles,une complète incompréhension dans les villages, canton et tribus,des lourdes charges aux contribuables des profondes mépris à l'égard des français musulmans traditionnels et particulièrement les Touaregs et leurs assimilés les Maures et enfin jusqu'à...

.../...

- 4 -

Jusqu'à songer la séparation d'avec notre Patrie la France au au contraire aux aspirations de la majorité des populations autochtones qui tiennent à rester partie intégrale de la Nation Française avec leur statut personnel.

Avant cette nouvelle réforme, les ordres qui viennent de Saint Louis Dakar, Kayes, Niamey et Koulouba ne sont considérés par nous comme émanant d'une autorité proprement soudanaise, mais comme émanant de la France elle-même - Donc il a été nécessaire (et jusqu'à présent il n'est pas encore trop tard) avant d'appliquer la loi cadre de réorganiser les territoires de l'Afrique Française afin que les groupes de chaque population de même intérêt, mêmes coutumes et mêmes traditions se retrouvent ensemble et non séparés comme actuellement.

Pour cette solution juste que nous insistons d'appeler votre haute autorité sur laquelle nous comptons toujours pour que la France établisse un barrage infranchissable entre notre Pays et nos voisins d'Afrique Noire et d'Afrique du Nord dont chacun d'eux depuis quelque temps considère indûment notre propre pays comme le sien par revendication et prétention fillacieuses, injustifiées sans valeur, ni fondement.

Cette reconsidération des limites maintenant est la seule garantie réelle pour :

1°) qu'une population d'une région ne soit pas opprimée par une autre

2°) que le caractère de chaque territoire de France d'Outremer et des populations qui l'habitent peuvent être loyalement respectés et leurs intérêts soient valablement défendus.

3°) Et surtout pour contrebattre la propagande et la politique défavorable à la cause française et les propres intérêts du pays et pour contrecarer les dangers dont nous sommes menacés par les visées du politicien encouragé par l'extérieur.

En conséquence, nous attirons encore très respectueusement votre attention bienveillante sur les conséquences, si la France ne prend pas d'urgence une mesure favorable et juste dans l'intérêt de tous :

Ou bien des troubles locaux regrettables surviendront,

Ou bien il y aura des émigrations vers le nord ou vers le moyen Orient

Si l'unification du Sahara politiquement et administrativement serait peu retardé, nous sollicitons de votre haute bienveillance française :

...../....

- 5 -

Rattachement PROVISOIRE :

A) au Niger comme avant

B) ou à la Mauritanie pays de nos frères dont une partie de la région de Tombouctou (Oualata, Néma, etc...) y rattachée 1945,

C) ou bien une réorganisation erigeant l'ensemble de la province de Tombouctou Boucle de Niger et le reste de la zone Saharien de l'A.O.F. de l'Est de la Mauritanie en une circonscription à statut spéciale administrativement et politiquement distincte des territoires limitrophes :

Aucun de ces quatre solutions à notre connaissance n'a rien d'injustice ou extraordinaire mais chacune d'elles est constitutionnellement réalisable, les textes en vigueur ne font pas obstacle au transfert à l'intérieur de l'Union Française des potaux de démarcation à un nouvel aménagement intérieur.

On peut citer entre autres:

Le territoire de Haut Volta de fédération d'A.O.F. a subi des vicissitudes : tantôt englobé dans le territoire du Soudan tantôt séparé (comme les autres cercles detachés du Soudan et rattachés au Niger, Guinée, Côte d'Ivoire, Sénégal, et Mauritanie), Fort-Archambault est Tchadien après avoir été rattaché à l'Oubangui - Des précédentes existent : les Comores, pour leur plus grand bien se sont séparés juridiquement de Madagascar, de même les terres Australes et antarctiques, Iles Saint Paul et Amsterdam, Croset et Kerguelen, terre Adélie etc...

En attendant une suite favorable nous avons l'honneur de vous exprimer une fois de plus notre serment de fidélité des Français-musulmans, notre vive gratitude et nous Vous sérions très obligés d'agréer Monsieur le Président de la Republique, l'expression de notre très haute considération et profonde respect -

VIVE LA FRANCE, VIVE TOMBOUCTOU SAHARA FRANCAIS -

Rédigé à TOMBOUCTOU le 30 MAI 1958 avec la demande des soussignés par Mohamed Mohamed Ould Cheick Gadi de Tombouctou ./.

LES SIGNATAIRES EMARGEMENT

M.M. MAHMOUD OULD DAHMANE chef des Borabiche EST
OUMAR ELKAYA chef de canton de TOMBOUCTOU
MOHAMED OUMAR TANDINAsecrètaire du chef du canton de
AHMEDOU ALASSANE ELKAYA neveu du chef de canton
AMMIchef quartier deDjingueray Ber
IBRAHIMA AMIROU chef de quartierSARRIYAIKA
AHMEDOU OUMAIDJE Notablede " " " " "
L'Imame MOHAMED Elakeb Imame Sankorey,
L'Imame MAHMOUD BEN ELMOKHTAR Imame du Vendredi,
AHMED BABA ben san taouaGrand Maraout de TOMBOUCTOU

6

...ite dlune lettre ouverte à Sa Majestè MONSIEUR LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE ...nçaise;Par M.M. les chefs coutumiers ,les notables et les commerçants de TOMBOU-...TOU et sa rgion de Boucle de Niger en date du

30MAI 1958 .

LES SIGNATAIRES

EMARGEMENT

...ALEOUSSEINI ALASSANE ELKAYAneveu de chef de canton de TOMBOUCTOU, ... commerçant "

...IDI BOUBAKER OULD SIDI MOHAMED DOYEN DE FAMILLE AHEL ELHABIB ...fils defou chef, oncle de chef de rtribu de kel Aracuane,

...frere ainè de caid de TAOUD7NI quartier de kel Aracuan sedentaires ...TOMBOUCTOU)

...SIDI ALI OULD CHEIKHnotable Kel Arcuane sedentaires de Tombouctou,

...SIDI BAKKAROULD SISI AHMED LEHBIB notable groupe ahel Sidi Ahmed Nour ...Kel Arcuane sedentaires de Tombouctou,

...OHAMED OULD SIDI AHMED SOULTANNOTABLE VILLAGE ARACUAN employeur ...rincipal de Taoudeni,

...IDI MOHAMED OULD SOULTAN marabout Imame à ARACUAN,

...ANI OULD SANBER notable ARACUANE employeur de Taoudeni,

...ABA HAMMADI secrètaire du Caid de Taoudèni,

...LRECHIR OULD BRAHIME ELFADEL DE TAJAKANTS employeur de Taoudèni,

...AMMA OULD AIDI ex-chef des Oulad Icho,

...LVILALM ould ATTAHER de TAJAKANTS commerçantà Tombouctou,

...IDIALL BENNA Imame suppleant de mosquèe deCHEIKH hAracuane

...EIKH ould BrahimeFrèrede chefAHel DIAR Kel Aracuane,

...IM OULD BOHAY notable oulad bouhounda (Kel Kel Aracuane)

...ohamed ould AbdoulWahab Notabl tikna des Tajakants de Tombouctou,

...OHAMED LAMINE OULD LEHSSENE LEARIBI(commerçant)notable kel Aracuane seden-...aires de Tombouctou,

...LJUME OULD RHOULLI notable Oulad Icho,

...OHAMED OULD SIDI AHMED LEHBIB notable Ahel Sidi Ahmed NourKelAracuan Sedentaires deTombouctou,

...OHAMED OULD AHMED COMMERçANT de Tajakants " " ,

...AH ould HAMDAG employeur de Taoudeni d'Aracuane,

...ABA OULD BANI notable quartier Kel Arcuane sedentaires de Tombouctou, employeur de Taoudèni,

...IDI TOUPE en dispnibilitèpour provenance personnel,

...ITHANI OULD SISI DES TAJAKANTS commerçant à Tombouctou,

...IDI MOHAMED OULD EL HOUSEINI notable Ahel Issa (Kel Aracuane)

...LAMBITALEB OULD ABDALLA notable oulad Bouhunda (Kel Aracuane)

...HEIKOU SOW President des anciens combattants de Tombouctou commerçant,

...ABA SOW commerçant à Tombouctou;;;;.....

...ème li... emargement de cercle de Tombouctou)

A Suivre .....

Suite d'une lettre ouverte à sa Majesté Monsieur le President de la Republique Française, par M.M. les chefs coutumiers, les notables et les commerçants de TOMBOUCTOU et sa region de Boucle de Niger en date du 30 MAI 1958 ,

LES SIGNATAIRES — EMARGEMENT

MOHAMED AGHISSA AGMOHAMED cousin et rèpresentant de chef de village Arnassay,

NAJUME OULD BABAemployeur principal de Taoudeni, chef OULAD BOUKHCIB des BERABICHES EST.....

SIDI MOHAMED OULD MOHAMED notable O.BOUKHCIB B.E.

NAJUME OULD HAMMADI notable "" ""

ABDOULLAHI OULD ABDOULAZIZ notable "" ""

SISI OULD MOHAMED MAOULOUD notable "" ""

KAINA OULD MOHAMED notable "" ""

ASSADEK AG IMBADHA? chef de tribu de Kel INAKOUNDER?,

CHEIKH AG MOHAMED ,marabout de KEL INAKOUNDER ,

ABDOURAHMANE AG MOHAMED ASSADEK notable "" ""

ALAMBITALEB OULD BADI OULD BRAHIME filset secrètaire de chef de (Ahel Diar Kel Araouane)

MOHAMED ALI OULD KAOUA notable OULAD ICHE,

SIDI MOHAMED OULD MOHAMED ELMAOULOUD notable oulad ICHE,

NEOUA OULD ELMOUNIRnotable O.BOUKHCIB B.E.

MOHAMED ISSA OULD MOHAMED ELHAJ notable Ahel DIAR Kel Araouane,

ABOUBAKRINE AG HINBAKATI chef de Kel Inteicherin,

MOHAMED OULD NAJUME notable Oulad Dris B.EST,

ELMOKHTAR AG MOHAMED IBRAHIME?CHEF COUTUMIER DE KEL SIDI ALI,

MOHAMED ELMAOULOUD AG AHMEDchef DAG TOUTA,

CHEIKH OULD ELKADI MOHAMED notable de Kel Sidi ALI ,

BOUBAKAR OULD SIDI LOUNA notable Oulad Iche,

MOHAMED AHMED chef kel Teneg Elhay,

ALIJI GUENGUINA neveu et rèpresentant de chef de Village de Bellassaoua Guenguina,

(3ème liste de cercle de Tombouctou)

A Suivre .....

8

...e d'une lettre ouverteà sa MajestèMonsieur LePresident de la Republique Fran_
...ise,par M.M.les chefs coutumiers,les notableset les commerçants de Tombouctou et
...rgionde boucle niger en date du 30 MAI 1958 ()

LES SIGNATAIRES — EMARGEMENT

HAMMA OULD ALI notable O.BOUKHCIB GHAILANE BERABICHE EST ,
SIDI MOHAMED OULD OUMAR notable frèredu chefAHEL GHAILANE BE
AHMED OULD BRAHIME notable Oulad Boukhcib Ghailane B.E.
AHMED OULD ESSAYOUTI notable "" ""
MOHAMED NAJUME OULD BADI notable "" ""
NAFAA OULD AHMED notable "" ""
MOHAMED OULD AHMED Notable "" "" ""
ALOUARA OULD MOHAMED notable OULAD ICHE ,
ALI OULD ESSALEK chef des eskakna Berabiches Ouest,
ZAIDANE OULD OUMAR notable oulad Iche ,
SIDI OUMAR OULD ELHAJ ABDALLA notable oulad oumrane Berabiches Ouest
SIDNA OUMAR OULD ABDOULJELIL chef coutumier des OUasras
AROUATTA OULD OUMAR chef Rouaguenes OUASRAS,
MOHAMED DIT IDDA OULD CHEIKH chef Lekzeme OUASRAS,
MOULAY abdalla notable de Lekzeme "" ""
KHATRI OULD OUMAR notable "" ""
ISSA OULD ALI chef Ahel CHREIGUI "" عروة
CHEIKHNA OULD OUMAR frère de chef ROUAGUENES
MOHAMED MALEK OULD FALL frère de chef des oulad Mahame,OUASRAS,
MOHAMED ABDOULLAH OULD BOUBAKER ESSADIK cadi-arbitre de OUASRAS
BOUBAKER OULD HAMMADI notable O.BOUKHCIB B.E.,
MOHAMED OULD BRAHIME OULD MAATALLA notable "" ""
ANINI OULD AHMED LANSRI notable KEL ARAOUANE
MOHAMED BANE ould Youba notable Ahel Issa "" ""
MOHAMED OULD ELHOUSSEINE notable Ahel Issa (kel Araouane)
(4éme liste de cercle de TOMBOUCTOU)

a suivre .....

y

...te d'une lettre ouverte à sa Majestè Monsieur le President de la Republique Pr-
...ançaise par M.M.,les chefs coutumiers,les notables et les commerçantsdé Tombouctou
...et de la region de Boucle Niger en date du 30 MAI 1958

LES SIGNATAIRES — EMARGEMENT

ALYAZID AG ZOUKA chef de tribu Chioukhenes,

BADI OULD HEMMA chef des Gouanines Noires BERABICHES ESI,

ALI OULD OUSMANE chef Gouanines blancs "" "" "" chef

MOHAMED AG BAOUANI EX-CHEF CANTON RHERGO (G.RHAROUS) chef traditionel de GHERI

BALY SIDI MOHAMED notable Oulad OUMRANE B.O.

MARAGORE MOHAMED notable RHERGO (G.RHAROUS)

IBRAHIMA AG LIMAME ex-moniteur d'agriculture de G.RHAROUS,

ASSADEK AG ELMOSTAPHAchef Dag Bazanga neveu de chef de tribu INMEDDADRANE,

SAHNOUNE AG ZOUBEIR marabout ,neveu de l'Imame et de chef de village Boureminaly,

ALI OULD BAHAYA OULD MARZOUG notable oulad Iche ,

SLEECHIR OULD ESSALEK notable oulad Iche ,

TANDINA ALFADI ALASSANE ELKAYA neveu de chef de cantonde TOMBOUCTOU commerçant à GAO ,

MOHAMED ELMAOULOUD notable devillage Bella Saoua Zeina ,

DOUDOU MOUSSA chef village Dangouma ,canton Sereri (GOURMA-RHAROUS)

ALI AG ABOUBAKKER IMAME ET CADI DE DANGOUMA, "" ""

MOUSSA MONTA-ELHADOU notable DANGOUMA "" ""

MONGORO SIDI chef de village de BANIKANE canton RHERGO "" ""

BAKATIE ATENINE notable de Banikane "" ""

ABOUMOUR MOTTA AOUNAFnotable de "" ""

MAJD IDDINE AG ELMAHDI professeur arabe Kel Intessar de L'EST,

DOUSSANA AG MOHAMED chef fraction Kel ouaneIgouaderene del'ouest

SIDNAY AG ITTAHA fils de chefde kel Tagant I Kel Intessar de l'Est,

MAHMOUD AG HADAY neveu de chef kel Tagant I,

(56me liste de cercle de Tombouctou)

A Suivre .....

II

Suite d'une lettre ouverte à MONSIEUR LE PRESIDENT DE LA RE PUBLIQUE FRANCAISE par les chefs coutumiers, les notables et les commerçants de Boucle de Niger de TOMBOUCTOU, GAO et GOUNDAME en date du 30 MAI 1958

LES SIGNATAIRES — EMARGEMENT

MOHAMED AHMED AG ALI chef Iferas IREGUENATENE (G.RHAROUS ,

MOHAMED ELMOKHTAR AG HAOUAD chef religieux cadi-arbitrede Kel Intessar,

MOHAMED AG HAOUAD chef Kel Anou chegerine " "

HAMATA AG MOHAMED chef Kel Inteichek Kel Tagant 2 " "

BRAHIME AG MOHAMED notable Kel Intéichek " "

MOHMED AG HATTAHIL notable de Kel Anou Chegerine " "

ABDOURAHMANE AG MOHAMED ALI ,representant de chef de Kel Inguarene "

ISMAIL AG MOHMED CHEKOU ,chef de village Tourchaouine (G.RHAROUS)

ALHASSANE BABO INTIAGNA ,notable de " " "

ALMOUSTPHA DOMA notable de " " "

ALARAS AG INJOUMA notable de Djiri canton de serèri "

FARAJI BILAL chef quartier Taitamane Rhergo "

ABDOULLAHI AG ABOUBEKRINE IMAME DE TOURCHOUANE? "

ALHANAFI AG MOHAMED CHEKOU frère de chef de village Tourchouine "

SIDIBE ABOUBEKRINE neveu de chef de canton de Serèri G.RHAROUS)

SANA AG SAMOURY neveu de chef de tribu Igouaderenes de lEST

MOHAMED ALHOUSSEINI AG ABOUDA fils de chefde Goungoubèrè "

MOHAMEDINE AG ASSAMRAGHANDInotable ,ex-representantdu chef Igouaderene I (G. RHAROUS)

ALI AG ELFOUTOUH chef cherifens a d'Ouaray "

CHRADHE AG ATTERRAY notble Igouaderenes de l'EST

(7lme liste de cercle de Tombouctou)

A suivre .....

10

Suite d'une lettre ouverte à m sa Majesté Monsieur le Président de la Republique FRANCAISE, Par M.M. les Chefs coutumiers, les notables et les commerçant de TOMBOUCTOU et sa région de boucle Niger. En date du 30 MAI 1958

LES SIGNATAIRES — EMARGEMENT

REGANI OULD SIDALLI ,chef Nouaji (Kel Araouane)

MOHAMED OULD OUMEISSA notable Nouaji,

AHMED OULD ABDOULOUADOUD professeur coranique Nouaji ""

SIDI MOHAMED OULD BOUBAKER notable "" ""

SIDALLI OULD BOUBAKER OULD DAHMAN notable "" ""

HIMMAY AG ELHAJ chef Dag DOUADOUA ,Kel Intessar EST,

ALHASSANE AG ATTAHER notable DOUADOUA "" ""

BRAHIME AG MOHAMMEDfrère de chef de Kel Inkoumene "" ""

BRAHIME AG MOHAMED AHMED notable "" "" ""

MOHAMEDOUNE AG HADAYA chef Kel Ourouzil,

MOHAMED AG AHMED notable Kel Ourouzil,

YOUNOUSSA ASSALIHA chef de village Boureminali

MOHAMED ELMOUSTOUPH OULD ABEIDI chef RAKKANE OWEST,

MAHMOUD OULD NAJUIME ex-barguedier de goume ,notable oulad Dris B.Z.

MAHMOUD OULD HAMMADI chef des gouanines blancs BERABICHES OUEST

ISSA OULD MOHAMED? maraboutKel teneg Elhay AHEL AHMED AG AGADA,

OUMOUR AG BADRA chef village MILALA(TIAWAY)

AYY OULD BADI OULD AHMED BADI fils ainèdu chef oulad Bouhunda Kel Araouane

[illegible] MOHAMED AG YAHYA notable Kel AHMED AGADA,

[illegible]HE OULD [illegible] notable marabout NOUJIà TOMBOUCTOU,

MOHAMED LAYBEID ould Sidi MOHAMEDnotable Ahel ISSA ,KEL ARAOU

(6ème liste de cercle de TOMBOUCTOU)

A suivre .....

I2

Suite d'une lattre ouverte à sa Majesté Monsieur le Président de la REPUBLIQUE FRANCAIS, par M.M. les Chefs coutumiers, les notables et les commerçants de TOMBOUCTOU. et da région de boucle Niger en date du : 30 MAI 1958 ,

LES SIGNATAIRES — EMARGEMENT

Ibrahim ag Sakib Chef Igouaderen Touareg Subdivision (Rharous)

Abba ag Ali Chef village Sahamar Subdivisana Rharous

Mohamedou ag Mohmadouna Chef Kel El Horma " "

Mohamed ag Inkoudouaye Chef village Sahamar et Bella SawazeIna

Abba Zeina Attenine représentant Chef village de SawazeIna Subdivision Tombouctou

Abouda Achame Chef village Goungoubéri (canton Séréré Rharous)

Hamada ag Tokha fils Chef Kel TemouleIt et son représentant (Subdivision Rharous)

Mohamed ag Sidi notable de même tribu Touareg

Tazou Idine ag Zangou notable -id-

Aboubakrine ag Tokha fils du Chef de tribu -id-

Khama ag Assimite notable -id-

Mousa ag Mohamed Lamine notable -id-

Aghaly ag Assadek notable -id-

Roumour ag Animar notable -id-

Mohamed Ibrahim ag Zangou -id-

Chila ag Magaidat notable Touareg Igouaderen

Imadou Idine ag Mohamed notable touareg Kel TemouleIt

Mohamedouna ag Mohmed notable -id-

Mama ag Abousaigi notable Touareg Igouaderen

Mokha ag Mohamed Lamine notable Touareg Kel TemouleIt

Moubak ag Mohamed Lamine notable Ifertattane Igouaderen

(6ème liste de cercle de Tombouctou)

A Suivre .....

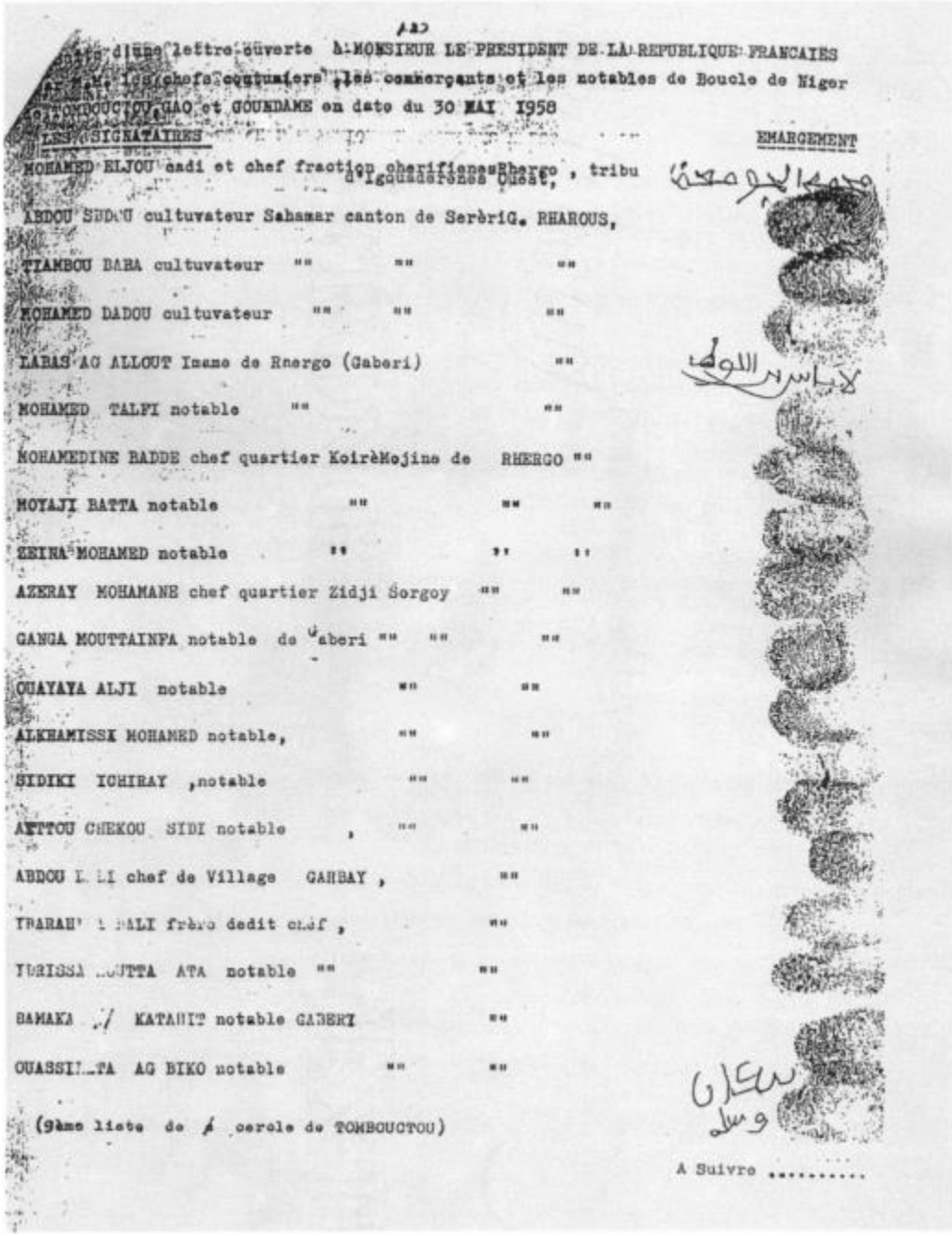

Suite d'une lettre ouverte à MONSIEUR LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE FRANCAIES par M.M. les chefs coutumiers, les commerçants et les notables de Boucle de Niger de TOMBOUCTOU, GAO et GOUNDAME en date du 30 MAI 1958

LES SIGNATAIRES — EMARGEMENT

MOHAMED ELJOU cadi et chef fraction cherifienesRhergo , tribu d'Iguadérènes Ouest,

ABDOU SBDOU cultuvateur Sahamar canton de SerèriG. RHAROUS,

TIAMBOU BABA cultuvateur "" "" ""

MOHAMED DADOU cultuvateur "" "" ""

LABAS AG ALLOUT Imame de Rnergo (Gaberi) ""

MOHAMED TALFI notable "" ""

MOHAMEDINE BADDE chef quartier KoirèMojine de RHERGO ""

MOYAJI BATTA notable "" "" ""

ZEINA MOHAMED notable "" "" ""

AZERAY MOHAMANE chef quartier Zidji Sorgoy "" ""

GANGA MOUTTAINFA notable de Gaberi "" "" ""

OUAYAYA ALJI notable "" ""

ALKHAMISSA MOHAMED notable, "" ""

SIDIKI ICHIRAY ,notable "" ""

AYTTOU CHEKOU SIDI notable , "" ""

ABDOU [illegible] chef de Village GARBAY , ""

IBARAH[illegible] BALI frère dedit chef , ""

IDRISSA [illegible]UTTA ATA notable "" ""

BAMAKA [illegible] KATAHIT notable GABERI ""

OUASSI[illegible]TA AG BIKO notable "" ""

(9ème liste de cercle de TOMBOUCTOU)

A Suivre .....

I4

Suite d'une lettre ouverte à sa Majesté Monsieur le Président de la République FRANCAISE, Par M.M. les Chefs coutumiers, les notables et les commerçants de TOMBOUCTOU et sa région de boucle Niger ; En date du 30 MAI 1958

GOUNDAM

LES SIGNATAIRES

Cercle de GOUNDAME

MOHAMEDOUNEAG ~~MOHAMED~~ Abdoullahi chef de tribuKel Haoussa / Almamy Ababa

ALMAMY ABABA CADI DE GOUNDAME ,

MAHMOUD AG MOHMED INGOUNA notable Kel INTESSAROUST fils ex-chef

ELMOUBAREK AG MOHAMEDOUNE FILS DE CHEF DE TRIBU DE KEL HAOUSSA

BAY AG MOHAMEDOUNE fils de chef de tribu de Kel ""

YOUBA OULD ABIDINE chef de tribu Tormoz,

MOHAMED OUSMANE AG ATTIKOU frère de chef de canton Chirffigay

MOHAMED ALI AG ATTIKOU FRERE chef de canton chirffigay

MOHAMED AHMED IDEHAL fils d'ex-chef de chirffigay,

WATENGUENET AG ELBOUKHARI chef Dag Hattahil Kel Intessar Ouest,

MOHAMED ELMAOULOUD notable Dag Hibda ""

ABABA AG HAMATA notable Dag Haouala "" ""

MOHAMED INDALLA notable Dag Hibda , "" ""

MOHAMED ATTAHIR AG OUANTA frère de chef de Dag HAOUALA , ""

MOHAMED AG MOHAMED ESSALEH notable Dag Haouala "" ""

ABDOULLAHI OULD HOUD, OULAD ICHE commerçant à Goundame,

SIDI MOHAMED O. SIDI ALI/ notable de Tormoz,

MOHAMED ELMOKHTAR OULD ELOUADANI notable de TORMOZ,

HAMMA CHEKOU assasseur de tribunal à GOUNDAME,

OUMAR ABOUBEKER notable de Goundame,

ABBA DJINGOU notable de Goundame,

YRKOY TALFI ABDOURAHMANE frère de ex-chef de Takabango,""

ALPHA HAMMA GRAND marabout de cercle de Goundame MORI KOYRA,

AHMADOUALABAS fils de chef de Bintagoungou, ""

MOHAMED BEN ABIBEKER fils de l'Imame de Bintagoungou , ""

HILLAY AG MOHAMED ATTAHIRex-chef de Kel ARAZAFImamma, ""

MOHAMED AG MOHAMED ELHASSANE marabout de Kel Arazaffe , ""

BAGRA ABBANI chef quartier Tombouctuensde DIRE (Goundame)

TRAORE ADAMA OUSMANE filade chef de DIRE ""

MOHAMED ELMOBAREK TAFAIJE Imame de DIRE et frère de chef de quartier de SANKOROY de TOMBOUCTOU,

(1ère liste de cercle de Goundame)

A Suivre .....

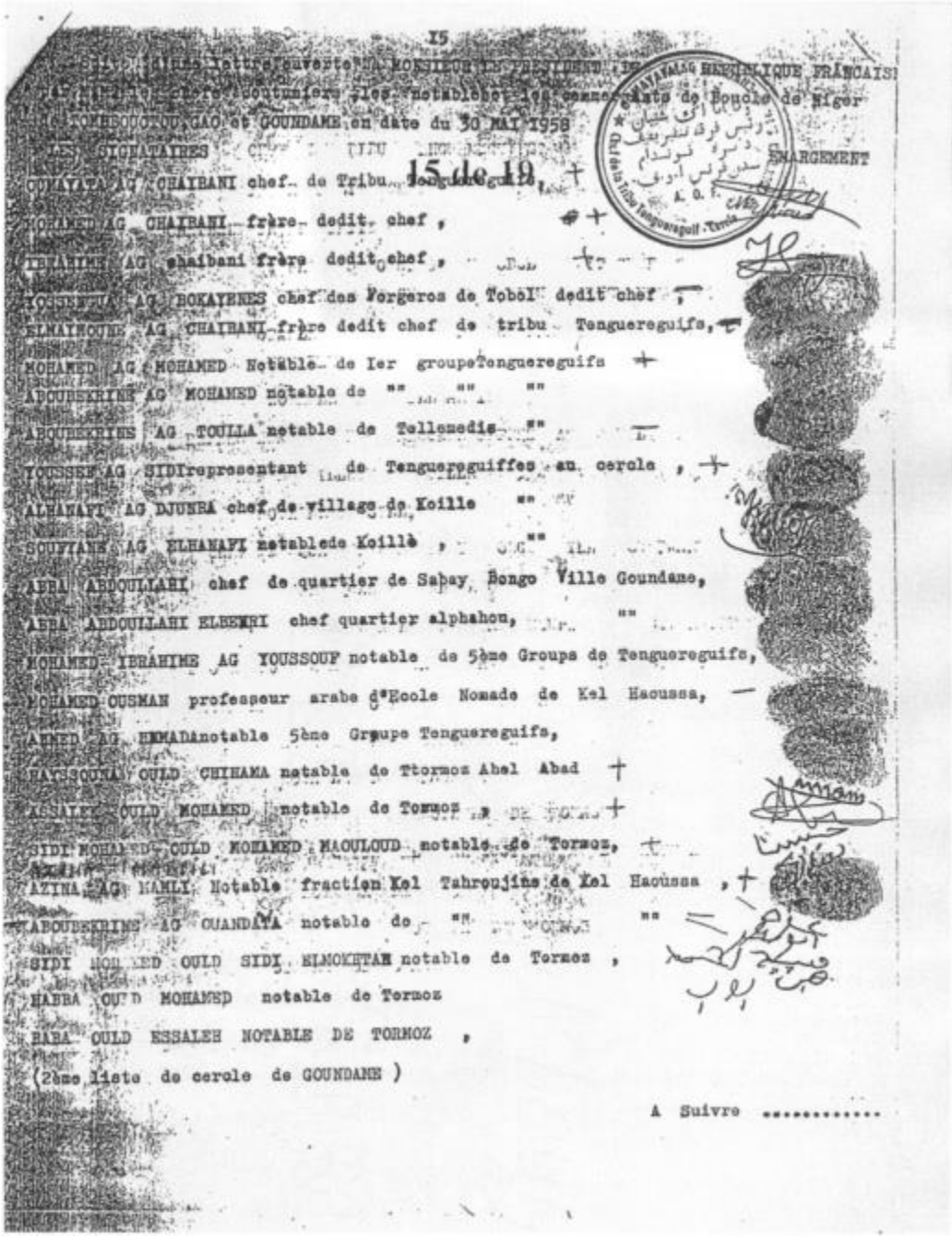

15

Suite d'une lettre ouverte A MONSIEUR LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE par MM. les chefs coutumiers, les notables et les commerçants de Boucle de Niger de TOMBOUCTOU, GAO et GOUNDAME en date du 30 MAI 1958

LES SIGNATAIRES EMARGEMENT

15 de 19

OUMAYATA AG CHAIBANI chef de Tribu Tenguereguifs, +

MOHAMED AG CHAIBANI frère dedit chef , +

IBRAHIME AG chaibani frère dedit chef , +

YOSSENGUA AG BOKAYENES chef des Forgeros de Tobol dedit chef ,

ELMAIMOUNE AG CHAIBANI frère dedit chef de tribu Tenguereguifs, +

MOHAMED AG MOHAMED Notable de Ier groupe Tenguereguifs +

ABOUBEKRINE AG MOHAMED notable de "" "" ""

ABOUBEKRINE AG TOULLA notable de Tellemedis "" +

YOUSSEF AG SIDI representant de Tenguereguiffes au cercle , +

ALHANAFI AG DJUNBA chef de village de Koille ""

SOUFYANE AG ELHANAFI notable de Koillè , ""

ABBA ABDOULLAHI chef de quartier de Sabay Bongo Ville Goundame,

ABBA ABDOULLAHI ELBEKRI chef quartier alphahou, ""

MOHAMED IBRAHIME AG YOUSSOUF notable de 5ème Groups de Tenguereguifs,

MOHAMED OUSMAN professeur arabe d'Ecole Nomade de Kel Haoussa, —

AHMED AG HAMADA notable 5ème Groupe Tenguereguifs,

HAYSSOUNA OULD CHIHAMA notable de Ttormoz Ahel Abad +

ASSALEK OULD MOHAMED notable de Tormoz , +

SIDI MOHAMED OULD MOHAMED MAOULOUD notable de Tormoz, +

AZINA AG MAMLI Notable fraction Kel Tahroujine de Kel Haoussa , +

ABOUBEKRINE AG OUANDATA notable de "" ""

SIDI MOHAMED OULD SIDI ELMOKHTAR notable de Tormoz ,

HABBA OULD MOHAMED notable de Tormoz

BABA OULD ESSALEH NOTABLE DE TORMOZ ,

(2ème liste de cercle de GOUNDAME)

A Suivre .....

Suite [illegible] lettre ouverte à Monsieur LE PRESIDENT de la République Française [illegible] les chefs coutumiers, les notables et les commerçants de TOMBOUCTOU et sa Région du Boucle de Niger en date du 30 MAI 1958.

LES SIGNATAIRES

EMARGEMENT

BADI OULD HAMMADI chef genèral des Kountas (GAO)

MOULAY OUMAR CADI DE GAO ARMAS,

HOUSSOUMA SIDIKI chef de canton GUAREROU, ""

SOUMMA ALI chef de GAO SONRAIS ""

GARBA OUMAR chef de GAO DIOULAS ""

SAIDOU AHMEDOU ex-chef de GAO SONRAIS ""

ELMAHDI AG ALIYOUNE Notable de Gao Sonrais

HAMMAFAIDDAR REPRESENTANT des Kountas au cercle de GAO ,

YAHYA MOHAMEDOUNE MARABOUT GAO SONRAY assasseur tribunal Ier dègré

MAMMA AG HAIDA marabout de BAMBA,

MOHAMED OUMAROU fils de chef de villageTIRIDORO, Gao Sonrais,

ALASSANE SIDI marabout de Tenheri ,

HAROUNA IDRISSAfrère de chef de quartier LABOU GAO SONRAIS,

ABDOURAHMANE ALASSANE NOTABLE "" "" ""

ISSA INSOUMANA chef quartier REHABOU "" ""

BOMAKANA ELHADO NOTABLE """ "" ""

TAGOR DAOUDA notable Bagoundiey "" ""

MOHAMED ASSADOU chef canton de Boureme, "" ""

INKOUKED chef de tribu BOURILLITENES DE BOUREME, ""

SIDI ELMOKHTAR OULD OUMAR chef Regagda Ahel Lehoual, ""

ELHOUSSEINI SALIHOU chef traditionnelde Magnandou;

IDRISSA/ ABDOURAHMANENotable Kabarna Magnadou,(2)

ASSAREYER ABAKER chef quartier Taoutoulberi Magnadou (I)

ABIDINE OULD CHEIKH HAIBALLA OULD ABIDINE marabout Kountas Chef religieux,

ADDINE KOBANA chef des villages Haoussa Foulanes et assasseur trib. 2e dègrè GAO,

(Ier liste de cercle de GAO)

A suivre .....

17

Suite à une lettre ouverte à SA MAJESTE MONSIEUR LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE par N.M. les chefs coutumiers ,les notables et les commerçants de Bouele de NIGER TOMBOUCTOU,GAOet GOUNDAME en date du 30 MAI 1958

LES SIGNATAIRES EMARGEMEN.

YOUKOYSSA AG AYOUBA fils de chef traditionnel d' IDAOUASSHAK (Touarega)

MOHAMED HALOUME chef de Quartier Maures d'Ansongo Dioula,

ABDI OULD YOUBA boutiquier (et representant de ZAOUI CHEF quartier Maures de GAO) à ANSONGO,

BALY MOULAY commerçant à ANSONGO

MOHAMED CHEIKH OULD MOHAMED ELBECHIRcommerçant à Ansongo ,

AMMI OULD AHMED COMmerçant ..

BALI AG ADERGOJOJ frère de chef d'IDAOUASHAK ,

ILYAS AG AYOUBA fils d' IDAOUASHAK ,

ARAHMATT AG INABOUCHE BOUCHE Notable Idaouashak ,

MAHFOUD OULD LAMINE représentant de Tribu d'IDAOUASHAK à Ansongo

ALASSANE HAMMADI CHEF TRADITIONNEL ANSONGO BAZIHAOUSSA,

HAMANE HAMMADI frère dedit chef,

ABDOULKARIME AOUANKA chef quartier Fetory Ansongo Bazi ,

MOHAMEDOUNE DADA notable Ansongo Bazi ,

ELHAJ ABDOURAHMANE ASSELEMNotable " "

ABDOULLAHI BATAZOU chef quartierHammakolaji " "

BOUCHA ISMILA notable " "

ADAMA CHOUAIBOU Notable " "

(2ème liste de cercle de GAO)

A Suivre .....

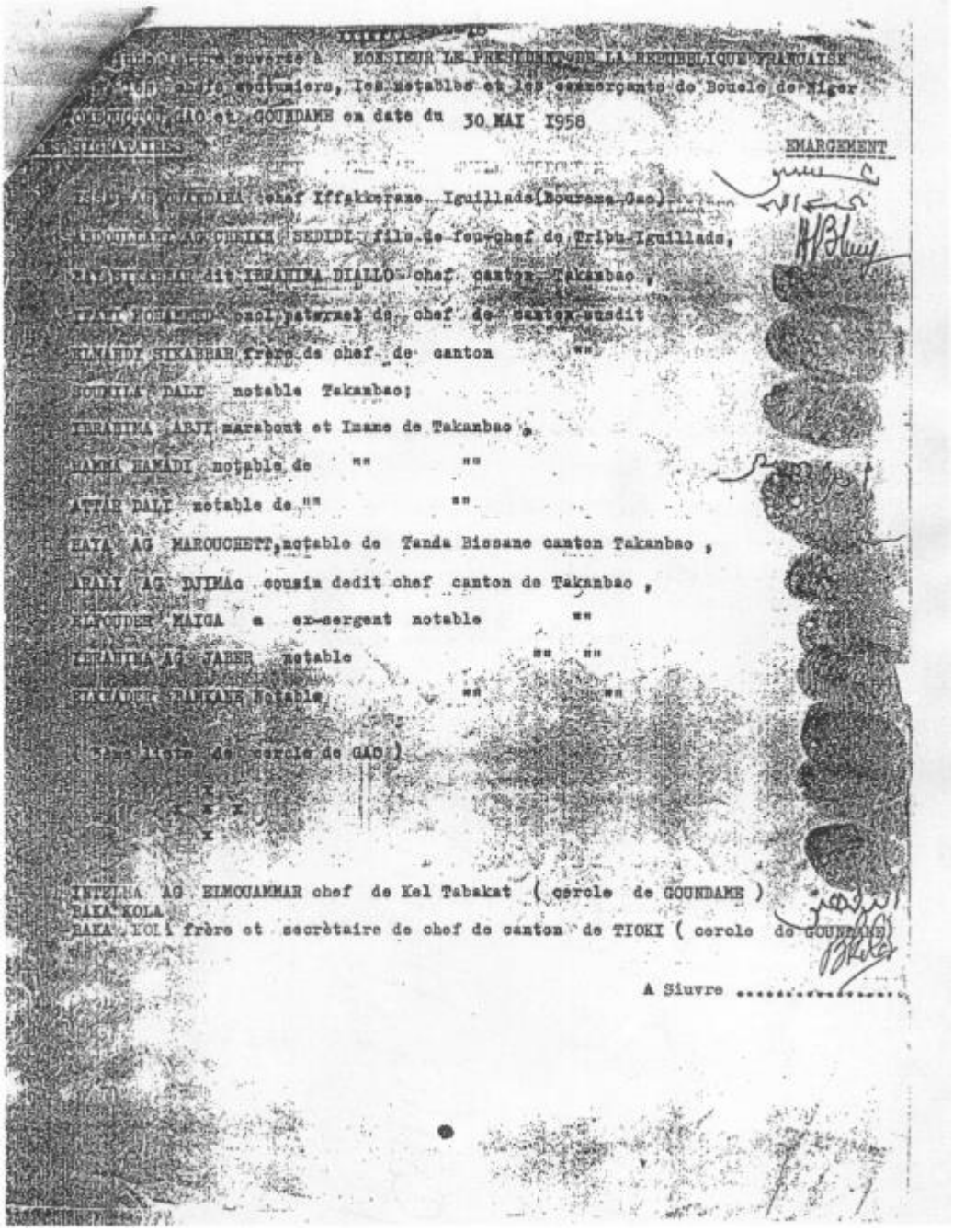

XXXXXX 18

Suite lettre ouverte à MONSIEUR LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE

Les chefs coutumiers, les notables et les commerçants de Boucle de Niger

OMBOUCTOU GAO et GOUNDAME en date du 30 MAI 1958

LES SIGNATAIRES

EMARGEMENT

ISSAN AG OUANDABA chef Iffakkerane Iguillads (Bourema Gao)

ABDOULLAHI AG CHEIKH SEDIDI fils de feu-chef de Tribu Iguillads,

BAY SIKABBAR dit IBRAHIMA DIALLO chef canton Takanbao ,

IFANI MOHAMMED oncl paternel de chef de canton susdit

ELMAHDI SIKABBAR frère de chef de canton ""

SOUMILA DALI notable Takanbao;

IBRAHIMA ABJI marabout et Imame de Takanbao ,

HAMMA HAMADI notable de "" ""

ATTAR DALI notable de "" ""

HAYA AG MAROUCHETT, notable de Tanda Bissane canton Takanbao ,

ARALI AG DJIMAc cousin dedit chef canton de Takanbao ,

ELFOUDER MAIGA a ex-sergent notable ""

IBRAHIMA AG JABER notable "" ""

ELKHADER RAMKANE Notable "" ""

(3ème liste de cercle de GAO)

x
x x x
x

INTELHA AG ELMOUAMMAR chef de Kel Tabakat (cercle de GOUNDAME)
RAKA KOLA
RAKA KOLA frère et secrètaire de chef de canton de TIOKI (cercle de GOUNDAME)

A Siuvre .....

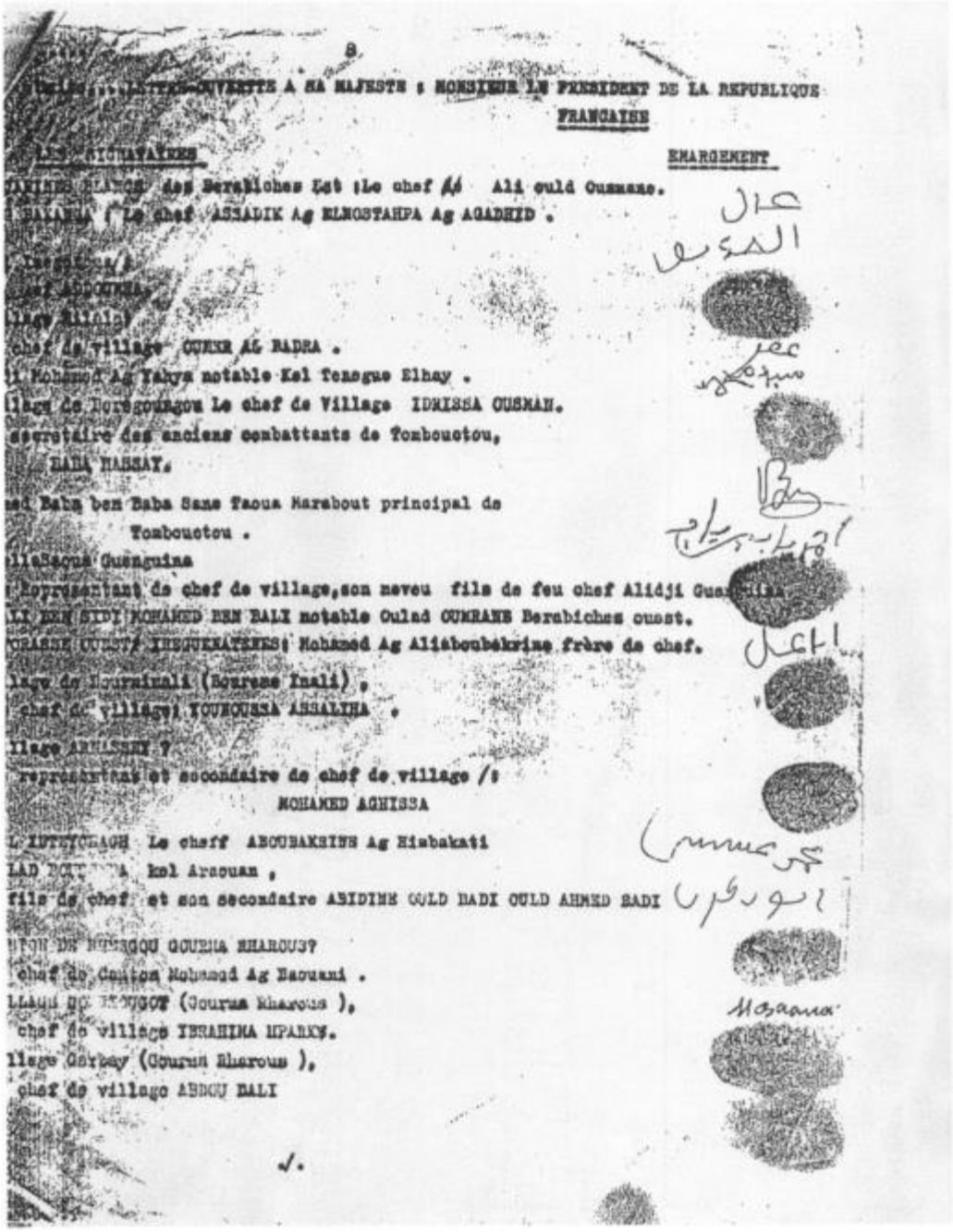

8

...LETTRE-OUVERTE A SA MAJESTE : MONSIEUR LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE

LES SIGNATAIRES — EMARGEMENT

...ARINES BLANCS des Berabiches Est :Le chef Ali ould Ousmane.
... BAKANGA : Le chef ASSADIK Ag ELNOSTAHPA Ag AGADHID .

... Inegoroua/
... chef ADDOUMBA.
...llage Hilala
...chef de village OUMER AL BADRA .
...i Mohamed Ag Yahya notable Kel Tenegue Elhay .
...llage de Doregoungou Le chef de Village IDRISSA OUSMAN.
...secretaire des anciens combattants de Tombouctou,
... BABA HASSAY.
...ed Baba ben Baba Sane Taoua Marabout principal de Tombouctou .
...llaSaoua Guenguina
... Representant de chef de village,son neveu fils de feu chef Alidji Guenguina
...LI BEN SIDI MOHAMED BEN BALI notable Oulad OUMRANE Berabiches ouest.
...ORASSE OUEST: IREGUENATENES: Mohamed Ag Aliaboubekrine frère de chef.
...llage de Bourminali (Bourene Inali) ,
... chef de village: YOUNOUSSA ASSALIHA .
...llage ARHASSEY ?
... representant et secondaire de chef de village /:
MOHAMED AGHISSA
...L IDTEYCHAGH Le cheff ABOUBAKRINE Ag Himbakati
...LAD BOU... kel Araouan ,
... fils de chef et son secondaire ABIDINE OULD BADI OULD AHMED BADI
...TON DE RHESGOU GOURMA RHAROUS?
... chef de Canton Mohamed Ag Baouani .
...LLAGE DE ...OUGOT (Gourma Rharous),
... chef de village IBRAHIMA HPARKE.
...llage Garbay (Gourma Rharous),
... chef de village ABDOU BALI

./.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب

1- أديبة محمد صالح، **الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة، السليمانية**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2017.

2- العفاس عمر إبراهيم، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2008.

3- العياشي وردة بلقاسم، **الإرهاب بين السياسة و القانون، علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة و آليات مكافحتها**، القبة، دار الخلدونية، 2017.

4- بشارة عزمي، **الجيش و السياسة إشكاليات نظرية و نماذج عربية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، 2017.

5- بوبوش محمد، **الأمن في منطقة الساحل و الصحراء**، عمان، دار الخليج للنشر و التوزيع، ط2، 2016.

6- بوحنية قوي، **الجزائر و التهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الارهاب إلى هندسة الأمن**، عمان، دار ومكتبة الحماد للنشر و التوزيع، 2018.

7- بوهيدل رضوان، **جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي الدولة الهشة و الفاشلة في مواجهة القوى الكبرى و الصاعدة**، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020.

8- تشارلز تاونزند ترجمة محمد سعيد طنطاوي، **الإرهاب مقدمة قصيرة جدا**، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2014.

9- تشومسكي نعوم ترجمة سامي الكعكي، **الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة و التحدي على الديمقراطية**، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007..

10- جارش عادل، **الاستراتيجية الأمريكية في ضوء المستجدات الدولية**، عمان، ألفا للوثائق للنشر و التوزيع، 2022.

11- جداي سليم، زيطاري إسماعيل، **التنافس الدولي في السياسة العالمية دراسة في منطقة الساحل الإفريقي**، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية السياسية و الإقتصادية، 2020.

12- جوزيف.س.ناي، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، الرياض، العبيكان للنشر، 2007.

13- جيمس دورتي ،روبرت بالتسغراف، ترجمة وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

14- دبش إسماعيل، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي و العالم العربي، أزمتي مالي و ما يسمى بالربيع العربي: الأسباب و الأبعاد**، الجزائر، دار هومة، 2017.

15- ستيف سميث ترجمة ديما الخضرا، **نظريات العلاقات الدولية التخصص و التنوع**، بيروت، مركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016.

16- صعايدة محمد، **الإرهاب في المنظور الدولي**، أوكلاهوما، درافت تو ديجيتال، 2020.

17- طارق زين، **الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التعاون الدولي وسبل المكافحة (التدابير الاحترازية)**، بيروت، المركز العربي للبحوث الثقانونية و القضائية، 2017.

18- عباس أشواق، أزمة **بناء الدولة العربية المعاصرة، مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

19- عثمان علي حسن، الإرهاب **الدولي ومظاهره القانونية و السياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام**، كوردستان، منارة ويلر 2006.

20- عطية إدريس، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي**، تبسة، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، 2018.

21- فرحاتي عمر، براهيمي مريم، **الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات و الأبعاد**، الجزائر، الدار الجزائرية، 2017.

22- فهمي عبد القادر محمد، **النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية**، عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع، .2010

23- قط سمير، **نظريات الأمن في العلاقات الدولية مفاهيم و مقاربات**، بسكرة، دار علي بن زيد للطباعة و النشر، 2016.

24- لخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين- التحديات**، بيروت، المركز العربي للدراسات و الأبحاث السياسية، 2015

25- كاظم هاشم نعمة، **إفريقيا في السياسة الدولية**، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2005.

26- مصباح عامر، **الدراسات الاستشرافية النماذج و التقنيات**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2016.

27- مصلوح كريم، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

28- نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، الدوحة، مؤسسة وعي للدراسات و الأبحاث، 2016.

29- الهاشمي ناصر، **الإرهاب Terrorism الجذور المظاهر و سبل المكافحة**، ط1، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، 2017.

30- يوسف حسن يوسف، **الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي**، ط1، إسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2011.

ب- المجلات والدوريات

31- بشكيط خالد، **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب و الجريمة المنظمة في دراسة في حدود العلاقة**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد8، جوان

32- بوزيدي عدنان، **الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، مارس 2018.

33-بويبية نبيلة، التنمية **و الأمن في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه "الأزمة الأزوادية" في مالي: مسار إلى أين؟، السياسة الخارجية الجزائرية في 50 سنة حصيلة تحليلية نقدية**، مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، الجزائر، دار هومة، 2015.

34- جابر نجم الدين محمد عبد الله، **الجهود الإقليمية والدولية لمجابهة ظاهرة الإرهاب في إفريقيا**، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 3، العدد 6، نوفمبر 2020.

35- حجازي محمد سعيد، **إشكالية الأمن بمنطقة الساحل، بين الأبعاد المحلية و الإقليمية، مجلة القانون والعلوم السياسية**، العدد2، سبتمبر 2020.

36- خيراني بن ملوكة، طيبي عيسى، **المقاربة التنموية للجزائر في إفريقيا ودول الساحل**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 2، 2022.

37- دندن عبد القادر، خطر **التحالف بين الإرهاب و الجريمة المنظمة- العلاقة بين التنظيمات المسلحة و شبكة الاتجار بالمخدرات شمال إفريقيا نموذجا**، مجلة سياسات عربية، العدد 8، أفريل 2018.

38- رقولي كريم، أبوبكر بقرار، **الأمن الإنساني-مقاربة معرفية**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 6، العدد 1، مارس 2023.

39- سالم نسرين، **أزمة بناء الدولة في إفريقيا: الواقع والرهانات**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 3، مايو 2020.

40- صعايدة محمد بركات، **دور الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية**، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد7، العدد1، جوان 2022

41- طالب ياسين، **الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، (2018/9/28)

42- عارف احميدي حسين بني حمد، امين عواد مهنا المشاقبة، **الدولة الفاشلة (سوريا نموذجا)**، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد 45، العدد 4، 2018.

43- كانتي مادي إبراهيم ، **التعاون الإفريقي، في مجال مكافحة الإرهاب (دراسة حالة إقليم غرب إفريقيا)**، مجلة آفاق الإفريقية، العدد 49، (2020/12/20).

44- كراوة مصطفى، **ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها**، مجلة آفاق العلمية، المجلد 12، العدد 1، (2019/10/1).

45- لزهر عبد العزيز، **الدولة الفاشلة: دراسة مفاهيمية**، مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية، المجلد3، العدد3، سبتمبر2020

46- لعيساوي كريمة، **دور الشركات الأمنية العسكرية الروسية الخاصة "فاغنر" في إفريقيا: نموذج ليبيا**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 9، العدد 1، (2022/6/6).

47- مولانا أحمد، **شركة فاغنر الروسية النشأة والدور والتأثير**، دراسات سياسية، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات،(2021/2/3)

ج- رسائل الدكتوراه

48- الصالح جمال محمد ، **دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019.

49- الطيب بروال، **الأمن و التنمية في منطقة الساحل**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة- الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018-2019

50- بن دادة كلثوم، **البعد الأمني للسياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا: التحديات و الرهانات**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2020-2021

51- وهبي زكريا، **التنافس الدولي حول الطاقة النفطية في إفريقيا دراسة حالة التنافس الأمريكي-الصيني 2010-2020**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018-2019.

د- مذكرات الماجستير و الماستر

52- العدينات سلطان عناد إبراهيم، **الآلية الدولية لمكافحة الإرهاب**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2018.

53- بوندن زكرياء، **أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

54- جازية زيدي، **آليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، كلية الحقوق و العلوم التجارية، 2012-2013.

55- قرايش سامية، **التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، مذكرة ماجستير في القانون، تيزي وزو، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق، لم يذكر العام.

56- لبدي حنان، **التحولات الدولية الراهنية وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

57- كانتي مادي إبراهيم ترجمة نصر الدين إبراهيم، **التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991**، مذكرة ماجيستير، جامعة القاهرة، قسم الإقتصاد و العلوم السياسية، 2016.

58- نفطية محمد، **القوة الناعمة في العلاقات الدولية دراسة حالة تركيا 2002-2017**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.

59- مقدر منيرة، **التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة**، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2007،

60- يحياوي وليدي، **التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي "دراسة حالة مالي"**، مذكرة ماستر، المسيلة، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2020-2021.

ه- المواقع الإخبارية

61- **انقلاب مالي: قائد الانقلاب أسيمي غويتا يستولي على السلطة مرة أخرى** على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/world-57248402
تاريخ الإطلاع: 2023/5/12.

62- **بعد طرد فرنسا من عدة بلدان.. ماكرون يبدأ جولة في أفريقيا لمواجهة النفوذ الروسي** على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2023/2/27/
تاريخ الإطلاع 2023/5/15.

63- **مالي انسحبت منها..تعرف على مجموعة دول الساحل الخمس** على الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/5/18/
تاريخ الإطلاع 2023/5/15.

64- وفاة **عسكري فرنسي من الفيلق الأجنبي متأثرا بجروح أصيب بها خلال عملية في مالي** على الرابط : https://www.france24.com/ar/20200502
تاريخ الإطلاع 2023/5/17.

65- **منحتها "مدة محدودة".. بوركينا فاسو تطالب القوات الفرنسية بالمغادرة** على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/
تاريخ الإطلاع 2023/5/21.

و- المواقع الإلكترونية

66- **أبعاد تصاعد التنظيمات الإرهابية في غرب إفريقيا** على الرابط:
/https://www.interregional.com
تاريخ الإطلاع: 2023/5/17.

67- محمد صخري، **ملف شامل حول التنافس الدولي في إفريقيا: دوافعه وأطرافه وأبعاده**، 2022/3/06، على الرابط:https://www.politics-dz.com
تاريخ الإطلاع 2023/5/10.

68- مكتب الأمم المتحدة (UNODC) المعني بالمخدرات و الجريمة، **أوجة التشابه و الإختلاف بين الجريمة المنظمة وأشكال الجريمة الأخرى** على الرابط الرابط:
https://www.unodc.org/e4j/ar/organized-crime/module-1/key-issues/similarities-and-differences.html
تاريخ الإطلاع 2023/2/22.

69- سمر الخمليشي، **القانون الدولي والشركات الأمنية العسكرية- العسكرية الخاصة**، 2021/10/.18، على الرابط: https://eipss-eg.org /
تاريخ الإطلاع 2023/5/11.

70- شيماء محي الدين، **الوجود العسكري الفرنسي ومكافحة الإرهاب في الساحل: ماذا بعد برخان؟** على الرابط: https://pharostudies.com/?p=4146
تاريخ الاطلاع 2023/5/8.

ثانيا: باللغة الأجنبية

71- Glen Segell, Sergey Kostelyanets, Hossein Solomon, **Terrorism In Africa New trends And Frontiers**, Moscow, IAfr RAS, 2021

72- Leonardo A.Villalon, **The Oxford, Handbook of The African Sahel**, UK, Oxford university press, 2021

73- Mary Kaldor, **New And Old Wars Organised Violence in a Global Era**, Uk, Polity Press, Third Edition, 2012

74- Paul J. Smith, **The Terrorism Ahead- confronting Transnational, Violence in the Twenty-first Century,** india, Pentagon Press, First Edition, 2008.

75- Civil-Military Responses to Terrorism Africa Regional Program Chad, Seminaire du 13 au 17 /09/2004.

76- https://www.legion-etrangere.com.

77- **Review of Major Regional Security Efforts in the Sahel**, Africa Center for Strategic Studies, 4 March 2019. https://africacenter.org/spotlight/review-regional-security-efforts-sahel/?fbclid=IwAR25D0he4BaQoq2reGCTRQ2ixMKx3roayqANUwv1nP4nZ9BHTFm_qf4Dse8.s

78- George W. Bush, **President Discusses War on Terrorism**, White House (8 November 2001). <http://www.whitehouse/gov/news/releases/2001/09/20011108.htmÞ, accessed 2 May 2006